D O N E B E R L Y

دراسات

دون إيبرلي

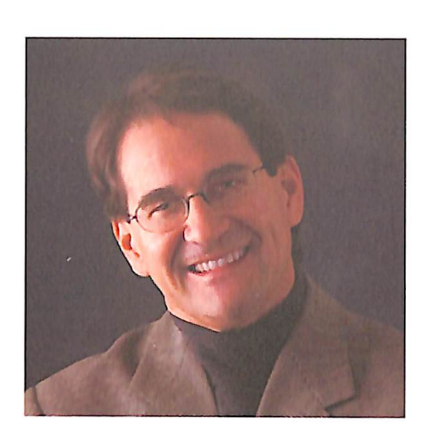
نهوض المجتمع المدنيّ العالمي

بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى

الرحمة بوصفها أكثر صادرات أمريكا أهميّة

ترجمة: لميس فؤاد اليحيى





◆ **دون إيبرلي** باحث ومتحدّث في مجال المجتمع المدنيّ. ألّف وشارك في تأليف العديد من الكتب، ومن ضمنها مجموعة قطع مختارة عن المجتمع المدنيّ، والمجتمع المدنيّ في القرن العشرين، والمنتشر بين الساعين إلى الدمقرطة في الشرق الأوسط. وقد عمل مستشارًا بارزًا للمجتمع المدنيّ في الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID)، وكبيرًا للمستشارين في العراق، ومديرًا لتنسيق القطاع الخاصّ من أجل إعادة الإعمار بعد تسونامي في وزارة الخارجيّة، ومساعدًا لنائب الرئيس الأمريكيّ جورج دبليو. بوش.

صورة المؤلّف: ليندا هدل
صورة الغلاف مأخوذة من خرائط منشورة بواسطة بيبين برس
www.pepinpress.com
تصميم غلاف الطبعة الأمريكيّة: كارل دبليو. سكاربرو
طبع في الولايات المتّحدة الأمريكيّة

إنّ الأخبار العالميّة هي عادةً أخبار سيّئة، فعلى السطح تكون القصّة عن حرب وفقر وفتنة طائفيّة، ويبدو أنّ التحرّكات الديمقراطيّة المقدّمة من قبل الحكومة الأمريكيّة قد توقّفت أو حتّى انعكست.

لكن تحت السطح مباشرة تختمر توجّهات مفعمة بمزيد من الأمل، فهناك وعي عالميّ جديد من جانب الأشخاص في قاعدة الهرم يستثير استجابة غير مسبوقة للحاجة والمعاناة البشريّة، وهو ينطوي على انتقال من القوّة العموديّة إلى القوّة الأفقيّة بدأت وكالات المعونة الرسميّة فهمه للتوّ، وفي حين كانت المعونات الحكوميّة، قبل خمسة وعشرين عامًا خلت، تشكّل ٧٠٪ من مجموع التدفّقات الأمريكيّة، فإنّ ٨٥٪ من مجموع التدفّقات من الموارد تأتي اليوم من أشخاص وشركات وتجمّعات دينيّة وجامعات ومجتمعات مهاجرين خاصّة، وإن اعتمدت سياسة المعونة في القرن العشرين على البيروقراطيّة من أعلى إلى أسفل المهيمَن عليها من قبل المختصّين في السياسة، فإنّ القرن الحادي والعشرين آخذ في التشكّل كعهد يتعاضد فيه المواطنون وريادّيو المشاريع الاجتماعيّة والمتطوّعون لحلّ المشاكل.

وتشكّل القوّات المسلّحة الأمريكيّة والقوّة الاقتصاديّة مكوّنين رئيسين من مكوّنات الوجود الأمريكيّ في العالم، ولكنّ الرحمة، في بيئة يتفشّى فيها العداء لأمريكا، هي أكثر صادرات أمريكا أهميّة. إنّ المجتمع المدني، الّذي سبق أن كان السمة المميّزة للديمقراطيّة الأمريكيّة، يتقدّم الآن نحو العالم حاملاً معه أشكالاً جديدة من العمل الخيريّ والمواطنة والمتطوّعين. إنّ عشرات الآلاف من الجمعيّات التطوّعيّة تعمل بصعوبة على فتح مجتمعات منغلقة من الداخل، وحلّ المشاكل بطرق جديدة، وتمهيد الأرض لنموّ قواعد ديمقراطيّة طويلة الأجل.

يقدّم كتاب **نهوض المجتمع المدنيّ العالميّ** نظرة عامّة شاملة للقوى الّتي تشكّل حاليًا النقاش العالميّ، بما في ذلك مشاريع التطوير الّتي يقودها المواطنون، واستراتيجيّات الحدّ من الفقر الّتي توفّر فرصًا بدلاً من الأعمال الخيريّة، والحركات المرتبطة إلكترونيًا لمكافحة الفساد والحكم الاستبداديّ.

THE RISE OF GLOBAL CIVIL SOCIETY

نهوض المجتمع المدنيّ العالمي

بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى

الرحمة بوصفها أكثر صادرات أمريكا أهميّة

إنّ **نهوض المجتمع المدنيّ العالمي** كتاب رائع ينجح في تصوير حركة متنامية تتجاوز الاختلافات الوطنيّة والثقافيّة والآيديولوجيّة، ولا يوجد في أمريكا أحد في موضع أفضل لإخبار هذه القصّة مثل إيبرلي، الّذي عمل في خنادق المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وعلى أعلى مستويات حكومتنا على حدّ سواء.

جون بريدجلاند

مساعد سابق للرئيس، ومدير مجلس البيت الأبيض للسياسة الداخليّة، ومدير فيالق الحرّية الأمريكيّة.

ليس هناك من قام بدراسة جهود المجتمع المدنيّ الأمريكيّة لمساعدة الأقلّ حظًّا، أو المشاركة فيها بشكل أكثر استمراريّة وأكثر وعيًا من إيبرلي. وفي كتابه الأخير هذا، يقوم بتوجيه اهتمامه نحو ما يحدث خارج حدودنا.

د. وليام آ. غالستون

زميل رئيسيّ في دراسات الحاكميّة في مؤسّسة بروكينغز.

إنّ دون إيبرلي هو مفكّر أمريكا الرائد في مجال المجتمع المدنيّ. إنّ كتابه، الّذي جاء في التوقيت المناسب، هو مخطّط لحركة عولمة تضع الشعوب في المقام الأوّل. إنه يرسم مسارًا جديدًا لسلام وازدهار تتمّ تنميتهما محليًّا، ويمكنهما أن يعودا بالنفع على الأطفال والعائلات في جميع أنحاء العالم.

د. جون جيه. ديلوليو الابن

جامعة بنسلفانيا؛ مدير سابق لمكتب المبادرات القائمة على أساس دينيّ ومجتمعيّ في البيت الأبيض.

يؤكّد دون إيبرلي حقيقة رئيسة حول التنمية في الدول الفقيرة اليوم: يجب أن تكون مدفوعة بعمليّات محليّة تشاركيّة. ويقدّم هذا الكتاب نصيحة حكيمة لكيفيّة التعامل مع مشكلة الفقر العالميّة في المستقبل.

د. فرانسيس فوكوياما

بروفيسور بيرنارد شوارتز للاقتصاد السياسيّ العالميّ في جامعة جونز هوبكنز.

مستمدًّا من تجربته المهمّة داخل الحكومة وخارجها، يضع دون إيبرلي الخطوط العريضة للحاجة الملحّة لأمريكا لتصميم استراتيجيّة فعّالة ترتقي بالمجتمع المحلّيّ، وسيادة القانون، وتنمية الاقتصاد، والحرّية السياسيّة.

السفير إل بول بريمر الثالث

المبعوث الرئاسيّ السابق إلى العراق.

ISBN 978-6589-09-532-9



الأهلية

الأردنّ ، ص. ب 7855 ، عمّان ، 11118 ، وسط البلد ، بناية 12 ، وبناية 34
هاتف 4638688 6 00962 ، فاكس 4657445 6 00962 ◆ منشورات 2011
الغلاف : ® ، هاتف 95297109 7 00962

نهوض المجتمع المدنيّ العالمي

بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى

الرحمة بوصفها أكثر صادرات أمريكا أهمية



الأهليّة للنشر والتوزيع
e-mail : alahlia@nets.jo
الفرع الأوّل (التوزيع)
المملكة الأردنيّة الهاشميّة ، عمّان ، وسط البلد ، بناية 12
هاتف 4638688 6 00962 ، فاكس 4657445 6 00962
ص. ب : 7855 عمّان 11118 ، الأردنّ
الفرع الثاني (المكتبة)
عمّان ، وسط البلد ، شارع الملك حسين ،
بجانب البنك المركزيّ الأردنيّ ، مكتب القاصة - بناية رقم 34
مكتب بيروت
لبنان ، بيروت ، بئر حسن ، شارع السفارات
هاتف : 824203 1 00961 ، مقسم 19

◆

نهوض المجتمع المدنيّ العالميّ
بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى
دون إيبرلي / الولايات المتّحدة الأمريكيّة
ترجمة: ليس فؤاد اليحيى / الأردنّ
مراجعة وتدقيق: محمود الزواوي / الأردنّ

الطبعة العربيّة الأولى ، 2011

◆

تصميم الغلاف : زهير أبو شايب 95297109 7 00962 ، الأردنّ

دون إيبرلي

نهوض المجتمع المدنيّ العالمي

بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى

الرحمة بوصفها أكثر صادرات أمريكا أهميّة



ترجمة : لميس فؤاد اليحيى
مراجعة وتدقيق : محمود الزواوي



إن كتاب دون إيبيرلي الموثق بشكل جيد هو واحد من أفضل دراسات إعـادة تقيـيم كيفية نمـو الـدول اليـوم، ومـا يـنجح ومـا لا يـنجح في المـساعدة الخارجيـة، وأحـدث الابتكارات في مجال تقديم المعونة. لقد كان من الممكن لهذا الكتـاب أن يجعـل أليكـسيس دي توكفيل يبتسم.

آندرو ناتسيوس

مبعوث رئاسي إلى السودان ، مدير سابق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

يقدم دون إيبيرلي، بناءً على خبرة كبيرة، رؤية جريئة لمكافحة الفقـر العـالمي في عـالم آخذ في التطور. إن هذا نقاش في الوقت المناسب فيما يتعلق بالمجتمع المدني كوسـيلة مرنـة لدمج وتمكين فقراء العالم.

د. ولتر ميد

مجلس العلاقات الخارجية

يبين دون إيبـيرلي الجوانـب الاجتماعيـة والاقتـصادية الإيجابيـة للعولمـة. إن كتـاب *نهوض المجتمع المدني العالمي* هو دعوة صريحة للقيـاديين في الحكومـة، وكـذلك لأولئـك الأشخاص في القطاع الخـاص، مـن أجـل الوصـول إلى الفقـراء كمنتجـين ومـستهلكين وشركاء في مشاريع جديدة جريئة كبديل للصدقات.

جاك كيمب

أمين عام سابق للإسكان والتطوير الحضري

إذا شككت مرة في أن لدى الولايات المتحدة دوراً هاماً لتلعبه في التنميـة في العـالم، قم بقراءة هذا الكتاب. إن إيبيرلي يجادل، بوضوح وبإقناع، بأن أشد مناصري العالم «للقيم الأميركية» في السوق، وسيادة القانون، والديمقراطية هم فقراء العالم النامي.

هيرناندو دي سوتو

مؤلف لغز رأس المال

إن دون إيبيرلي منظّر وممارس رائد في المجتمع المدني - لقد ساعد في ولادة حركة المجتمع المدني الحالية في الولايات المتحدة. يأخذ هذا الكتاب الفكرة للعالمية، موضحاً كيف أنه ليس فقط من الممكن لمجتمع مدني مفعم بالطاقة أن يغير العالم، بل إنه بالفعل يقوم بذلك.

ديفيد بلانكينهورن
رئيس معهد القيم الأميركية

من الضرورة بمكان الاطلاع على تحليلات إيبيرلي من قبل المؤسسات الخيرية ووكالات التنمية الدولية التي يجب أن تفهم الحقائق الحالية للمساعدات الإنمائية.

كارول أديلمان
مدير مركز الازدهار العالمي في معهد هدسون

إن كتاب نهوض المجتمع *المدني العالمي* هو عمل ذو اتساع وعمق استثنائيين. إن خبرة إيبيرلي في مهام رئيسية على أعلى مستويات الحكومة تعطيه وجهة نظر فريدة من نوعها، ويتشرب كل فصل من الكتاب بخبرته.

جورج وارد
سفير أميركي سابق ومنسق المساعدة الإنسانية في البعثة الأميركية في العراق

من الحري بأي شخص مهتم بالشأن الدولي أن يقرأ هذا الكتاب، حيث يصف إيبيرلي التفاعل الديناميكي المضاعِف للقوة في مجال التكنولوجيا والاتصالات والمعونات والقواعد والممارسات المدنية في دول العالم الثالث (والعالم الثاني). إنه يكشف النطاق المذهل والفروق الدقيقة المهمة للقوة الجديدة والمملوءة بالأمل في عصرنا.

ويليام دبليو. آدمز
رئيس مجلس إدارة ورئيس سابق لصناعات ارمسترونغ العالمية

لقد كان دون إيبيرلي في طليعة النضال من أجل صون وتمكين المجتمع المدني. إن عمله في البيت الأبيض ودولياً قاده إلى رؤى لا تقدر بثمن حول العلاقة الحساسة بين الحكومة ورواد المشاريع المدنية.

ستيف جولدسميث

رئيس مجلس إدارة شركة الخدمات القومية والمجتمعية

إن هذا الكتاب يبين بوضوح كيف تقوم كل من الجمعيات المجتمعية، وريادة المشاريع، وحيازة الممتلكات، والاندماج في الاقتصاد العالمي بتحسين حياة الأقل حظاً وتعزيز الممارسات الديمقراطية. إن الاطلاع عليه أمر لا بد منه لأولئك الباحثين عن طرق أكثر فعالية لتحقيق تقدم للحرية والازدهار في الدول النامية.

جون سانبريلو

المدير التنفيذي لمؤسسة التنمية للدول الأميركية

قليلة هي المهام الملحة بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من إنشاء «البنية التحتية للديمقراطية،» كما قال الرئيس رونالد ريغان قبل قرابة 25 عاماً. يعرض دون إيبيرلي، في وقت مناسب، مجموعة من الاستراتيجيات والرؤى حول كيفية القيام بذلك بالضبط، بناءً على أعوام من الخبرة حول العالم.

جون سوليفان

المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة

إن وفرة المنظمات غير الحكومية المخصصة لعمل الخير حول العالم تبدو نعمة خالصة – إنها بديل سريع لمؤسسات الحكومة الباهظة وغير الشخصية. لكن كما يناقش دون إيبيرلي بشكل مقنع في هذا الكتاب الجديد ذي التوقيت الملائم، فإنها كذلك تثير مجموعة من الأسئلة الصعبة. إننا محظوظون بأن يكون لدينا مرشد بهذه الدرجة من سعة الاطلاع والإدراك ليساعدنا في حل التعقيدات.

ويل مارشال

رئيس معهد السياسة التقدمية

إن الشركات والأعمال الخيرية والحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والجماعات الدينية والمجتمع المدني والشتات وغيرها تعمل في مجموعة متنوعة من التحالفات الجديدة لأننا خلصنا بشكل جماعي إلى أنه بإمكاننا حل مشاكل العالم الملحة عن طريق العمل معاً. إن كتاب دون إيبيرلي يتناول مستقبل التنمية.

دان روندي

مدير سابق لتحالف التنمية العالمية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

في وقت من التغيير العالمي الهائل والمربك في أغلب الأحيان، يوفر دون إيبيرلي رؤية مليئة بالأمل للطريقة التي يمكن أن تؤدي بها الثورات الأربع - الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية - إلى التزام عالمي بالمجتمع المدني. إن هذا الكتاب هو مخطط للطريقة التي يمكن لأميركا أن تساعد بها في توجيه العالم نحو قرارات تبني السياسة على أفضل التطلعات للبشرية.

روبرت إس. ووكر

عضو الكونجرس الأميركي السابق؛ رئيس مجلس إدارة ويكسلر آند وكر
رابطة السياسة العامة

يقدم كتاب *نهوض المجتمع المدني العالمي* رؤية حول العالم الجريء الجديد متعدد الأقطاب والقطاعات الذي ندخله، والدور الحيوي الذي ستلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تطويره. هذا كتاب هام لا بد من وجوده في مكتبتك إذا كنت تريد منظوراً شاملاً حول القوى التي تشكل الأحداث المعاصرة.

ستيفين جوردان

نائب رئيس أول والمدير التنفيذي للأعمال المدنية
مركز القيادة، غرفة التجارة الأميركية

يوثق إيبيرلي بعناية ظهور وتطور توجهات جديدة مهمة في الطريقة التي يعالج بها المجتمع - خاصة في أميركا - بعض العلل الكبيرة التي يواجهها. وهو يوفر لأولئك المنخرطين منا يومياً في هذه المواجهة تذكيراً مشجعاً بأن هناك تطوراً يتم إحرازه.

كيرت هوفمان

مدير مؤسسة شل

يمسح دون إيبيرلي بعين مميِّزة المشهد العالمي، متتبعاً السمات المفقودة من معظم التحليلات: القوة غير المستغلة لمجتمع مدني عالمي مترسخ في احترام متبادل وسيادة القانون. إنه يكشف الأدوار المثيرة التي يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يلعبها على المستوى الشعبي، مذكراً الأميركيين في الوقت ذاته بالرحمة التي جعلت دولتهم عظيمة.

كريس سيل
مدير معهد المشاركة العالمية

لقد عاش دون إيبيرلي تجربة كيف أنه يمكن معالجة بعض أصعب المشاكل في عصرنا بشكل فريد من خلال تعاليم المجتمع المدني التي هي أميركية بحتة بدرجة أقل من كونها إنسانية في جوهرها. إن كتاب *نهوض المجتمع المدني العالمي* هو أخبار جيدة جداً لأولئك الذين يهتمون بالعالم الذي سيرثه أطفالهم.

ديفيد ليغ
مدير تنفيذي لتطوير الأعمال التجارية العالمية في
مجموعة جيرسون ليرمان

نهوض المجتمع المدني العالمي

المحتويات

تمهيد

الحد من الفقر في زمن العولمة

إذا قمت بانتقاء هذا الكتاب، فإنك ربما تكون من بين الملايين من الأميركيين المهتمين بالتطورات العالمية وبمكانة أميركا في العالم. وكذلك فإن القادة والمواطنين، على حد سواء، يريدون أن يعرفوا ما إذا كانت المحاولات من قبل المواطنين الأميركيين وحكومتهم لترويج الديمقراطية والمشاريع الحرة تحظى بأي أثر إيجابي.

إن كتاب *نهوض المجتمع المدني العالمي* معدّ ليصل إلى جمهور عام واسع مهتم بالاتجاهات العالمية المؤثرة على مستقبل الحرية وعلى أسلوبنا في الحياة. إنه مستوحى من خبرتي في مناصب عليا في البيت الأبيض، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وهي الوكالة الوطنية الرئيسية للمساعدة والتنمية، ووزارة الخارجية، بما في ذلك فترة شغلت فيها منصب كبير مستشارين في بغداد – إضافة إلى محادثات مع العديد من كبار القادة والعلماء والدعاة في البلاد – لتوفير رؤية أولية للتنمية الاقتصادية وبناء الدولة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم اليوم. كما يحاول هذا الكتاب أيضاً الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية: هل تحرز قوى التقدم والقيم الديمقراطية انتصاراً؟ إن كان الأمر كذلك، أين وكيف؟

إن ما يهيمن على الأخبار هو الإرهاب والتطرف، وكذلك الصراع المفسد للمهمة في العراق والذي يبدو أنه بلا نهاية. هل هناك أي أخبار جيدة في أي مكان؟ إن سمعة

أميركا في الخارج، كما يتم تذكيرنا مرة تلو الأخرى في استفتاءات واسعة الانتشار، هـي في أدنى مستوياتها على الإطلاق، كما أن العديد من المواطنين محرجون ومحبطون من حقيقة أن الدولة المعروفة بشكل وثيق بأعلى المُثُل الديمقراطية قد تكون غير محبوبـة في ذلـك العـدد الكبير من الأماكن. إنهم يسألون، لماذا، نحن محتقرون جداً في الخارج؟

نظراً للظروف المـضطربة في منـاطق كثـيرة مـن العـالم، فـإن العديـد قـد أصـبحوا متشككين في أن الجهود المبذولة لتحسين القدر الأكبر من الإنسانية في العالم الثالث يمكن أن تنجح في مواجهة النزاع الطائفي، والتطرف الإسلامي، والعداء لأميركا. لعلـه يتعـين علينا العودة إلى الوطن والتركيز على بناء حدود آمنة.

ولكن هناك العديد من الآخرين الذين يشعرون بأنه ربما ينبثق خلف الأخبار الأكثر إثارة للقلق عهد عالمي جديد واعد، على الرغم من عدم تيقنهم من الشكل الـذي يتخـذه وكيف سيؤثر عليهم كـأميركيين. إن العولمـة، بمحاسـنها أو بمـساوئها، تقـوم بتحريـك الصفائح التكتونية، كما أنها تجلب نُهجاً مبتكرة لتعزيز الديمقراطية ومواجهة الفقر.

إن معظم الجهود التقليدية الراميـة إلى تحقيـق الازدهـار في القـرن العـشرين والتـي بذلتها نخبة خبراء السياسة والبيروقراطيين قد باءت بالفشل. وكنتيجة لذلك، فـإن الثقـة بـالحلول البيروقراطيـة «مـن أعـلى إلى أسـفل» آخـذة في التنـاقص، بيـنما تتنـامى الثقـة بالابتكارات «من أسفل إلى أعلى» من جانب مؤسسات الأعمال التجارية وغـير الربحيـة. إن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد المزيد من المشاريع الاجتماعية، والأعمال الخيريـة الخاصة، والشراكات بـين القطـاعين العـام والخـاص، والـروابط عـلى مـستوى القاعـدة الشعبية التي تنطوي على المجتمعـات الدينيـة والمدنيـة. وسـتكون هنـاك نـسبة أقـل مـن الأساليب التقليدية «للمساعدة»، ومزيد من الشراكة والتمكين للمؤسـسات المحليـة. إن المفتاح لمواجهة تحديات التنمية في المستقبل سيتمثل في تسخير الأفضل من كـلا القطـاعين العام والخاص بحيث يتم تعزيز تجربة النُهج التـي تعتمـد عـلى الأسـواق وعـلى المجتمـع المدني، والتي تشرك الفقراء كشركاء.

تمهيد

إن عملية بناء دولة ديمقراطية والحفاظ عليها يجب أن ينطوي على تشغيل المواطنين في مجتمعاتهم الخاصة. وهذا الكتاب يدرس الجهود الأخيرة لقادة السياسة في واشنطن لتحويل المزيد من المسؤولية عن الخدمات الاجتماعية إلى مؤسسات محلية وغير حكومية. وتقوم المنظمات التطوعية الخاصة والشراكات القائمة على الدين، والمجموعات المتزايدة من المنظمات غير الحكومية - بمساعدة من تكنولوجيا الاتصالات والتحركية التي لم يسبق لها مثيل بنشر قدرة حقيقية، فضلاً عن قواعد المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة، في جميع أنحاء العالم.

وفي العهد الجديد، فإن للأعمال التجارية كذلك دوراً آخذاً بالاتساع في توليد ابتكارات تقنية نافعة للفقراء بشكل مباشر وفعال. إن براعة الأعمال التجارية الأميركية سوف تساعد الفقراء في أبعد قرى العالم الثالث.

وفي خضم هذه الاتجاهات الواعدة، فإن هناك أيضاً الكثير ما يدفعنا للهدوء والاتزان، لا سيما المشاكل التي تنشأ عن الانقسام العرقي والطائفي. وفي الشرق الأوسط العربي ومجتمعات إسلامية تقليدية أخرى، فإن هناك عودة للعشائرية والقبلية والانتماء إلى الفصائل الدينية. كما أن عشرات الدول قريبة من ظروف حرب أهلية أو تعاني منها. ويتناول هذا الكتاب الأسئلة الأعمق للدين فيما يتعلق بالمجتمع المدني، ولا سيما في العالم الإسلامي.

وفي هذا السياق، فإن الاندفاع نحو الدمقرطة يترك وقعاً على الكثيرين بشكل مضلل. إن الديمقراطية لا يمكن أن تؤسس ببساطة عن طريق فرض الانتخابات في دول تبقى في حالة من التخلف. كما أن التحرك على عجل لتحقيق نتائج مرضية رمزياً لانتخاب ما يمكن حتى أن يفرز نتائج «غير ليبرالية». إن الديمقراطية الحقيقية غير ممكنة بدون مواطنين ديمقراطيين. وعلاوة على ذلك، فإن تجربة السنوات الأخيرة تشير إلى أن الحكومة الأميركية هي في وضع غير مناسب لدفع الديمقراطية إلى عالم ممانع، ومن المرجح أن تتقدم الأعراف والقيم الديمقراطية من خلال التدفق المستمر للأصول من

القطاع الخاص الأميركي، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية والمؤسسات المدنية والخيرية والأكاديمية والقائمة على أساس ديني.

يذكر الفصل الأول تفاصيل «الثورة الترابطية» العالمية الأولى المنطوية على نمو هائل للمنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية وآلاف المنظمات المدنية والمهنية، والجماعات المناصرة، والعديد منها مرتبط ببعضه البعض عن طريق التكنولوجيا، وتقوم بترويج القيم الديمقراطية في شتى أنحاء العالم. وهذه الحركة، في رأيي، هي أكثر صادرات أميركا أهمية، وهي تقدم الأمل الأكبر للتقدم الاقتصادي والسياسي. إن التوجه للانضمام إلى منظمات تطوعية أو إنشائها، والذي وصفه أليكسيس دي توكفيل على أنه سمة مميزة لأميركا ومفتاح لنجاحها الديمقراطي، هو الآن توجه في كل قارة أيضاً، وذلك بفضل الترابط المتزايد للعالم. إن هذه الشبكة العالمية للمجتمع المدني تزود فقراء العالم في المواقع البعيدة بمعلومات ومعرفة ذات صلة بتحسين ظروفهم.

ويستعرض الفصل الثاني الاستراتيجيات التي يتم استخدامها الآن بنجاح للحد من الفقر وبناء مجتمعات صحية في الوطن وخارجه. إن مشاكل المجتمع متشابهة في كل موقع. والاستراتيجيات لإحداث «تغيير مجتمعي شامل» محلياً هي ذات الاستراتيجيات التي يتم تبنيها لتغيير الظروف في دول العالم الثالث. إن النهج هو استبدال البرامج من أعلى إلى أسفل والمهيمن عليها من قبل الدولة بشراكات واسعة تتضمن منظمات مرنة تعمل في إطار المجتمعات، والمكونات الأساسية هي الملكية المحلية والابتكار.

يستعرض الفصل الثالث الجدل الكبير حول المساعدات الخارجية. إن أميركا منهمكة في إعادة تقييم ما ينجح وما لا ينجح في مجال برامج المساعدات الحكومية الموجهة إلى العالم النامي. وقد اتهم العديدون الولايات المتحدة بكونها بخيلة ولكن دون الأخذ في الحسبان التدفق الهائل للمساعدات الخاصة على شكل أعمال خيرية وشراكات جامعية ومنظمات غير حكومية وحتى الحوالات المالية. إن ما يهم فعلياً، كما يناقش هذا الكتاب، هو ما إذا كان تدخل معين - خاص أو حكومي - يؤدي إلى نتائج في تقليل الفقر وبناء مؤسسات فاعل.

ويصف الفصل الرابع التحول الذي يجري في كيفية توصيل الحكومة الأميركية المساعدة إلى العالم، إذ لم تعد المساعدات التقليدية ولا وكالات المعونة تملك احتكاراً، وبدلاً من ذلك، فإن هناك دوراً متنامياً للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحالفات المعونة الخاصة إضافة إلى حركة للأعمال التجارية الخاصة في مجالات مثل المساعدة والإغاثة في حالات الطوارئ. إن الشراكات العديدة مع المجتمعات الفقيرة المحلية التي تتضمن أطرافاً من القطاع الخاص تحرز نتائج لا يمكن لبرامج المعونة التقليدية تكرارها.

هناك بضعة توجهات واعدة لمستقبل الازدهار العالمي والديمقراطية أكثر مما هو ظهور الحركات الدولية التي تشجع مواطنة الشركات والمسؤولية الاجتماعية. ويناقش الفصل الخامس ممارسات مواطنة الشركات للعمل التطوعي، والشراكات المجتمعية، والأعمال الخيرية الهادفة. وتعتبر العديد من الشركات الدعوة إلى المواطنة جزءاً لا يتجزأ من سعيها من أجل تحقيق محصلة نهائية أقوى، وقد جعلت ذلك جزءاً من علامتها التجارية وعملياتها في التسويق. كما يجري تحويل الأعمال الخيرية كذلك من قِبل «ريادي عمل اجتماعي» - رجل أعمال معني اجتماعياً ويقدم خبرته وحنكته العملية لحل مشكلة اجتماعية معينة.

إن رأس المال الموجود أصلاً في الدول الفقيرة يفوق بشكل كبير قيمة المساعدات الخارجية مجتمعة، والاستثمار من قِبَل القطاع الخاص، والأعمال الخيرية. فهناك تريليونات الدولارات حالياً في أيدي الفقراء، لكن هذه الثروة محصورة في الاقتصادات السرية لدول العالم الثالث التي تتم إدارتها بشكل سيء. ويصف الفصل السادس كيف تعمل ابتكارات مثل المشاريع الصغيرة والوكالات الصغيرة على استغلال القدرة المحلية في «قاعدة الهرم.»

يرزح العالم الثالث في خضم ثورة من أسفل إلى أعلى في الرأسمالية القائمة على ريادة المشاريع والتي تجلب فرصاً اقتصادية وأملاً لملايين العائلات الفقيرة. إن ما يؤجج هذه الحركة هي مئات من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بإنشاء برامج الإقراض

الميكروي وتطوير الأعمال التجارية، بما فيها الجمعيات التعاونية والاتحادات الائتمانية الريفية. ففي أماكن مثل الهند تنمو الاقتصادات المحلية والإقليمية من نجاح الزراعة البذرية في مبادرات المشاريع الميكروية. وتقوم العديد من المنظمات الخاصة بالترويج للإصلاحات القانونية والمؤسسية من أجل تعزيز حقوق الملكية ووضع تنظيمات سليمة للأعمال التجارية، ولن يتم تجاهل الفقراء عندما يتم النظر إليهم في النهاية كمنتجين ومستهلكين.

ومن واقع خبرتي في وزارة الخارجية كمدير للمعونات الخاصة لإعادة البناء بعد التسونامي، فإنني أصف في الفصل السابع النمو الهائل للإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة في إعادة الإعمار التي كان يجري تقديمها من القطاع الخاص إلى المجتمعات التي تمر بأزمة. ففي حين بلغت المعونات الأميركية الحكومية بعد كارثة تسونامي عام 2004 ما مجموعه 657 مليون دولار، فقد بلغت التبرعات الخاصة المقدَّمة من أفراد وجماعات قرابة 2 مليار دولار. لقد ساهم عمل خيري إلكتروني عالمي جديد بشكل كبير حيث تم جمع أموال للضحايا، على الفور تقريباً، عن طريق الشبكة العنكبوتية، وتلقت البرامج القائمة على أساس ديني دعماً عالمياً لجهودها في الإغاثة، كما تدخلت الأعمال التجارية الأميركية لتوفير مساعدة عملية من النوع الذي كان فيما مضى يُقدَّم بشكل حصري من قبل برامج الحكومة للإغاثة في حالات الطوارئ.

ربما كان الدور البارز للدين والثقافة في الشؤون الوطنية والإقليمية، لا سيما في آسيا والشرق الأوسط، هو الأهم من بين كافة التوجهات الرئيسية في الشؤون العالمية. ويحلل الفصل الثامن الدين كعامل في إيجاد أفضل أو أسوأ ما لدى المجتمع المدني. وما ينبثق عن ذلك هو نظرة مليئة بالأمل بأنه في الوقت الذي قد تكسب فيه الحركات المتطرفة مزايا قصيرة الأمد، فإن معظم المواطنين يرغبون بمزيد من الحرية والازدهار، وسوف يمارسون ضغوطاً من أجل مجتمعات أكثر انفتاحاً. ويتم إيلاء اهتمام للتيارات المعقدة داخل العقيدة الإسلامية التي تؤثر على قيم مثل التسامح والتنوع والانفتاح على التجديد.

ويهدف الفصل التاسع إلى توضيح التصاعد المذهل لمعاداة أميركا. إذ في حين تقف أميركا في ذروة النفوذ، وفي حين نجد المنتجات والأفكار الأميركية معروفة في كل مكان، فإن العداء تجاه أميركا قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة. ويبحث هذا الفصل في الطريقة التي يمكن أن يكون فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني أكثر كفاءة بكثير من مسؤوليه الحكوميين وسياساته في نشر القيم الأميركية في أنحاء العالم. ومن نواح عديدة، فإن الجهود الحكومية المباشرة هي الوسيلة الأقل فعالية لتعزيز المصالح الأميركية.

وحتى حيثما تكون الأعمال العدائية تجاه أميركا الرسمية مرتفعة، فإن المواقف المحلية تجاه الشعب الأميركي تبقى إيجابية إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، فإن صادرات أميركا الثقافية غالباً ما تكون ذات أثر سلبي على الرأي العالمي، لا سيما في المجتمعات الإسلامية التقليدية. ويقترح الفصل التاسع أن يتم بذل المزيد من الجهود لتعزيز روابط شعب مع شعب ومؤسسات مع مؤسسات، من أجل تعريف العالم بأميركا الحقيقية.

ويشرح الفصل العاشر كيف أن المجتمع المدني هو حجر الأساس لبناء الدولة الديمقراطية. وليست هناك طرق مختصرة لبناء دول ديمقراطية، فمن غير الممكن بناء ديمقراطيات قابلة للحياة من أعلى إلى أسفل أو من الخارج إلى الداخل. وبدلاً من ذلك، فإنه يجب تعزيز العادات والمهارات والتطلعات الديمقراطية داخل المجتمعات لدعم المؤسسات الرسمية للديمقراطية. وبشكل تقليدي، فإن الجمعيات التطوعية للمجتمع المدني هي التي توفر للأفراد الفرصة لأن يمارسوا في حياتهم اليومية قيم وعادات الثقة والتعاون والاحترام المتبادل. إن الاندفاع نحو ديمقراطية رسمية قد يخلق فعلياً حيزاً لعناصر غير ديمقراطية للدخول والسيطرة على العملية.

ويعرج الفصل الحادي عشر على المشاكل الشائكة للصراع والمصالحة في سياق بناء الأمة. إن التجربة المرعبة للإبادة الجماعية الرواندية في عام 1994، والمحاولة لاحقاً لبناء ولاية ديمقراطية قابلة للحياة هناك في قلب إفريقيا، توضح مجموعة التحولات الداخلية المطلوبة من أجل ترسيخ الديمقراطية، جنباً إلى جنب مع المؤسسات السياسية وسيادة

القانون. ويصف هذا الفصل أعمال المصالحة وبناء الثقة في رواندا، والجهد الواسع المبذول لاستبدال أيديولوجية الكراهية العرقية برؤية أخلاقية للمواطنة حيث يتم التخلص من الفئات العرقية.

ويبين الفصل الثاني عشر أن السبيل الوحيد لأمم متحررة ومزدهرة يكون من خلال تنمية مواطنين ديمقراطيين. إن الديمقراطية، كما هي مفهومة في النظرية السياسية الغربية، لا تتمحور فقط حول السياسة والدولة؛ بل إنها تتمحور حول المجتمع المدني وعادات المجتمع المحلي. وتعمل العديد من المحاولات لبناء ديمقراطية رسمية على تجنب القضايا الشائكة للثقافة والدين والعرق والإثنية والعديد من العوامل المواقفية التي غالباً ما تعمل ضد الديمقراطية الليبرالية. إن بناء مرقد بذور للديمقراطية يتطلب تعزيز ثقافة مدنية عالمية لاحتضان المواقف والعادات التي تنتج مجتمعات ديمقراطية صحية.

ويعرض الفصل الختامي دليلاً للعديد من الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات - الحكومة والأعمال التجارية والأعمال الخيرية والمنظمات غير الحكومية والأفراد من القطاع الخاص - حول كيفية تطبيق الملاحظات والتوصيات التي تتدفق من الفصول السابقة، وهو مقدَّم كخارطة طريق لتشجيع جهود أكثر فاعلية في تعزيز الحرية والديمقراطية والازدهار في جميع أنحاء العالم عن طريق الأفراد الأميركيين ومنظماتهم المدنية والتعليمية والتجارية والخيرية.

الفصل الأول

الرحمة:
صادرات أميركا الأكثر أهمية

لقد دخل العالم حقبة واعدة جديدة من المؤكد أنها ستسفر عن تقدم في الديمقراطية وعن فرص جديدة لفقراء العالم. وإذا كان القرن العشرين يتمحور حول البيروقراطية من أعلى إلى أسفل، والتي تُدار من قبل الحكم، فإن القرن الحادي والعشرين سوف يكون حول رواد المشاريع الاجتماعية، والأعمال الخيرية الخاصة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والروابط الشعبية المنطوية على المجتمعات الدينية والمدنية. إننا ندخل في حقبة الابتكار والاكتشاف «من أسفل إلى أعلى». وفي حياتنا سيتم إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر العالمي وفي اجتثاث المرض والأمية.

إن العالم يقع في خضم تحولات هائلة في كيفية النظر إلى الفقراء، وكيفية مواجهة الفقر. وبالضبط كما تعلمت أميركا الكثير من تجربتها المحلية مع برامج مكافحة الفقر التي تهيمن عليها الدولة، فقد تعلمنا دروساً هامة على مدى أكثر من أربعة عقود من التجارب في التنمية الدولية. إن المحاولات التي قام بها خبراء السياسة الإنمائية لتحقيق الرخاء من خلال بيروقراطيات القيادة والسيطرة قد باءت في غالبيتها بالفشل. لقد هيمنت الحكومة على الماضي، وسوف تهيمن الكيانات والقوى غير الحكومية على المستقبل. وسيكون

المفتاح لإيجاد طرق جديدة لتحقيق الاستفادة الأفضل من القطاعين العام والخاص من أجل خلق حقبة جديدة من التجارب هو حقبة تعتمد على الأسواق والمجتمع المدني، مع قيام الفقراء في كل مكان بالعمل كشركاء في التنمية الخاصة بهم.

إن أي نقاش حول الفقر في العالم يجب أن يبدأ بالاعتراف بأن الأخبار الواردة من العالم الثالث غالباً ما تكون سيئة بشكل فظيع، فثلاثة مليارات من سكان هذا الكوكب - بالضبط نصف سكان العالم - يعيشون على دولارين، أو أقل، في اليوم الواحد. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن 842 مليون شخص يعانون من الجوع بشكل مزمن.[1]

ويعتقد الكثيرون بأننا ندفع ثمناً باهظاً مقابل استمرار العولمة الاقتصادية. فالموارد الطبيعية التي نعتمد عليها جميعنا آخذة بالنضوب، فتدمير الغابات وجداول المياه، وانقراض أنواع، والتلوث المتفاقم، جميعها تشكل سبباً للتشكك في الحكمة من وراء الاستراتيجيات القائمة على أساس النمو وإذا ما كانت ستؤدي إلى المزيد من ذلك الشيء ذاته.

وهناك قوى أخرى تعيق التقدم، وهي العداء للولايات المتحدة الأميركية، والقَبَلِيّة، والتطرف الإسلامي. وربما أن أكثر ما يثير القلق هو النزاع العرقي والطائفي الذي يبدو مستعصياً ولا يلقي بالاً لحدود الدول القومية، والذي يتفاقم في بعض الحالات بسبب الدمقرطة السريعة. ويصف بعض المراقبين تراجع الدول القومية عموماً في المناطق الأكثر فقراً، ما يؤدي إلى إنتاج «دويلات» خاصة تديرها عصابات وميليشيات إجرامية.

وتبدو حوالي أربعين إلى خمسين بلداً من بلدان العالم الأكثر فقراً على أنها في اختلال ميئوس منه مع تزايد أعداد السكان وتدهور الناتج المحلي الإجمالي، ما يؤدي إلى ظروف هوبزية من البطالة والعنف. ووفقاً لجورج كيل، من الأمم المتحدة، فإن ثلاثين دولة هي على شفير حرب أهلية. وهناك ستون دولة تعاني من العجز بسبب الفساد المنهجي. وعلى الرغم من أن كثيرين سوف يستفيدون من العولمة، فإن آخرين سوف يذبلون في ظروف من الفقر المدقع، والمرض والأمية. وبالنسبة لهذه البلدان «العاجزة»، فإنه قد لا يكون من

الممكن العثور على حلول في وقت قريب بشكل كافٍ، هذا إذا كان من الممكن العثور عليها أصلاً. ومن المحتمل أن تتجاهلها الاستثمارات الأجنبية وغيرها من الاتجاهات الإيجابية للتنمية، وربما يتعين على المجتمع العالمي أن يأخذ بالاعتبار نُهجاً جديدة لمواجهة الظروف الإنسانية الخطيرة التي سوف تنجم عن ذلك.

إن هذه تحديات جسام، وفي بعض المناطق يمكن أن تستمر الظروف في التفاقم. إن العلماء منقسمون حول ما إذا كانت الاتجاهات السائدة في العالم تتجه نحو الانفتاح الديمقراطي والازدهار الذي يفضي إليه السوق، أم نحو التجزئة، أم نحو مزيج معين غير مترابط بين الاثنين في المستقبل المنظور. وبالرغم من ذلك، فإن هناك شعوراً متنامياً بأن الظروف مهيأة لإجراء تحسينات عامة في اقتصادات العالم الثالث، ولتعزيز المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. ونحن اليوم نعرف أكثر بكثير عن كيفية بناء المجتمعات والدول. إن النُهج التي تعمل من أعلى إلى أسفل لتحقيق العدالة الاجتماعية والتمكين الاجتماعي آخذة في فقدان قيمتها وجاذبيتها، والمجتمع المدني، إلى جانب المشاريع الصغيرة والتجارة، مهيأ للمساهمة بشكل كبير في الحد من الفقر المستمر والمدقع في القرن الواحد والعشرين.

وهذه حقبة ستقوم فيها براعة الأعمال التجارية الأميركية على مساعدة الفقراء في قرى العالم الثالث النائية. وستقوم الشركات الأميركية الخاصة، بشكل روتيني، بالشراكة مع الشركات الصغيرة في العالم النامي لتوفير المكونات التي هناك حاجة ماسة إليها لتحقيق نجاح الأعمال التجارية، بدءاً من تكنولوجيا المعلومات إلى التخزين المحسَّن والمعالجة والتسويق والتوزيع. وتجلب العولمة مشاكلها الخاصة، ولكنها تعمل كذلك على توسيع وتسريع تقديم الحلول.

وهذه هي الحقبة التي سوف تجلب فيها منتجات الأبحاث والمعرفة في أميركا لفقراء العالم فوائد لا تخطر على البال. وتنتشر الحلول الفنية لمشاكل تصيب العالم الثالث بوتيرة مذهلة، حيث يوجد تقريباً لكل مشكلة تنمية كبيرة – الأمراض القاتلة، ومشاكل المياه

والصرف الصحي، وقضايا الإنتاجية الزراعية، والنضوب البيئي - علاجاً معروفاً ونماذج ناجحة للتطبيق. ويرافق التوقعات البيئية القاتمة أمل متزايد في أن نتمكن من خدمة هذا الكوكب مع الحفاظ على موارد العالم من خلال الزراعة المستدامة والممارسات الحرجية. واليوم، هناك وسائل متاحة لتحقيق التقدم في النمو الاقتصادي بطرق سليمة بيئياً.

ويقول ستيفن س. سميث، وهو أستاذ في التنمية: «إن الفقراء لا يحتاجون إلى الكثير لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية،» وفي بعض الحالات، «يمكن أن يكون مبلغ ضئيل جداً من المال كافياً للناس للهروب من فخاخ نقص التغذية.»[2] وبالإشارة إلى التدخلات المتواضعة من جانب بيل غيتس وغيره للسيطرة على الآفات القديمة، مثل العمى النهري والجذام، فقد علّق نيكولاس كريستوف: «من المثير رؤية كم هو قليل ما يلزم لإحداث تغيير.»[3]

قلة من الأميركيين يدركون حجم حل المشاكل الذي تنخرط فيه الجامعات الأميركية والشركات والمؤسسات الخيرية. على سبيل المثال، إذا تم القضاء على ويلات المرض في العالم الثالث، فإن الفضل بالنجاح في ذلك سيعزى إلى العلوم الأميركية. إن التطور السريع الذي حققته العلوم الطبية الأميركية على اللقاحات قد قضى بالفعل إلى حد كبير على شلل الأطفال والحصبة وداء الدودة الغينية. وتستثمر مؤسسة بيل وميليندا غيتس 200 مليون دولار في تجارب سريرية لستة لقاحات جديدة لمكافحة داء السل. ولا تزال الأبحاث مستمرة لتحقيق تقدم في تطوير لقاحات لمرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، والملاريا. ويجري حالياً إعداد حملة كبيرة لتكييف العلاجات المتاحة مع الظروف الإفريقية، مثل استخدام ملح طعام مضاف إليه اليود لمنع حدوث نقص النمو عند الأطفال، وتكنولوجيات معالجة الجفاف عن طريق الفم لمكافحة الإسهالات.[4]

إن هذا هو عصر الفرص غير المسبوقة لإقامة شراكات إبداعية بين القطاعين العام والخاص حيث تبدأ الحدود التقليدية التي تفصل بين الحكومة والقطاع الخاص بالتلاشي. إنه العصر الذي سوف تستخدم فيه الحكومة، بشكل متزايد، مواردها الخاصة للاستفادة

من مساعدة القطاع العام ودرايته بالتنمية. وسوف تكون وكالات المعونة الحكومية راضية بكونها الشريك الثانوي في مشاريع تنموية.

إن هذا هو العصر الذي تجعل فيه التدفقات المتفجرة للمساعدات الخاصة النقاش حول المساعدات الخارجية الرسمية مستنداً بشكل أقل بكثير إلى الواقع. إن الولايات المتحدة تتعرض باستمرار للانتقادات من المجتمع الدولي والمؤيدين للمساعدات الخارجية لكونها شحيحة في مساعداتها الخارجية. ومع ذلك، فإن الالتزام العام من أموال دافعي الضرائب، الذي يزيد اليوم عن 20 مليار دولار سنوياً، لا يمكن مقارنتها مع المساهمات المتزايدة التي يجري دفعها كل سنة من قِبل شركات وجامعات وجماعات ومنظمات غير حكومية أميركية.

ومنذ وقت ليس ببعيد، كانت أعمال التنمية الاقتصادية محتكرة من قِبل حفنة من المؤسسات الأميركية والدولية. واليوم، انتهى هذا الاحتكار، والوكالات الحكومية تُغالب أهميتها المتدهورة. وقد كتب بوب ديفيز أن البنك الدولي كان، «منذ الحرب العالمية الثانية، أكبر مؤسسة في العالم لمكافحة الفقر.» إلا أنه الآن «يتنافس مع ما يقدِّره على أنه يصل إلى 230 وكالة أخرى تركِّز على الفقر والرعاية الصحية، ويديرها مليارديرات ومشاهير ودول منفردة.» إن مؤسسات، مثل البنك الدولي، تفقد أهميتها ببطء عندما يكون لدى الدول النامية إمكانية الوصول إلى رأس مال في أسواق رأس المال العالمية وإلى العديد من المتعاونين من القطاع الخاص.[5]

إن هذا هو العصر الذي سوف يتم فيه تسخير تريليونات الدولارات التي يمتلكها الفقراء حالياً، ولكنها محجوزة في الاقتصادات السرية في دول العالم الثالث التي تعاني من سوء الإدارة، من أجل مشاريع إنتاجية. إن رأس المال الذي يوجد بالفعل في البلدان الفقيرة يفوق بكثير القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية والاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية.

إن هذا هو عصر حركة المواطنة العالمية للشركات حيث يطمح الرؤساء التنفيذيون لأن يكونوا رواد مشاريع اجتماعية و تبحث الشركات عن طرق لدمج الفائدة مع

المسؤولية الاجتماعية. وهناك أعداد متزايدة من الشركات تعتنق مذهباً يعزز العمل التطوعي ويجمع الاستثمار في الأعمال التجارية مع أعمال خيرية استراتيجية، وحتى مع إرسال مساعدات مستعجلة. على سبيل المثال، بعد كارثة تسونامي التي اجتاحت منطقة المحيط الهادي في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2004، قامت العشرات من الشركات الكبرى على الفور بتفعيل أنظمتها، المعدَّة مسبقاً للاستجابة في حالات الطوارئ، بقواعد بيانات لموظفين خبراء كانوا قد وافقوا على التطوع والتبرع بمنتجات وتوفير خبرة في سلاسل الإمدادات وإنشاء أنظمة تكنولوجيا معلومات واتصالات. وتم نشر وحدات تشغيل بكاملها لرعاية إنشاء عيادات ومدارس ومنازل.

إن هذا هو عصر التكنولوجيا الذي يتم فيه تذليل الحواجز وتمكين الناس. وهو عصر يقوم فيه شيء أساسي جداً ويمكن الوصول إليه، مثل الهاتف الخلوي، بدفع الابتكار في الدول الأكثر فقراً، وبحماية سيادة المواطنين الأحرار الجديدة.

إنه يوم جديد تماماً بالنسبة للمجتمعات المنغلقة وللدول التي تمكنت، منذ وقت ليس ببعيد، من القيام بالحملات القمعية ولم تتمكن من مواجهة عواقب كبيرة. فعندما احتشد مئات الآلاف من الناس في الشوارع في كييف للحفاظ على الديمقراطية الأوكرانية، وفي البرازيل احتجاجاً على الفساد، وحتى في مصر للاعتراض على الهيمنة السياسية للرئيس مبارك، كان المواطنون مسلحين بمجموعة من التكنولوجيات الحديثة. وقد كان هناك شيء واحد مشترك في انتفاضات المواطنين طوال عام 2007 في أماكن مثل بورما والباكستان وجمهورية جورجيا، وهو: واقع التكنولوجيا الجديدة وقدرتها على هزيمة أكثر الجهود تصميماً وإبداعاً لفرض ضوابط سياسية.

عندما خرج الرهبان البوذيون في بورما إلى الشوارع، كان رد الحكومة العسكرية البورمية هو إغلاق الحدود، وقطع خطوط الهواتف، وسد الشوارع. إلا أنه لم يكن هناك أي تكتيك حكومي بوليسي قادر على منع «المراسلين من المواطنين» من نقل الرسائل بواسطة الهواتف الخلوية إلى أقران من المواطنين، وإرسال صور وتقارير إخبارية إلى

جمهور عالمي سرعان ما هرع للدفاع عنهم. وفي واحدة من أكثر الدول معاناة من الرقابة الصارمة، كان الرهبان والمتعاطفون معهم قادرين على وضع رسائل على الفيس بوك، وإرسال رسائل نصية، ورسائل بريد إلكتروني، وبث تقارير إخبارية إلى المدونات، وتسريب رسائل صغيرة على بطاقات إلكترونية. لقد استخدموا إصدارات الإنترنت «بيجنز» (pigeons) لنقل الرسائل والصور إلى سفارات ومنظمات غير حكومية.[6]

وتواجه الحكومات الآن أنواعاً جديدة تماماً من الخيارات. والطريقة الوحيدة التي يمكنها فيها تدمير التأثيرات المؤدية إلى الليبرالية المتأصلة في التحديث هي البقاء جزءاً من المجتمع الآخذ في التقلص لدول بوليسية بشكل مفرط، مثل كوريا الشمالية. إن أول وأصغر خطوة في المضي قدماً نحو التحديث تؤدي إلى انتشار لا رجعة فيه لتكنولوجيا الاتصالات، ويصاحبها تعريض المزيد والمزيد من المواطنين لأفكار جديدة.

إن هذا هو عصر المجتمع المدني العالمي الذي تنتشر فيه الجمعيات التطوعية وتوجد أول جمهور ناخبين عالمي. وعلى حد تعبير أحد المراقبين، فإن العالم يقع في خضم «الثورة الترابطية» التي تنتج «تحولاً في النفوذ» ذا أبعاد تاريخية محتملة.[7] وقد تنبأ مراقب آخر بأن «دور المنظمة غير الحكومية في القرن الواحد والعشرين سيكون هاماً بقدر أهمية دور الدولة القومية في القرن العشرين.»[8]

إننا نعيش في عصر لا يزال فيه نفوذ الشبكة العنكبوتية العالمية في مراحل تطوره الأولى. ولن يكون البشر من القرى النائية معزولين بعد الآن عن المجتمع العالمي؛ وسترتبط المنظمات غير الحكومية القومية والدولية مع المجتمع المدني المحلي، حاملة خدمات اتصالات الشبكة والهواتف النقالة إلى أبعد الأماكن على هذا الكوكب، ومانحة صوتاً ورؤية للهامشي والمنسي.

لقد بدأت الهيمنة المتزايدة للإنترنت في تنظيم النشاط البشري في جميع أنحاء العالم بتحويل المعونات التنموية بحد ذاتها. واليوم توفر برامج تكنولوجيا المعلومات المصممة من قِبل شركات خاصة تبادلاً في المعلومات بشأن أكثر من ثلاثين ألف مشروع تنموي، ما

يتيح لشركة خاصة أو غير ربحية بالاتصال مع المشاريع، وإيجاد شركاء وعاملين بالتخصصات التي تحتاجها، والتعاون بشكل سريع مع وكالات حكومية لإنجاز العمل. ويوفر أحد المواقع الإلكترونية، «ماي سبيس» (MySpace)، عاملين في مجال التنمية ما يمكّن العاملين في مجال الصحة في نيروبي من مقارنة ملاحظات مع زملاء في كينيا حول كيفية تحسين إدارة سلاسل توريد المطاعيم.[9]

إن العولمة والتكنولوجيا تقودان تغييراً عميقاً في كيفية عمل بيروقراطيات التنمية. وسواء شئنا أم أبينا، فإن وكالات التنمية التي اعتادت منذ زمن بعيد على معالجة الاحتكارات من خلال هياكل عمودية، مجبرة اليوم على تحقيق النجاح في بيئة منبسطة حيث تبادل المعلومات السريع يضمن إلى حد كبير أن يكون لديها معلومات أقل من ما هو لدى آلاف الشركات والمنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني التي يتعين عليها إقامة شراكة معها. إن الوكالات الجيدة والفعالة هي تلك التي أتقنت عملية «مزج القطاعات» حيث يتم بسرعة تحديد وحشد الشركاء الفاعلين في الأعمال التجارية الخاصة أو في العدد المتزايد من شركات التنمية.

وتقوم أنظمة الإنترنت ذاتها بتنظيم المعلومات للمستثمرين من القطاع الخاص بشكل لم يسبق له مثيل، حيث تضمن أن تظهر، الآن، الشركات الموجودة في البلدان الفقيرة والتي ربما عانت لفترة طويلة من عدم الشهرة، على نظام المراقبة الإلكترونية لشخص ما، وتصبح مؤهلة للحصول على استثمارات رأسمالية. ويعمل عدد متزايد من الدول النامية على إنشاء أسواق أسهمها المالية الخاصة، ما يتيح لشركات مؤهلة جذب رأس المال من القطاع الخاص ومنح المواطنين الفقراء فرصة لامتلاك جزء من الشركات المحلية.

إن هذا هو «قرن المؤسسات غير الربحية،» حيث تتشكل المؤسسات غير الربحية، تغذيها جمعيات خيرية خاصة متنامية، بوتيرة أسرع من الشركات التجارية، موجِدة وظائف لخريجي الجامعات الذين يحملون شهادات حصلوا عليها من عدد متزايد من

الجامعات التي توفر تخصصات في الإدارة غير الربحية. وفي الماضي القريب، كان يتم صرف النظر بشكل كبير عن المؤسسات الاجتماعية غير الربحية بوصفها أدنى مرتبة من تلك التابعة للحكومة، حيث يديرها أشخاص غير محترفين لديهم نية حسنة ولكنهم غير بارعين. إن هذا التفضُّل يقترب من نهايته مع ما يحققه قطاع المؤسسات غير الربحية الآن، بشكل روتيني، من معدلات استحسان جماهيرية أعلى من الحكومة في استجابتها لكوارث مثل تسونامي آسيا وإعصار كاترينا.

باختصار، هذا هو عصر المجتمع المدني التشاركي «من أسفل إلى أعلى» والشركات الخاصة القائمة على أساس السوق. إن ميل الأميركيين للانضمام إلى جمعيات تطوعية، أو تشكيلها، «من آلاف الأنواع،» كما علق أليكسيس دي توكفيل، يصبح ظاهرة عالمية في القرن الواحد والعشرين. إن العمل الخيري والعمل التطوعي، والجمعيات المدنية لم تعد مقتصرة على كونها أميركية فقط.

والأهم من ذلك كله هو أن هذا هو العصر الذي تنتِج فيه الدروس المُستفادة من عقود من التجربة والخطأ ابتكارات جديدة جريئة. وقد تم تعلُّم الكثير عن حدود المساعدات الخارجية والدول البيروقراطية النائية المثقلة بمخططي السياسات الإنمائية. ويتحدث جون كيه، الذي يكتب في جريدة *فايننشال تايمز*، عن زوال فكرة أن «التنسيق والتوجيه المركزيين، والتنفيذ الموحد لأفضل الممارسات، لا بد أن تحسن الأداء.» ويقول إن التخطيط المركزي يفسح المجال لبيئة عالمية سريعة التغيّر حيث «لا يأتي النجاح فيها من الرؤى المستوحاة من قادة استثنائيين، أو من تبصر تحقَّق من خلال إجراء تحليلات معقدة، وإنما من خلال إجراء تجارب على نطاق ضيق تحاكي النجاح بسرعة وتقرّ بالفشل.»[10]

ويبدأ العصر الجديد بتقدير الإمكانيات غير المحدودة في قاعدة الهرم، وقوة الديمقراطية التشاركية، وأهمية بناء مؤسسات محلية. إن لغة هذا العصر الجديد هي رأس المال الاجتماعي، وبناء القدرات، والعمل الخيري، والمجتمع المدني الديمقراطي العالمي.

دون ايبرلي

المخاوف الخاطئة من العولمة

إن عكس الفقر هو الرخاء. وقد ركزت الكثير من النقاشات حول الفقر على مدى العقود العديدة الماضية على المؤسسات الخيرية والمساعدات الخارجية كسبل لسد النقص. ومع ذلك، فإنه في الوقت الذي كان العالم يُجري فيه مساومات بشأن أي الدول من الممكن أن تكون قادرة على التبرع بمليار أو بمليارين أكثر سنوياً، أوجدت الصين والهند 700 مليار دولار في تنمية اقتصادية جديدة. إن خروجهما الجريء من الكساد والفقر يُعزى إلى حد كبير إلى اكتشافهما كيف تشاركان في العولمة. إن المشكلة مع كثير من الدول في إفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية هو وجود *القليل جداً* من العولمة فيها.

لقد سمع معظم الناس النصف فقط من قصة العولمة. وتركز النقاشات حول العولمة عادة على الحركة المزعومة لتحقيق مزيد من النفوذ والثروة الصاعدة نحو الأعلى لتصل إلى أيدي القلة الذين هم أصحاب نفوذ أصلاً. إن حركة العولمة توجِد صورة للشركات الجشعة الأميركية أو متعددة الجنسيات التي تجوب العالم من أجل تحقيق أرباح سريعة وإظهار القليل من الاهتمام تجاه الفقراء وثقافاتهم، أو حتى تجاه سيادة دولهم. وقد تم إيلاء القليل من الاهتمام للطريقة التي تقوم فيها العولمة بتحريك موارد وتكنولوجيات الحد من الفقر نحو الأسفل ونحو الخارج باتجاه الفقراء.

إن التكامل العالمي يمضي قدماً منذ عدة قرون؛ والفارق الوحيد اليوم هو أن وتيرة التغيير تتسارع من خلال التكنولوجيا. ومن الطبيعي أن أول الأطراف الفاعلة التي سوف تستغل الفرص العالمية هم أولئك الذين يمتلكون أصلاً موارد وقدرة على الوصول إليها. ولكن من المغالطة التأكيد على أن العولمة يمكن فقط أن تزيد من ثروة ونفوذ الموسورين، لا سيما الشركات متعددة الجنسيات، في حين تخلّف الآخرين جميعهم وراءها.

لقد كان الوضع العالمي الراهن سيئاً بالنسبة للفقراء. فعند النظر إليهم بوصفهم لا صلة لهم بإنتاج الثروات، يتم صرف النظر عنهم باعتبارهم مجرد معوزين تجب رعايتهم

من خلال برامج حكومية أو من قِبل مؤسسات خيرية خاصة. وعندما يتم الوصول إلى فقراء العالم الثالث من خلال التكنولوجيا، واكتشافهم من خلال الرأسمالية العالمية الآخذة في الانتشار، فإنهم يصبحون منتجين وعملاء ومواطنين محتملين.

إن نظرة أقرب إلى الاتجاهات العالمية سوف تشير إلى أن النتيجة النهائية للعولمة ربما تكون عكس ما جادل بشأنه النقاد. ففي نهاية المطاف سوف تفقد المؤسسات العملاقة النفوذ، سواء كانت حكومات أو شركات، في حين ستقوم قوى العولمة بقيادة رأس المال والمعلومات ووسائل المواصلات نحو الأسواق في أبعد مناطق العالم النامي.

إن العالم الثالث اليوم يشكّل مجاله الخاص للاستثمار والشراكات والتجارب الاجتماعية، وهو ليس مجرد متلقٍ للمساعدات الخيرية. ولا علاقة لأحدث أفكار التنمية بالأعمال الخيرية، بل إنها، بدلاً من ذلك، تعتبر مفاهيم مبتكرة في ريادة المشاريع، مثل التمويل الميكروي، والامتياز الميكروي، والاستثمار الخاص. إن مبادرات الاستثمار الخاصة لإفريقيا وأميركا اللاتينية آخذة في الانتشار. ووفقاً للمعلق في صحيفة *نيويورك تايمز*، توماس فريدمان، فإن ما يحتاجه العالم النامي هو مشاريع ورؤوس أموال.

ويقول فريدمان إن إفريقيا، على وجه الخصوص «تحتاج إلى الكثير من الأمور، ولكن أكثر ما تحتاج إليه هو رأسماليين يمكنهم إنشاء وإدارة شركات قانونية، والمزيد من أمثال بيل غيتس، وعدد أقل من المؤسسات.» ويضيف: «إن أكثر ما تحتاج إليه إفريقيا هو المزيد من 'رأس المال طويل الأمد' لتحفيز الراغبين في أن يكونوا رأسماليين. ويتمتع رأس المال طويل الأمد بكل الانضباط الذي يتمتع به رأس المال المغامر - يتطلب عوائد، وبالتالي تشدداً في طريقة نشره - ولكنه يتوقع عائداً يقع أكثر في المدى الذي يتراوح بين 5 إلى 10 بالمائة بدلاً من 35، وفترة استعادة أطول.» ويشير فريدمان إلى أن «الناس يخرجون من الفقر عندما ينشئون أعمالاً صغيرة توظّف جيرانهم. ولا شيء آخر يدوم.»[11]

وقد جادل آخرون حتى بأن الفقراء سوف يطلقون الموجة القادمة من ريادة المشاريع والابتكار، ليقودوا جولة جديدة من التجارة والنمو العالميين. ويصف سي. كيه. براهالاد،

في كتابه الهام *الثروة في قاعدة الهرم* (*The Fortune at the Bottom of the Pyramid*)، كيف يمكن أن تفتح العولمة آفاقاً جديدة للاستثمارات وإنشاء ثروة للفقراء.[12] إن ما تم تجاهله لفترة طويلة من قِبل الشركات العالمية الأولى هو الثروة الهائلة التي من المحتمل أن تنشأ بما أطلق عليه براهالاد «قاعدة الهرم» (BOP)، والتي تشمل الثلاثة مليارات من الناس الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ويتساءل: «ماذا يحدث لو قمنا بتعبئة موارد وحجم ونطاق الشركات الكبرى للمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل في قاعدة الهرم؟ ولماذا لا يمكننا تعبئة القدرات الاستثمارية للشركات الكبرى مع معرفة والتزام المنظمات غير الحكومية والمجتمعات التي تحتاج إلى مساعدة؟»[13]

إن الإجابة عن تلك الأسئلة هي: يمكننا ذلك وسوف نقوم بذلك. إن القيام بذلك يتطلب تجاوز وجهات النظر المفرطة في التبسيط والاستقطابية للعولمة. ويقول براهالاد: «على غرار جميع الحركات الاجتماعية الكبرى الأخرى،» فإن العولمة «تجلب بعض الأمور الجيدة وبعض الأمور السيئة.» نحن بحاجة إلى وضع المناقشات عديمة الجدوى جانباً والتي تضع العالمي مقابل المحلي، أو الصغير مقابل الكبير، أو المنظمات غير الحكومية مقابل الأعمال التجارية.[14] إن هذه التقسيمات والتفريقات تتقادم بشكل متزايد في الوقت الذي يصبح فيه العالم أكثر تسطحاً – وهو اتجاه يستفيد منه الضعفاء، كما يجادل فريدمان في كتاب *العالم مسطح* (*The World Is Flat*).[15]

إذن، كيف يمكننا أن نسخر التغييرات العالمية التي لا مفر منها لكي نبني قدرات بين الفقراء؟ وما هي استراتيجية التخفيف من حدة الفقر التي تشتمل أفضل ما في العولمة في القرن الواحد والعشرين؟

إن انكماش العالم، وتكامل الإنتاج الاقتصادي يمارسان، للأسف، ضغوطاً باتجاه الأسفل على أجور بعض العمال ذوي المهارات المتدنية في أميركا. ولكن هذا يوفر مقداراً مماثلاً من المنفعة للعمال ذوي المهارات المتدنية في العالم النامي. إن سلسلة التوريدات الخاصة بالشركات الكبرى آخذة بالتسطّح لتشمل أشخاصاً لم يتم تقديرهم أبداً من قبل على أنهم مساهمون في عملية الإنتاج.

إن وجود موارد جديدة وتكنولوجيا الاتصالات في متناول الفقراء سيقود إلى توقعات متزايدة تتجلى في الحركات الاجتماعية والسياسية، وسيكتشف الفقراء الوسائل للتحدث مباشرة عن أنفسهم، ما سيؤدي إلى تغيير الرسالة التي تُسمَع من المناصرين الذين يدّعون أنهم يتكلمون باسمهم. وغالباً ما كانت الجماعات المؤيدة التي لديها أجندة أيديولوجية ملتزمة بمعارضة الأعمال التجارية الأميركية أو السياسة الخارجية أكثر من التزامها بصدق بمساعدة الفقراء. وقد كان تدبيرها للحد من الفقر دائماً، تقريباً، يعتمد أكثر على المساعدات الخارجية، وبدون شروط. ولكن عندما يتحدث الفقراء عن أنفسهم، فإنه غالباً ما تنشأ رسالة مختلفة، فهم عادة ليسوا ضد السوق، وأكثر انتقاداً لفشل حكومتهم من انتقادهم لأميركا.

ففي الهند، على سبيل المثال، يولِّد تدريب وتوظيف 245,000 عامل لمعالجة المكالمات الهاتفية الدولية، مطالبات بإجراء مزيد من الإصلاحات في الحكومة الهندية. لقد تخرّجت الهند من وضع دولة فقيرة إلى مارد اقتصادي آخذ في الظهور في آسيا، ومنافس محتمل للصين، وبوضع جديد مفضل لدى الولايات المتحدة. وفي حين كان هناك تزايد مفاجئ في الشركات الكبرى داخل المناطق الحضرية وحولها، فقد تم حجب العديد من العمال الريفيين عن الفرص الاقتصادية بسبب سياسات حكومية خاطئة. إن فقراء الهند يتوقعون أكثر من حكومتهم وهم يجعلون صوتهم مسموعاً.

وعن هذه التطورات، يستشهد فريدمان بـ براتاب بانو ميهتا من مركز أبحاث السياسة في نيودلهي:

> إن هذه ليست ثورة ضد السوق، إنها احتجاج ضد الدولة؛ وهي ليست استياء من مكاسب عملية التحرير، وإنما دعوة للدولة لترتيب بيتها من خلال المزيد من الإصلاح . ... إن الثورة ضد أصحاب النفوذ ليست ثورة الفقراء ضد الأغنياء؛ ويميل الناس العاديون إلى الاستياء من نجاح أشخاص آخرين بشكل أقل بكثير من ما يفترضه المفكرون. إنها تعبير عن حقيقة أن إصلاح الدولة لم يتقدم بما فيه الكفاية.[16]

وهو يشير إلى حقوق الفقراء في الحصول على الحد الأدنى من العدالة من جانب النظام القانوني، وفي تسجيل الأراضي والبدء في عمل تجاري، ونيل بعض الحماية ضد الفساد.

ويخلص فريدمان إلى أن أهم قوى مكافحة الفقر في الهند، وفي أماكن أخرى، «ليست تلك التي توزع أموالاً» وإنما المنظمات غير الحكومية المحلية التي «تحارب من أجل تحقيق حاكمية أفضل باستخدام الإنترنت وغيرها من الأدوات المتطورة للعالم المسطح لتسليط الضوء على الفساد وسوء الإدارة وتجنب الضرائب.»[17] إن هؤلاء الشعبويين الجدد لا يستهدفون ثروة العالم المتقدم، بل إنهم مصممون على كسر العقبات التي تعترض طريق التمكين والتنمية في الوطن.

إن محاربي الفقر الحقيقيين لا يبددون الوقت سدى عند قاعات الأمم المتحدة، أو صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، بل يعملون على مستوى القرى، وكما يقول فريدمان: «إنك لا تساعد فقراء العالم بالتنكر في زي سلحفاة وبرمي حجارة من خلال نوافذ ماكدونالدز؛ وإنما تساعدهم بأن تحضر لهم الأدوات والمؤسسات ليساعدوا أنفسهم.»[18]

تصدير المجتمع المدني

إذا طُلِب منهم تحديد واحدة من صادرات أميركا الرئيسية، فإن معظم الناس ربما لن يفكروا بمنظمات غير ربحية أو غير حكومية. ولكن أحد أهم الجوانب الإيجابية للعولمة هو توسع القطاع التطوعي في جميع أنحاء العالم. فإرث أميركا من الجمعيات التطوعية القوية والمجتمعات المدنية آخذ في الانتشار في جميع أنحاء العالم. إن العولمة توفر فرصاً لأميركا لتصدر القواعد والممارسات المدنية التي تشكل لبِنات بناء الديمقراطية ورأسمالية ريادة المشاريع الصغيرة في كل مكان.

إن لدى المنظمات غير الحكومية مكاناً مشهوراً في تاريخ أميركا الاجتماعي. وفي هذا الاستطلاع حول الحياة الاجتماعية الأميركية في القرن التاسع عشر، تحدث توكفيل عن «نزعة» قوية لاحظها:

> يقوم الأميركيون من جميع الأعمار ومن جميع الظروف ومن جميع الميول بتشكيل جمعيات بشكل متواصل. ولا يوجد لديهم فقط شركات تجارية وصناعية، يشارك فيها الجميع، وإنما كذلك جمعيات من آلاف الأنواع الدينية والأخلاقية والجدية والعبثية والعامة أو المقيدة، والهائلة أو الضئيلة. إن الأميركيين يشكلون الجمعيات لتوفير الترفيه، ولإنشاء مدارس، ولبناء حانات، ولإقامة كنائس، ولنشر الكتب، ولإرسال بعثات تبشيرية إلى الجهة المقابلة من الكرة الأرضية؛ وبهذه الطريقة يؤسسون المستشفيات والسجون والمدارس. وإذا تم اقتراح غرس بعض الحقائق أو تعزيز بعض المشاعر من خلال تشجيع مثال عظيم، فإنهم يشكلون جمعية.[19]

لقد كان الأمر الجوهري بالنسبة لرؤية أميركا التأسيسية هو فكرة أن الدول لا ينبغي أن تكون مهيمنة، وأن لا تقوِّض العملية الحيوية للمنظمات التطوعية الخاصة التي شغلت أدواراً عدة كانت مفيدة شعبياً بقدر ما كانت مهام الحكومة. وقد أطلِق على هذا الميل نحو ترك الكثير من أعمال القطاع العام لمنظمات تطوعية خاصة «الجمهورية اللامركزية،» التي ميّزت أميركا، تقليدياً، عن الأنظمة السياسية لأوروبا وآسيا. وقد كان لجزء كبير من العالم الثالث تاريخ طويل من النظم القبلية والطائفية، وعانت تحت نير أشكال مختلفة من الحكم الاستبدادي الذي يقاوم تقاسم السلطة مع مؤسسات غير حكومية خاصة.

لقد ظهر المجتمع المدني في أميركا بهذه الديناميكية لأنه كان هناك كثير من المساحة المفتوحة أمام الجمعيات الخاصة، ولأن تلك الجمعيات كانت تدعمها مبادئ أميركا في حرية الدين والتعددية. ولكن الدافع لتكوين جمعيات هو دافع عالمي، إنه جزء من طبيعتنا الاجتماعية، ويبدو أنه يظهر في اللحظة التي يتم فيها منح حرية تكوين جمعيات وحرية التعبير، وبعد ذلك يصبح مصدراً مُضاعِفاً للقوة لتحقيق مزيد من التحرير السياسي والتمكين. إن المزيد والمزيد من الأمم آخذة في اكتشاف أن أي مجتمع يسعى للحفاظ على الحرية وتحقيق أقصى قدر ممكن من الظروف الملائمة للازدهار البشري يجب أن يولي اهتماماً لإنشاء قطاع غير حكومي حيوي والحفاظ عليه.

وبفضل تكنولوجيات سفر أسهل وتكنولوجيات اتصالات سهلة المنال، فإن حتى أصغر الجمعيات المحلية يكون لديها قدرة ترابط عالمية. ففي عصر توكفيل في القرن التاسع عشر بلغ عدد المنظمات الخاصة ذات العمليات الدولية اثنتين وثلاثين منظمة. واليوم، على الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة، فإن التقديرات لعدد المنظمات غير الحكومية الدولية قد وصل إلى أربعين ألف منظمة.[20] وبعض هذه المنظمات مكرَّس للمناصرة، في حين تركز منظمات أخرى بشكل كامل على تقديم مساعدات إنسانية. ووفقاً لمسح أجرته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية - وهي الوكالة الأميركية الأبرز للإغاثة والتنمية - في عام 2004 للمنظمات التطوعية الخاصة (PVOs)، فإن المنظمات الإنسانية الـ 503 قد منحت 7.1 مليار دولار أميركي من المساعدات الخاصة لبلدان العالم النامي على شكل منافع نقدية وعينية.[21]

وبأخذها مجتمعة، فإن الجمعيات التطوعية الخاصة التي تعمل في الساحة الدولية هي الجهات الفاعلة الأحدث والأكثر تأثيراً في السياسة العالمية. وقد أطلق المساعد السابق في البيت الأبيض، ستيوارت أيزنستات، على هذه القوة العالمية الجديدة اسم «السلطة الخامسة.»[22]

وخلال النصف الأخير من القرن العشرين، اعتقد كثير من الناس بأن المؤسسة المهنية العملاقة للحكومة المركزية كانت تحمل الأمل الأكبر للبشرية، حتى أن البعض تنبأ بتراجع ثابت للجمعيات التطوعية في مواجهة دولة ذات قدرة مطلقة. واليوم، تظهر الجمعيات التطوعية الخاصة التي تشرك المواطنين وتحشدهم كأكبر ظاهرة اجتماعية وسياسية في القرن الواحد والعشرين.

إن بناء «مجتمعات جديدة» سيكون هو الأولوية العليا في جميع الدول في هذا القرن، وفقاً لبيتر دركر، وهو مستشار أعمال وباحث بارز، فإن إنجاز هذا الأمر سيكون مهمة «الحكومة والمنظمات غير التجارية وغير الربحية.»[23] وقد شهد القرن العشرون نمواً هائلاً في قطاعات الأعمال التجارية والقطاعات الحكومية. إن فكرة أن باستطاعة الحكومة، ومن واجبها، أن توفر احتياجات مجتمع حضري من خلال «برامج اجتماعية» تعود إلى

الحرب العالمية الثانية. ويقول دركر إن تلك الفكرة قد فشلت، ولم تحقق البرامج الاجتماعية في السنوات الخمسين الأخيرة، «على العموم، أي نجاحات.»[24] ومن الواضح كذلك أن «القطاع الخاص - أي الأعمال التجارية - لا يمكنه تلبية تلك الحاجة أيضاً.» ويمكن للقطاع الاجتماعي فقط إنشاء مجتمعات للمواطنين. وما يحتاجه القرن الواحد والعشرون، إضافة إلى كل ما يؤكده دركر، «هو نمو هائل بشكل مساو لمنظمات القطاع غير الربحي.»[25]

ويصف دركر العمل الجماعي التطوعي على مستوى المجتمع على أنه «ذلك الشكل من السلوك الأميركي على نحو استثنائي.» وفي رأيه، «ليس هناك شيء يبعد هذا البلد عن باقي العالم الغربي بقدر ما يبعده اعتماده الفطري تقريباً على عمل جماعي تطوعي، وغالباً عفوي، لتحقيق أهم الأغراض الاجتماعية.»[26]

وقد كان هناك ظهور قوي للميل الأميركي نحو العمل التطوعي تمثَّل في الجيشان العفوي للمشاركة الخاصة التي ظهرت على الفور في أعقاب إعصار كاترينا الذي دمر منطقة ساحل الخليج في الولايات المتحدة. وفي حين ذهبت 60 بالمائة من التبرعات الخاصة، البالغة 3.6 مليار دولار، إلى الصليب الأحمر الأميركي، فقد أنشأ الأميركيون الأفراد، بمبادرة خاصة منهم، أربعمائة منظمة غير ربحية جديدة لنقل التبرعات ومساعدات المتطوعين إلى الضحايا. وقد تم كذلك إبراز السياسة الأميركية الودية تجاه ابتكار المنظمات غير الربحية عندما قامت مصلحة ضريبة الدخل الأميركية (IRS) بإنشاء نظام المسار السريع للموافقة الذي عالج بعض الطلبات في أقل من ثمانية أيام.[27]

قرن المنظمات غير الربحية، العصر الذهبي للعمل الخيري

هناك مجموعة متنوعة من الطرق لقياس صحة قطاع المنظمات غير الربحية، بما فيها عدد المنظمات غير الربحية العاملة حالياً، والتوظيف من قِبل المنظمات غير الربحية، وكمية

الأموال المتأتية من الأعمال الخيرية والتي تصب في قطاع المنظمات غير الربحية. وتسجل جميع المؤشرات نمواً ديناميكياً لقطاع المنظمات غير الربحية محلياً ودولياً على حد سواء.

إنه قطاع ذو زخم مثبَت ومرونة. فحتى خلال فترة ازدهار الأعمال التجارية في تسعينيات القرن العشرين، نمت المنظمات غير الربحية بشكل أسرع من بقية قطاعات الاقتصاد، وقد تضاعف عدد الأميركيين الذين تم توظيفهم من قِبل منظمات غير ربحية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية. وتعمل الآن أكثر من مليون منظمة غير ربحية في أميركا، وتستخدم 12.5 مليون شخص، وتتشكل بمعدل يتجاوز الشركات التجارية الناشئة. ويشكّل قطاع المنظمات غير الربحية 7.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي (ولا يشمل ذلك الرعاية الصحية والتعليم الحكومي). ويشكل قطاع المنظمات غير الربحية، في جميع أنحاء العالم، 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.[28]

إن دعم النمو في قطاع المنظمات غير الربحية هو عمل خيري خاص مزدهر، ينشأ من ثروة جديدة في أميركا لم يسبق لها مثيل، ومن حوافز قانون الضرائب لتوجيه حصص من هذه الثروة نحو تحقيق ما فيه خير المجتمع. وقد تضاعف عدد المؤسسات الخاصة ثلاث مرات منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين. ووفقاً لأحدث استطلاع، فإن الأميركيين يتبرعون بأكثر من 250 مليار دولار أميركي سنوياً للجمعيات الخيرية الخاصة.

وعلى الساحة العالمية كذلك، فمن المرجح أن الثروة المتزايدة سوف تغذي المزيد من المساعي الخيرية الخاصة في القرن الواحد والعشرين. وقد ارتفع عدد العائلات التي لديها موجودات تتجاوز قيمتها 30 مليون دولار أميركي إلى 77,700 عائلة، وذلك وفقاً لأحدث استطلاع أجرته كاب جيميني وميريل لينتش. وعدد المليارديرات في العالم ينمو بسرعة. وتفيد تقارير فوربس إلى أن 350 مليارديراً من مليارديرات العالم الـ 691 يعيشون في بلدان أخرى غير الولايات المتحدة.[29]

ويتنبأ العديد من المراقبين للمؤسسات الخيرية الخاصة بعصر ذهبي جديد من العطاء مع تمرير عشرات التريليونات من الدولارات من جيل إلى آخر. إن حجم هذه

القدرة على العطاء مذهل. ويتوقع بول شيرفيش من كلية بوسطن أنه بحلول منتصف القرن، سيكون ما بين 31 تريليون دولار و41 تريليون دولار تقريباً من الثروة الموروثة متاحاً للأعمال الخيرية، إضافة إلى ما سيعطيه ببساطة جيل الآباء من تلقاء أنفسهم. ويقول شيرفيش «هناك المزيد والمزيد من الناس الذين لديهم أموال أكثر مما يريدون تركه لأولادهم.»[30]

إن وجهة النظر الأميركية بشأن الثروة والأهمية النسبية للدولة مقابل الأسواق الخاصة تختلف بشكل كبير عن المواقف الأوروبية، ففي أميركا يُنظَر منذ وقت طويل إلى السعي الدؤوب وراء الثروة على أنه يسهم في تحسين الصحة الاجتماعية. ويرى الجمهور أن السعي وراء الثروة الخاصة مفيد للمصلحة العامة في أنه يزوِّد خزائن الحكومة بإيرادات، ويوفر احتياطيات هائلة من رأس المال الذي ينتج ائتماناً استهلاكياً ووظائف. علاوة على ذلك، فإن روح التجارة والمشاريع تعتبَر على أنها معزِّزة للتناغم الاجتماعي، حيث أن أولئك الذين ينشدون السعادة والرضا من خلال المنافسة في السوق، من غير المرجح أن يثيروا نزاعات اجتماعية.

وفي حين أن الأميركيين قد اعتبروا دائماً أن السعي من أجل تحقيق ثراء دنيوي هو مظهر من مظاهر الحرية، فإنهم يعتقدون كذلك أن الثري يتحمل مسؤولية اجتماعية خاصة. وقد كان دائماً يتم العمل على عدم التشجيع على اكتناز الثروة أو استخدامها لغايات خاصة بحتة. وكما قال آندرو كارنيجي جملته الشهيرة: «الرجل الذي يموت غنياً، يموت في خزي.»

ويُنظَر إلى القطاع الخاص بشكل مختلف في أوروبا، حيث من المرجح أكثر أن يُنظر إلى توفير الخدمات من قبل القطاع الخاص على أنه مؤشر على فشل الحكومة. ولكن هذا الموقف يتغير. لقد بدأ العديد من الأوروبيين يدركون حدود الدولة في حل المشكلات الاجتماعية. وتشير اتجاهات حديثة أكثر إلى أن الجزء الأكبر من أوروبا بدأ يعتبر المجتمع المدني على أنه مكمل لعمل الدولة. وقد كانت الدول في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي،

وحتى الصين، تعمل مؤخراً على تعزيز روح العمل الخيري، وذلك، جزئياً، من خلال قانون ضرائب ودي أكثر.

على سبيل المثال، قامت الحكومة البريطانية بتنظيم حملة تبرعات لتعزيز النشاط الخيري، وقدَّمت معاملة ضريبية أكثر سخاء للهبات الخاصة. ويقول تشارلز هاندي، وهو مرشد بريطاني خبير في مجال الإدارة وكتب عن نهوض العمل الخيري في إنجلترا، «هناك شعور عام في بريطانيا الآن بأن هناك منافذ لا تقوم الحكومة بملئها، وأنه إذا كانت لديك الموهبة والمال والوقت، فإنه يتعين عليك الدخول في هذه الثغرات. وفي المقابل « قبل ثلاثين عاماً، كان من شأن رجل أعمال أن يقول 'لقد دفعت الضرائب المفروضة علي، ويجب على الحكومة القيام بذلك.'»[31]

ولفترة طويلة من الزمن، تفوق الأميركيون بشكل مذهل على الآخرين في ميلهم نحو التطوع ودعم المنظمات الخاصة. فعلى سبيل المثال، في حين قال فقط 18 بالمائة من الأميركيين في عام 1990 إنهم لا ينتمون إلى أي جمعية خاصة، ذكر 61 بالمائة من الفرنسيين و64 بالمائة من اليابانيين أنه لم يكن لديهم التزام من هذا القبيل. ولكن البيانات التي جُمعَت حديثاً تشير إلى أن مبدأ المسؤولية المدنية بدأ يصبح ظاهرة عالمية أكثر.[32] على سبيل المثال، وجد ليستر سالامون من جامعة جونز هوبكنز، وهيلموت أنهاير من جامعة كاليفورنيا بمدينة لوس أنجلوس، أن المجتمع المدني قد أصبح قوة كبرى في كثير من البلدان على مدى العقد الماضي، وأن وجوده «منتشر على نطاق واسع أكثر بكثير مما كان يُعتقَد عادة.» وفي إحدى السنوات الأخيرة، تم إنشاء 60,000 منظمة غير ربحية. وفي ألمانيا، تضاعف عدد الجمعيات ثلاث مرات على مدى عشر سنوات. وأبدت السويد، المعروفة بحالة الرفاهية الشاملة فيها، بعض أعلى معدلات المشاركة في المجتمع المدني. ويوثق سالامون وأنهاير نشوء « ثورة الجمعيات العالمية ذات نطاق وأبعاد هائلة.»[33]

وربما أن أكثر شيء واعد هو انتشار المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية. لقد جمع مايكل إدواردز، من مؤسسة فورد، بيانات تشير إلى أن نهوض المجتمع المدني المحلي

في العديد من بلدان العالم الثالث يعتبر عاملاً رئيسياً في صعود سلم التنمية. وقد وجد أحد أضخم الاستطلاعات التي تم إجراؤها لقطاع المنظمات غير الربحية، والذي يغطي اثنين وعشرين بلداً، أن أكثر من مليون منظمة من هذا القبيل تعمل في الهند، و210,000 في البرازيل، و17,500 في مصر، و15,000 في تايلاند. وقد وفرت المنظمات غير الربحية وظيفة واحدة من أصل 12 وظيفة في البلاد التي شملها الاستطلاع. وفي أماكن مثل غانا وزيمبابوي وكينيا، يوفر قطاع المنظمات غير الربحية الآن 40 بالمائة أو أكثر من خدمات التعليم والرعاية الصحية.[34]

وهناك سمة مميزة أخرى للمشهد المدني الأميركي، وهي الدور الديناميكي للجماعات الدينية والأعمال الخيرية القائمة على أساس ديني. وتصف مجلة *إيكونوميست* الدين في أميركا على أنه «قوة فعالة للعطاء.» وهناك أكثر من 250,000 منظمة دينية في الولايات المتحدة، تصل إلى ربع عدد جميع المنظمات غير الربحية الأميركية.[35] إن العطاء الديني مسؤول عن نسبة مذهلة تصل إلى 62 بالمائة من التبرعات في الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لمركز الأعمال الخيرية في جامعة إنديانا. إن كل فئة دخل في أميركا، من الأغنياء إلى الفقراء، تميل للتبرع لمنظمات دينية أكثر من التبرع لمنظمات علمانية غير ربحية.[36]

إن استعراضاً للبيانات عن الحياة المدنية الأميركية يظهر اختلافات واضحة بين العلمانيين والدينيين في جميع المؤشرات الرئيسية للمشاركة المدنية، بما في ذلك العطاء الخيري والتطوع. ويذكر البروفيسور آرثر بروكس من جامعة سيراكيوس أن «الأشخاص الدينيين أكثر احتمالية بـ 25 نقطة مئوية للتبرع بالمال من العلمانيين (91 بالمائة إلى 66 بالمائة)، وأكثر احتمالاً بـ23 نقطة للتطوع بوقتهم (67 بالمائة إلى 44 بالمائة).» وقد وجد كذلك أنه كلما كانت المشاركة الدينية جدية أكثر – حضور العبادة العادية، على سبيل المثال – كان مستوى الالتزام بالأعمال الخيرية أعلى.[37]

وفي هذا الصدد كذلك، يبدو أن الأنماط الأميركية للأعمال الخيرية تنتقل عبر القارات. على سبيل المثال، تفيد تقارير سلطات المساعدات في بريطانيا أن 10 بالمائة من

التبرعات التي تذهب إلى أكبر خمسمائة منظمة خاصة في البلاد، يتم توجيهها الآن إلى منظمات دينية. ويكتشف السكان، الذين لديهم سجل سابق بتبرعات قليلة لمنظمات غير حكومية دينية، فعالية المنظمات الدينية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية الدينية الأميركية. وخلال التدفق التاريخي للتبرعات الخاصة الذي أعقب كارثة تسونامي في المحيط الهندي، تفاجأت العديد من المنظمات الإنسانية الدينية في الولايات المتحدة بوجود مئات الملايين من الدولارات على شكل تبرعات تتدفق إلى خزائنها من أستراليا وأوروبا واليابان.

إن أفضل توضيح لهذا الاتجاه هو ورلد فيجن (World Vision)، وهي منظمة إنسانية مسيحية بارزة تقترب موازنتها السنوية اليوم من ملياري دولار. ووفقاً لأحدث تقرير سنوي لـ ورلد فيجن فإن 92 مليون دولار جاءت من ألمانيا، و74 مليون دولار من هونغ كونغ، و273 مليون دولار من أستراليا، و247 مليون دولار من كندا، و34 مليون دولار من نيوزيلاندا، و25 مليون دولار من اليابان.

وفي الوقت ذاته، هناك مؤسسات خيرية جديدة تنمو في جميع أنحاء العالم. وقد أفاد هيلموت أنهاير، وهو خبير في المؤسسات الوقفية، أن المؤسسات الوقفية تزدهر في إيطاليا. وتكشف دراسة أعدتها مؤسسة برتلسمان أن معدل إنشاء مؤسسات جديدة في ألمانيا يتراوح الآن من 800 إلى 900 مؤسسة سنوياً، مرتفعاً من 200 مؤسسة سنوياً في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن منشئي هذه الثروة يميلون إلى القيام بدور نشط في عمل المؤسسات الخاصة التي ينشئونها، مطبقين مهاراتهم التجارية ورؤيتهم لدورهم الجديد كرواد مشاريع اجتماعيين.[38] لقد قام مشروع قطاع المؤسسات غير الربحية المقارِن في جامعة جونز هوبكنز مؤخراً بدراسة سبع وثلاثين دولة، ووجد أنه عند احتساب جميع عدد المستشفيات والمدارس الخيرية وجمعيات المعونة التطوعية والجمعيات المهنية، فإن إجمالي النفقات التشغيلية للمؤسسات غير الربحية في جميع أنحاء العالم يصل اليوم إلى 1.6 تريليون دولار.[39]

وإزاء التصورات العامة في أن بيروقراطية الدولة ليست أكثر الوسائل فعالية لمواجهة المشاكل، تتحول المؤسسات الحكومية إلى إقامة شراكات مع المنظمات غير

الربحية لإنجاز مهمتها. وتظهِر الاستطلاعات العامة أن المنظمات التطوعية الخاصة تعتبر نزيهة وقادرة وذات شفافية، على الرغم من الفضائح العَرَضية التي تشمل منظمات غير حكومية كبيرة. ويعِد الاتجاه نحو مزيد من الشراكات بين العام والخاص بمساعدات أكثر كفاءة.

ويجري تحويل المهام الحكومية، بشكل متزايد، نحو قطاع المنظمات غير الربحية، وهو ما يُنظَر إليه على أنه أقل تورطاً في الروتين البيروقراطي، وأكثر تركيزاً على النتائج. وقد وصل إجمالي المساعدات الحكومية إلى منظمات غير ربحية محلية ودولية إلى 78.6 مليار دولار في عام 2004.[40] وقد حققت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الكثير من النجاح في دفع البرمجة في هذا الاتجاه من خلال تحالف التنمية العالمي، والذي يعزز الأموال المتأتية من القطاع الخاص، وتدمج ممارسات القطاع الخاص في برامجها.

وتستطيع المنظمات غير الحكومية غالباً التحرك أسرع وبكفاءة أكبر من الوكالات الحكومية المرهقة بالبيروقراطية الثقيلة. والأهم من ذلك هو أنها تتجاوز مفهوم «التنمية كعطاء،» وهو فكرة أن ما يهم هو حجم الأصول التي تتدفق داخل مجتمع فقير، وبدلاً من ذلك، تركز على الموجودات القائمة أصلاً منتظرة أن يتم تسخيرها لتحقيق نمو اقتصادي. وتتخصص معظم المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمة معينة، مثل التعليم أو الرعاية الصحية، ومعظمها الآن تُشابه شركات في أنظمتها الإدارية ومواهبها. وكما عبر عن ذلك نيكولاس ستوكتون، وهو مدير تنفيذي سابق لمؤسسة أوكسفام، «هناك سوق لأعمال الخير، وهو عمل تجاري كبير.»[41] إن المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية تستفيد من الشراكات مع مؤسسات كبرى. ووفقاً لجامعة جونز هوبكنز، فإن الرسوم التي تدفعها مؤسسات كبرى، مثل المدارس والمستشفيات، إلى المنظمات غير الربحية، تمثل حوالي نصف قاعدة إيرادات المنظمات غير الربحية العالمية، أو 880 مليار دولار سنوياً.

دون ايبرلي

التكنولوجيا ومنتجات المعرفة

غالباً ما يتصور الأميركيون الأعمال الخيرية على أنها تبرعات تأتي من أموال نقدية من القطاع الخاص، من شركات وأفراد، إلى جماعات إنسانية، والتي تنتقل بعد ذلك لتقديم خدمات. إلا أن هذا الرأي لا يبدأ في استيعاب المجموعة المتنوعة من الخدمات التي يساهم فيها، بشكل روتيني، أفراد أميركيون وشركات وجامعات ومؤسسات مدنية أميركية. ويتمتع تدفق منتجات المعرفة وفوائد تطور علومنا وتكنولوجياتنا بالقوة ذاتها تماماً.

على سبيل المثال، أكمل العلماء رسم الخريطة الجينية لنبتة الأرز، ما يجعل من الممكن تطوير بذور أكثر مقاومة للجفاف ويمكن أن تنمو في مناخات أكثر برودة. وتتطور تقنيات الري بسرعة كبيرة، وأنظمة إيصال المياه النظيفة بكفاءة يمكن أن تحدث فرقاً هائلاً في دحر الفقر، حيث تتحرر النساء من ساعات من المشي كل يوم لشراء الماء، ويمكنهن بدلاً من ذلك قضاء الوقت في إنشاء مشاريع صغرى. ويعمل رواد المشاريع الأميركيون على استنباط أساليب لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء للعيادات والمدارس ومقاهي الإنترنت.

إن أحد أوجه العجز الثلاثة الرئيسية، والذي يحدده تقرير التنمية البشرية العربية التابعة للأمم المتحدة على أنه يشل العالم العربي، هو ببساطة النقص في المعرفة. ولكن هذا سوف يتغير لا محالة نظراً لأن العوائق التي تحول دون اكتساب المعرفة الفنية آخذة في الانهيار في مجتمع عالمي منفتح على نحو متزايد.

لقد كنت جزءاً من المجموعة الأولى من المدنيين الأميركيين الذين دخلوا العراق عقب الغزو العسكري. لقد تم عزل طبقة المعرفة قسراً عن العالم المتحضر لمدة ثلاثة عقود في ظل حكم صدام، وكانت جميع علوم الأمة والمعلومات الهندسية قديمة بشكل سيء. وقد قمنا بزيارة مختبر في كلية فنية ووجدنا زجاجات مركبات كيماوية، تُستخدَم لإجراء

بحوث أساسية، يعود تاريخها إلى عام 1985، وهو تقريباً العام الذي تباطأ فيه التقدم في العراق ليصل إلى توقف تام.

لقد هرع بعضنا للمساعدة في تنصيب منصات تكنولوجيا المعلومات بحيث يمكن على الفور تحويل منتجات المعرفة إلى الباحثين والتكنوقراطيين المتحمسين الذين انطلقوا على الفور للعمل على تطبيقها من أجل بناء دولة جديدة. ومع تكنولوجيا المعلومات يكون من الممكن لبلدان العالم الثالث التغلب على حواجز مثل التكلفة المرتفعة للكتب، وذلك من خلال إقامة علاقات مع دور نشر أميركية، وكليات فنية وكليات طبية وقانونية - علاقات يتم تشكيلها عن طريق نقل المعرفة الفنية من خلال خطوط الهاتف. وقد تطوعت العديد من الكليات والشركات التجارية لإقامة شراكات بواسطة اتصالات إنترنت بعيدة المدى مع مؤسسات مدنية وتعليمية موجودة في الموقع.

وكلما كانت منظمة غير حكومية تدخل إلى بلد ما لتقديم مساعدة إنسانية، كانت تحضر معها تكنولوجيات يتم جعلها متاحة للمجتمعات التي تخدمها. وأهم مثال هو الهاتف الخلوي. وقد أعدت شارون لافرانير، لجريدة *نيويورك تايمز*، تقريراً عن رواج استخدام الهاتف النقال في المناطق الريفية في إفريقيا، القارة الأفقر إلى حد بعيد على وجه الأرض. ووفقاً لـ لافرانير، «لم يكن الأفارقة أبداً مستخدمين للهواتف بشكل كبير لأن أحداً لم يعطهم فرصة لذلك.» واليوم، هناك 76 مليون إفريقي، أو حوالي 9 بالمائة من الأفارقة، مشتركين بخدمة الهواتف النقالة. إن هذه الارتباطية الإلكترونية الجديدة تتيح للفقراء التغلب على واحدة من أكبر العقبات في وجه التقدم الاقتصادي: العزلة. وتقول لافرانير إن تكنولوجيا الهاتف الخلوي «هي هبة اجتماعية واقتصادية.»[42]

إن أعظم ميزة للهاتف الخلوي هي أنه يسمح بالاستخدام الإنتاجي للوقت. واليوم، عندما تقطع المرأة الريفية رحلتها التي تستغرق أربع ساعات يومياً من أجل إحضار الماء، فإنها تخرج هاتفها الخلوي وتتصل مع زوجها الذي يعمل في مصنع للصلب يبعد 250 ميلاً، وتهتم بشؤونها المصرفية، وتراقب والدتها المريضة طريحة الفراش في عيادة على بعد عدة بلدات، وتطلب لوازم لمشروعها الصغير.

وقد وجدت إحدى الدراسات معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في هذه البلدان النامية التي ازدادت فيها نسبة العائلات التي لديها هواتف خلوية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ويمكن للفقراء في الريف أن يفتحوا حسابات مصرفية وأن يجروا عمليات مصرفية عن بعد بواسطة شبكات فروع ما كان من الممكن الوصول إليها لولا ذلك. وقال مبانزا، وهو عامل مجتمع في سويتو: «كنت معتاداً أن أحتفظ بنقودي في مغلف مدسوس تحت فراشي. ومع وجود البنوك، فإنك تحتاج إلى الكثير من الأوراق، ولكن مع هذا الشيء، فإن كل ما تحتاجه هو هاتف خلوي.» وباستخدام الرسائل النصية يقوم أصحاب الحسابات بالدفع مقابل البضائع، وتحويل النقود إلى أصدقاء، واستلام رواتبهم في حسابات خلوية.[43]

لقد ازدادت الاشتراكات في الهواتف الخلوية في إفريقيا بنسبة 104 بالمائة بين عامي 2001 و2003، من 25 مليون مشترك إلى 51 مليون مشترك. واليوم، هناك 60 بالمائة من الأفارقة يمكن أن تصلهم الإشارة. وإلى جانب الخدمات اللاسلكية المتاحة بأسعار معقولة تأتي كذلك احتمالية لوصول متزايد إلى البريد الإلكتروني والإنترنت. إن هذا الشكل من التمكين التكنولوجي سوف يوسع، بشكل كبير، توصيل الفقراء بالمعلومات والأسواق العالمية.

نشر أعراف المجتمع الديمقراطي

يتم عادة قياس التدفقات الخارجة من أميركا من حيث المساهمة الكبيرة التي يقدمها المواطنون والشركات التجارية على شكل أموال وسلع مادية، مثل الدواء والغذاء. وهذه مساهمات كبيرة للعالم، ولكن هذه الأهمية الخاصة تـُغفِل التأثير الحقيقي لمؤسسات ومتطوعين ومنظمات غير حكومية أميركية.

وأينما وجدت المنظمات غير الربحية والطوائف الدينية والمنظمات المدنية الأميركية في العالم النامي، فإنها تساعد على وضع معايير قانونية واجتماعية جديدة، وأخلاقيات

المواطنة – وهي أسس بناء الأمة. وأينما تعمل شركات أميركية، وتتصرف وفقاً لمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإنها تساعد على تحديث ممارسات العمل التجاري وتحسين أخلاقيات الشركات والحد من فساد الدولة وتعزيز قانون ملكية سليم. وتوجِد استراتيجياتها للاستثمار المجتمعي فئة جديدة تماماً من المنظمات غير الربحية المحلية التي تغذي عادات الأعمال الخيرية حيث لم تكن موجودة أبداً من قبل.

ويثير انتشار المجتمع المدني العالمي كذلك تحديات حقيقية. فالعديد من المنظمات غير الحكومية لا تؤيد الرأسمالية الديمقراطية. وهناك أقلية ذات شأن ترى تقدُّم العالم على أنه معتمد على ضبط القوة الأميركية وكبح جماح الشركات متعددة الجنسيات. ويمكن الاعتماد على هذه المنظمات غير الحكومية لإمداد جيوش من المحتجين في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويثير كثير من النقاد للمنظمات غير الحكومية تساؤلات حول أجندة المجتمع المدني العالمي، متسائلين: «ديمقراطية من هي على أي حال؟» ويرى غاري جونز، من معهد الشؤون العامة في أستراليا، خطراً في أن المنظمات غير الحكومية الكبيرة القائمة على أساس مناصرة قضية سوف تجمع أصوات «غير المنظَّمين.» ويقول جونز إن هناك «سلالة جديدة من منظمي المجتمع المدني – منظمات المناصرة غير الحكومية. ولأنشطتها مضامين لديمقراطية تمثيلية.» في حين أن منظمات المجتمع المدني، مثل الكنائس والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية تُرى عادة على أنها وسائل لترويج المبادرات الخاصة، وفي الواقع أن العديد من جماعات المناصرة الدولية تريد أن تقوم بتنظيم المجتمع المدني.[44]

من ناحية أخرى، فإن معظم المنظمات غير الحكومية هي جزء من شبكة عالمية مؤيدة للديمقراطية وتعمل كحزام ناقل لإصلاحات ضرورية بشكل مُلِح. وتكون، إلى جانب الشركات الأميركية، في طليعة تعزيز حقوق الإنسان، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وسيادة القانون، والشفافية والحاكمية الرشيدة. على سبيل المثال، في باندا آتشيه في إندونيسيا – وهي واحدة من أكثر المناطق فساداً وعرضة للصراع في آسيا – تقيم عدة

مئات من المنظمات غير الحكومية الأميركية والدولية شراكات مع المجتمع المدني المحلي لتعزيز الإصلاح والتحديث وحل النزاعات.

إن أحد الأشياء التي تعلمها صناع السياسة مع يقين بشأن تطور دولي فعال هو أن إصلاحات الدولة تشكل عنصراً من العملية لا غنى عنه. ولا يمكن تقديم الخدمات للفقراء بشكل جيد بدون وجود مؤسسات صحية، خاصة وحكومية على حد سواء.

مساءلة المنظمات غير الحكومية ومشكلة الضخامة

إن الصورة الموجودة في أذهان معظم الناس عن المجتمع المدني هي أنه عبارة عن مؤسسات صغيرة وبسيطة تغذيها المثالية وتجنّد متطوعين غير مهنيين. ولكن اليوم، تأخذ المنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة تطوراً جديداً ملحوظاً في هذا المجال، وذلك يُعزى، إلى حد كبير، إلى معايير المهنية التي تم فرضها عليها قسراً من قِبل جهات مانحة خاصة ومن شركائها من الحكومات. إن ما يسمى السلطة الخامسة تساهم، بلا ريب، كثيراً في التنمية الدولية، ولكن في بعض المناحي قد تقوّض الروح الأساسية للمجتمع المدني.

واليوم، يمكن تلقّي أخبار بشكل منتظم من منظمات غير ربحية وهي تروج نفسها إلى جهات مانحة على أساس نجاحها في محاكاة نماذج لأعمال تجارية. وتنشر إعلانات عن أنظمتها المتقدمة في الإدارة وأساليبها المتطورة لقياس النتائج. وغالباً ما يتم دفعها للتنظيم في هذا النمط من قِبل مؤسسات تقديم المنح التي تمولها، والتي أصبحت مفتونة بقياسات النتائج. وبالاعتقاد بأن المهنية هي دائماً الأفضل، فإن تلك الجهات المانحة تفرض أهدافاً إدارية على المنظمات غير الربحية.

وفي حين أن المؤسسات غير الربحية الكبيرة تشكل شركاء هامين مع الحكومة، وتجلب موارد حيوية خاصة بها إلى التنمية الدولية، إلا أن النظم الإدارية الحديثة ليست هي التي فتنت توكفيل إلى تلك الدرجة. إن ما هو جوهري لمفهوم المجتمع المدني هو فكرة الحيز أو المساحة حيث يجتمع المواطنون العاديون، ويتداولون وينفذون برامج وخططاً من

أجل تحقيق تحسين خاص بهم. وقد كانت قوة المجتمع المدني دائماً هي قدرته على اجتذاب الالتزام الخيري لمواطنين أفراد. إن تاريخ أميركا الغني بالمنظمات الخاصة هو عبارة عن سرد قصصي مليء بقصص لمواطنين أبطال غالباً ما يتصرفون بدون كفاءة، وفي بعض الأحيان بشكل أخرق في سعيهم لتحقيق المثل العليا والأهداف الاجتماعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه غالباً هو ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية اليوم قد أصبحت على غرار المنشآت العملاقة التي تديرها نخبة من أصحاب المؤهلات ولا تمكّن في الواقع أفراداً على مستوى القاعدة الشعبية، سواء في الوطن أو في البلدان التي تقدم لها الخدمة. وعلى حد تعبير ليستر سالامون: «إن الجمعيات الخيرية الأميركية قد تجاوزت تماماً صورة نورمان روكويل النمطية الغريبة للمتطوعين الناكرين لذاتهم الذين يسعفون المحتاجين والذين يأتيهم معظم الدعم من هبات خيرية،» على الرغم من أن نجاحهم لا يزال يرتبط بهذه الصورة القديمة.[45] إن جمع التبرعات لا يزال يعمل على أساس صور لأفعال رعاية بسيطة من قِبل عمال متطوعين يُعتقد بأنهم غير معروفين.

هل يمكن أن تتعايش الضخامة مع المثالية والغرض الأخلاقي للعمل التطوعي؟ هل تعتبر المنظمات غير الربحية العملاقة جزءاً من المجتمع المدني بأي حال من الأحوال؟

هناك بعض المفارقات التي ترتبط بظهور المنظمات غير الحكومية العملاقة. إن المنظمات غير الحكومية تكون عادة متشككة، إن لم تكن عدائية، تجاه المؤسسات الكبيرة ومواقفها السياسية. ومع ذلك، فإنها تشبه في حجمها وعملياتها الشركات العملاقة التي تسعى لتحقيق الربح. إن لدى كثير من المنظمات غير الحكومية ميزانيات سنوية بمئات الملايين، مع العديد منها اليوم بميزانيات تزيد عن مليار دولار. ويقول البروفيسور جاغديش باغواتي من جامعة كولومبيا: «هذه الجماعات ضخمة ومتنوعة، تماماً مثل الشركات متعددة الجنسيات.»[46]

إن البروفيسور باغواتي هو من بين أولئك الذين يرون أن نمو المنظمات غير الحكومية في الحجم والدهاء لا يعتبر بالضرورة على أنه أمر إيجابي مباشر. ويقول إن المنظمات غير

الحكومية الكبيرة، مثل الشركات الربحية الضخمة، تسعى لتعظيم مكانها في السوق، وتبحث دائماً عن أسواق جديدة، وكثيراً جداً ما تعمل على «التوسع وراء نطاق خبرتها.»[47]

ويقول ليستر سالامون إن تعقب أسواق وأموال جديدة يؤدي إلى التوتر بين «ضرورة التميز» الخاصة بقطاع المنظمات غير الربحية، وهي الأشياء التي تميزه عن العمل التجاري، و«ضرورة البقاء،» الخاصة به. ويتساءل، ما هي النقطة التي يكون عندها من غير الممكن تمييز المنظمات غير الربحية عن الشركات التجارية بحيث تفقد تماماً أي مزايا يمكن أن تجلبها (ناهيك عن وضعها كمعفاة من الضريبة)؟

ووفقاً لجون باركدل وليزا ديك، فإن «مؤسسات المجتمع المدني العالمية العاملة على جميع المستويات قد اعتمدت النموذج البيروقراطي إلى حد معين. ومع نمو المنظمات غير الحكومية، أصبحت أكثر هرمية وبيروقراطية ومهنية.» ويقولان إن هذا الاتجاه يثير مخاوف خطيرة بشأن «نزاهتها الديمقراطية.»[48] إلى أي مدى تحذو فعلياً حذو المثل العليا والممارسات الديمقراطية مقارنة بتلك البيروقراطية أو الخاصة بالشركات؟

إن المشكلة ليست مشكلة الضخامة فحسب، إذ يمكن سماع عدد متزايد من النقاد يشككون في ممارسات الكثير من المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، قد تتسبب، بدون قصد، في تبعية من خلال توفير الغذاء في حين لا تفعل شيئاً لتشجيع الإنتاج الزراعي المحلي. وقد يتم إطلاق البرامج بدون تمويل كافٍ لاستكمالها، أو يمكن أن يتم التصدي لمرض ما بطرق تضمن تقريباً أنه سيستمر. وقد تبدي المنظمات غير الحكومية فهماً محدوداً جداً للثقافة المحلية. ولكن الشأن الذي تتم إثارته في أغلب الأحيان هو السؤال «لمن» تقوم المنظمات غير الحكومية بإعداد تقاريرها ولمن تقدمها.

إن بعض المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس المناصرة، لا سيما جماعات حقوق الإنسان، تتمتع ببرامج سياسية غير متاحة لأي هيئة أخرى، ولديها سلطة أخلاقية لا جدال فيها. إن منظمات حقوق الإنسان هي عيون وآذان البشرية في البلدان النامية، وتقدم مساهمة ثمينة لتقدُّم العدالة. وتؤخذ تصريحاتها على أنها موثوقة، حتى ولو كانت تفتقر إلى فهم متعمق للظروف المحلية.

في رواندا، على سبيل المثال، يحاول الرئيس بول كاغامي بناء دولة جديدة بعد الإبادة الجماعية التي ذبح فيها ما يقرب من مليون توتسي. وهذا يتطلب إبقاء أكثر من خمسين ألف مجرم في سجون مزدحمة، واتخاذ إجراءات صارمة بمساعدة الميليشيات عند الضرورة، ورصد المنافذ الصحفية التي كانت مذنبة جزئياً خلال الإبادة الجماعية. ومع ذلك فإن جماعات حقوق الإنسان، التي تبدي القليل من الفهم للسياق السياسي العسكري، تدلي، بانتظام، بتصريحات بشأن ممارسات لا يمكن، تقريباً، تجنبها بالنسبة لدولة تسعى للتعافي من كارثة.

ووفقاً لستيوارت أيزنستات، فإنه قد تم انتقاد بعض جماعات المجتمع المدني لحثها مؤسسات أخرى لجعل نفسها أكثر عرضة للمساءلة، في الوقت الذي تبدي فيه «تردداً ملحوظاً لتقييم إلى أي مدى تكون هي نفسها عرضة للمساءلة بالنسبة لجمهور الأنصار الذين تدعي تمثيلهم.»[49] وفي عدد كبير من الحالات، تفشل المنظمات غير الحكومية في ممارسة الشفافية والمساءلة التي توصي بها بشكل روتيني للحكومات والشركات. ويقول أيزنستات إن السلطة الخامسة «غير مُنتخَبة، وغالباً غير خاضعة للمساءلة، وتعرضت للانتقاد (ليس دائماً ظلماً) لكونها منصّبة نفسها كمتحدثة باسم جماعات يمكن أن تقر الأفعال التي يتم تنفيذها نيابة عنها أو لا تقرها.»[50]

نيابة عن من تتحدث المنظمات غير الحكومية؟ وإلى أي مدى بالضبط تم تخويلها بذلك؟ وهل يجب، بأي حال من الأحوال، اعتبار هذه المنظمات الكبيرة جزءاً من المجتمع المدني، أم أنها في الأغلب أنظمة مساعِدة للحكومات التي توفر الجزء الأكبر من أموالها والتي لا يمكن تمييزها عنها من الناحية العملية؟

الحاكمية الرشيدة

ومع نمو نفوذ المنظمات غير الحكومية وقدرتها، تنمو كذلك الحاجة إلى الرقابة والمساءلة. والحل للمشاكل المرتبطة بالحجم والتحول نحو البيروقراطية في المنظمات غير الحكومية الكبرى هو إنشاء معايير للممارسة الديمقراطية التي تطبّق عموماً داخل المنظمات

بحد ذاتها. وبالضبط مثلما تنصَح الشركات بأن تكون مسؤولة أمام أصحاب المصلحة فيها، فإنه يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تكون مسؤولة أمام أصحاب المصلحة لديها: المولون، والعملاء وجمهور الأنصار الذين يدّعون بأنهم يمثلون آراءهم عند انخراطهم في المناصرة. ويتعين على المنظمات غير الحكومية إظهار مساءلة شاملة، وذلك لأنها مبدأ وسائل رئيسية يتم بواسطتها الحفاظ على الضوابط والموازين الرقابية في الحكومة.

ووفقاً لتفسير مستشار البنك الدولي، ألفريدو صفير - يونس، فإن المجتمع المدني لا يعمل على تمكين الفقراء الذين لا صوت لهم فقط، وإنما كذلك يوفر كشفاً للممارسة الحكومية. ويتبع المجتمع المدني «مجموعة تقليدية من القواعد السلوكية وهياكل الحاكمية مماثلة لتلك الخاصة بديمقراطيات 'كميّة'. على سبيل المثال، تصويت الأغلبية».[51] وهناك حاجة إلى معالجة «القضايا المعيارية» العديدة في التنمية، والتي لا يمكن حلها من خلال هياكل بيروقراطية من أعلى إلى أسفل.[52]

وحتى المنظمات غير الحكومية التي تعلن عن أهداف إنسانية بوصفها مهمتها الأولية، تقوم أكثر بكثير من مجرد تقديم الأموال أو الخدمات. إن وجودها بحد ذاته في دولة ما يمكن أن يكون تحويلياً - من خلال تمكين المرأة وتعزيز الديمقراطية التشاركية وإدخال الممارسات الحديثة بواسطة التكنولوجيا. وبتجسيد القيم الديمقراطية، تساهم بشكل حتمي في بناء المؤسسات والممارسات الديمقراطية المحلية.

وأينما تشكلت منظمات المجتمع المدني، وأياً كان حجمها أو رسالتها أو خصائصها، فإنها لا بد أن تكون نموذجاً يحتذى للممارسة الديمقراطية وأن تتيح للمواطنين فرصاً لتعلم طريقة اتخاذ القرار الديمقراطي. وكلما تم إنشاء قدرات أكثر بين الفئات المجتمعية للقيام بأعمال العلاج والرعاية، فإن الضغط الذي سيقع على الأنظمة البيروقراطية من أعلى إلى أسفل يكون أقل. ويتعين على المسؤولين الحكوميين ومدراء المنظمات غير الحكومية الخاصة على حد سواء التفكير جدياً في كيفية حماية ورعاية الفئات والجمعيات المتنوعة التي هي لبِنات بناء المجتمع، على حد تعبير روبرت نيسبت. وإذا جلب القرن العشرون دماراً لشرائح المجتمع المدني الصغيرة، فإن القرن الواحد والعشرين يمكن أن يكون وقتاً للإصلاح.

الفصل الثاني

العناصر الأساسية لبناء المجتمع والدولة : النقاش الأميركي

تتم معالجة بناء المجتمع وبناء الأمة معاً في هذا الكتاب، وذلك لأنهما مرتبطان، بعدة طرق، ارتباطاً وثيقاً ويتوقف أحدهما على الآخر. ومن المستحيل أن تكون هناك دولة ترتكز على القيم الديمقراطية بدون وجود مؤسسات غير حكومية، فالصحة والقوة القوميتان تنموان من حيوية المؤسسات الأساسية، مثل الأسرة والجيران والتجمعات والجمعيات المدنية.

إن الدول الحرة تكون مصمَّمة من أجل شعب حر. ويتم تشكيل مؤسسات الدول الحرة مع الأخذ بالاعتبار مواطنين يحكمون أنفسهم. ويقوم بإنجاز معظم أعمال بناء الدولة الديمقراطية والحفاظ عليها مواطنون يعملون داخل مجتمعات. إن الأمة ليست إنشاءات اصطناعية، فهي تنشأ من ظروف ثقافية واجتماعية. وبشكل مماثل، فإن تجديد حيوية الدول وتحويل المجتمعات لا تكون على الأغلب منظمة من الأعلى وإنما تأتي من أسفل إلى أعلى، ومن الداخل إلى الخارج.

إن تجربة أميركا في الحكم الذاتي لا يمكن فهمها تماماً بعيداً عن الدور الذي تلعبه المؤسسات غير الحكومية. وقد ألمح بن فرانكلين إلى تلك المهمة عندما قال: «لقد جلبنا

لأنفسنا جمهورية، إذا كان باستطاعتنا الحفاظ عليها.» وقصد بكلمة جمهورية نظاماً من شأنه أن يترك العديد من السلطات والمسؤوليات لجمعيات تطوعية خاصة مكونة من أشخاص أحرار. وقد أثار فرانكلين شكوكاً حول قدرة هذا النظام الجمهوري على البقاء، وذلك لسبب بسيط هو أن الميل الطبيعي يكون نحو الضمور. وتعتمد صحة الجمهورية على حيوية المجتمع المدني والأعمال التطوعية التي يقوم بها الشعب.

ربما لا يوجد أي نظام حكومي آخر على وجه الأرض قد بذل جهوداً لتحقيق توازن بين سلطات الدولة وسلطات اقتصاد السوق والمجتمع المدني. ويمكن تمثيل هذا التوازن في المصالح والقطاعات على أنه مقعد بثلاثة أرجل: واحدة تمثل السوق، والثانية تمثل الدولة، والثالثة تمثل القطاع الاجتماعي المكون من عائلات وجيران وأماكن عبادة ونقابات مهنية وجمعيات مدنية. ويجب أن تكون كل رِجل من أرجل هذا المقعد مثبتة في مكانها بإحكام من أجل الحصول على مجتمع مستقر ومنظم جيداً لأداء العمل.

وفي بعض الأحيان، تشدد الجهود الرامية إلى تصدير ديمقراطية أميركية الطراز على رِجل واحدة دون الاثنتين الأخريين. وقد يجادل البعض في أن النمو الاقتصادي هو الدواء الشافي، ليكتشف فقط أن قطاع الأعمال التجارية الآخذ بالازدهار يتطلب سيادة القانون وحاكمية رشيدة. ويركز آخرون على المجتمع المدني بدون الاعتراف بالحاجة إلى مجتمع سياسي - أحزاب وانتخابات وحكم رشيد. ويضع البعض ثقة مبالغاً فيها في دستور ما، متغاضين عن الأسلوب المتناسق الذي يتجذر فيه نظام دستوري يتمتع بشرعية.

في النظام السياسي الأميركي، يقدِّم القطاع الاجتماعي سلعاً لا تستطيع الدولة ولا السوق توفيرها. ويمكن أن تفعل الحكومة الكثير من الأشياء؛ إذ يمكنها الحفاظ على النظام العام، وإدارة الاقتصاد، وإقامة العدالة، ونقل الموارد، وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات. إلا أن الحكومة عاجزة دستورياً عن أداء مهام الجماعات الدينية أو الجمعيات التطوعية أو العائلات.

ويمكن أن توفر الحكومة الرعاية على شكل خدمات اجتماعية، ولكن لا يمكنها إيجاد مجتمع من الناس الذين يهتمون بغيرهم. ويمكن أن تسعى الحكومة إلى تقوية المجتمع، ولكن لا يمكنها بناء مجتمع بالمعنى الحقيقي، وهو مسعى يتطلب أن يعمل الناس معاً بروح من الالتزام المتبادل والثقة والتعاون. وعندما يتم ذكر كلمة «مجتمع»، فإن الناس غالباً ما يفكرون بالموقع الجغرافي والسمات المعمارية، وربما بالخصائص الديموغرافية، ولكن الجوهر الحقيقي للمجتمع يكون متناسقاً وغير ملموس، ومبنياً على أواصر الثقة والقيم المشتركة والالتزام المتبادل.

بالنسبة للنظام الاجتماعي في أميركا وللقدرة على تحقيق التجديد الذاتي، فإن قلة من الأشياء كانت أكثر أهمية من الدور الديناميكي الذي لعبته الجمعيات التطوعية والمؤسسات الخيرية الخاصة طوال تاريخنا. وقد نشأت الكثير من مؤسساتنا المدنية الدائمة من خلال مبادرات من قادة من المواطنين. وكثير من حركاتنا الاجتماعية العظيمة – من أجل الارتقاء بالأخلاق، وتحقيق العدالة للنساء أو للأطفال، والحد من إساءة استخدام المواد المخدرة، وزيادة تعلّم القراءة والكتابة، أو اجتثاث الفقر والمعاناة – كان قادتها رواد مشاريع اجتماعيين، ومنظمين مجتمعيين، وليس سياسيين. إن المثاليات والطاقات الإصلاحية لأميركا المدنية لم تنشأ تاريخياً في الحكومة، وإنما في المركز، من القاعدة الشعبية.

لقد قدَّم المجتمع المدني مساهمات لا حصر لها من أجل تنظيم حياة الناس، وتحويل الظروف المجتمعية، وإصلاح القوانين حيثما يكون ذلك ضرورياً. ولكن قد تكمن أهم وظيفة للمجتمع المدني في أميركا في مكان أكثر عمقاً، في الطريقة التي يغرس فيها القيم والعادات الديمقراطية. لقد نشأت حركات التجديد المدني الكبيرة في الماضي من ديمقراطية تشاركية، وساهمت في حيويتها أيضاً.

وكما أشار أليكسيس دي توكفيل، فإن المجتمع المدني هو الحاضن للمواطنة، فحب الأمة وحب البشر يبدأ بروابط المودة التي يتم تنميتها في الفئات الصغيرة، العائلة والجيران. إن الجمعيات التعاونية التي ينضم إليها المواطنون هي اللبِنات الحقيقية

للمجتمع، والمكان الذي يتم فيه «تجديد المشاعر والآراء، وتوسيع القلوب، وتطور عقل الجنس البشري من خلال تأثير متبادل من شخص على آخر.»[1]

وعلى الرغم من أنه لا يمكن أن يتم إنشاء مؤسسات المجتمع المدني بموجب مرسوم تشريعي، فإن حالة الصحة المدنية هي مسألة نتائج عامة، ما يجعلها موضوع نقاش عام. وقد صدرت تحذيرات من تدهور مدني من قِبل علماء اجتماع، مثل روبرت بوتنام من جامعة هارفارد، والذي لاحظ علامات انزواء أميركي داخل عالم خاص من «لعب البولينغ بشكل فردي».[2] ويستشهد بوتنام بتأثير التلفاز، والضواحي، والعائلات ذات الدخل المزدوج كعوامل مساهمة في نضوب رأس المال الاجتماعي - وهو مصطلح استخدمه علماء اجتماع ليعني المهارات الشخصية والعادات الاجتماعية التي لا غنى عنها للمشاركة الديمقراطية، مثل الثقة، والتسامح، والتعاون.

لقد كان النقاش حول السياسة القومية خلال جزء كبير من القرن العشرين يتركز إما على سلطات الدولة أو على قدرة السوق الحرة على حل المشاكل الاجتماعية وتوليد صحة اجتماعية. وقد اعتمد نمو الدولة الإدارية ومبدأ التخطيط المركزي على التقليل من قيمة كل ما هو محلي أو تطوعي أو حكومي. وقد قيل لنا مراراً وتكراراً إن القطاع الاجتماعي أو المؤسسات الخيرية الخاصة ليس لديها ما تقدمه مقارنة مع الأنظمة الجديدة التي يهيمن عليها خبراء من أصحاب المؤهلات لديهم احتكار للموارد العامة.

إلا أن التخطيط المركزي قد فقدَ مصداقيته، إلى حد كبير، كوسيلة لبناء مجتمعات ديمقراطية مزدهرة. وأكدت الدولة عيوبها في حل المشاكل الاجتماعية. وبشكل مماثل، فإنه بينما تعتبر الأسواق الحرة هامة جداً لتشجيع الازدهار، فإن السوق ليست هي الأساس الوحيد الذي يقوم عليه المجتمع الجيد، وبالتالي فإن هناك اهتماماً متجدداً في دور المؤسسات غير الحكومية في بناء المجتمع، في الداخل والخارج على حد سواء. وفي السنوات الأخيرة، كانت الهيئات الحكومية تهدف إلى تنشيط الإحياء المدني من خلال القيادة فضلاً عن التشريعات.

وفي حين تبدو بعض البيانات أنها تدعم نظرة تشاؤمية للصحة المدنية في أميركا، فإن العديد من المتنبئين البارزين يشيرون إلى علامات تدل على أن القطاع الاجتماعي قد يكون مهيأ لانتعاش كبير. على سبيل المثال، هناك مؤشرات على الاهتمام المتجدد بالعمل التطوعي لدى جميع الشرائح العمرية. ويتوقع البعض زيادة كبيرة في التطوع بين قطاع المتقاعدين من السكان - والذي يعتبر صحياً جسدياً أكثر من أي وقت مضى - في أنشطة مثل التعليم وتنظيم المؤسسات الخيرية المحلية. وهناك كذلك علامات تدل على تزايد النشاط المدني في الحرم الجامعي وبين الشباب الأميركي الذين يميلون نحو العمل السياسي أقل من ميلهم نحو المشاريع الاجتماعية المحلية. وبالإجمالي هناك تسعون مليون متطوع أميركي اليوم، بمتوسط يبلغ أكثر من أربع ساعات في الأسبوع.

ولعل أعظم فرصة لتجديد الحياة الاجتماعية والمدنية تكمن في عملية النقل الضخمة للثروة التي هي على وشك الحدوث - وهي الأكبر في التاريخ. وفي حين أن جيل الطفرة الإنجابية آخذون في وراثة ثروة آبائهم، فقد أوجدوا كذلك كميات هائلة من الثروات الجديدة التي سوف يورثونها إلى أولادهم في العقد التالي. إن هذه الثروة الجديدة والموروثة، التي قد تبلغ عند تراكمها عشرات التريليونات من الدولارات، سوف تجعل موارد غير مسبوقة متاحة للاستثمار في الأعمال الخيرية.

ويجلب العصر الذهبي الجديد للمؤسسات الخيرية نُهجاً جديدة لحل المشاكل الاجتماعية، فالجيل الحالي من الرأسماليين المدنيين يهبون أموالاً بالطريقة ذاتها التي يجمعونها فيها - من خلال مؤسسات صغيرة ومرنة متخصصة جداً وتركّز على تحقيق النتائج.

إن تنشيط المؤسسات المدنية ليس عبارة عن مشروع حزبي؛ وفي العقود المنصرمة تلقّى تشجيعاً قوياً من كبار الشخصيات في الحزبين الرئيسيين. وفي الواقع، قد يكون الالتزام بالعمل التطوعي وتقديم الخدمات أحد الأمور القليلة التي تربط الأميركيين معاً كأمة واحدة. وفي حين أن هناك انقسامات اجتماعية عميقة على طول الخطوط الثقافية

والأيديولوجية، لا سيما بشأن تساؤلات تدور حول حجم ونطاق الحكومة، فإن المجتمع المدني قد يساعد في تجسير الانقسام. وهناك اتفاق حول القيم الأخلاقية والثقافية أكثر من الاتفاق حول دور الحكومة في حمايتها، لذا يمكن إيجاد أرضية مشتركة في استراتيجيات تقلل من البرامج الحكومية في الوقت الذي تعمل فيه على بناء مؤسسات خاصة بديلة، وتقوية المجتمعات والعائلات.

وعندما يواجه الناس خلافاتهم من خلال اتصال مباشر في المجتمع المدني، فإن مجموعة من الأمور المتنوعة تحدث، فيعتقدون بأنهم أفضل حالاً شخصياً لكونهم قد شاركوا، وأكثر تقديراً لأولئك الذين يختلفون معهم اختلافات واضحة؛ ويصبح لديهم اعتقاد أقوى بكثير بأن الصلات المدنية تساعد في الوصول إلى أمة أقوى.

وخلال عقد من الانخراط في القطاع غير الربحي كرائد مشاريع اجتماعي، وعقد آخر في الحكومة عاملاً على الترويج للتمكين الاقتصادي والتجديد المدني، فقد أتيحت لي الفرصة لتقديم المشورة للمسؤولين الرئيسيين في كلا الحزبين - بما في ذلك عقد قمة الرؤساء للعمل التطوعي الكبرى في عام 1996، ومشورة لإدارة كلينتون من حين لآخر، والخدمة في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش لمدة خمس سنوات، تقريباً. وقد قابلت الكثير من المتطوعين، ورواد المشاريع الاجتماعية، ورجال أعمال كبار معنيين كانوا يروجون أفكاراً لتحسين الأوضاع الاجتماعية ولبناء مجتمعات أقوى في المركز. وعندما كنت أعمل في البيت الأبيض في أجندة الرئيس الخاصة بالرحمة المحلية، قابلت المئات من القادة في جيوش الرحمة الذين كانوا يجلبون الأمل «للمشردين، والمعوزين، والتائهين» في الأحياء الأسوأ حظاً في أميركا.

وعندما انتقلت إلى مجال التنمية الدولية، أدى مستوى المشاركة الذي وجدته في المنظمات غير الربحية الأميركية التي تعمل في تنمية العالم إلى ترك إنطباع حسن قوي لدي. وعندما ذهبت إلى العراق، كان أحد أول الأشياء التي قمت بها هو تنظيم حملة للتبرع بثمانين ألف كرة قدم مقدَّمة من الأطفال الأميركيين إلى الشباب العراقيين في محاولة

لكسب القلوب والعقول. وبالعمل من خلال منظمات شبابية ولاعبي كرة قدم أميركيين، استجابت المئات من المجتمعات المحلية للدعوة من أجل تعزيز حسن النوايا. لقد خطر لي أنه ليس هناك أي مجتمع آخر على وجه الأرض من الممكن أن يستجيب بتلك السرعة أو التلقائية لدعوة إلى المشاركة في جعل العالم مكاناً أفضل.

فيما بعد، وأثناء العمل خارج وزارة الخارجية، قمت بتنسيق برامج اجتماعية وجمع تبرعات خاصة للعراق وصلت إلى مئات الملايين من الدولارات. كما عملت مديراً للقطاع الخاص في مد يد العون والتنسيق في وزارة الخارجية لإعادة البناء بعد كارثة تسونامي، حيث شاهدت القطاع الخاص الأميركي تدب فيه الحياة تلقائياً؛ فقد قام أفراد وشركات تجارية بمنح 1.6 مليار دولار أميركي على شكل تبرعات خاصة للمنطقة المتضررة – وهو أسخى تدفق من المساعدات الخاصة في التاريخ الأميركي.

ربما تكون المساعي المدنية والخيرية الخاصة هي المفتاح إلى تحقيق الرفعة في الوطن، وهي كذلك القوة الأكثر فاعلية لعمل الخير في الخارج. إن ميل الأميركيين الأفراد للتصرف بسخاء استجابة للحاجة يحظى بتقدير عالمي، حتى حيث تنتشر آراء معادية للسياسات والحكومة الأميركية. إن كسب الحرب ضد الإرهاب سوف يحتاج إلى أكثر من الرحمة والعلاقات العامة الجيدة، ولكن كرَم المواطنين يساعد بشكل كبير في كسب القلوب والعقول في الخارج.

وفي جميع هذه المشاريع كنت أدرك متى أكون بين أفراد لديهم رؤية واسعة من حيث دورهم كمواطنين، ولا ينتظرون الآخرين لكي يتصرفوا، ويرون المشاكل العامة كما لو كانت مسؤوليتهم الخاصة وليست مجرد قضايا يجب معالجتها من خلال عملية سياسية. إن هذه السمات تمثل المواطَنة الفعالة، ومن الصعب تخيل دولة مزدهرة بدون شعب يجسدها.

لقد بدأ الرئيس بوش فترته الرئاسية يحذوه الأمل في جعل الرحمة هي إرثه. وكانت مبادرة توقيعه، كما كان يسميها غالباً في أوائل فترة رئاسته، هي مكتب المبادرات القائمة على أساس ديني ومجتمعي. وقد تم تصميمه لجلب مقاربة جديدة إلى حل المشاكل

الاجتماعية، والحد من الفقر في الولايات المتحدة، وقد كان أساسه المجتمع، وكان مستمداً من الأصول المدنية للمجتمعات الأميركية، بما فيها تجمعات اجتماعية ومؤسسات خيرية دينية. وقد كان لي الشرف في قيادة عملية التخطيط التي أنشأت المبادرة، وتزويدها بالموظفين، ومن ثم العمل كمساعد نائب الرئيس في ذلك المكتب خلال مرحلته الأولى.

لقد روجت حملة الرئيس في عام 2000 لأجندة جديدة ركزت على تقديم رحمة فعالة تستند إلى النتائج، وقال، «سوف نشن هجوماً حازماً على العوز من خلال تعزيز أعمال الرحمة التي يقوم بها الآخرون.» ومع أنه اعترف بأن المؤسسات الخيرية الخاصة لم تكن تشكل بديلاً للإجراءات الحكومية، فقد أكد على أنه يجب تقديم الخدمات الاجتماعية «أولاً إلى المعالجِين في الجوار،» تلك الجماعات «التي تعمل في الأحياء لمكافحة التشرد والإدمان والعنف الأسري.» إن هذا النهج من شأنه «محاولة استبدال الرحمة الفاشلة للبيروقراطيات المسرفة والبعيدة.»

إن النموذج الجديد للسياسة العامة من شأنه:

- السعي للقضاء على الفقر والأمراض الاجتماعية، وليس مجرد معالجة أعراضها.
- تقييم نجاح البرامج الحكومية في ضوء أثرها على المجتمعات.
- الاعتماد، إلى أقصى درجة عملية، على المؤسسات المدنية والمؤسسات الخيرية الفعالة لتحقيق أغراض عامة.
- تقدير الأداء بدلاً من العملية.

لقد كان من المفترض أن يكون ذلك من إنجاز المجتمع المدني في الدرجة الأولى. وبإنشاء مكتب المبادرات القائمة على أساس ديني ومجتمعي، نكون قد أعلنا هدفنا: «تنشيط المجتمع المدني وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي، لا سيما من خلال إنعاش المؤسسات والجماعات غير الربحية الصغيرة، وغيرها من المؤسسات القائمة على الدين التي تشكل قواعد أمامية منعزلة من الطاقة والخدمات والرؤى في الأحياء والمناطق الريفية البعيدة الفقيرة والآخذة في الانهيار.»

لاحظ التفضيلات الموضحة: صغيرة ومحلية وقائمة على الدين وتخدم أفقر الفقراء. لقد كان هناك الكثير من الأشياء العظيمة التي كان بإمكاننا محاولة إنجازها، ولكن تقديم الدعم للمؤسسات المجتمعية الأكثر استحقاقاً كان أعظمها على الإطلاق.

لقد كانت فكرة أن المشاكل نادراً ما يتم حلها من أماكن نائية، ناهيك عن حلها من قِبل بيروقراطيات بعيدة، ضمنية في المبادرة. لذا، لا ينبغي توجيه الموارد فقط إلى مستويات أدنى من الحكومة، وإنما كذلك إلى مؤسسات خيرية، وإلى مقدمي رعاية محليين كانوا في أمس الحاجة إليها. وقد كان يُعتقَد أن هذه الجماعات - التي تم تجاهلها أو استبعادها بسبب منافسة مؤسسات أكبر - كانت تحقق نتائج في أحيائها الخاصة.

لقد دخلت الجماعات الدينية والمؤسسات غير الربحية التابعة بقعة الضوء كما لم يحدث من قبل، وذلك بمساهماتها في مجال صحة المجتمع أو رفاهه أو ازدهاره. واليوم، هناك 18 بالمائة من المؤسسات غير الربحية في الولايات المتحدة تعلن أنها مؤسسات دينية. وقد بين البروفيسور روبرت روثناو من جامعة برينستون، وهو مؤلف كتاب *إنقاذ أميركا: خدمات ذات أساس ديني ومستقبل المجتمع المدني* (*Saving America: Faith-Based Services and the Future of Civil Society*)، أن التجمعات الدينية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية التابعة تمثل شكلاً فريداً لرأس المال الاجتماعي، بناء على حضورها الفعلي في المناطق المجاورة وتوفيرها لعلاقات داعمة على نطاق واسع. وفي رأي روثناو فإن المؤسسات ذات الأساس الديني تبني «رأسمال اجتماعي رابط» ضمن المجتمعات التي تخدمها، و«رأسمال اجتماعي تجسيري» من خلال ربط الفقراء مع غير الفقراء. ويفيد بأن ثلثي التجمعات الدينية في المناطق الحضرية في أميركا منخرطة في توفير الخدمات الاجتماعية. ويصل مجموع مساهمات هذه التجمعات والمؤسسات غير الربحية ذات الأساس الديني بالنسبة لصافي الأمان الاجتماعي للدولة إلى ما يزيد عن 12 مليار دولار سنوياً.[3]

وهناك ظاهرة جديدة نسبياً في المناطق الحضرية في أميركا، وهي ما يسمى بـ«الكنائس الكبرى»، وهي مشهورة ليس لحجمها فقط، وإنما كذلك لمجموعة المؤسسات

والخدمات المجتمعية التي تقوم بإنشائها وتقديمها. ويتم، في كثير من الحالات، تنظيمها حول رؤية شاملة لإعادة إحياء المجتمع.

وتجمع الكنيسة المنهجية المتحدة لقرية ويندرسون في هيوستن، في ولاية تكساس، القيادة الروحية مع رؤيا واسعة في مجال التمكين الاقتصادي في المناطق المحيطة بها. وبعد تأسيسها من قِبل كيربي جون كالدويل المبجل، وهو مصرفي في مجال الاستثمار تحوّل إلى رجل دين، وضعت الكنيسة العديد من البرامج المستمدة جميعها من خبرة كالدويل الواسعة في القطاع الخاص. لقد أنشأت عيادة صحية، وبنكاً، ومدرسة خاصة، وكلية مجتمع. وقامت إحدى وكالاتها غير الربحية التابعة برعاية برنامج تنمية بقيمة 173 مليون دولار لتوفير مساكن بأسعار معقولة للعائلات ذات الدخل المنخفض. وتشتمل خطط أخرى على مركز مجتمعي بقيمة 68 مليون دولار، وجمعية الشبان المسيحيين، ومنشأة رياضية، وملجأ آمن للأطفال المعنّفين، ومركز تسوق.[4]

وكما توضح ويندرسون فيليدج، فإن حركة الكنائس الكبرى تهدف إلى القيام بأكثر من تقديم خدمات للفقراء. وتقوم هذه التجمعات الدينية ببناء مؤسسات صحية، وتحويل المجتمعات المختلة وظيفياً إلى أمكان حيوية للعيش، حيث يتغلب الناس على ظروفهم المعيقة لتحقيق الاستقلال والاعتماد على الذات.

إن الكثير من هذه المؤسسات الحضرية الناشئة لا تخشى الدخول في شراكات مع وكالات حكومية. وقد اشتملت أجندة الرئيس على تغيير تنظيمي وتشريعي، إضافة إلى تقديم دعم جديد لمشاريع مدنية وأعمال خيرية خاصة. لقد كانت العقود والمنح من الحكومة الفيدرالية تقدَّم على أساس تنافسي لجميع المؤسسات، بما فيها المؤسسات الدينية. وقد دعيت المؤسسات ذات الأساس الديني للمشاركة بطريقة لا تتنازل فيها عن شخصيتها أو رسالتها الروحية.

وقد يكون هناك جزء آخر من المبادرة هو الحوافز الضريبية لتشجيع العمل الخيري. وبسبب ميزة خاصة للنظام الضريبي الأميركي، فإنه من بين كافة دافعي الضرائب

الأميركيين هناك ثلاثة أرباع، أو ما يبلغ عددهم ثمانية ملايين، لم يفندوا خصوماتهم وبالتالي لن يستفيدوا من التبرعات الخيرية. وقد تم اقتراح مجموعة متنوعة من الإصلاحات الخاصة بقانون الضرائب لتشجيع المزيد من العطاء.

لقد أدى الكشف عن أجندة الرئيس لتجديد المجتمع إلى تحفيز نقاش نشط حول المسؤوليات الأساسية للدولة، وحول مسؤوليات وحدود العمل التطوعي الخاص، وهو نقاش لا يزال مستمراً حتى اليوم. وقد جاء أحد الردود الأكثر جدارة بالملاحظة من المجتمع الدولي، والذي كان علامة مؤكدة بالنسبة لي على أن ما كنا نبحث عنه في المجتمعات الفقيرة كان هو كذلك ما كان يبحث عنه الكثير غيرنا في جميع أنحاء العالم. لقد تلقينا استفسارات من حكومات ليس لديها عملياً تراث سابق من البرمجة ذات الأساس التطوعي أو غير الربحية أو المدنية أو ذات الأساس الديني، ولكنها ترغب في أن تتعلم كيف تزرع بذور المجتمع المدني داخل بلدانها، لا سيما في المجتمعات الفقيرة.

وكما هو مبين في الدراسات الأكاديمية وفي الصحافة الشعبية وبين المسؤولين الحكوميين وفي المؤتمرات الخاصة بالسياسات فإن الاهتمام بقدرات المؤسسات غير الحكومية لتعزيز المجتمع تنمو دولياً. ويجري تنفيذ أفكار جديدة لإعادة إحياء مؤسسات المجتمع المدني في كل مكان - بدءاً من دول العالم الثالث المثقلة بالفقر والدول المستقلة حديثاً من الكتلة الشرقية السابقة إلى دول الرفاه الهاجعة في طور سبات في الغرب، وجميعها تواجه الظاهرة نفسها تقريباً: ضعف المؤسسات الاجتماعية والعجز المدني.

لن أنسى أبداً الوفد المتنوع عرقياً الذي استقبلته من جنوب إفريقيا، والذي روى قصة كيف كانوا، من خلال قطاع المجتمع المدني ولا سيما عبر تحالف بين الأديان، يحققون تقدماً في المصالحة العرقية، واستعادة الثقة الاجتماعية، وإعادة إحياء الأحياء. وقد سألتهم ماذا كان المفتاح إلى هذا التحول، فقالوا إن المصالحة العرقية كانت ممكنة عندما كان الأفراد أنفسهم، وليس السياسيين أو الدولة، هم الذين يرعون العمل. ولم يكن من الممكن أن ينتج برنامج حكومي الحس التضامني المتجدد الذي اكتشفته هذه المجموعة مختلفة الأعراق خلال العمل في مشاريع مدنية معاً.

كما أنني لن أنسى فريق كبار مستشاري السياسة من حكومة أوروبية بـارزة والـذين ذكروا أنهم كانوا يبحثون خارج دولة الرفاه التقليدية عن علاجات للاضمحلال الحضري. وقد اعترف المسؤولون الزائرون بأنه لم يكن أي شيء يـنجح لقلـب الأوضـاع المتـدهورة للطبقة الدنيا. والبرامج الوحيدة التي كان يبدو أنها تحدِث فرقاً في حياة الناس كانت هـي التجمعات الدينية الحضرية والوكالات الاجتماعية ذات الأساس الديني والعاملة محلياً - إنها جزر الصحة المجتمعية الوحيدة الباقية في كثير من مجتمعات الطبقة الدنيا.

لقد كان هناك وفد من حكومة رئيس الوزراء، تـوني بلـير، مـن إنجلـترا. ويوضـح النقاش البريطاني أوجه القصور لكل مـن المحـافظين والليبراليـين في كفـاحهم للتـصدي لمشاكل اجتماعية حضرية متفاقمة. وقد اعترف حزب العمال، الذي كـان تاريخيـاً يـستطيع الاستجابة لتفكك الأحياء الحضرية فقط من خلال الدعوة إلى تقديم المزيد من الخـدمات الاجتماعية، بأن الحكومة لم تكن قادرة تماماً على إنجاز العمل. وبالمقابل، كـان يتعـين عـلى المحافظين التعامل مع إرث مارغريت ثاتشر، التي زعمت أيديولوجيتها للسوق الحرة أنـه «لا يوجد هناك شيء يدعى مجتمع.»

وكان يتعين على كل طرف أن يتعامل مع العواقـب المترتبـة عـلى نموذجـه الخـاص للتركيز على رِجل واحدة من أرجل المقعد على حساب الـرِجلين الأخـريين. لقـد أبلغنـي وفد حزب العـمال عـن رغبـتهم في تعزيـز قطـاع المؤسـسات غـير الربحيـة. وقـد أعلـن المحافظون عن استراتيجية منقحة لتحقيق مفهومهم المثالي، المتواجد منذ زمـن طويـل، في حكومة أصغر، وقالوا «يمكن حل مشكلة الحكومة الضخمة بالتفكير أولاً بطـرق للحـد من الحاجة إلى وجود حكومة. ... لنقم بالحد من الحاجة وسـوف تهـتم مـشكلة المـساندة بنفسها.»[5] وبعبارة أخرى، لنركز على علاج المشاكل التـي تـسبب الفقـر والتبعيـة - مثـل الجريمة والإدمان والتفكك الأسري - وسوف تنخفض الحاجة إلى حكومة.

وعندما يعترف الليبراليون بحدود الدولة، ويعترف المحافظون بأن المجتمـع يحتـاج إلى أكثر من سوق، فإننا نسمع شذرات مـن حقيقـة هامـة جـداً اجتماعيـاً. أولاً، تتـشكل

الأنظمة الديمقراطية من أكثر من أفراد يعملون باستقلالية، سواء في اقتصاد السوق أو تحت رعاية وقائية من حكومة مركزية ضخمة. ويتطلب التمكين الاجتماعي الحقيقي مؤسسات توسط تعمل نيابة عن الفرد أمام منشآت حكومية عملاقة وأمام اقتصاد السوق. ثانياً، على الرغم من أن الحكومات تعتمد على المجتمع المدني لتنمية رأس المال الاجتماعي، فهي في موقف ضعيف لإعادة توليده، ويمكنها نقل السلطة إلى ولايات وحكومات محلية؛ وتعزيز شراكات أكثر إبداعاً مع مؤسسات محلية؛ وتشجيع التبرعات لمؤسسات غير حكومية. من ناحية أخرى، فإن المجتمع المدني بالمعنى الأصح، يجب أن ينشأ من شعور بالتزام متبادل ورؤيا مدنية بين المواطنين أنفسهم.

لقد حققت مبادرات الرئيس بوش في الداخل أكثر مما هو معروف على نطاق واسع. وعلى الرغم من أنه كان يتم الكشف، بشكل متكرر، عن نقاط ضعف في التنفيذ، فقد كان الهدف من إيجاد فرص متكافئة للمؤسسات الدينية والعلمانية التي تكافح الفقر، على حد سواء، سليماً بشكل غير قابل للجدل، ومن المرجح أن يبقى جزءاً ثابتاً في مشهد السياسة الاجتماعية. ولعل الأهم، ولكن الأقل تقديراً، هو المدى الذي وجّه فيه مذهب السياسة الاجتماعية ذاته مجموعة متنوعة من المبادرات، بما فيها توجهات جديدة في السياسة الدولية للتنمية. وفي النهاية، فإن المبادرة التي تجسد أفضل ما يمكن مبادئ المحافظة الرحيمة كانت مؤسسة تحدي الألفية (ستناقش في الفصل الثالث)، التي توجه الأموال إلى عدد محدود من الدول النامية التي وافقت على إجراء إصلاحات داخلية معترف بها على نطاق واسع على أنها تحقق نمواً اقتصادياً. وهناك مبادرات أخرى أبرزت شراكات جديدة، مثل التحالف العالمي للتنمية في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومتطوعون من أجل الرخاء، ومبادرة الرئيس الخاصة بمرض الملاريا، ومبادرة مرض الإيدز. وعند أخذها مجتمعة، فإن المبادرات الدولية قد جعلت من الحكومة مساهِمة في الأولويات الدولية والإنسانية والتنموية بشكل أكبر من أي إدارة أخرى منذ حكومة كنيدي.

وإذا كانت مبادرات الرحمة الداخلية التي قام بها الرئيس لم تفِ بوعودها، فذلك لأن تحديات الأمن الداخلي ومواجهة الإرهاب قد طغت على كل شيء آخر. وبدون

التزام يتمحور حول إعادة تصميم المؤسسات، واصلت البرامج المحلية الانجذاب - كما تفعل عادة - نحو الجمع المعتاد لدولارات الحكومة الفيدرالية مع تركيز محدود على تقديم الخدمات. وبدون إطار استراتيجي للإصلاح، أصبحت المبادرة القائمة على الدين تحدَّد حسب الدين، وليس حسب النتائج. إن الأميركيين ودودون تجاه الأديان، ولكنهم لا يريدون أن تعزز الدولة الدين على هذا النحو.

وبالرغم من ذلك، فإن هذه المبادرات هيأت الأجواء لإجراء دراسة أكثر شمولاً حول الكيفية التي تعمل بها المؤسسات في المجتمعات الفقيرة، محلياً ودولياً على حد سواء. وقد قدمت الأبحاث دليلاً دامغاً على أن الأمرين المثبت فعلياً أنهما ينتشلان الناس من الفقر محلياً، هما الوظيفة والعائلة، وتأتي الصعوبة في معرفة كيفية إيجاد وظائف وعائلات مكونة من والدين في أفقر الأحياء في أميركا. وبالمقارنة، فإن الوكالات الحكومية تقوم بعمل متواضع للحد من الفقر، وتكون برامج الخدمات الاجتماعية مجزأة في الغالب، ولا تبدي مصلحة ولا كفاءة في تحويل المجتمعات. إن لدى المجتمع الفقير النمطي عشرات الوكالات، وتقدم كل منها تدخلات ضيقة الأفق خاصة بها، وقد أثبتت جميعها أنها غير كافية لأنها لا تؤدي إلى إحداث «نقطة تحول» يمكن عندها للأجسام المضادة في الأحياء أن تكتسح الفيروسات وأن تدفع المجتمع بكامله نحو التعافي والازدهار.

ما هي فيروسات المجتمع؟ البطالة، والجريمة، والإدمان على المخدرات، وغياب الآباء - وهي أمراض اجتماعية تعزز بعضها البعض. إن لكل حي فقير قصص نجاح خاصة به لأفراد أبطال تغلبوا على الصعاب بطريقة أو بأخرى. ولكن هذه القصص نادراً ما تصبح هي الشيء الاعتيادي، وذلك لأن الزخم الاجتماعي يدفع باتجاه الاختلال.

إن كلاً من المحافظين والليبراليين سوف يعملون على تحسين فعاليتهم في عكس هذا الزخم إذا تغلبوا على ميول معينة باتجاه الفردانية - اقتصادية في حالة المحافظين، وثقافية وسلوكية في حالة الليبراليين. ويؤيد المحافظون العمل الفردي في السوق، إلا أنهم يدعون كذلك إلى تعزيز الأسرة. ويشك الليبراليون بأن هذا التشديد على الأسرة يعني العودة إلى

الأجندة الاجتماعية لخمسينيات القرن العشرين، مع تقلص لحقوق المرأة وفرصها. ويرحب الليبراليون بالفرد ضمن الدولة، وعندما يقولون «إن الأمر يتطلب قرية»، فإن المحافظين يشكّون لسبب وجيه بأن كلمة «قرية» هي مجرد كناية عن دولة خدمات اجتماعية.

ولعل الليبراليين يحسنون صنعاً بتبنيهم للمنافع الاجتماعية للوحدات الأسرية الصغيرة القوية. وقد يعزز المحافظون منهجهم من خلال مراعاة مصلحة جديدة في بناء مجتمعات من خلال الجمعيات التطوعية للمجتمع المدني. وقد يحسن صناع السياسة ذوو التفكير التطلعي صنعاً في الاستفادة من وجود تقارب محتمل في الفكر السياسي الاجتماعي. وقد أصبحت غالبية المنظِّرين الليبراليين والمحافظين تعتقد أن الأمر يحتاج إلى قرية وعائلة لتحقيق تخفيض دائم للفقر. ويدرك الليبراليون أن الأسر الصحية ضرورية من أجل تحسين حياة الأطفال. ويدرك المحافظون أن المجتمعات الصحية تعزز أهدافهم الاجتماعية وتقلل الحاجة لوجود حكومة إلى الحد الأدنى.

ويفضل المحافظون شروط عمل للمستفيدين من المعونة وحكومة أقل تدخلاً؛ ويريد الليبراليون شبكة أمان اجتماعي حقيقية تنطوي على إجراءات حكومية أكثر، إذا لزم الأمر. واستراتيجية الحل الوسط هي التركيز على «تقليص» الاعتماد على الحكومة من خلال بناء مؤسسات بديلة يمكن أن تعيد الصحة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الفقيرة. وينبغي أن يتحول النقاش من الإصلاحات في الخدمة الاجتماعية إلى إعادة إحياء مجتمع مدني حضري. ويتعين على الليبراليين والمحافظين الاشتراك معاً لتقييم كل سياسة من حيث ما إذا كانت تشجع تكوين أسرة أم تثبطه، وما إذا كانت تضاعف الأجسام المضادة في المجتمع أم تدمرها.

إن الجماعات الدينية هي الأجسام المضادة الرئيسية في مجتمعات أميركا الأفقر – مكان تجمع رواد المشاريع، وقادة المجتمع المدني، والمشرفون على نظام الحي. وفي حين لا تمتلك القدرة على إنقاذ جميع الفقراء أو حتى معظمهم، حيث أخفقت الحكومة، فإن

التجمعات الحضرية هي جزر الصحة المدنية والأمل الأكثر قوة، حيث تزود الفقراء بأمثلة تحتذى وبتعرّض للقواعد الاجتماعية التي تولد الاكتفاء الذاتي.

ولا يمكن فهم المجتمع المدني بدون تقدير للدور الذي تلعبه المؤسسات التطوعية الخاصة في المحافظة على القيم التي لا غنى عنها لنجاح الإنسان، ونقلها. وقد ذكر بيتر بيرغر وريتشارد جون، مؤلفا الكتاب المؤثر *من أجل تمكين الناس* (*To Empower People*)، أن «منشآت الوساطة هي المولدة للقيم والمؤسسات التي تحافظ على القيم في المجتمع، وبدونها تصبح القيم وظيفة أخرى من وظائف المنشآت العملاقة، وأبرزها الدولة.»[6] وينبغي أن تنطوي الاستراتيجيات الاجتماعية، الممولة من القطاع العام، على العمل مع مؤسسات نقل القيم الموجودة في كل حي لاستبدال عادات إدامة الفقر بعادات القضاء على الفقر.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن طرح مشاكل المجتمع على أعتاب الكنائس أو الجمعيات الخيرية، فإنه يتعين على الحكومة تنشيط عمل القطاع الخاص بكل الطرق الممكنة. إن وجود تركيز جديد على تمكين القطاع الاجتماعي يعني تحولاً في الموارد والمسؤوليات:

من الضخمة إلى الصغيرة.
من البعيدة إلى المحلية.
من البيروقراطية إلى اللابيروقراطية.
من اللاشخصية إلى الشخصية.
من المجزأة إلى الكلية.

إن هذه التغييرات تتوافق مع اتجاهات هامة في المواقف العامة، فالأميركيون قد فقدوا الثقة بالمنشآت العملاقة في الدولة الحديثة التي تبالغ في الوعود ويكون أداؤها متدنياً. إن الناس يريدون أن يروا سياسات تتصدى لانتهاكات «محترفي الخدمات

الاجتماعية» المعروفين، والتي أدت إلى كبت المواطنة وتثبيط العمل المحلي من قِبل غير المحترفين. ويريد دافعو الضرائب، أكثر من أي شيء آخر، أن يروا نتائج مقابل الدولارات التي تُنفَق.

والشعب الأميركي يواصل الاعتقاد بأن العمل الخيري يجب أن يجسد قيم العمل والمسؤولية. وقد أصدرت وقفيات بيو الخيرية استطلاعاً قومياً يظهر أن الغالبية العظمى من الأميركيين يعتقدون بأن «الكنائس وأماكن العبادة المحلية إلى جانب المؤسسات المحلية، مثل جيش الإنقاذ، وصناعات النوايا الحسنة، وموئل للإنسانية» هي المؤسسات الأهم المعنية بحل المشاكل في مجتمعاتهم.[7]

لقد تأكدت النتائج في الآونة الأخيرة في أعقاب إعصار كاترينا الذي ضرب ساحل الخليج في أميركا في عام 2005، حيث أعطى ضحايا الإعصار للمؤسسات الدينية والخيرية الخاصة، مثل جيش الإنقاذ، علامات أعلى بشكل ملفت مما أعطوا لحكومتهم. وفي أحد الاستطلاعات أعطى السكان المقيمون للكنائس التصنيف الأكثر تفضيلاً لمساهماتها في الإغاثة في حالات الطوارئ، تبعتها المؤسسات غير الربحية بشكل عام، وكانت الحكومة في أسفل التصنيف على جميع المستويات.[8]

إن أحداً لم يشر إلى أن المؤسسات الخيرية الخاصة يمكنها أن تقوم بحل كامل نطاق المشاكل الحضرية المعقدة. ومن الواضح أن الحكومة تأخذ على عاتقها التزاماً رئيسياً في إدارة المهام الكبيرة والمكلفة. إلا أن الأنظمة الكبيرة في الحكومة ليست جيدة في توفير المزيد من الرعاية الشخصية التي تحتاجها العائلات والجيران بشكل متكرر. ويجري استبدال المفاهيم المتسمة بالمبالغة في المجتمع القومي بمجتمعات محلية عاملة وحقيقية حيث يدعم فيها الناس بعضهم البعض كجيران. وتتمتع المؤسسات غير الربحية والقائمة على أساس ديني بالقدرة على تحويل مسار حياة المجتمعات المحطمة وإصلاحها.

إن لهذه المبادئ من أجل بناء مجتمعات أقوى تطبيقاً مباشراً على التنمية الدولية كذلك. وتقوم الولايات المتحدة الآن بإصلاح برامجها للنهوض بالتنمية الاقتصادية في

البلدان الفقيرة. وقد كانت سياساتنا في الخارج، ولفترة طويلة من الزمن، تعطي ذات النتائج المنتجة للتبعية، والتي كانت تنتجها السياسات المحلية.

إن المجتمع المدني، سواء في أفقر المدن الأميركية أو في الأحياء الفقيرة في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لا يتطور بمعزل عن السياسة العامة. وقد وضعت القوانين والتشريعات قواعد اللعبة بالنسبة للقطاعين الاجتماعي والاقتصادي. لذا، فإن حجر الزاوية في سياسة التنمية في إدارة بوش كانت تعزيز إصلاح تلك القوانين والتشريعات، لا سيما فيما يتعلق بكيفية تعامل المجتمعات والأمم مع ريادة الأعمال والأصول المالية الخاصة بالفقراء. ولدى الفقراء، حتى في حالتهم الضعيفة، موهبة وطاقة، ولديهم أصول ورأس مال غالباً ما تتم إدارتها بشكل سيء، ونادراً ما يتم تنظيمها لزيادة فعالية التمكين الاقتصادي. وكما أظهرت أعمال الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو، والتي تحظى باحترام واسع، فإن للطريقة التي يُعامل بها رأس المال تأثيراً كبيراً على مدى نجاح مجتمع ما أو أمة ما، سواء كان حياً في مدينة أميركية أو واحدة من أفقر البلدان النامية. إن الاستراتيجيات الأكثر فعالية بالنسبة للتنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين سوف تشدد على أفكار ومعارف وخبرات لمساعدة الفقراء لتحقيق استخدام أفضل لرؤوس أموالهم القائمة في استثمارات إنتاجية.

ولا يمكن مقارنة المساعدة الحكومية المباشرة بقوة مؤسسة مدنية أو اقتصادية في محاربة الفقر. وتحتاج أميركا إلى تجربة جديدة في الحد من الفقر القائم على أساس المجتمع، والذي يبدأ، على حد قول الرئيس، بأولئك الذين «يعملون في الأحياء، ويحاربون التشرد والإدمان على المخدرات والعنف الأسري». وتتمثل إحدى المقاربات بإدارة العديد من المشاريع التجريبية في مدن متعددة من أحجام مختلفة. وسوف تقوم كل تجربة، بمشاركة الحكومة على جميع المستويات وعلى مدى خمس سنوات، بتركيز الموارد العامة والخاصة على تحقيق تحسينات كبيرة في معدلات إيجاد فرص عمل، وتكوين أسر والحفاظ عليها، والسجن، واستكمال المدرسة الثانوية.

وينبغي تشجيع النُهج اللابيروقراطية والموجهة نحو السوق لمكافحة الفقر مع مزيد من التحقق من تقديم الخدمات إلى الفقراء. ويتعين على صناع السياسة في الحكومة الفيدرالية تدشين حرب جديدة للقطاع الخاص على الفقر ومولة بكاملها من القطاع الخاص. إن مؤسسات الطبقة الوسطى وحتى مؤسسات النخبة، مثل الجامعات والمستشفيات والمتاحف، هي التي تستفيد من الجزء الأكبر من التبرعات الخيرية اليوم، في حين أن القليل جداً يصل إلى أفقر الفقراء. ويجب تعديل قانون ضريبة الدخل لمكافأة المؤسسات غير الربحية والمنظمات التي توجه أفكارها الإبداعية على المجتمعات الأكثر فقراً في أميركا.

إن الهدف النهائي من كل هذا، سواء محلياً أو دولياً، هو الارتقاء بالناس وتمكينهم وجلب الأمل لهم. ويتعين علينا معاملة الناس كشركاء في التنمية الخاصة بهم، مع تمتعهم بالحق والمسؤولية والقدرة على إدارة حياتهم ومجتمعاتهم.

الفصل الثالث

النقاش الكبير حول المعونات الخارجية: بخل أم كرم؟

يخبرنا التاريخ بأن أكثر علاجات الفقر نجاحاً تأتي من الداخل. إن بإمكان المعونات الخارجية أن تقدم المساعدة ولكنها، مثل ثروة غير متوقعة، يمكن أن تضر. إن بإمكانها كذلك أن تثبط بذل الجهود وأن تزرع شعوراً محبطاً بالعجز.... [في] الواقع، ليس هناك تمكين فعّال جداً كالتمكين الذاتي.

ديفيد لانديز

ثراء الأمم وفقرها[1]

يستحق جيفري ساكس الكثير من التقدير. وكاقتصادي تنمية بارز جاب العالم الثالث لعدة عقود، فقد أظهر مثابرة لا مثيل لها في دفاعه عن الفقراء. وبالتعاون مع مشاهير، مثل بونو، كان في طليعة من وضع قضية الفقر في العالم على جدول الأعمال العام والحفاظ عليها هناك عندما ينشأ ميل لتجاهلها. وقد كان مؤثراً بشكل خاص في نقله إلى الجماهير الغربية الشراك التي يقع فيها أفقر الفقراء في نضالهم اليومي من أجل البقاء، والإمكانيات لرفع الفقراء فوق وجودهم المتقلقل، على حد سواء.

على سبيل المثال، يخبرنا ساكس عن لقاء مع مائتي فرد من قرية كينية، وكان العديد منهم يعانون من الجوع والمرض ومع ذلك كانوا واسعي الحيلة وذوي تصميم. وفي هذه القرية، قلة من الأطفال يصلون إلى ما بعد الصف الثامن، وذلك لافتقارهم إلى المال اللازم للتعليم وللحصول على اللوازم والزي. ومعظم الأسر هي عبارة عن منزل لطفل واحد على الأقل تيتم بسبب وباء الإيدز. كما أبلغت ثلاثة أرباع الأسر عن وجود شخص في مسكنها يعاني من الملاريا، وعلى الرغم من أن الجماهير تعلم أن أفضل وقاية متوفرة ضد المرض الذي يحمله البعوض هو ناموسية بسيطة، فإن اثنين فقط كانا يملكانها ويستخدمانها. لقد وجد ساكس أسراً تعيش على قطع أرض صغيرة ذات تربة مستنزفة بشدة. وقد كان المزارعون على علم بطرق لتحسين الإنتاج وقد استخدم جميعهم الأسمدة فيما مضى، لكن هذه الأسمدة لم تعد ميسورة التكلفة.

إن قصصاً كهذه تحرك الوجدان، ويتنقل العقل بسرعة بين العشرات من العلاجات البسيطة والاقتصادية التي يمكن أن تقدمها الدول الغنية.[2]

كما يستحق خصم مبدأ ساكس، بيل إيسترلي، الكثير من التقدير كذلك. إن إيسترلي يؤمن بأن ساكس رجل ذو طموح نبيل ولكنه مخطئ في الغالب، وبأن عواقب اتباع مخططاته المكلفة سيئة جداً بالنسبة للفقراء ودافعي الضرائب على حد سواء. وفي مراجعته لكتاب ساكس المعنون بتفاؤل *القضاء على الفقر*، يصف إيسترلي الأفكار المعروضة هناك على أنها «آسرة ومثيرة للأعصاب في ذات الوقت - آسرة، لأن بلاغته وتعاطفه يجعلانك تهتم ببعض الأشخاص اليائسين جداً، ومثيرة للأعصاب، لأنه يقدم حلولاً تمتد على طول المسافة ما بين العملية إلى اللامعقولة.»[3] في الحقيقة، يعتقد إيسترلي بأنه ما دام العالم متشبثاً بحل ساكس، فإن الفقراء في أنحاء كثيرة من العالم النامي سيبقون فقراء برغم ما نفعله من أجلهم. ويقول إن ذلك هو الدرس الذي يجب تعلمه من عقود من محاولة حل مشاكل عن طريق برامج التنمية المصممة والمقدمة من قِبل نخبة من محترفي السياسة العاملين من أماكن بعيدة داخل وكالات معونة غربية.

وربما يُعدّ جيفري ساكس وبيل إيسترلي أنهما الصوتان الأكثر قوة وإقناعاً على طرفي نقيض في النقاش الحالي حول التنمية الدولية. ويمثل كل منهما مجموعة فكرية كبيرة. وكاقتصاديي تنمية يأخذان البحث الأكاديمي على محمل الجد، فإن كليهما يقدم بينات موثوقة على موقفه. ولا يقصي أي منهما الفقراء بوصفهم كسالى أو أغبياء أو غير أكفياء. وكلاهما يؤمن بأن العالم المتقدم يجب أن يفعل المزيد من أجل الحد من الفقر. وكل منهما يؤمن بأن الآخر مخطئ على نحو خطير.

يؤمن كل من ساكس وإيسترلي بأن النمو الاقتصادي المستدام هو الحل للفقر. وما يختلفان عليه هو حول ما يجدي لتحقيق ذلك. حيث يعتقد جيفري ساكس بأن الطريق نحو تنمية العالم الثالث ممهد بالمزيد من الكثير من المعونات الخارجية، وبأن أميركا تبخل بموازنتها الرسمية للمساعدة الخارجية. وبخدمته كمستشار خاص للأمين العام للأمم المتحدة، يهدف ساكس لجعل الدول المتقدمة تقبل وتنفذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، والهدف الرئيسي هو رفع الإنفاق السنوي للمساعدات الخارجية من الدول المانحة إلى 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، ما يوفر 70 مليار دولار إضافي سنوياً من أجل مكافحة الفقر.

فيما يعتقد إيسترلي بأن يد أميركا المساعِدة تسبب، في الواقع، الضرر، وبأن مقدار ما ننفقه أقل أهمية من كيف ننفقه. وفي رأي إيسترلي، فإن أجندة ساكس للفقراء تبدو وكأنها تتجاهل الدليل لأربعة عقود من المحاولات لمواجهة الفقر في العالم الثالث. ويرى ساكس أن «النجاح في إنهاء مصيدة الفقر سيكون أسهل بكثير مما يبدو» وأن المطلوب هو ببساطة المزيد من الحافز والنقود.[4] فيما يرى إيسترلي ذلك على أنه «طوباوية خطيرة» ويؤمن بأن الحالمين بالطوباوية اليوم، على غرار أولئك في الماضي، يعرفون القليل جداً عن المشكلة ويهملون حقائق قاسية كثيرة جداً.[5]

ويتنبأ إيسترلي بأن نهج ساكس سوف يفشل، وبأنه سيجعل العامة أقل ميلاً لدعم مخططات المساعدات الخارجية المكلفة. إن إيسترلي باحث، لكنه ينحي جانباً الكياسة

الأكاديمية ولغة الغرف الصفية الدبلوماسية المهذبة ليدوي باستخفاف بإخفاقات مدرسة ساكس. وفي كتابه *عبء الرجل الأبيض: لماذا حققت جهود الغرب لمساعدة الآخرين الكثير جداً من السوء والقليل جداً من الخير* (*The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good*)، يصف ما يراه كمغامرة مكلفة ولدت من غطرسة الأثرياء وسذاجتهم وشعورهم بالذنب.[6]

وبالنسبة لإيستيرلي، فإن الفكرة بأن المزيد من الحافز والنقود سيحلان المشكلة المعقدة للفقر في العالم هي مشكلة بحد ذاتها، لأنها تمنع إعادة تقييم المنهجيات الفاشلة في الماضي. إنه يزعم أن «إنفاق 2.3 تريليون دولار (مُقاساً بدولارات اليوم) كمساعدات عبر العقود الخمسة الماضية، قد خلّف وراءه المناطق الأكثر كثافة بالمساعدات، مثل إفريقيا، تتمرغ في ركود مستمر.»[7] وبالتعهد بما لا يمكنهم تقديمه «فإن نشطاء العالم الغني يطيلون أمد الكابوس الحقيقي للفقر.»

ويعرّف إيستيرلي معظم الصراع على نُهج لتوفير المساعدة بأنه «الغرب» مقابل «البقية»، ويربط الخطط الكبرى لمقاتلي مكافحة الفقر الغربيين اليوم بمواقف واستراتيجيات الاستعمار في الماضي. إن حركة التنوير قامت بتشجيع الأوروبيين والأميركيين لتخيل أنفسهم كما لو أن لديهم «تاريخاً ذا معنىً» بشكل استثنائي ومؤسسات أنتجت مثاليات متفوقة. وفي الوقت ذاته، ينظر إلى العالم النامي على أنه لا يملك تاريخاً أو تجربة حقيقية يستند إليها. وبذلك فقد تسنى «للرجل الأبيض» أن يلعب دور البطولة في دراما كبيرة من إنشائه الخاص، ليعيش «خيالاً يسعد الذات» حيث امتلك القوة لينقذ «البقية». إن استعماريي اليوم، كما يرى إيستيرلي، هم «المخططون» البيروقراطيون الذين قايضوا ببساطة العملة القديمة «لغير المتحضر» بعملة صناعة المساعدة الخارجية «للمتخلف.»[8]

ولأولئك من أمثال الموسيقي الناشط بونو والذين يقولون «إن الأمر عائد إلينا،» يرد إيستيرلي بشكل حاسم غير اعتذاري، «لا إنه ليس كذلك.» وهو يستشهد بمحام-

مناصر من الكاميرون قام بالرد على حفلات لايف 8 الخيرية في تموز/ يوليو 2005 بقوله، «إنهم ما زالوا يعتقدون بأننا كالأطفال الذين يجب أن ينقذوهم من خلال استعدادهم لاقتراح حلول نيابة عنا.»[9]

نطاق وطبيعة الفقر

إن الأخبار المتعلقة بالفقر غالباً ما تعدّ سيئة، خاصة لأفقر الفقراء. لقد كانت هناك تحسينات بسيطة في متوسط العمر المتوقع والتغذية ومحو الأمية، وعلى الرغم من أن مستويات الدخل للفقراء منخفضة بشكل مخيف، إلا أنها ارتفعت على نحو ما في العقدين الأخيرين. وهناك عدد من الدول التي كانت تُعتبر ذات مرة ميؤوس منها تقريباً تتخرج إلى عائلة الدول النامية عن طريق استراتيجيات مؤيدة للنمو. ومن الممكن أن نستنتج، كما فعلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في تقرير حديث، أن «التنمية في نصف القرن الأخير كانت رائعة.»[10]

ولكن في حين أن هناك بعض البقع المضيئة على جبهة الفقر العالمي، إلا أن الإحصائيات تخبر بقصة مقلقة عن ظروف لا إنسانية. فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

- ما زال أكثر من مليار شخص لا يمكنهم الحصول على مياه صحية؛ ويفتقر 2.6 مليار شخص إلى الصرف الصحي.
- هناك عشرة ملايين حالة وفاة أطفال يمكن منعها كل عام.
- يعيش 900 مليون شخص في ظروف أحياء فقيرة قذرة ومكتظة بالسكان بدون مياه أو صرف صحي.
- 115 مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة.
- ما زال قرابة ثلاثة بلايين شخص – نصف سكان العالم – يعيشون على أقل من دولارين يومياً.

ولعل أتعس الصور تظهر في إفريقيا. لقد شهدت العديد من الدول الإفريقية انخفاضاً في نصيب الفرد من الدخل مع تزايد عدد السكان. ويشير مارتن ميريديث، مؤلف كتاب *مصير إفريقيا* (*The Fate of Africa*)، إلى أنه من خمسين دولة في القارة الإفريقية اليوم، فإن جنوب إفريقيا وبوتسوانا هما فقط الأفضل حالاً مما كانتا عليه حين تحررتا من الاستعمار قبل أربعة عقود، بالرغم من مئات البلايين التي تُنفَق على شكل مساعدات خارجية.[11]

إن واحداً من الدروس حول الفقر المحلي، والذي استغرق منا وقتاً طويلاً لنتعلمه، هو أن الفقر ليس كله متشابهاً. ومن أجل فهم الفقر بشكل حقيقي، فإنه يتعين على المرء أن يصنفه. وحتى عند النظر إلى المتوسطات العالمية، يجب على المرء أن يقدر أن بعضهم يزداد فقراً في حين يصبح بعضهم أفضل حالاً.

إن من بين إنجازات جيفري ساكس العديدة هو أنه قام بتعليم جيل حول الفرق بين الفقراء الذين يتحركون نحو الأعلى والفقراء جداً العالقين في الدرك الأسفل. إن «الفقر المدقع» يصف حالة السدس من ذوي الدخل الذين يحصلون على الدخل الأدنى، أي أولئك الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل يومياً. إنه «الفقر الذي يقتل.» إن السدس الذي يحصل على الدخل الأدنى «جائع بشكل مزمن» ويواجه «دمار الإيدز والقحط والعزلة والحروب الأهلية.» والعديد في هذه الفئة يفتقر إلى الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والتعليم لأبنائهم وفي العديد من الحالات إلى مأوى بدائي. إنهم، وفقاً لساكس، «محتجزون في حلقة مفرغة من الحرمان والموت.»[12]

إن الصورة ليست كلها قاتمة. لقد كانت هناك نجاحات، حتى ضمن فئة الفقر المدقع. لقد تسنى لقرابة 1.2 مليار شخص الحصول على مياه نظيفة. وانخفضت وفيات الرضّع بنسبة 10 بالمائة، وانخفضت الوفيات بين الأطفال تحت سن الخامسة بنسبة 20 بالمائة. كما حقق متوسط العمر المتوقع زيادة بسيطة في العالم النامي، وارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل طفيف.[13]

لقد انخفض إجمالي عدد الأشخاص الـذين يعيـشون عـلى أقـل مـن دولار يوميـاً، بحسب البنك الـدولي، بمقـدار 390 مليونـاً (مـن 1.5 إلى 1.1 مليـار) مـا بـين 1981 و2005. إلا أن معظم الأخبار الجيدة، على أية حال، أتت في الغالـب مـن آسـيا. إذ أدّت الطفرة الاقتصادية في شرقي آسيا إلى تقليل نسبة الفقراء بشكل مدقع مـن 58 بالمائـة مـن السكان في عام 1981 إلى 15 بالمائة بعد عشرين سنة. وفي جنوبي آسـيا، انخفـض الفقـر المدقع من 52 بالمائة إلى 31 بالمائة خلال الفـترة ذاتهـا.[14] لكـن في حـين كانـت الظـروف تتحسن في آسيا، كان مستوى المعيشة يتراجع في بلدان إفريقيا الواقعـة جنـوب الـصحراء الكبرى.

إن هذه الإحصائيات تتحول إلى مصدر نقاش كبير حـول دور أميركـا في الحـد مـن الفقر العالمي. وهناك سؤالان رئيسيان هما: هل أميركا بخيلة؟ وهل المساعدات الخارجيـة التقليدية فعالة؟

ما مقدار بخل أميركا؟

لقد اشتهر جيفري سـاكس بمجادلتـه بـأن الولايـات المتحـدة تفعـل القليـل جـداً لمواجهة الفقر العالمي. إن الأميركيين غالباً ما يصابون بالدهشة لدى سماعهم أن دولـتهم، الأغنى عـلى وجـه الأرض، تحتـل المرتبـة «الأخـيرة تمامـاً» مـن بـين الـدول المتقدمـة في مساعداتها للعالم النامي.

وما يثير اهتمام ساكس هو «المساعدة الإنمائية الرسمية» (ODA). إن أولئك الـذين، كما هو حال ساكس، يصرون على أن يتم قياس «أداء الجهات المانحة» للدولة بنسبة الناتج المحلي الإجمالي المئوية المخصصة للمساعدات الخارجية الرسـمية يأخـذون تعلـيماتهم مـن هيئات التنمية في العالم مثل منظمة التعـاون الاقتـصادي والتنميـة (OECD). لقـد نظـم مجتمع المعونة الدولية مؤخراً حملة لجعل كل الدول تتبرع بنسبة 0.7 بالمائة من إيراداتهـا السنوية من أجل مكافحة الفقر العالمي. ونظراً لحجم اقتصاد أميركا المحلي الهائل، فـإن

نسبة ناتجها المحلي الإجمالي إلى المساعدات لا بد أن تحتل مرتبة منخفضة بين الدول. وتتقدم فئة النسب المئوية كل من الدانمرك والنرويج وهولندا ولوكسمبورغ والسويد، على الرغم من أن مساهماتها السنوية بالدولار ضئيلة عند مقارنتها مع الولايات المتحدة.

ولكن كما يمكن لنقاد ساكس أن يبينوا بسرعة، فإن هذا ليس مقياساً عادلاً أو شاملاً لسخاء دولة ما. إن هناك طرق عدة للنظر إلى ما تفعله الدولة. وحتى تحت النظام المستخدم من قبل مؤسسة المساعدة الخارجية، فإن الولايات المتحدة قد قدمت في السنوات الأخيرة أكثر بكثير مما ينسب إليها. ففي الفترة بين عامي 2000 و2005، قامت إدارة بوش بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بأسرع معدل منذ خطة مارشال، مضاعِفة المساعدة الإنمائية الرسمية من 10 بلايين دولار إلى ما يزيد عن 20 مليار دولار. وتمثل التبرعات الأميركية أكبر قيمة مساعدة حتى الآن من حيث الرقم الإجمالي بالدولار، وتأتي اليابان، بفارق واسع، ثانياً بمبلغ 8.8 مليار. وتجتمع في المرتبة الثانية ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وهولندا، متبوعة بكل الدول الأخرى التي تمنح مبالغ صغيرة من المال.[15]

إن الشعب الأميركي وحكومته يقدمون للفقراء أكثر بكثير من ما يتم قياسه بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وهم يستحقون المزيد من التقدير عالمياً من أجل ذلك. وفي السنوات الأخيرة، أنفقت الولايات المتحدة ضعف ما أنفقته الدول الأخرى مجتمعة على البرنامج العالمي لمرض نقص المناعة البشرية / الإيدز. كما أن مساعدات أميركا الثنائية لإفريقيا تتعدى الآن 3 بلايين دولار سنوياً، مرتفعة من 1.1 مليار دولار في آخر سنة من إدارة كلينتون، ومشكِّلة الربع كل دولار للتنمية في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.[16] إن الولايات المتحدة هي المساهم الوحيد الأكبر في منظمات التنمية متعددة الجوانب، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. والولايات المتحدة هي أكبر مستورد للسلع من الدول النامية، بشرائها ما تزيد قيمته عن 600 مليار دولار كل عام - وذلك يشكِّل ثمانية أضعاف قيمة ما تستقبله الدول النامية من المساعدات من جميع المصادر.

وإذا كان نمو المساعدات الحكومية مثيراً للإعجاب، فإنه لا يمكن أن تبدأ مقارنته بالفرق الذي تحدثه كل عام مجموعة واسعة من الأنشطة التي ينخرط فيها القطاع الخاص. إن الالتزام الأميركي من موارد القطاع الخاص يتعدى بكثير مثيله لغيرها من الدول وهو ينمو كل عام، مع تمثيل المساهمات الخاصة للدول النامية ما نسبته 62 بالمائة من جميع المساهمات الخيرية العالمية. إن منهج ساكس لقياس الكرم يهمل الأشكال العديدة للمشاركة المدعومة من قبل القطاع الخاص الأميركي، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والجامعات والأعمال التجارية والمئات من المؤسسات الدينية والإنسانية التي تحقق نتائج غالباً ما تكون أكثر فعالية من برامج المساعدة الحكومية.

إن الاعتماد على نظام متابعة يقيس المساعدة الرسمية، مع استثناء جميع الأشكال الأخرى للمساعدة، يعني خطأ أن مساعدات الدولة هي الشكل الأكثر شرعية للرعاية وأن الأميركيين لا يبالون بفقر العالم الثالث. وتحت نظام الإحصاء هذا، فإن 1.6 مليار دولار على شكل تبرعات خاصة لإعادة البناء بعد التسونامي لا يتم حتى تسجيلها كجزء من مساهمة أميركا بالإغاثة والتنمية العالمية. ولا يتم تسجيل الحوالات أيضاً، والتي تبلغ حالياً ما يزيد عن 60 مليار دولار سنوياً.

كما يستثنى من نظام الإحصاء الرسمي هذا مجموعة واسعة من الصادرات ذات القيمة العالية لكنها صعبة القياس بصورة خاصة لأنها تتضمن معرفة تكنولوجية وإبداعاً. إن ما تحتاجه مجتمعات العالم الثالث غالباً أكثر من المال هو معرفتنا التكنولوجية لتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتحسين تقنيات الجراحة، وتحسين الصحة عن طريق إدارة أفضل للمياه والصرف الصحي، وجعل مجموعة من التدابير الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على الفقر ممكنة.

وربما أن ما تمنحه المنظمات الدينية يتعرض لأكبر قدر من عدم الاحتساب، وذلك لأن السجلات الشاملة للمساعدات الدينية غير موجودة، والرقم 7.5 مليار دولار الذي يتم ذكره عادة على أنه القيمة الإجمالية الممنوحة سنوياً من قبل المنظمات الدينية تقلل من

المبلغ الفعلي إلى حد كبير في أغلب الاحتمالات. إن الأنظمة الموجودة لمتابعة التبرعات الدينية تميل إلى إحصاء المساعدات المؤسسية الضخمة فقط، مثل القيمة المنفقة من قِبل طوائف دينية ذات نشاط خارجي والأموال المجموعة والمنفقة بواسطة منظمات غير حكومية دينية كبيرة. إلا أن العديد من المساهمات المقدمة مباشرة من قِبل الجماعات تبقى غير ملاحظة وغير متتبعة.

وبحسب كارول أديلمان من معهد هدسون، والتي تدرس الأعمال الخيرية الخاصة، فإن الطريقة الموجودة لحفظ السجلات ببساطة لا تسجل «التبرعات الفردية والمشاريع لآلاف الكنائس المحلية والمعابد والمساجد في أنحاء أميركا والتي تقدم المساعدة على أساس مستمر لأشخاص ومشاريع في الخارج.»[17] وقد وضعت أديلمان نظام متابعة خاصاً بها للمساهمات الخاصة بأشكالها المتعددة، في محاولة لتحدي الجماعة الضاغطة التي تقول إن « أميركا بخيلة». وتتضمن المساعدات الخاصة أعمالاً خيرية فردية وجماعية، ومنحاً مؤسسية، وأنشطة منظمات دينية وإنسانية خاصة، وتحويلات. وتدعي أديلمان بأن عطاء أميركا محتسب بأقل من الفعلي وغير مقدر حق التقدير على حد سواء.

لقد اتبعت أميركا دائماً طريقاً مختلفاً في نهجها للتعامل مع الفقر، معتمدة على الأعمال الخيرية الخاصة والنمو الاقتصادي أكثر من اعتمادها على الكميات الكبيرة من المساعدات الحكومية. وتقول أديلمان، «إن الأميركيين يساعدون الشعوب في الخارج بنفس الطريقة التي يساعدون بها الأشخاص في وطنهم - عن طريق التبرعات الخاصة.»[18] ووفقاً لمؤشر أديلمان للمساعدات الخاصة، فإن الأميركيين قد تبرعوا على الأقل بما مقداره 95 مليار دولار للشعوب الفقيرة في الخارج في عام 2005، وعند جمعها مع المساعدة الرسمية وتدفقات رؤوس المال الخاصة في الولايات المتحدة، فإن هذه القيمة تقارب 200 مليار دولار.[19]

علاوة على ذلك، فإن أكثر من 20 مليار دولار من المساعدات الحكومية التي توفرها حكومة الولايات المتحدة للعالم النامي سنوياً لا تتضمن العديد من الأشكال

الأخرى للمساعدات الحكومية. ففي الحقيقة أن 52 بالمائة فقط من المساعدات الرسمية تتم إدارته بواسطة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. إضافة إلى ذلك، فإن الكونغرس يخصص مبالغ كبيرة للمنظمات المجازة حكوميًا مثل الصندوق الوطني للديمقراطية، والذي يدعم التدريب في برامج الديمقراطية في العالم النامي. وكذلك، فإن برامج عديدة لتعزيز التنمية البشرية، مثل برامج التبادل الثقافي والتعليمي، تمولها وزارة الخارجية. إن المساعدة بأشكال متعددة تتدفق كذلك من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج (OPIC)، ومؤسسة البلدان الأميركية، ومؤسسة التنمية الإفريقية.

كما أن جميع أنظمة المتابعة الرسمية لا تأخذ بالاعتبار الحصة المتزايدة بشكل سريع للموازنة العسكرية المنفقة على الإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل وتسوية النزاعات. على سبيل المثال، فإن أغلب الـ 6.2 مليار من المساعدات التي تم توصيلها إلى تيمور الشرقية والبوسنة والهرسك ذهبت خلال قنوات الإنفاق العسكري واستخدِمت لبناء طرق وعيادات ومدارس. وقلة فقط من الأميركيين يدركون المدى الذي تنخرط فيه قواتهم المسلحة بمهام ذات أبعاد إنسانية في معظم أنحاء العالم الثالث.

التحويلات المالية

إن التحويلة المالية هي ببساطة دفع جزء من راتب عامل مهاجر أو نازح إلى أقاربه في الوطن في بلد المنشأ. وقد ظهرت التحويلات المالية مؤخراً كواحدة من أكثر الطرق فعالية والتي يرقى بها اقتصاد أميركا المدهش المولّد للثروة بالفقراء، وبالتحديد في أميركا اللاتينية. إن الأموال المرسلة إلى الوطن من قِبل المهاجرين سرعان ما تصبح عاملاً هاماً في الاقتصادات الإقليمية والعالمية، معززة بذلك مجتمعاً مدنياً ديمقراطياً ومغيرة الطريقة التي يُنظَر بها إلى الهجرة والمهاجرين. كما أنها تقوم بأنسنة عملية العولمة، والتي عادة ما يتم تقديمها على أنها مسألة أعمال تجارية كبيرة تنقل عملياتها إلى جميع أنحاء العالم بحثاً عن عمالة رخيصة، بدلاً من تحرك العمّال لإيجاد فرص جديدة.

لقد كان النمو في مساعدة شخص لشخص ملحوظاً. وبحسب إحدى الدراسات، فإن الإجمالي العالمي للتحويلات المالية الخاصة قد ازداد من 20 مليار دولار إلى قرابة 160 مليار دولار ما بين عامي 1983 و2006. إن زيادة دفعات التحويلات المالية إلى أميركا اللاتينية بالتحديد كان هائلاً. ويفيد بنك تنمية البلدان الأميركية (IDB) بأن العمال المهاجرين أرسلوا 45 مليار دولار إلى أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2004، وهو ما يتجاوز القيمة الإجمالية المشتركة للاستثمارات الخارجية والمساعدات الإنمائية للعالم الثالث. كما يفيد بنك تنمية البلدان الأميركية كذلك بأن المهاجرين الذين يرسلون الأموال إلى أميركا اللاتينية يساهمون بقيمة 10 بالمائة تقريباً من راتبهم، وهذه المبالغ تشكل ما قيمته 50 و80 بالمائة من الدخل الأسري لأولئك المستفيدين من التحويلات. وتشكل التحويلات المالية الآن 10 بالمائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في ست دول أميركية لاتينية، وترتفع حتى 30 بالمائة في نيكاراغوا. وتتجاوز المدفوعات السنوية إلى أميركا اللاتينية من قِبَل جماعات النازحين والمهاجرين في ست ولايات أميركية الآن ما قيمته مليار دولار لكل منها، إضافة إلى أربع عشرة ولاية أخرى ترسل ما يزيد عن 100 مليون دولار لكل منها.[20]

ولا يشعر الجميع بالارتياح لتضمين هذه الفئة من التبرعات الخاصة من إيرادات جماعات مهاجري أميركا في تدفق الكرم الأميركي، ولكن هذه التبرعات تعدُّ تبرعات خيرية أساسية جداً أصبحت ممكنة بفضل قطاع أميركا الخاص الديناميكي.

إن المكسيك هي أكبر المستفيدين من آلة أميركا للوظائف وتكوين الثروة. وفي عام 2005، استلمت الأسر المكسيكية 17 مليار دولار من العاملين المكسيكيين في الولايات المتحدة، وهو تقريباً ضعف المبلغ المحول قبل أربع سنوات مضت. ووفقاً لمجلس المكسيك الوطني للسكان، فإن أكثر من واحدة من عشر من الأسر تعتمد على التحويلات المالية كمصدر دخل أساسي لها. وقد صرحت إحدى الولايات في المكسيك، وهي ولاية زاكاتيكاس، باستلام مليون دولار كل يوم من سكانها السابقين.

وقد كتبت صحيفة *النيويورك تايمز* مؤخراً لمحة عن بلدة في المكسيك هي فالباريسو، حيث يرسل السكان الذين تركوا المدينة بحثاً عن وظائف في الولايات المتحدة إلى بلادهم ما يقدر بـ 100,000 دولار يومياً، مزودين السكان المحليين في شهر واحد بما يعادل ما تنفقه البلدية من النقود في عام. ويعتبر رئيس بلدية فالباريسو، ألبيرتو رويز، نفسه ممثلاً لسكان بلدته على كلا جانبي حدود الولايات المتحدة والمكسيك. وبعد انتخابه بفترة قصيرة، توجه رئيس البلدية رويز إلى جنوبي كاليفورنيا، حيث عرض قائمة مشاريع أشغال عامة على أمل أن يتم تمويلها على موائد الشواء في الفناءات الخلفية للمنازل.[21]

وتسهم التحويلات المالية في إنشاء قوى سياسية واجتماعية جديدة في جميع أنحاء أميركا اللاتينية، ويُعتَقد بأنها تلعب دوراً في تعزيز المؤسسات الديمقراطية. مثلاً، تُنتِج المدفوعات مئات من منظمات «الأم والأب» للمساعدة في عملياتها. ويقول أحد المراقبين إن هذه الجمعيات الخاصة «تسد الفجوة التي فشل أكثر من عقد من التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي في تضييقها بين الأغنياء والفقراء.»[22] وقد شكّل بعض النازحين لجان عمل سياسي لدعم مرشحين في الوطن، وتعود أعداد متزايدة إلى الوطن من أجل الترشح لشغل مناصب. وكونهم قد تعرفوا على كيفية إدارة الحكومة في مجتمعات الولايات المتحدة، فإن هؤلاء اللاتينيين يوجدون مطالب جديدة لمساءلة الحكومات التي مضى عليها زمن وهي غير فعالة ويستشري فيها الفساد.

وربما تكون الولايات المتحدة الوجهة المفضلة بسبب وظائفها ذات الأجور الأعلى، إلا أن حركة العاملين للبحث عن وظائف قد تسارعت في كل منطقة من العالم. وفي عام 2001، نشرت صحيفة *وال ستريت جورنال* دراسة حالة حول كيف قامت التحويلات المالية بتحويل بلدة بوزوروبيو، في الفلبين، والتي يبلغ عدد سكانها ستين ألف نسمة، حيث كان واحد من كل عشرة من أولئك السكان يعمل في الخارج، من هونغ كونغ إلى لوس أنجلوس إلى نيويورك، وبفضل تحويلاتهم المالية أصبحت البلدة تعج بالأسواق الجديدة والشركات التجارية الأخرى.[23]

وفي عالم متحرك، فإنه يصبح من الشائع أكثر وأكثر بالنسبة للعمال أن يهاجروا إلى حيث توجد الفرص، غالباً ما يكون ذلك داخل المنطقة وفي بعض الأحيان إلى موقع جديد داخل دولتهم. على سبيل المثال، يهاجر العاملون البوليفيون إلى الأرجنتين، والنيكاراغويون إلى كوستاريكا، والهاييتيون إلى جمهورية الدومينيكان. ويقوم الفيتناميون الذين انتقلوا إلى أماكن متعددة خارج البلاد بإرسال 2.6 مليار دولار لأقاربهم في الوطن. وتُقَدّر التحويلات المالية المُرسَلة إلى الدول الإسلامية في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا بما يقارب 14 مليار دولار سنوياً، وذلك أربعة أضعاف إجمالي رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر للدول ذاتها.[24]

وقصة التحويلات المالية لا تخلو من تعقيدات وخلافات ترتبط بها. والمشكلة الأكثر وضوحاً هي أن التحويلات المالية هي نتاج ما يعتقد الكثيرون في الولايات المتحدة بكونه نظام هجرة خارج عن السيطرة. وإن كان المهاجرون، قانونيون أو غير قانونيين، يشكلون تحديات لأميركا، فإن لغيابهم من مجتمعاتهم المحلية عواقب أيضاً. ففي بعض المدن حيث الأفراد الأكثر ذكاءً وطاقة ينجذبون إلى الخارج، فإن النتيجة هي استنزاف خطير لرأس المال الاجتماعي. فقد انتقلت جاريبو، وهي بلدة في المكسيك، بشكل أساسي إلى ستوكتون، في ولاية كاليفورنيا، مخلفة وراءها الأفقر والأكبر سناً والأكثر عجزاً. وتقدم دورة التحويلات المالية القليل من أجل المساعدة في إحياء مدينة الأشباح التي خلفوها وراءهم. ويقول السكان المحليون إنه لا يحدث تقريباً أي تطور اقتصادي جديد.

وتفيد التقارير بأن للتحويلات المالية آثاراً مشوِّهة على اقتصادات بلدات أميركا اللاتينية. وعلى الرغم من أن لتدفق الثروة أثراً إيجابياً في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، إلا أن الدراسات تبين أن القليل يصب في أنشطة تكوين الثروة مثل الادخار والاستثمار لتوسيع الاقتصاد المحلي. ويرفض بعض العمال في بلدات في المكسيك أن يعملوا بوظائف قليلة الأجر في مصانع محلية، مفضلين انتظار وصول دفعات التحويلات المالية الأكثر سخاءً.

إن البحث الاقتصادي حول التحويلات المالية ما يزال في مراحله الأولى، لذا فإن أي محاولة للخروج بنتائج مهمة ربما يكون أمراً سابقاً لأوانه. لكن الظاهرة قد تكشف

النقاش حول لماذا تعدُّ بعض المجتمعات والدول حسنة التقبل للمشاريع وتكوين الثروة بينما لا تكون غيرها كذلك. لماذا لا يستطيع المهاجرون تكوين ثروة في مجتمعاتهم المحلية ويجب أن يسافروا إلى مكان آخر من أجل إيجاد فرصة ما؟

وأياً كانت أوجه قصورها، فإن التحويلات المالي هي شكل فعّال لتوزيع الدخل، عن طريق تحويل مبالغ كبيرة من الثروة من الولايات المتحدة إلى دول العالم الثالث. وتتدفق تلك الأموال، التي ما كانت لتوجد بطريقة أخرى، مباشرة إلى أيدي الفقراء، لتصبح شكلاً مهماً من أشكال الرفاه الاجتماعي الخاص الذي يعزز العلاقات الأسرية ويمنع الكثيرين من الغرق أكثر في الفقر.

المعونة، ما مدى فعاليتها؟

كما هو الحال بالنسبة لبرامج الفقر المحلية، فإن الانتقاد الموجه إلى المعونة الخارجية يتركز على طبيعتها من أعلى إلى أسفل وكونها مسيطر عليها من قِبل الحكومة. لقد كان كل من نظامي المعونة الخارجية ومكافحة الفقر المحلية من منتجات القرن العشرين عندما كانت الثقة بالحلول التي تقدمها الحكومات الكبيرة على أشدها. وقد أُطلِق قانون المساعدات الخارجية، والذي بدأ عملية المساعدات الخارجية وبرامج المجتمع العظيم، في عهد الرئيس جون كينيدي.

كما ويطفو على سطح النقاش الكبير الدائر حول المساعدات قضية الحجم - أيهما أفضل الاستراتيجيات الكبرى والشاملة أم النهج الجزئية. ويسخر بيل إيستيرلي من منهج جيفري ساكس «الخطة الكبيرة»، بوعدها أن «تنهي الفقر العالمي نهائياً وإلى الأبد.» وخطة ساكس، كما يقول، «تغطي تقريباً كل شيء، بمصطلحات تقنية ترهق العقل، من أشجار البقوليات المثبتة للنيتروجين من أجل تجديد خصوبة التربة، إلى المضادات لعلاج الإيدز، إلى هواتف خلوية مبرمجة خصيصاً لتوفير بيانات في الوقت الحقيقي لمخططي الصحة، إلى حصاد مياه الأمطار، إلى محطات شحن البطاريات، وهلم جراً.»

وفي رأي إيسترلي، فإن التفكير على مستوى عالٍ جداً هو المشكلة. إن مخططات «الدفعة الكبيرة» مكلفة ومهدرة؛ فهي في معظمها مكافأة للمبرمجين النخبة، وهي نادراً ما تكون خاضعة لتقييم صادق. ووفقاً لناقديها، فإن برامج المساعدات التي تركز على إنفاق المزيد من المال بشكل كبير قد يعني أن المزيد من الأموال سوف تنفق على الأشخاص الخطأ. إذ تذهب معظم الأموال التي يتم تمريرها عبر المساعدات الخارجية بشكل بيروقراطي إلى برامج مصممة من قِبَل المخططين النخبة بدون مشاركة محلية أو مساهمات في المواقع الأمامية. ويقول إيسترلي: في أي وقت تُفضَل فيه برمجة أعلى إلى أسفل من قبل المبرمجين النخبة تكون النتيجة أفكار «المدينة الفاضلة» التي تعد «بإصلاح كل المشاكل معاً وبسرعة،» لكن هذه البرامج نادراً ما تقدم ما تروج له.

ويقدم إيسترلي استراتيجية بديلة: اختيار بعض المشاريع، والقيام بها على أحسن وجه، والسماح بمساحة كبيرة للفقراء بالمشاركة. إن الإصلاح التدريجي «يحفز جهات فاعلة محددة لأخذ خطوات صغيرة، واحدة في كل مرة، ومن ثم يختبر ما إذا كانت تلك الخطوات الصغيرة قد جعلت الفقراء أفضل حالاً.» إن النهج التدريجي يقر بأنه لا يمكن لأحد أن «يدرك بشكل كامل تعقيدات الأنظمة السياسية والاجتماعية والتكنولوجية البيئية والاقتصادية الكامنة وراء الفقر.» ويقول إيسترلي بأن هذا النهج يتجنب الفكرة المتغطرسة «بأننا» نعرف تماماً كيف نحل «مشاكلهم.» [25]

إن إيسترلي يؤمن بأنه مع النهج التدريجية يمكن جعل الوكالات مسؤولة عن أفعالها. وقبل اتخاذ خطوة إضافية، فإن الوكالات يجب أن تحقق من نتائج تلك الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل. وتتوالى النتائج تباعاً من إجراءات إدارية منفصلة، مثل حملات التلقيح، والعلاج بالإماهة الفموية لمنع الإسهال، وبرامج المياه النظيفة والصرف الصحي التي قدمت عدة فوائد للقرى، وبرامج صحية أخرى قللت وفيات الرضع.

وإن كان المرء يؤمن بأن الفقر يعزى إلى أن الأموال المستثمرة في الفقراء قليلة جداً، فإن الحل يصبح ببساطة تحويل الأموال إلى الفقراء. من جهة أخرى، إذا كان المرء يؤمن

بأن المساعدة الفعالة يجب أن «تعلم الرجل كيف يصطاد» بدلاً من مجرد إعطائه سمكة، فإن التركيز يصبح حول الحاجة إلى توسيع النمو القائم على أساس السوق.

إن السماح للمال بالهيمنة على التركيز هو أمر مغرٍ. فالتدفقات الخارجية للأموال تكون ملموسة وسهلة القياس. ومراقبة النفقات تنمو هو بالتأكيد مؤشر على الإرادة السياسية والجدية. وغالباً ما يعطى المال لسبب بسيط هو أنه يلبي الحاجة إلى فعل شيء ما - وهو أمر مفضل دائماً على عدم فعل أي شيء حين تكون الحياة على المحك. إن الحل المتمثل بالمال قد يستمر كونه يبدو أنه هو الأمر الأخلاقي الذي يجب القيام به، في حين أن السماح بتعقيد مساعدات شخص ما بمسائل الفعالية يمكن أن يبدو غير أخلاقي.

إن الفعالية أقل قابلية للقياس من النفقات. وفي حين أن الأميركيين ليسوا ضد إنفاق المال، فقد أظهروا مرة تلو الأخرى أن صبرهم ينفد حيث تثار الشكوك حول فعالية كيفية استعمال أموالهم. في الحقيقة، إن إيماناً أميركياً ثابتاً منذ الخطة الاقتصادية الجديدة (New Deal) والمجتمع العظيم حتى يومنا هذا هو أن الحل إلى التنمية البشرية ليست في غالبه مالاً. إن النهج المفضَّل هو تعزيز فرص لتطوير الذات عن طريق نمو اقتصادي ناتج عن الأسواق.

لقد كان إعطاء الأولوية للمال هو النهج المفضل في إعداد برامج المساعدات الخارجية. إنه النهج السائد لمؤسسات عالمية كبرى مثل الوكالات المختلفة للأمم المتحدة وأوروبا على حد سواء. إن مؤسسة المساعدات الخارجية الأوروبية تبذل جهوداً كبيرة في تشجيع المساعدات المالية، وقد فرض وزراء المالية عبر مجموعة الـ 25 دولة ضريبة خاصة على شعوبهم - ضريبة على تذاكر الخطوط الجوية - للمساعدة في تمويل المساعدة الإنمائية لإفريقيا.[26] إن توليد عناوين كبرى قبل لقاء الثمانية الكبار في صيف 2005 كان جهداً منسقاً من قِبل الأوروبيين لإنشاء اتفاق عالمي لتقليل أو إلغاء ديون حوالي ثمانٍ وثلاثين دولة تقع في فئة «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» (HIPCs).

لقد كان السبب المعطى للمناشدة مقنعاً: طالما أن هذه الدول تنفق الكثير من ناتجها المحلي الإجمالي على خدمة ديونها بدلاً من استثماره في الصحة والتعليم والبنية التحتية، فلن

تتمكن من انتشال نفسها من فخ الفقر.[27] ومن جهة أخرى، فإن ما لم يتم ذكره هو أن سياسات الإقراض السخية للغرب ربما ساعدت في إيجاد الفخ في المقام الأول. وعلى الرغم من 144 مليار دولار على شكل قروض، فقد وجدت الدول الفقيرة المثقلة بالديون متوسط دخلها للفرد يقل بنسبة تزيد عن 25 بالمائة على مدى السنوات الـ 25 التي كان الإقراض يقدَّم خلالها.

وسواء كانت القضية تخفيف عبء الديون أو زيادة الإنفاق الحكومي، فإن المال يقدَّم كحل كلما اجتمع مسؤولو التنمية. وحين يكون المال هو الحل، فإن مصير الكثيرين يقع بين أيدي القليلين، وبالأحرى في يد حفنة من قادة الدول الصناعية الغنية. وقد نشرت افتتاحية *نيويورك تايمز* هذا الأمر في الفترة التي تسبق اجتماع الثمانية الكبار في 2005: «إن ثمانية رجال على وشك تقرير مستقبل مئات الملايين من الناس في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.» هؤلاء الرجال الثمانية، وفقاً للافتتاحية، سيقررون ما إذا كان «40 مليوناً من فئة الشباب سيظلون قادرين على الذهاب إلى المدرسة، وما إذا كان 300 مليون إفريقي سيظلون غير قادرين على الحصول على ماء نظيف.»[28]

ويردُّ أولئك الذين يناصرون مدرسة السوق للتنمية الاقتصادية، «لا، إنهم لن يفعلوا ذلك. لو كان الأمر عائداً لقادة الغرب وميزانيات المعونة الغربية، لكانت هذه المشكلات قد انحلت منذ وقت طويل. إن مواطني هذه الدول سيحصلون على مياه نظيفة وبرامج تعليم حين يقرر قادتهم بأن هذه الأمور مهمة.» وحين يقرر قادة الغرب بأن الحلول في أيديهم، فلا مفر من أن يولى اهتمام ضئيل جداً للفساد والسرقة والنزاعات والحروب الأهلية وتقصير الدولة.

إن جيفري ساكس، الذي أمضى حياته مناصراً لتخصيص مزيد من أموال المساعدات، ليس ضد حل السوق، فهو يعترف بأن النمو المحلي المستدام من خلال المشاريع التي توجد فرصاً للعمل هو جزء كبير من الحل. لكنه وآخرين من مدرسته يؤكدون على أن أفقر الفقراء لن يحققوا حياة منتجة في السوق بدون الاستثمارات

الأساسية في الصحة والتعليم. ومثل هذه الاستثمارات تتطلب أموالاً لا تملكها معظم الدول الفقيرة.

وبالنسبة للفقراء الذين يعيشون في دول مثقلة بالأمراض ومعرضة للجفاف وتفتقر للبنى التحتية وغالباً ما تكون محاطة باليابسة، فإن نهج السوق يمكن أن ينم عنه «شد الأحزمة» أو «داروينية السوق،» كما يسميها البعض. إن الأسواق مهمة، كما يقول ساكس، «لكن في رأيي، فإن المياه النظيفة والتربة المنتجة وأنظمة الرعاية الصحية الفعالة هي على درجة من الأهمية بالنسبة للتنمية بقدر أهمية أسعار صرف العملات الأجنبية.» ويناقش ساكس بأنه كما تعد مصادر الفقر متعددة الأبعاد، «فكذلك هي الحلول.»[29]

لقد تأثر النقاش الكبير حول المساعدات بشدة بسبب التجربة في إفريقيا على مدى العقدين الماضيين. وحتى أولئك المؤيدين للمساعدة التقليدية يعترفون بالحاجة إلى تغيير في الاتجاه. ويواجه أولئك الذين يدعون لإنفاق مزيد من الأموال صعوبة في شرح كيف سيحدث ذلك تغييراً. وتعدُّ إفريقيا أكثر القارات على وجه الأرض التي تتم مساعدتها بسخاء لكل فرد. وخلال الخمس والعشرين سنة الماضية، تلقت إفريقيا 520 مليار دولار على شكل مساعدات إنمائية رسمية – وهو رقم لا يتضمن الاستثمارات الخاصة أو الأعمال الخيرية. كما أنه لا يتضمن عوائد القارة من النفط، والتي تضاعفت ثلاث مرات في السنوات الخمس الماضية.

قلة هم الذين يمكن أن يطعنوا في صحة الأدلة على أن القارة الإفريقية هي أكثر سوءاً اليوم مما كانت عليه حين بدأت المساعدات الخارجية بالتدفق إليها، مع بعض الاستثناءات المحصورة. يقول راغورام راجان، وهو كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، بأن فشل هذه المساعدات في دفع النمو الاقتصادي في إفريقيا يرجع بشكل جزئي إلى التشوهات التي تحدثها المساعدات النقدية في دول ذات مؤسسات ضعيفة واقتصادات غير متطورة. إذ تميل المساعدة إلى تحويل العمالة الماهرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتقلل بشكل كبير من الحوافز لإنتاج سلع للتصدير. وبحسب الاقتصادي والتر ويليامز،

فإنه بتدفق الأموال إلى إفريقيا، فإن رأس المال والموهبة قد فرّا. ويكتب ويليامز، «إن واحدة من المآسي غير المقدرة التي تشهد على المواهب المُهدَرة لشعوبها هي أن الإفريقيين يميلون للأداء الجيد في جميع أنحاء العالم ما عدا إفريقيا. وهذا يُرى من خلال الأعداد الكبيرة للأسر الإفريقية الناجحة والمحترفة والماهرة في شتى أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. أما في الوطن، فإن نفس هؤلاء الأشخاص ستسلبهم حكوماتهم الفاسدة الفعالية والقوة وتجعلهم عاجزين.»[30]

إن الحكم العام بشأن تأثير المساعدات الخارجية ليس إيجابياً جداً. فبينما كان هناك انخفاض بسيط في عدد الأشخاص الفقراء جداً، معظمهم في آسيا وبشكل ملحوظ في الصين، فإن هذا الاتجاه ليس له علاقة تذكر بالمساعدات. أما حيث يحدث التقدم، فيبدو غالباً أنه معتمد على نمو اقتصادي مرتبط بسيادة القانون، كما سنناقش لاحقاً.

لقد توصل توماس ديكتر، الذي أمضى أربعين عاماً من حياته بالعمل في مناصب مختلفة تتضمن التنمية الدولية، إلى النتيجة غير المرغوب فيها في وقت متأخر من حياته المهنية بأن «المساعدة لم تنجح، ولا تبدو أنها ستنجح في المستقبل، ولا *يمكنها* أن تنجح.» وقد أضاف أنه لا يعرف زميلاً واحداً «من ذوي الخبرة الميدانية الطويلة، يعتقد بصدق بأن المساعدات كانت فعالة.» إن ديكتر لا يقول إنه يتعين علينا أن نتوقف عن الاهتمام بالفقراء، بل إن المساعدات الخارجية لا تنتشلهم من الفقر. وكما يؤكد، فإن النتائج غير المبشرة بالخير تنبع من «الطبيعة المعقدة للفقر والطبيعة المعيبة للمؤسسات والحكومات في الدول الفقيرة.»[31] إن الحد الدائم من الفقر يتطلب وقتاً وذلك لأن النمو الاقتصادي يستغرق وقتاً ليبدأ في العطاء.

لقد جربت «صناعة المساعدات» في العالم المتقدم تركيزاً على أولوية جديدة كل عقد تقريباً. ففي خمسينيات القرن العشرين، كان التركيز على استبدال الواردات والتنمية الصناعية، انطلاقاً من الاعتقاد بأنه بإمكاننا مساعدة الدول الفقيرة على أن تقفز فوق مراحل من النمو. ومن ثم جاءت الزراعة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، مع تركيز على الشراكات

ومجالس التسويق الزراعي وتدريب المرشدين الزراعيين على تمرير تقنيات جديدة. وفي أوقات مختلفة من سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كانت هناك أيضاً دفعة كبيرة للتعامل مباشرة مع الفقراء وتشجيع المشاركة الشعبية. وقد ظهرت النساء كعامل أساسي في التنمية في العالم الثالث، كما ظهر إصلاح الأحياء الفقيرة جداً في المناطق الحضرية.[32]

ويقول ديكتر: إن كل هذه الأفكار والنماذج الجديدة، جنباً إلى جنب مع عشرات من التصريحات والتجمعات العالمية، «كانت بدافع من الالتزام الصادق للقيام بعمل أفضل،» حتى عندما كان يؤدي فشل إلى فشل آخر وكانت الآمال معلقة على فكرة جديدة أو أخرى. وقد خلص ديكتر إلى «أن صناعة المساعدات لم تتغير بشكل كبير في جوهرها. ويجب علينا أن نفكر في إمكانية أننا كنا نخدع أنفسنا.»

ويقول ديكتر عاكساً النقاش الدائر حول استراتيجيات مكافحة الفقر المحلي، «إن صناعة المساعدات ليست جاهزة للتعامل مع حقيقة أن الفقر ليس فقط مسألة مادة – أمر معقد بما فيه الكفاية – لكنه أيضاً مسألة الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يشغله الكثير من الأشخاص الفقراء في مجتمعاتهم.» وبالنسبة للعديد من الأشخاص في الدول النامية، «فإنه يتعلق بأي طائفة أو طبقة أو لغة أو مجموعة أو قبيلة أو جنس أو درجة لون ولدتَ بها.»[33]

ولعل فشلنا في تقدير أنه لا يمكن للمساعدة الخارجية ولا للنمو الاقتصادي أن يكونا ناجحين بعيداً عن سيادة القانون ومؤسسات حكم فعالة، هو الذي أحبط التقدم أكثر من شيء آخر. ويبين ديكتر: أن لدى العديد من الدول الأقل تقدماً «حكومات مستبدة أو متزعزعة أو كلاهما معاً، وفي كثير من الأحيان تكون أيضاً فاسدة أو قمعية أو كلتيهما معاً،» وهذه الظروف تحد من فعالية المساعدات الخارجية.[34]

طريقة ثالثة: المشروطية

إن أي استرشاد بالتاريخ يؤكد لنا أن المساعدات الخارجية سوف تستمر بالتدفق، وبمستويات أكثر سخاءً. ولا يتوقع أحد – ولا حتى أشد أعداء المساعدات حماساً – أن

تفعل الحكومات الغربية أقل من ذلك. إن الجميع يدرك أن مشاريع البنى التحتية الكبرى مثل الشوارع والطرق والمدارس والمستشفيات مهمة بشكل حيوي. وسوف يظل النظام الخاص والعام الكبير الذي يسميه الناقدون «صناعة المساعدات» مدعوماً. وسوف تستمر المنظمات غير الحكومية، عبر المساعدات الخاصة وكذلك العقود الحكومية على حد سواء، بمحاولة تحسين الظروف.

وسيستمر الجدل بين إعطاء النقود وتعزيز الأسواق. لكن بديلاً آخر، طريقة ثالثة، بدأ بالظهور.

إذا كان هناك درس واحد كبير في المساعدات الخارجية على مدى العشرين عاماً الماضية تتفق عليه أغلبية كبيرة من الخبراء وأصحاب المهن، فهو التالي: من أجل أن تكون المساعدة فعالة، فإنها يجب أن ترتبط بإصلاحات واسعة موجهة لبناء مؤسسات قوية، وسيادة القانون، وحكومة صالحة خالية من الفساد.

يعرض بول كوليير من البنك الدولي واقع مساعدة أكثر ذكاءً، وممنوحة بشروط صارمة. إنه يقترح أن تعطى المساعدة فقط للدول حيث «تجعلها السياسات والمؤسسات والظروف الأخرى فعالة بشكل غير عادي ... مع تجنب الدول حيث من الممكن أن لا تكون فعالة أو حتى تؤدي إلى نتائج عكسية.» وعلى غرار كثيرين غيره، فإن كوليير يرى متسعاً للمساعدات الخارجية، ولكنه يؤمن بأن الفعالية الأكبر تعتمد على استخدامها بشكل مقتصد أكثر.[35] وذلك يعني استخدام المساعدة حيث يمكنها أن تزيد من فعالية الإصلاحات في دولة ما، مع تجاوز بعض الدول تماماً إن أظهرت عدم اهتمام بالإصلاح الداخلي. وإذا كانت المساعدات ستواجه الفقر بجدية، فإنها يجب أن تُستخدم بطريقة تعزز التغيير السلوكي. وإلا، فإن الاحتمالات هي بأنها تحدِث القليل من الفائدة ومن الممكن حتى أن تحدِث ضرراً.

إن هذا النهج المشروط للمساعدة قد اكتسب أفضلية في إدارة بوش، حتى حين ازدادت المبالغ المنفقة على المساعدات. وفي حديثه في جامعة هارفارد، بيّن مدير الوكالة

الأميركية للتنمية الدولية آندرو ناتسيوس، «أن السبب الرئيسي لبقاء بعض الدول فقيرة فيما تتطور دول أخرى، وتتطور من ناحية معدلات نمو اقتصادي سريعة، يتمركز حول قضية الحاكمية، الحاكمية الديمقراطية.» ويتابع قائلاً بأن الفشل في الحكم الديمقراطي «هو سبب رئيسي لبقاء بعض الدول عالقة بدون نمو، وغارقة بعمق في الفقر وعدم الاستقرار المزمن والفساد وسوء الإدارة.»[36]

كارثة الفساد

إن من بين المشكلات الأكثر إلحاحاً وصعوبة والتي يجب أن تواجهها دول العالم الثالث من أجل التقدم هي الفساد. وبحسب منظمة الشفافية الدولية، وهي مجموعة ملتزمة بالتعامل بصرامة مع الرشوة والفساد، فإنه «واحد من أكبر التحديات العالمية» و«عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة.» وتشير الدراسات إلى أن الفساد يضيف ما يزيد عن 10 في المائة إلى تكلفة ممارسة الأعمال التجارية للقطاع الخاص وحتى 25 بالمائة إلى تكلفة المشتريات العامة. إن للفساد «أثراً غير متناسب على المجتمعات الفقيرة وهو السبب في تآكل نسيج المجتمع ذاته.»[37]

إن دولة غارقة في الفساد من المرجح أن تحول اتجاه أجزاء كبيرة من أي من المساعدات أو الاستثمار الأجنبي المباشر القادرة على جذبه من الخارج. وإحدى النتائج هي أن المساعدات من الحكومات الغربية ستقطع أو تحذف، وستتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وحين يتفشى الفساد وتصبح سيادة القانون معدومة تقريباً، فإن حياة الفقراء تصبح غالباً حالة عبودية على أيدي أمراء الحرب وزعماء المخدرات والمتاجرين بالبشر. إن العديد من أشكال الفساد حاذقة إلى درجة تمكنها من تفادي الكشف عنها حتى حين تلتزم الحكومة بمحاربتها. وبالنسبة للمواطنين العاديين، فإن رشوة المسؤولين لمجرد الحصول على خدمة حكومية - مثل جمع نفاياتك أو الحصول على تطعيم لطفلك - يمكن

أن تكون ضرورة روتينية، محبوكة داخل الثقافة المحلية. إن الفساد قد يؤثر على معظم الأنشطة العادية، بدءاً من الحصول على الشيكات الحكومية إلى التعامل مع المخالفات المرورية إلى تجديد جوازات السفر أو بطاقات الهوية.

وفي مجال الأعمال التجارية، فإن أي معاملة تجارية تقريباً أو أي نوع من الرخص لمزاولة مهنة تكون عرضة لشكل من أشكال الفساد، مثل توجب الدفع للمسؤولين لاستيراد أو تصدير منتجات ما. وفي العديد من الدول النامية، فإن معظم العمل يتم عن طريق مشاريع لم تُعرَض أبداً لمناقصة تنافسية ونادراً، إن لم يكن أبداً، لم تُخضَع للتدقيق. وهناك ممارسة شائعة بين المسؤولين الفاسدين هي أن يطلبوا من المقاول الذي يزود الحكومة بخدمات مقابل 15,000 دولار، أن يوقع إيصالاً بالمبلغ كاملاً في حين يستلم فقط نصف المبلغ كأجر.

وفي العديد من الدول، فإن الفساد يستشري بحيث يتطلب الأمر جهوداً بطولية وغالباً مهددّة للحياة لاجتثاثه. وغالباً ما يتم عكس عمليات التقدم. وهذا حقيقي بشكل خاص في معظم دول إفريقيا، والتي استلمت 300 مليار دولار على شكل مساعدات من الدول الغربية منذ عام 1980، والتي غالباً ما تم تبديدها بالإهدار والاحتيال.

وتعد نيجيريا مثالاً على دولة مشلولة تماماً بالفساد، حيث تم إهدار أغلب المساعدات الغربية أو سرقتها. وقد بُذِلت جهود متكررة لمحاربة الفساد وكانت ذات نتائج متفاوتة. لقد تلقت نيجيريا 3.5 مليار دولار على شكل مساعدات من عام 1980 وحتى عام 2000، بدون تضمين قروض البنك الدولي أو مكاسب عمليات النفط والغاز المربحة.

وفقاً لشارون لافرانيير، من صحيفة *نيويورك تايمز*، فإن تلك الـ 3.5 مليار دولار من المساعدات هي أقل بقليل فقط من المبلغ الذي أُعلن أن الديكتاتور النيجيري ساني أباشا قد نهبه خلال فترة حكمه الذي امتد لخمس سنوات. وقد كشفت عمليات تدقيق الحسابات أن 836 مليون دولار قد تدفقت إلى مشروعات تم التخلي عنها في منتصف

الطريق ولم يتم إنهاؤها أبداً. وأخرى كثيرة استكملت ولكنها لم تباشر العمل أبداً. وقد خلص البنك الدولي إلى أن نصف المشاريع التي تم البدء بها كانت ذا أثر ضئيل أو غير مستدامة.[38]

إن على الحكام الذين يعدون بحركة إصلاحية أن يواجهوا عادات الفساد بين جماهيرهم الانتخابية الخاصة، حيث الفساد متواجد منذ حين ومترسخ في الثقافة. وهذا أمر قلة هم الذين على استعداد للقيام به. ففي نيجيريا، كان بديل أباشا في عام 1999 هو أولسيغون أوباسانجو، الذي ساعد في مراحل مبكرة من حياته المهنية في تأسيس منظمة الشفافية العالمية. وقد تمكن في منتصف فترته الثانية فقط من طرد أو اعتقال ثلاثة مسؤولين بسبب سوء أفعالهم وفتح العقود الحكومية لتقديم عطاءات تنافسية.

وفي حين أن هناك شعوراً بأن التقدم ممكن في إفريقيا، فإنه ما تزال هناك العديد من العقبات، من بينها الفساد. وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي بأنه بين عامي 1996 و2004 كان عدد البلدان الإفريقية التي ترددت فيها الحاكمية مساوياً لعدد البلدان الإفريقية التي تحسنت فيها الحاكمية. وقد مر البعض بدورات من التحسن متبوعة بنكسات كبيرة. على سبيل المثال، في كينيا، وبعد عامين من التقدم، تخلى أحد أباطرة مكافحة الفساد الذي كان يتمتع باحترام واسع عن منصبه وهو مصاب بإحباط، ما أدى إلى تخفيضات كبيرة في المساعدات المقدَّمة من الولايات المتحدة وألمانيا.[39]

وتبين الحادثة الكينية كيف ترتبط مشكلة الفساد بشكل غير قابل للفصل بالفقر. إن الدولة بالكاد تطعم مواطنيها وذلك، وفقاً لإيميلي واكس من صحيفة *واشنطن بوست*، لأن «الإدارات الماضية والسابقة نهبت خزينة الدولة في فضيحة فساد تلو الأخرى.»[40] ففي آذار/ مارس 2006، صدرت تفاصيل مفاجئة لفضيحتين كبيرتين سَرق فيهما مسؤولان كينيان على مستوى رفيع 1.3 مليار دولار من الأموال العامة التي تم تخصيصها لمشاريع الري والطرق. لقد كان بإمكان النقود أن تحسن الإنتاج الزراعي وتساعد المزارعين على تقليل الآثار المدمرة للجفاف المتكرر. ووفقاً لواكس، «فإن العديد

من الكينيين يلومون الفساد الحكومي، وليس الطبيعة الأم، على حالتهم المأساوية.» إن الأزمة «تبرز كيف أن احتيال وسوء إدارة الحكومة يمكن أن يزيد من سوء النقص في المواد الغذائية، وفي بعض الأحيان يتسبب فيه.»[41]

وفي فضيحة أخرى حدثت في الآونة الأخيرة، اختفى مبلغ 300 مليون دولار من أموال العقود الممنوحة لتحسين الأمن وإنشاء جوازات سفر غير قابلة للتزوير في جيوب مسؤولين كبار. وتعلّق واكس بأن قادة كينيا السياسيين «يقودون سيارات فارهة ويستمتعون بطائرات هيلكوبتر شخصية ويعيشون في فلل مترامية الأطراف،» في حين يعاني ثلث الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية.

إن مشكلة الفساد تكون حادة «حيث زراعة الكفاف هي أسلوب حياة للسكان، وحيث يمكن لموسم واحد فقط بدون مطر أن يعني انتشار الجوع على نطاق واسع.»[42]

إن أثرياء الغرب الذين يرغبون في تخفيف هذه الظروف من الجوع وسوء التغذية لا يملكون سوى التساؤل عن ما يمكن القيام به بدون هجوم واسع النطاق على مخالفات الحكومة والفساد وعدم الكفاءة. ويبدو جلياً أن المساعي الإنسانية وحدها لا تستطيع توفير حلول طويلة الأجل لانتهاكات منهجية.

وتلعب أنماط مشابهة دوراً في أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية، حيث واجهت المكاسب الديمقراطية التي تم تحقيقها على مدى عشرين عاما نكسات متعددة. وتتعرض الديمقراطيات الناشئة للخطر من قبل الجمهور المصاب بخيبة أمل، والذي يرى الديمقراطية عاجزة عن وضع حد للفساد كما وعدت. وتكشف استطلاعات للمنطقة أن الأميركيين اللاتينيين أنفسهم يرون الفساد على أنه أخطر مشكلة في بلدانهم، ويؤمنون بأنها مرتبطة مباشرة بأزمة المنطقة الاقتصادية؛ حيث يعتقد 80 بالمائة بأن الفساد قد ازداد وبأنه يؤذي النمو الاقتصادي والتجاري. ويقول خوسيه أوغاز، وهو محقق بيروفي في مجال مكافحة فساد لدى البنك الدولي، «إن أثر الفساد على اقتصاداتنا هائل، هائل فعلاً.»[43]

وعبر جميع أنحاء أميركا الوسطى، فإن الدلالة على أن الفساد منتشر وأيضاً أن مؤسسات تنفيذ القانون ملتزمة بمواجهته، هي «أن النيابة العامة تتابع قضايا ضد القادة الحاليين والسابقين الذين ملأوا جيوبهم،» بحسب صحفيي جريدة *نيويورك تايمز* لاري روثر ووان فوريرو.[44] فالرئيس النيكاراجوي السابق أرنولدو أليمان يقضي الآن حكما بالسجن لمدة عشرين عاما لتحويل أموال. وفي كوستاريكا، تم اتهام رئيسين بأخذ رشاوى كعمولات سرية غير قانونية على العقود الحكومية المربحة. وفي البيرو، تم إعدام مسؤولين عموميين على يد الجماهير الغاضبة المتظاهرة في الشوارع كما أُجبر ثمانية قادة على التنحي عن مناصبهم خلال خمس سنوات.

وفي حالات كثيرة جداً، يقوم الشخص، الذي وصل إلى السلطة بوعود منه في محاربة الفساد، بمباشرة الحكم من خلال قاعدة نفوذ صغيرة تتكون في الغالب من الأصدقاء والأصحاب المقربين في الأعمال التجارية. فحين ترشح لويز إيغناسيو لولا دا سيلفيا لرئاسة البرازيل عام 2002، وعد بأنه سيواجه الممارسات الدنيئة في بلاده بحزم وأنه سيضمن للشعب حكومة خالية من الفساد. وخلال مدة قصيرة في فترة لولا دا سيلفيا الرئاسية، اتُهِم عدد من المسؤولين المحيطين به بالاختلاس والاحتيال وأُجبِروا على الاستقالة. وفي شتاء 2005، شارك خمسة عشر ألف شخص في مسيرات في المدن الرئيسية مطالبين «بدرجة صفر من الفساد» ومصرِّين على سجن تسعة عشر مشرّعاً من ستة أحزاب سياسية مرتبطة بالفساد. كما أدان المتظاهرون الرئيس الذي حظي بتأييدهم كمحارب للفساد بقولهم، «السارق سارق، صديقاً كان أم لا.»[45]

إن التقدم في محاربة الفساد غالباً ما يرتبط بجهود أوسع نطاقاً لتحسين مناخ الأعمال التجارية في البلاد. على سبيل المثال، يُعتقَد بأن إندونيسيا، التي لطالما اعتبِرت كواحدة من أكثر الدول فساداً، قد حققت تقدماً ملحوظاً في الحد من الفساد في السنوات الأخيرة. وخلال الفترة التي عملتُ فيها على إعادة الإعمار بعد التسونامي في وزارة الخارجية وسافرتُ إلى المنطقة للاطلاع على سير العمل، أتى كل اجتماع مع الاندونيسيين بتعهد قوي يثبت للعالم بأنه يمكن أن يتم إنفاق المليارات من المساعدات التي تتدفق على المنطقة

بدون فساد. وعلى كل مستويات الحكومة الإندونيسية، من الرئيس فما دون، كان هناك التزام متمسَّك به لمتابعة العناصر الفاسدة. ففي باندا آتشيه، المقاطعة الإندونيسية الأكثر تضرراً من التسونامي، أدت حملة كبيرة لقمع الفساد إلى عشر سنوات بالسجن لحاكم المقاطعة.

إن جميع عمليات إعادة الإعمار في إندونيسيا توحدت تحت إدارة مدير حكومي محترم بشدة ومدرب في الغرب، وهو الدكتور كونتورو مانغكوسوبروتو، الذي كان قد راهن بمصداقيته الخاصة وكذلك بمستقبل هذه المنطقة بناء على قدرة وكالته على التعامل مع المال بأقل حد ممكن من الفساد. لقد رأى كونتورو فرصة للإفادة من كارثة التسونامي بالقيام بتحسينات دائمة في الحاكمية في بلاده بناءً على أسس غربية من الشفافية والمساءلة. لقد أدرك هو ورئيسه جيداً أن أي تحسينات ملحوظة يقومان بها في كيفية النظر إلى تلك المنطقة يمكنها أن تؤدي إلى قفزات كبيرة في التجارة والاستثمار.

إن الدليل على التقدم يتجلى بأفضل صوره في الطريقة التي تحكم فيها الشعوب بنفسها على أداء حكوماتها. ففي مسح أجرته منظمة الشفافية العالمية في منتصف 2005 حول التصورات العامة عن الفساد، وجِد أن الاندونيسيين هم أكثر الشعوب تفاؤلاً على وجه الأرض في توقعهم بأن بلادهم ستواصل كبح جماح الفساد.[46]

وغالباً ما يكون مناصرو المساعدات الخارجية التقليدية منزعجين من التركيز الشديد على الفساد. إذ إن اتهام حكومات دول العالم الثالث بالفشل في مواجهة الفقر بسبب سوء أفعالهم الخاصة يبدو تعالياً ويمكن أن يؤدي بسهولة إلى قطع مفاجئ للمساعدات، ما يؤذي الفقراء أكثر وأكثر. وقد تكون الحملات الغربية ضد الفساد سريعة جداً في إدانة الممارسات الثقافية التي يمكن تبريرها بالتقاليد الأسرية والقبلية.

وبالنسبة لجيفري ساكس، فإن التأكيد على أن الفساد الإفريقي «هو المصدر الأساسي للمشكلة لا يصمد أمام الخبرة العملية أو التمحيص الجاد.»[47] ويؤكد ساكس أن أربعاً وعشرين دولة إفريقية على الأقل تدار بشكل جيد بما فيه الكفاية للتعامل مع

تدفق كبير للمساعدات الخارجية، وأن الفساد أو سوء الإدارة ليس عذراً كافياً لتأخير اتخاذ مزيد من الإجراءات.

ويشير آخرون إلى أن اقتلاع الفساد يتطلب صبراً وأجيالاً ليتحقق، وحتى الدول التي تحكمها أنظمة جيدة نسبياً لا تبدو غالباً قادرة على تخطي الدرجة الأولى من السلم. ويشير ساكس إلى أن الحاكمية الرشيدة هامة، لكن المكونات الأكثر أهمية هي أمور مثل «موانئ جيدة، وصِلات وثيقة مع العالم الغني، ومناخات مواتية، ومصادر طاقة كافية، وخلو من الأمراض الوبائية.» إن دولاً بهذه المزايا قادرة على تخطي الفقر، وقد فعلت ذلك.[48]

إلا أن الرأي السائد اليوم هو أن منع الفساد يحتل الأولوية الأعلى تقريباً في تنمية العالم الثالث. وبكتابتهما في مجلة *فورين أفيرز*، يصرح بن هاينيمان وفريتز هايمان بأن «الأثر الحقيقي للفساد معروف على نطاق واسع: إن الفساد يشوه الأسواق والمنافسة، ويولد السخرية بين المواطنين، ويقوض سيادة القانون، ويدمر الحكومة الشرعية، ويفسد نزاهة القطاع الخاص.» وقد خلصا إلى أن الفساد عائق كبير في وجه التنمية ومؤذ بشدة للفقراء، إنه «اختلاس منهجي من قبل الحكومات السارقة.»[49]

إن الفساد يسرق الفقراء من خلال تنفير كل ما يمكن أن يساعدهم - شركات الاستثمار والموهبة والمساعدة التي كانت موجهة إليهم، كما تبين التجربتان النيجيرية والكينية. ويظهر بحث للبنك الدولي أن مستويات الاستثمار الاقتصادي في دولة ما ترتبط عكسياً مع معدلات الفساد، وهو السبب في أن تعزيز الحاكمية الرشيدة الآن يظهر في أجندات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والحكومات على حد سواء.

التوافق مع الحاكمية الرشيدة

في دراسة عام 2000 لفعالية المساعدات بواسطة مجموعة من اقتصاديي البنك الدولي، خلص المؤلفون إلى أن «بإمكان المساعدة الإنمائية أن تساهم في الحد من الفقر في

دول تمارس سياسات سليمة.» وقد دفعت هذه الدراسة رئيس البنك الدولي لأن يعلن أن مواجهة الفساد هو هدف أساسي في تنمية العالم الثالث. وقال «لقد تعلمنا أن الفساد والسياسات الخاطئة والحاكمية الضعيفة ستجعل المساعدة غير فعالة».[50]

ويبدو واضحاً بأن هناك روابط بين الشفافية وسيادة القانون والديمقراطية والأسواق الحرة، ويجري إقرار هذه الروابط في السياسة والقانون الأميركيين. وفي عام 2002، أعلن الرئيس بوش مبادرة جديدة تدعى مؤسسة تحدي الألفية، وهي مصمَّمة لإنتاج عوائد أفضل على الاستثمار لإنفاق أميركا على المساعدات الخارجية. إن الرسالة وراء هذه المبادرة هي أن التنمية الاقتصادية والحاكمية الرشيدة مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. وحين يتم اتباع سياسات اقتصادية لما بعد النمو، عند اعتماد الإصلاحات الحكومية، يكون بإمكان المساعدات الخارجية أن تحدث فرقاً. وبإعلان مؤسسة تحدي الألفية، ادعى البيت الأبيض أنه في بيئات سياسة سليمة، «يجذب كل دولار من المساعدات دولارين من رأس المال الخاص.» وعلى العكس، فحيث تتواجد الحاكمية الرديئة، «فإن المساعدات يمكن أن تسبب ضرراً للمواطنين ذاتهم الذين كان من المفترض أن تساعدهم - بمزاحمة الاستثمارات الخاصة وطردها خارجاً وبإدامة السياسات الفاشلة.»[51]

ويؤكد كل من الخبرة والبحث أن التعاطف الأميركي يمكن أن يحدث فرقاً لفقراء العالم الثالث إذا أبدت حكوماتهم اهتماماً بتنميتهم الخاصة. وعلى العكس من ذلك، فحين يكون حكام الفقراء غير مبالين أو حتى معارضين للإصلاحات التحديثية، فلن يكون من الممكن تقديم سوى القليل من المنافع من الخارج. ووفقاً للرئيس بوش، «حين تحترم الدول شعوبها، وتفتح الأسواق، وتستثمر في تحقيق صحة وتعليم أفضل، فإن كل دولار من المساعدات وكل دولار من عائدات التجارة ورأس المال المحلي، سوف يستخدم بطريقة أكثر فعالية.»[52]

ومن أجل التأهل للحصول على دعم وفقاً لمؤسسة تحدي الألفية، يجب على الحكومات أن تثبت التزاماً بثلاثة أمور: الحكم بعدالة (من خلال سيادة القانون، واقتلاع

الفساد، ودعم حقوق الإنسان والحريات السياسية)؛ والاستثمار في شعوبها (عن طريق التعليم والرعاية الصحية)؛ وتعزيز الحرية الاقتصادية (من خلال الأسواق المفتوحة، والسياسات المالية السليمة، ودعم المشاريع الخاصة).

إن التغيير الأكثر أهمية الذي يمكن لدول العالم الثالث أن تسعى إليه لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة هو إنشاء ما يسميه خبراء التنمية «البيئة التمكينية» لروح المبادرة. وهذا يعني إجازة مجموعة من الإصلاحات القانونية لتوثيق الأراضي والممتلكات وحمايتها، وحماية الائتمان، وتقليل متطلبات التسجيل لبدء عمل تجاري.

إن العديد من العوائق التي تعترض قطاع الأعمال والتجارة متواجدة داخل الدول النامية ولا يمكن معالجتها سوى من قبلهم. من ناحية أخرى، يجب على الدول المتقدمة أن تعترف بدورها في استبعاد الفقراء من نظام التجارة العالمي من خلال الحواجز والإعانات. قليلة هي السياسات التي تُعرِّض أميركا لاتهامات بالنفاق أكثر مما يعرضها لها نظامها السخي وغير المبرر للإعانات الزراعية. وحين تعزز أميركا وقوى اقتصادية عظمى أخرى في الغرب المشاريع الريادية كحل للفقر، ويتحدثون عن إصلاحات الدولة كمفتاح لزيادة التجارة، فإن عليهم أولاً أن ينظروا في المرآة. فالدول الغربية الغنية تنفق حالياً مليار دولار سنوياً لتشجيع التقدم الزراعي في العالم النامي في حين ينفقون مليار دولار يومياً للمعونات الزراعة المحلية الخاصة بهم. وقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى المعونات الحمائية والتعرفات الجمركية على أنها نظام «فرض ضرائب ضارة» على فقراء العالم.

إن رفع الحواجز التجارية التي تعترض مزارعي ورواد مشاريع العالم الثالث سيكون ذا أثر إيجابي كبير على النمو. إن تقديرات عدد الأشخاص الفقراء الذين سيتم انتشالهم من الفقر بإتمام جولة الدوحة للتنمية من المفاوضات التجارية يقارب مئات الملايين، في حين يمكن أن يضاف مبلغ 200 مليار دولار سنوياً للاقتصادات النامية.

الفصل الرابع

من بيروقراطية المساعدة إلى المجتمع المدني: المشاركة والشراكة

> إن لدينا الآن تركيزاً شديداً على اللامركزية في المساعدة، في ديمقراطيتنا وبرامج حكمنا. إن هناك وعياً متنامياً في العالم النامي بأن وجود مؤسسات محلية أقوى مع مشاركة مواطنين وانتخاب لمسؤولين رسميين يمكن أن يكون أحد إصلاحات الحاكمية المركزية التي ستزيد من قوة المؤسسات الديمقراطية في البلاد.
>
> آندرو ناتسيوس[1]

لقد استحدثت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس مصطلحاً جديداً في نقاش تطوير السياسة الدولية: «التنمية التحويلية». إن هذا المصطلح يقترح ابتعاداً عن الوضع الراهن في مقاربة الحد من الفقر. إن التنمية التحويلية تقيس مدى النجاح في النتائج على أرض الواقع.

لقد ناقش الفصل السابق النقاش الكبير حول المعونات بحد ذاته: ما إذا كانت أميركا كريمة أم بخيلة، وما إذا كانت المساعدة التقليدية فعالة. فيما يمعن هذا الفصل

النظر في المواقف والاتجاهات داخل ثقافة المساعدات الخارجية والتي غالباً ما توجِد استراتيجيات بنتائج عكسية لمواجهة الفقر. كما يبحث في كيفية رضوخ نموذج المركزية، جنباً إلى جنب مع السلوكيات والعادات التي ينميها، لمجموعة جديدة تماماً من الترتيبات المؤسسية.

وإذا كان النموذج للماضي هو أنظمة متجانسة مصممة ومنفذة من قبل الحكومات، فإن النموذج للمستقبل هو تعددية الهياكل والشراكات مع القطاع الخاص وأوسع مشاركة ممكنة من قِبل الناس أنفسهم. إن التحالفات والشراكات سوف تتضمن منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية قائمة على أساس الدين ومجموعات تطوعية وجامعات. وسوف تعمل الشراكات القائمة على استخدام الويب على نشر المعرفة والمنتجات التقنية بشكل خاص وبدون أي تكلفة. وسوف تستبدل بيروقراطية من أعلى إلى أسفل، وأوامر وسيطرة بتجديدات من أسفل إلى أعلى ومرونة.

وبعد عقود من هيمنة برامج التنمية الدولية، فإن وكالات المساعدة تميل بشكل طبيعي إلى اعتبار نفسها المصدر الرئيسي للخبرة والحكمة، مع وجود مهنيين معتمدين لتصميم وإدارة الخدمات المقدَّمة لفقراء العالم. ونظراً لاحتكارهم طويلاً للسياسة والموارد، فإن خبراء المساعدة يميلون لتطوير المواقف والعادات للتسلسل الهرمي والسيطرة. والآن، عليهم أن يحققوا نتائج ويثبتوا جدارتهم في عالم أفقي ولامركزي حيث السيطرة بعيدة المنال، والخبرة البيروقراطية فاقدة لتفوقها.

قبل عقد من الآن فقط، كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أساساً تمسك بزمام بكافة سياسات وبرامج التنمية الدولية. واليوم، يتعين عليها أن تتشارك بهذا الدور مع عشرات الوكالات المتحمسة لتبادل خبرتها مع العالم. وتصبح العديد من الوكالات في نهاية المطاف مرتبطة مع نظيراتها في الخارج وتجد فرصاً للعمل في شراكات. وفي الحقيقة، فإن جميع وزارات الحكومة المحلية الأقوى - الطاقة والعمل والتجارة والخزينة والزراعة ووكالة حماية البيئة، على سبيل المثال لا الحصر - لديها موظفو سياسات دولية يعملون على الصعيد العالمي في مجالات خبراتهم.

إنه من غير الممكن لبرامج وموارد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للرعاية الصحية البدء بالتنافس مع الموارد الشاملة لوزارة الصحة والخدمات البشرية (HHS). وإذا كان سيتم بناء مستشفيات في أفغانستان، فلا بد أن تلعب وزارة الصحة والخدمات البشرية دوراً رئيسياً في توفير الأموال والخبرات. وحين تصبح الحاجة هي مكافحة فيروس الإيدز، يتم وضع مسؤول كبير عن السياسة تحت إشراف وزيرة الخارجية بحيث يمكن تعبئة الموارد والمواهب من مختلف أنحاء حكومة الولايات المتحدة بأسرها. وعندما يتحقق احتمال انتشار وباء يهدد الصحة العالمية الدولية، مثل التهديد الأخير لإنفلونزا الطيور، فإن القيادة تُعطى لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية، والتي تسيطر على العديد من الوكالات الكبيرة التي تركز على الطب والصحة مثل المعاهد الوطنية للصحة، وإدارة الغذاء والدواء، ومراكز السيطرة على الأمراض.

إن انتشار الأطراف الفاعلة يمثل تحدياً للاحتكارات القديمة ويقود إلى المنافسة على الأفكار. ويؤدي تقاسم المسؤولية إلى استفادة من الأصول حكيمة وفعالة من حيث التكلفة في حكومة الولايات المتحدة، ما يترجم لاحقاً إلى مزيد من المساعدات لمحتاجي العالم الثالث. لكنه يعني أيضاً مزيداً من التجزئة في سياسات الولايات المتحدة وبرامجها.

إن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تتعامل بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في هذه البيئة الجديدة هي إجراء إصلاح جذري لثقافتها التنظيمية. إن انتقالها من القمم الآمرة لإدارة جميع المساعدات الأميركية في الخارج إلى كونها، في بعض الحالات، شريكاً صغيراً يعني التخلي عن عادات مكتسبة في ثقافة أمر وسيطرة وتعلم مهارات جديدة للتعاون. كما يعني كذلك أنه حتى تكون الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ذات أهمية فإنها يجب أن تكون ماهرة سياسياً في تجميع وتوجيه فرق كبيرة مشتركة بين الوكالات استجابة للحاجة الدولية.

وإن كان تعلم مهارات التعاون مع وكالات حكومية متنافسة أمراً صعباً، فإنه من الأصعب الحفاظ على قيادة وتوجيه قطاع غير حكومي يتضخم في الحجم والثراء

والقدرات أن يُظهر نفوذاً ويؤثر في السياسة. وقد أشار وزير الخارجية كولين باول في وصف لهذه الحالة الجديدة بشهادته أمام مجلس النواب في أيار/ مايو من عام 2001، قائلاً «خلال العشرين عاماً الماضية، ظهرت أعداد متزايدة من الأطراف الفاعلة الجديدة في الساحة: المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الخاصة والمؤسسات والشركات ومجتمع التعليم العالي وحتى الأفراد يقدمون الآن مساعدة إنمائية. وكنتيجة لذلك، فإن الحكومة الأميركية ليست هي المصدر الوحيد، أو ربما حتى ليست المصدر الأكبر، للتمويل الأميركي والموارد البشرية الذي يجري تطبيقه على تحدي التنمية.»[2]

إن فترة انتعاش ما بعد انتهاء الصراع في العراق مثلت تحديات كبيرة للتعاون والتنسيق للحكومة على كافة المستويات. فقد كان على النظام العسكري، والذي كان لديه صراعاته الداخلية الخاصة ليعالجها، أن يتشارك، خلال الاحتلال، بالنفوذ مع هيكل القيادة المدنية، وغالباً مع عدم وضوح في الحدود والالتزامات. لقد كان على كل من القيادات العسكرية والمدنية التنسيق مع حكومة منقسمة في واشنطن، في حين كان على الهيكل المدني (سلطة الائتلاف المؤقتة) الاعتماد على كادر تم جلبه من العديد من الوكالات المحلية المدرجة أعلاه، والتي غالباً ما كانت انتماءاتها لبيروقراطياتها الخاصة.

إن الاستجابة لكارثة تسونامي في المحيط الهندي هي مثَل على كيف أن تعبئة أميركا بعد كارثة ما تعتمد على الشراكات بين الوكالات ومع القطاع الخاص. وخلال الفترة الأولى من الأزمة، تولت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية زمام المبادرة عبر مكتب بعثتها في إندونيسيا ووكالتها للإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب مساعدات الكوارث الخارجية. ولكن حتى خلال هذه الفترة، فإن موارد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لم تكن مكافئة للبحرية الأميركية والقوات الجوية، والتي نفذت عمليات نقل جوي وإغاثة ضخمة. وبعد فترة قصيرة، تم تكليف فرقة عمل في وزارة الخارجية بتنسيق سياسة الإصلاح ما بعد التسونامي. وفي الوقت ذاته، كان على الحكومة الأميركية أن تعمل كشريك صغير في الجهود حينما كانت مساعدات خاصة وصلت إلى 1.6 مليار دولار تتدفق، متفادية في معظمها جميع قنوات الحكومة ومتوجهة مباشرة إلى المنظمات غير

الحكومية، التي كان للعديد منها نواياها الخاصة في المنطقة ولم تكن ترغب دائماً بتنسيق جهودها مع غيرها. إن مجتمع الأعمال التجارية، والذي وفر 560 مليون دولار على شكل تبرعات، قد طلب التنسيق مع وزارة الخارجية لأنه لم يكن على ثقة بأن لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، كونها بيروقراطية مساعدات خارجية، الدهاء أو النفوذ للعمل بفعالية مع مجتمع الأعمال التجارية.

لقد بشّر وزير الخارجية باول في شهادته أمام مجلس النواب برؤية جريئة لكيف يجب أن يتم تصوّر المساعدة الخارجية وتنفيذها. إن النموذج الجديد سوف يكون شبيهاً للأعمال التجارية في التركيز على الودية مع العملاء وفي التجديد. لقد أوضح باول أن الانهماك القديم في البيروقراطية والميزانيات سوف يفسح المجال لاستراتيجية تتسم باللامركزية، باستخدام موارد حكومية متوفرة للاستفادة من مشاركة أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد كان وزير الخارجية باول يصرح بأن احتكار الحكومة للموارد والخبرة والخبراء سينتهي، وستستمر برامج المساعدة الحكومية بلعب أدوار هامة، لكنها ستعمل في المقام الأول كمنشطة، لتصبح شركاء ثانويين في التنمية، إن لزم الأمر. ويجب على وكالات المساعدات الرسمية أن توحد قواها مع الكيانات غير الحكومية، سواء كانت شركات أو منظمات إنسانية محلية، مزاوجين مواهبهم لتشكيل مضاعِف قوة لتحقيق تغييرات منهجية أكبر.

وفي هذه البيئة الجديدة، فإن مبدأ المشاركة يبرز كأهمية قصوى. إن الأمر الضمني في استراتيجية تركز على المجتمع المدني يتمثل في إدراك أن أغلب المواطنين يمتلكون قدرات كامنة ورغبة قوية لتحسين ظروفهم الاجتماعية والسياسية، والعنصر الرئيسي في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين هو الناس أنفسهم.

هناك انتقاد شائع ومتواصل لمؤسسات المساعدات الخارجية وهو افتراض أن تلبية احتياجات العالم الثالث تكون في أغلب الأحيان موجودة داخل بيروقراطيات التنمية.

وسواء كان التحدي هو تعزيز التنمية الاقتصادية أو الإصلاحات الحكومية، فإن الهيمنة على العملية كانت في العادة من قِبل موظفي تخطيط السياسات لبيروقراطيات المساعدات. وهنا، فإن الفنيين المدربين على تخطيط السياسات في أرقى الجامعات يطبقون أحدث النظريات الغامضة وبحوث البرمجة في تصميم مبادرات جديدة تصل فيما بعد إلى «الميدان». وبما أنني عملت داخل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، فبإمكاني أن أؤكد أن العديد من أساليب العمل الداخلية ومنتجات «متاجر سياسة» التنمية هذه مغطاة بالمفاهيم التقنية ومئات المختصرات التي تعمل في الغالب على عزل البيروقراطيات، أو على حمايتها من البيروقراطيات الأخرى التي قد تتعدى على صلاحياتها، أو حتى من عمال المعونة الذين يعملون لديها في الموقع في البلدان الفقيرة.

إن الكثير من برامج التنمية هذه المدفوعة فنياً تفقد أهميتها. حتى عمال المعونة الحكوميين المعينون في مكاتب بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الخارج يقرون بأنهم يجدون البيروقراطية في واشنطن غير ذات صلة بل ومرهقة لعملهم أيضاً. إن معظم وقت الممارسين مهدر في إرضاء رغبة واشنطن النهمة بالتوثيق وكتابة التقارير. وحين تسلب البيروقراطية، على أرض الواقع، فعالية الأشخاص الذين يكونون على دراية أفضل بمجتمعاتهم، فإن وكالات المعونة تفشل.

ويقول بيل إيسترلي «إن البرامج العاجلة على نطاق واسع، خاصة من قبل الأجانب، غالباً ما تتسبب في نتائج غير مقصودة». ويضيف قائلاً، «إن الأحلام البسيطة في القمة تتعارض مع عدم كفاية المعرفة للحقائق المعقدة في الأسفل.»[3] باختصار، إن اليد المساعِدة يمكن أن تسبب ضرراً.

ولعل الفشل الرئيسي لنهج من أعلى إلى أسفل، ومن الخارج إلى الداخل للتنمية هو أنه نادراً ما يأخذ في الحسبان عامل الثقافة المحلية. لقد كان أحد عيوب احتلال العراق الرئيسية خلال الفترة المبكرة هو الفشل في تقدير المدى الذي كانت العادات القبلية تهيمن فيه على الحياة. في حين أننا حاولنا أن نفهم الحقيقة على مستوى سطحي لما كان ظاهراً في

الشوارع وفي اللقاءات الرسمية، إلا أن الأعمال اليومية الحقيقية كانت تجري على مستوى الأسرة والقبيلة والدين أيضاً. لقد كان ذلك عالماً قلة منا يعرفون الكثير عنه، والذي كان يمكن معرفته حق المعرفة من الداخل فقط - وهو ما كان الوصول إليه محظوراً على الغرباء على مدى عقود من الحكم الدكتاتوري.

إن ثقافة بهذه الغرابة قد أوجدت تعقيدات في جهودنا لمعالجة المشاكل. على سبيل المثال، من مشاهدة الطريقة التي تقوم فيها العائلات المسلمة والقبائل برعاية بعضها البعض، كان يمكن أن نستنتج أن نشاطاً معيناً ينطوي على الفساد والمحسوبية، في حين يرون النشاط ذاته على أنه يرتكز على مبادئ الولاء والشرف المحترمة بشدة. إن بإمكاننا حتى أن نكون مصيبين فنياً أو قانونياً في استنتاجاتنا حول ممارسات كهذه، لكن ما لم نبدأ بفهم لسياقهم التقليدي، فليس من المرجح أن نحرز تقدما في إحداث تحسينات.

هناك مقولة في الثقافات القبلية تقول: «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وأخي وابن عمي على الغريب.» وكأميركيين في العراق، فإننا الغرباء الذين وحّد وجودهم الأخ وابن العم. وما لم يتم قبول الغريب بعلاقة ثقة وما لم يكن قادراً على الاحتفاظ بتلك الثقة، فإن فرص الوصول إلى نتائج إيجابية تكون ضعيفة.

من بيروقراطيات المساعدة إلى المجتمع المدني، المشاركة والشراكة

إن النموذج الجديد للتنمية يركز على قوة المجتمع المدني ووظائفه المتعددة في بناء مجتمعات ودول أكثر تماسكاً. إنه يدرك الدور الحيوي الذي يلعبه المواطنون والمنظمات المحلية غير الحكومية في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. إن المعادلة لتحقيق تنمية مستدامة فضلاً عن توسيع المشاركة الديمقراطية هي إشراك المواطنين على نطاق أوسع في تحديد وحل المشاكل.

إن المبادئ الرئيسية في هذا النموذج الناشئ لتنمية دول العالم الثالث هي المشاركة والشراكة – بناء شراكات مع أوسع مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية على ساحة التنمية، وتعزيز أوسع مشاركة ممكنة للفقراء أنفسهم.

ويدرك النهج الجديد حدود المؤسسات البعيدة في بيئة اليوم المترابطة إلكترونياً والسريعة التغير، ويعمل من أجل الاستفادة من موارد الفقراء أنفسهم، ما يجعل من تطلعاتهم وطاقاتهم القوة الموجِّهة للتنمية. إن أحد الحلول لفشل المساعدات الخارجية هو ببساطة نقل الموارد والبرامج بعيداً عن البيروقراطية، ما يحوِّل التركيز من ماذا يمكن أن نفعل من أجل الشعوب، إلى ماذا يمكن أن تفعل تلك الشعوب، وتريد أن تفعل، من أجل نفسها.

وفي العديد من الثقافات القبلية فإن هناك تقليداً بأن على الشخص أن يتوجه أولاً إلى شيوخ القرية. وأياً كان ما يُراد إنجازه في تلك القرية فإنه ربما لن يحدث بدون وساطة زعماء المجتمع وحكمائه. إنهم هم وحدهم من يملك الهيبة والوسائل لجعل أي مشروع ينجح. لقد كرسوا بالفعل الكثير من الوقت للتفكير في أوضاعهم، وفي حين أنهم ربما كانوا لا يملكون التكنولوجيات الأكثر تطوراً، إلا أنهم كانوا يملكون الكثير من الحكمة.

ولعل المبدأ الأقل مناقشة والأقل تقديراً في تنمية العالم الثالث هو قوة العلاقات. ومن النادر جداً أن تكون البرامج والمشاريع مسبوقة بمحاولة صادقة لتطوير علاقات حقيقية مع الفقراء وشيوخ قريتهم استناداً إلى روح التعاون المتبادل والاحترام الحقيقي.

وهذا هو جوهر النهج الذي اختار الرئيس بوش اتباعه في البرمجة الاجتماعية المحلية والدولية على حد سواء. وحين كشف عن ما في جعبته من مبادرات محلية قال، «اذهب أولاً إلى المعالجين في الجوار.» لا تذهب أولاً إلى الخبراء بعيداً، البيروقراطيين اللامعين، حتى لو كان لديهم هم أيضاً مساهمة ليقدموها. وفي أكثر المجتمعات شقاء وحرماناً، سواء كانت في أميركا أو في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فإن هناك أجساماً مضادة فعالة تقاوم الفيروسات الاجتماعية، ولا يمكن أن يتم تجاوزها.

إن احتضان المجتمع المدني يقدم طريقاً محتملاً من المساعدة التقليدية إلى تنمية بشرية مستدامة قائمة على أساس المجتمع. فيتم توجيه المساعدة أكثر إلى بناء مجتمعات ودول صحية بدلاً من توجيهها إلى معالجة أعراض الفقر. كما أن بإمكان البرامج الاجتماعية التي تتضمن مبدأ المشاركة أن تساعد في تنمية مهارات سياسية بين الفقراء. وبعبارة أخرى، فإن نهج المجتمع المدني يعزز التمكين الاقتصادي والسياسي معاً، مرسخاً قوى الديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم.

ويتطلب هذا النهج التفكير بالفقراء كمواطنين قادرين على الاستقلال - وهي فكرة لا تأتي دائماً بشكل طبيعي إلى موظفي الحكومة وخبراء التنمية. إن المسؤولين من الدول المانحة يميلون إلى التفكير أولاً بالعمل مباشرة مع الحكومات لأن طبيعة عملهم هي عبارة عن علاقات ثنائية. ويعتقد المختصون المدربون في مجال التنمية الدولية أن بإمكانهم تغيير ظروف العالم الثالث من عاصمة بعيدة. لذا يصبح الفقراء ضحية نظام معونة عالمي لا يرى حاجة لمعاملتهم كمواطنين وأصحاب مصلحة حيويين قادرين على إدارة خيارات أكثر بأنفسهم.

من غير المحتمل أن تأتي الحكومات بمفردها بعملية الدمقرطة، ولن تعززها الأحزاب السياسية والسياسيون وحدهم. ويقول كيث هندرسون وجوليانا بيلون إن ما يجب أن يتم فعله هو «إشراك المجتمع المدني - وذلك يعني، المنظمات التطوعية مثل الكنائس والاتحادات والجمعيات الخيرية والجمعيات المهنية والتجارية وجماعات حقوق الإنسان، إلخ - في العملية.» وهذا يتضمن «إبلاغ هذه المجموعات بما هي الإصلاحات التي وافقت الحكومات المعنية على القيام بها.»[4]

إن الحكومات لا تصلح نفسها بعيداً عن الضغط الخارجي. وكما تثبت الخبرة في العقود العديدة المنصرمة، فإنه من السهل للغاية على الحكومات أن تعطي وعوداً شفهية أو تقدم دليلاً سطحياً على الإرادة السياسية، في حين تتمكن من الاستمرار بالوضع الراهن. يجب دعوة منظمات المجتمع المدني الشعبية للمشاركة مع الدول المانحة لمراقبة

ومساءلة الوزراء الذين تم تكليفهم بإجراء إصلاحات، بما في ذلك الأطر الزمنية التي ألزموا أنفسهم على التصرف ضمنها. ما الذي يدفعنا لتكليف وكالات تنمية على بعد آلاف الأميال بمسؤولية تتبع التقدم في حين أن منظمات الرقابة المحلية موجودة على الساحة ولديها مصلحة في النتائج؟ إن النهج القائمة على أساس الشراكة والمشاركة تفترض أنه يمكن الثقة بالفقراء وأنصار المجتمع المدني الخاص بهم لمعرفتهم بمصالحهم بشكل أفضل والسعي من أجلها.

من عملاء إلى مواطنين

إن لم تكن الحكومات قادرة على إصلاح نفسها بمنأى عن الشعب، فمن غير المرجح أن تكون قادرة أيضاً على تطوير برامج اجتماعية واقتصادية فاعلة للفقراء ما لم ينخرط الفقراء بشكل مباشر في التخطيط والتنفيذ. ولعل المورد الرئيسي غير المستغل في برامج التنمية هو إبداع ومعرفة وتحفيز المواطنين المحليين.

ويؤكد ستيفين سي. سميث، وهو بروفيسور في الاقتصاد في جامعة جورج واشنطن ومؤلف كتاب *إنهاء الفقر العالمي* (*Ending Global Poverty*)، أن القليل جداً معروف عن الفقراء. وقد تم توجيه معظم البحث لفهم برامج وسياسات الحد من الفقر، لكن القليل من الجهود بذلت لدراسة الفقراء أنفسهم وحياتهم اليومية. فإن كان سيتم إعطاء الفقراء زمام أمور البرامج التي تخدمهم، فإن يجب معرفة المزيد عنهم، كما أن «السلطة الحقيقية يجب أن تعطى لمنظمات الفقراء *ذاتهم*، وليس فقط لتلك التي ترغب في العمل مع الفقراء.»[5] ويضيف سميث أن «الخروج من الفقر يتطلب أشخاصاً متمكنين في داخل مجتمع متمكن من العمل داخل العالم الأوسع. يجب أن يتم تمكين مجتمعات الفقراء بصورة جماعية»[6]

وحين يكون المفهوم السائد عن الفقراء هو أنهم عاجزون وضعيفون ويفتقرون للإمكانيات، فإن هويات الأفراد الفقراء تتشكل بواسطة تلك الحاجات التي أتت بهم إلى

وعي المساعدين. وتكون العلاقة حينئذ محكومة بالقوة والمركز: يُعرف الشخص الفقير غالباً بقصوره، فيما يقف المساعد في منصب القوة الأعلى لإصلاح أوجه القصور تلك. وغالباً، فإن النتيجة هي أن يُنظَر إلى الفقراء على أنهم عملاء، وليس على أنهم مواطنون.

ويقول كيرك ماغليباي إن ما يُفتقر إليه في العديد من برامج مكافحة الفقر هو إدراك أن الفقراء مثلنا تماماً. وعلى الرغم من أن عليهم أن يتحملوا «الإذلال اليومي المرير للفقر المدقع الذي يخدر الدماغ،» فإنهم متحفزون وواسعو الحيلة بشكل طبيعي. إن عدم رغبتهم في أن يكونوا فقراء «لا تقل عن عدم رغبتهم في أن يعانوا العجز أو الخرف أو سوء التغذية.» ويتابع ماغيلباي: إن الفقراء «مكافحون. إنهم متأقلمون. إن لهم علامة مميزة ولديهم وعي بالقيمة. وحين يعطَون الفرصة، فإن بإمكانهم أن يتعلموا بسهولة وأن يستخدموا التكنولوجيا الحديثة بحماس. إن الفقراء يمكن أن يكونوا متشبثين عندما يستشعرون وجود فرصة ما. وبإعطائهم بيئة ملائمة، فإن بإمكانهم أن يصبحوا بسرعة مستهلكين مطلعين ومنتجين فاعلين في الاقتصاد العالمي.» ويضيف: إن الفقراء، «هم مجرد أشخاص في ظروف مقيدة بشدة.»[7]

ويقول سي. كيه. براهالاد: إن الفقراء لا يفتقدون إلى تصميمهم أو بصيرتهم. إن ما يفتقدون إليه هو «الوصول إلى الموارد، والقدرة على إنفاذ العقود، والكرامة واحترام الذات.» إنهم ضحايا «لتباين هائل» من المعلومات والخيارات.[8] إنهم يجدون عند كل منعطف عقبات تعترض النهوض بأوضاعهم.

إن الأميركيين مثاليون ولديهم رغبة جديرة بالثناء في التشارك بما يملكون مع أولئك الذين يكافحون في الدول المتخلفة. إنهم على ثقة بأن قيمهم وحلولهم الاقتصادية والسياسية ومؤسساتهم هي الحل للفقر في كل مكان. وما لا يقدِّره الأميركيون غالباً هو أنه حتى لو كانت حلولنا مثلى، فإنه لن يتم اعتمادها ما لم يأخذ الفقراء أنفسهم بزمام أمورها، وإذا لم تكن الحلول التي نقدمها مكيَّفة لتلائم أنماط الحياة المتأصلة بعمق والتي تشكَّلت بفعل الدين والثقافة المحلية.

لقد أخفقت جحافل مشاريع التنمية وذلك لأن الخطط الكبيرة «هبطت إلى» المجتمعات الفقيرة من بيروقراطيات بعيدة. كما أن المخططات صُممت بواسطة خبراء تنمية على درجات علمية متقدمة فشلوا في أخذ المواقف والتفضيلات المحلية بالحسبان.

ويخبر ناقد المساعدات توم ديتكر عن مشروع مصمم لتطبيق نموذج برنامج الإرشاد الزراعي في مالي وذلك لرفع معايير الزراعة إلى مستوى مزارع في الغرب الأوسط الأميركي. لقد كانت المشكلة في أنه لم تكن أي من المؤهلات، التي تعد أمراً مفروغاً منه في الغرب الأوسط الأميركي، متوفرة في مالي. وعلى الفور، واجه المشروع سلسلة من العقبات: فقد كانت جدارة الحكومة وقدراتها في الحد الأدنى؛ وكان العديد من العمال أميين وغير قادرين على استيعاب المعلومات؛ وكان المزارعون يفتقدون إلى حيازة الأراضي والري؛ وحتى إن تم إنتاج منتجات، فإنه لم يكن من الممكن أن تباع بسبب غياب التسويق وخدمات النقل. لقد باء المشروع بالفشل.

وتتضمن قصة مشابهه فيالق السلام العاملة على تحسين إنتاج الدجاج في المغرب. لقد كان الهدف تطبيق علم تربية أفضل من أجل تطوير دجاجة ممتلئة ومغذية أكثر. واقترح خبراء يعملون في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن أفضل بديل كان دجاجة رود آيلاند الحمراء. وتقدم المشروع بشكل حسن حتى اكتُشِف أن أحداً لم يكن يشتري الدجاج. وعلى الرغم من أن العلم كان صحيحاً، إلا أن الخبراء اكتشفوا أن هذا النوع من الدجاج لم يكن يناسب طرق الطهي المغربية. لقد كان دجاج رود آيلاند الأحمر يستغرق أربع ساعات حتى يُطهى بشكل جيد، كما أن طعمه كان مثل طعم الهريس المفتت. وانهار المشروع.[9]

إن التجربة المغربية توضح مشكلة رئيسية وهي شائعة في مشاريع تنمية العالم الثالث: عندما نستخدم القوة بدلاً من الشراكات، وعندما نقود بدلاً من أن نصغي، ينتهي بنا المطاف إلى تنفير الأشخاص ذاتهم الذين نتمنى أن نساعدهم بكل صدق. إن العداء لأميركا ينبع جزئياً من تصور مبهم بأننا أكثر اهتماماً بأن تسير الأمور كما نريد في العالم بدلاً من اهتمامنا بالعالم نفسه. والمفارقة هي أن العديد من فقراء العالم الثالث يكنون رغبة

حقيقية في الحصول على أفضل ما ندعوه نحن الطريقة الأميركية. وغالباً فإن المشكلة مع الطريقة الأميركية هي الطريقة الأميركية في عرضها وتقديمها. باختصار، إنها تدور بنا إلى حد كبير.

بناء رأسمال اجتماعي عن طريق مجتمع مدني محلي

إن استراتيجيات التنمية الفعالة تبدأ بإدراك أن الفقراء يمتلكون أصولاً وقدرات خاصة بهم، وأن الشبكات التطوعية التي تعمل أصلاً في المجتمعات الفقيرة تولد مجموعة واسعة من السلع الاجتماعية وتؤدي مهام عديدة يمكنها وحدها فقط القيام بها. إن لكل مجتمع نسيجاً اجتماعياً وروابط مدنية فريدين من نوعهما. وغالباً ما تتجاهل المساعدات الأجنبية، أو تعطل بغير قصد، الأنماط المحلية لحل المشكلات.

وربما يصل العاملون في المساعدات الخارجية إلى دولة ما بمشاريع وأفكار جاهزة للتطبيق، وسرعان ما يكتشفون أن الطريق إلى الأمام سيتطلب التعامل مع التاريخ المحلي. قد لا تكون هناك تجربة سابقة مع حكم ذاتي، أو قد تكون هناك أنماط لصراع عرقي أو ديني أو هيمنة لمجموعة على أخرى. وقد يقود هذا عمال الإغاثة إلى التفكير بأن التعاون الخارجي غير ممكن، في حين أنه في الحقيقة يمكن لمبادرة مدروسة موجهة نحو الشراكة، مثل مجلس المواطنين، أن يوحد مجموعات متنوعة ويبدأ بتشكيل اهتمام جديد بتعاون وتعددية سلميين.

إن واحدة من السمات المعروفة على نطاق ضيق لبرنامج إعادة إعمار العراق إبان الحرب هو الجهد المكثف لصنع القرار اللامركزي بقيادة كريس ميليغان، وهو متخصص في الدمقرطة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. لقد طور ميليغان استراتيجية لتدريب مسؤولي الخط الأمامي لإعادة الإعمار في كيفية تشجيع مشاركة المواطنين في تطوير البرامج والخدمات. لقد كان البرنامج قائماً على ثلاثة مرتكزات جوهرية: بأن «موافقة

المحكومين تبدأ في الأسفل»؛ وأن الجهود لبدء «بناء الدولة من الأعلى من المرجح أن تفشل»؛ وأنه لا بد من تفكيك نظام وثقافة الاستبداد القائمين.

لقد كان ميليغان يعتقد بأن إزالة «رأس الأفعى» ليس كافياً؛ بل إن جسد الممارسة الاستبدادية يجب أن يدمر بكامله. وهذا لن يكون سهلاً، خاصة في وجه حاجة ملحة لاستعادة الخدمات بواسطة النظام المركزي السابق. ولكن بدون جهود مباشرة للامركزية، فإنه من المرجح أن تبقى السلطات القديمة مهيمنة وسيكون من الأصعب تنمية ثقافة ديمقراطية تشاركية جديدة.

لقد تم تنفيذ خطة لتمويل مجالس استشارية للمواطنين في العديد من البلدات والمدن العراقية. وقد كان الغرض من هذه المجالس هو إدراج المواطنين مباشرة في عملية تحديد أولويات المجتمع وتوصيل الخدمات. كما ستساعد الوزارات الوطنية اللامركزية والحكومات الوطنية الأكثر استقلالية على كبح إساءة استخدام السلطة في الأعلى. إن الناس الذين يركزون اهتمامهم على ترتيبات ديمقراطية محلية على نطاق ضيق سيكونون أقل عرضة للنداءات القومية التي تستغل بطريقة ديماغوجية الانقسامات الداخلية، كما فعل صدام حسين. لقد ضاعت العديد من هذه المساعي في الاندفاع لمعالجة أكثر الاحتياجات الملحة مثل الأمن، لكن لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك بأن الديمقراطية التشاركية في العراق حظيت بدعم ملحوظ من الجهود التي تقودها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتشجيع مساهمات المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية.

إن تحسين قدرات الفرد وتعميق مشاركته أو مشاركتها في الحياة المدنية من خلال المؤسسات التطوعية غير الرسمية يسهم في إيجاد رأسمال اجتماعي - العادات والمواقف التي تبني مواطنين ديمقراطيين. إن التدخلات الخارجية التي تعتبر إتمام مشاريع التنمية هو هدفها الوحيد قد تستنزف فعلياً رأس المال الاجتماعي.

وتميل وكالات الإغاثة إلى التفكير بالمجتمع المدني غالباً على أنه منظمات غير حكومية كبيرة لتوصيل الخدمات، وليس على أنه جمعيات محلية على نطاق صغير.

وسبب تفضيل المنظمات الإنسانية الكبيرة أو المقاولين واضح بها فيه الكفاية. إذ تتم إدارتها بحرفية ولديها غالباً سجلات إنجازات موثقة لإدارة مشاريع معقدة تتضمن عشرات الملايين من الدولارات. ومن الممكن الاعتماد عليها في تلبية المعايير الحكومية للشفافية والمساءلة.

وللأسف، فإن المؤسسات الخاصة الكبيرة التي تدخل في شراكة مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية غالباً ما تكون غير مميزة عن الحكومة ذاتها بفلسفتها وممارستها، وهي ممولة في جزء كبير منها بواسطة الموارد العامة. وتتلقى الآن العديد من المنظمات غير الحكومية المدعومة من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نسبة ضئيلة جداً من ميزانيتها من المانحين من القطاع الخاص. وفي العديد من الحالات، فإن الكادر قادم من وكالات إغاثة ويتشاطر الرأي في أن الخبرات والبرامج التي تتم إدارتها بشكل جيد هي المفاتيح لتنمية العالم الثالث. والنتيجة هي أنهم غالباً ما يوظفون نفس الاستراتيجيات الخاطئة لوكالات الإغاثة الرسمية والتي هي على تحالف وثيق معها.

الوكالة الاميركية للتنمية الدولية كوسيط للشراكات بين القطاعين العام والخاص

هل يمكن لبرامجنا الحالية - باستخدام إما المقاولين أو المنظمات غير الحكومية - أن تغذي بشكل أكثر فعالية المجتمع المدني المحلي داخل الدول النامية؟ لقد أدركت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في السنوات الأخيرة الحاجة إلى إعادة توجيه بعض من الموارد والقوة التي تدفقت بشكل تقليدي من حكومتنا إلى حكومات العالم الثالث أو إلى منظمات غير حكومية وسيطة كبيرة، واستخدامها بدلاً من ذلك في توسيع القدرة لتحقيق المساعدة الذاتية وحل المشاكل المحلية.

هناك جزء متنام من تمويلات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية يذهب إلى المنظمات غير الحكومية متراوحاً ما بين المؤسسات الربحية إلى منظمات الخدمات المدنية والشبابية

والاجتماعية. وهناك الآن مئات الأمثلة على الشراكات الفاعلة مع مجموعات المجتمع المدني المحلية.

على سبيل المثال، من أجل المحافظة على التقدم باتجاه حكومات ذات شفافية ومن الممكن إخضاعها للمساءلة في البلقان، قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتنظيم البلقانية الائتمانية من أجل الديمقراطية بالتعاون مع المؤسسات الخيرية الأميركية وحكومات اليونان وهولندا وصندوق مارشال الألماني. لقد أسفرت هذه الشراكة عن ائتمان بمبلغ 27 مليون دولار يوفر منحاً سنوية للمجتمع المدني والمجموعات المؤيدة للديمقراطية للتربية المدنية والمناصرة.

مثال آخر: إن واحدة من العقبات الرئيسية للتنمية والتي حددتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية هي الفشل في توفير التعليم الأساسي ومهارات التفكير الناقد لما يصل إلى 114 مليون طفل في سن الدراسة في أنحاء العالم النامي. وبالعمل مع خبراء تعليم ومنتجين محليين داخل الدولة، شاركت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بإنتاج نسخ محلية من *شارع سمسم*، وهو مسلسل يركز على أساسيات معرفة القراءة والكتابة والحساب جنباً إلى جنب مع التطور المعرفي. وفي أماكن متنوعة مثل روسيا ومصر وبنغلادش، يصل تحالف شارع سمسم إلى ما يقارب 90 بالمائة من الأطفال.[10]

إن هناك مورداً أميركياً لا يتم استغلاله في أغلب الأحيان ألا وهو الكليات والجامعات التي تقوم العديد منها بشكل متزايد بخدمة الطلاب الأجانب وتقديم برامج في التجارة الدولية أو التنمية. لقد أقامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية شراكة لإيقاف الجوع والفقر في إفريقيا، برئاسة جامعة ولاية ميشيغان. ويجمع التحالف المعرفة التقنية للجامعات مع قوة وموارد العديد من الشركات متعددة الجنسيات لتعزيز التجارة ونقل التكنولوجيا والتدريب وتحسين البنى التحتية.

كما يمكن للوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن تشجع الدول التي تتلقى المساعدات على عقد شراكة مع مجتمعها المدني المحلي الخاص على المستوى الوطني والإقليمي

والمحلي. كما أن بإمكان برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن تقدم المزيد لرعاية المنظمات الشبابية والتعليمية والدينية والتي، مع القليل من بناء القدرات، قد تكون قادرة على المساهمة بشكل أكثر فعالية في تنمية المجتمع. وبإمكان المنظمات غير الحكومية الكبيرة، وهي المستفيدة من المنح السخية المقدَّمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أن تفعل المزيد للتعاقد من الباطن مع مجموعات المجتمع المدني المحلية والتي تعكس التركيب الثقافي والعرقي للمجتمع الذي تتم خدمته.

وفي صميم أجندة المجتمع المدني هذه تتوضع رؤية كاملة ومحيطة للمواطنة، والتي يكون للأفراد فيها القدرة والميل والحق في المشاركة بشكل كامل في حياة مجتمع ودولة.

الأعمال التجارية كشريك استراتيجي

لقد دخل رجال الأعمال بقوة في ساحة التنمية بطرق مختلفة، محضرين معهم الموارد الاقتصادية والمعرفة والمهارة في ريادة المشاريع. وفي بعض الحالات، فإن الشركات التجارية تريد فقط أن تمارس مواطنة شركات صالحة بتضمين العمل الخيري وخدمة الأهداف في عملياتها في دولة معينة. وفي حالات أخرى، قد ترغب في تحسين بيئة الأعمال التجارية وذلك لتوسيع الأسواق وكسب الزبائن. وغالباً ما تكون هناك مجموعة من الأهداف.

وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك حركة عالمية، تتكون من مؤسسات ضخمة مقدِّمة للمنح وجمعيات تجارية ومنظمات مدنية، تقوم بتشجيع العمل التطوعي والعمل الخيري في العالم.

إن على أولئك الذين يركزون اهتمامهم على مشاكل العولمة الاقتصادية أن يدركوا أن الشركات متعددة الجنسيات التي لديها التزام ثابت بالمسؤولية الاجتماعية تجلب الجديد من الموارد والمعرفة والمهارة في ريادة المشاريع لمواجهة تحدي التنمية العالمية.

وبغض النظر عن من يفوز بالنقاش الكبير الدائر حول المساعدات وأي مستويات من التمويل تنتج، فإنه سيظل لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية دائماً موارد محدودة.

وتقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، على نحو متزايد، بتكرار السلوك والمبادئ لمؤسسة خاصة، متحولة إلى طرق غير تقليدية لإضفاء فعالية على الموارد الإضافية والسلطة المؤسسية. إن قوة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد تكمن في قدرتها على توصيل الموارد والخبرات أقل مما تكمن في قدرتها على أن تعمل كمنشط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عالمياً وكوسيط لمجموعة من ترتيبات الشراكة.

إن مبادرة الشراكة الرائدة للوكالة الأميركية للتنمية هي تحالف التنمية العالمية، والتي أطلقت في عام 2001. إنها تمثل الخروج الأوضح عن نموذج المساعدة الإنمائية ما - تعرفه - الحكومة - هو - الأفضل - دائماً. ويعزز تحالف التنمية العالمية «إعادة توجيه جوهري في الطريقة التي ترى فيها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نفسها في سياق المساعدات الإنمائية الدولية، وكيف تتصل بالشركاء التقليديين، وفي كيف تبحث عن تحالفات مع شركاء جدد وتطورها،» مبشراً بأن يكون هو «نموذج أعمال الوكالة الأميركية للتنمية للقرن الحادي والعشرين.»

ومع مبادرة تحالف التنمية العالمية، تسعى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى أن تقلل من هيمنتها بل وأن تعمل حتى على توجيه رعاية كافة أنشطة التنمية. وعوضاً عن ذلك، فإنها تهدف إلى استخدام «مواردها وخبراتها لمساعدة شركاء استراتيجيين في قراراتهم الاستثمارية وسوف تحفز استثمارات جديدة بجلب جهات فاعلة وأفكار جديدة إلى ساحة التنمية الخارجية.» وكما هو الحال مع نموذج استثمار خاص، فقد دعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحالف التنمية العالمية لإيجاد «فرص حيث تكون المخاطرة قليلة نسبياً أو حيث يمكن استثمار رأسمال المشاريع الصغيرة الناشئة بحصافة لتوليد فوائد أعظم في إنجاز الأهداف الشاملة.»

وهذه ليست هي الطريقة التي كانت تقدَّم بها المساعدات الخارجية بشكل تقليدي، ولا الطريقة التي تقدّم بها اليوم من قِبل معظم الدول الأوروبية. إنها نهج أميركي على نحو مميز، استناداً إلى الافتراض القائم على نطاق واسع بأن الميزة النسبية لأميركا ليست

البيروقراطية العامة بل قطاع الأعمال التجارية الخاصة، وليست الحكومة بل المجتمع المدني. لقد كُلف تحالف التنمية العالمية بإيجاد تآزرات ما بين القطاعات وداخلها، وبين الجهات الفاعلة على جميع مستويات الحكومة.

وبحلول نهاية عام 2004، أعلن تحالف التنمية العالمي تشكيل قرابة ثلاثمائة تحالف مع مؤسسات أو شركات. ووفقاً لوثائق تحالف التنمية العالمية، فقد حققت المساهمة الشعبية البالغة 1.1 مليار دولار لهذه التحالفات ما وصل مجموعه إلى حوالي 5 مليار دولار على شكل موارد للتنمية. وفي كل حالة، كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قادرة على مزاوجة قوتها الأساسية من خبراء وموارد وحضور عالمي - في ما يزيد عن ثمانين دولة من دول العالم الثالث - مع الموارد والكفاءات الأساسية لمجموعات القطاع الخاص. وقد تضمنت العديد من شراكات تحالف التنمية العالمية مبالغ نقدية، لكنها تضمنت كذلك تنمية رأس المال البشري ونقل مجموعة واسعة من القدرات التقنية.

إن الشراكة الاستراتيجية التي تحدث في مجتمع الأعمال التجارية تمثل فرصة كبيرة لتوسيع دور الأعمال التجارية الأميركية في العالم النامي أثناء نقل موارد قيّمة بالإضافة إلى الخبرة والمهارة. إن مجتمع الأعمال التجارية الأميركي لم يحظ أبداً بتواجد أكبر في جميع أنحاء العالم، وبإمكانه أن يوسع أسواقه الخاصة بالمساعدة على بناء اقتصادات محلية وإقليمية أكثر قابلية للاستمرار.

وبشكل متزايد، تنخرط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في شراكات خلاقة مع شركات أميركية ومتعددة الجنسيات لصالح الدول الفقيرة. ومن أجل تعزيز مزيد من النمو الاقتصادي في أميركا اللاتينية، قام تحالف التنمية العالمية بتشكيل تحالف التحويلات المالية للنمو الاقتصادي، والذي يُدخِل تحسينات على نظام تحويل مبالغ التحويلات الخاصة إلى عائلات مكسيكية. ويقوم التحالف بتدريب المكسيكيين الفقراء في مجال الخدمات المالية ويحسّن قدرات مؤسسات مالية خاصة. وقد كانت النتيجة انخفاضاً بنسبة 50 بالمائة في تكاليف المعاملات بالنسبة للتحويلات.

وبدخولها في شراكة مع سيسكو وهيوليت باكارد، ساعدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في المساعي الرامية لإنشاء تعليم إلكتروني عالمي بعدة ملايين من الدولارات، أسفرت عن إنشاء 239 أكاديمية ذات سيطرة محلية قوية في ستين دولة من دول العالم الثالث، مع 700 معلم يدربون 10,000 طالب.

وبالتعاون مع أربعة وأربعين شريكاً تجارياً، أغلبها شركات رعاية صحية كبيرة أو أعمال قائمة في إفريقيا، شكلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية شراكة بين القطاعين العام والخاص للحد من الملاريا في جميع أنحاء إفريقيا. وقد تمكنت الشراكة التي سميت تحالف نتمارك من التغلب على القيود المفروضة على موارد المانحين من خلال جمع دولارات الشركاء التجاريين من القطاع الخاص مع مؤسسات غير ربحية ووزارات الصحة ومؤسسات محلية أخرى لتوسيع استخدام الناموسيات كوقاية ضد العدوى التي يحملها البعوض.

وفي أنغولا، حيث تشرد ما يزيد عن مليوني شخص جراء حرب أهلية استمرت سبعة وعشرين عاماً، يوفر تحالف تنمية المشاريع، والذي يشترك فيه كل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وشيفرون وحكومة أنغولا، تدريباً زراعياً وتنمية للمشاريع الصغيرة من أجل إعادة بناء الاقتصاد المنهك واستعادة سبل المعيشة.

وفي كثير من دول العالم الثالث، فإن أعظم أزمة صحية هي نقص المياه النظيفة. إذ لا يستطيع قرابة 20 بالمائة من سكان العالم، 1.2 مليار شخص، الحصول على مياه نظيفة. كما أن معظم الأخطار الصحية القاتلة التي تحصد سنوياً ملايين الأرواح – مثل الإسهال والعمى والأمراض الدودية – هي ذات صلة بالمياه. واستجابة لهذه الأزمة، عقدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية شراكات مع مؤسسة كونراد هيلتون وورلد فيجن والعديد من المنظمات العالمية لتشكيل مبادرة مياه غربي إفريقيا، والتي تعمل على زيادة الإمداد بالمياه الصحية والنظيفة، وتحسين الصرف الصحي، وتوفير تدريب لتحقيق نظافة أفضل في جميع أنحاء غانا ومالي والنيجر.

وهناك اتجاه آخر مدمر يقوض فرصاً طويلة الأمد للفقراء. إنه التدمير والتدهور التدريجي للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى بسبب الإهمال والاستخدام المفرط. وبالعمل مع العديد من المنظمات غير الحكومية وشركات الغذاء الأميركية، شكلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحالفاً لتعزيز المسؤولية البيئية. ويساعد تحالف الغابات المطيرة على إيجاد أسواق للأغذية المنتجة عن طريق ممارسات زراعية وحرجية سليمة بيئياً. وتجمع مبادرة مشابهة، وهي التحالف العالمي لمنتجات الغابة المستدامة، بين التزام واهتمام المنظمات غير الحكومية مثل الصندوق العالمي للحياة البرية، وشركات مثل هوم ديبو لتدريب شركات قطع الأشجار على الممارسات الحرجية المستدامة وللحد من قطع الأشجار غير المشروع ولفتح أسواق للمنتجات المنتجَة بشكل قانوني.

وبالعمل مع شركة قهوة ستاربكس وتعاونيات زراعية، شكلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحالف تمويل من أجل تجارة مستدامة في أميركا اللاتينية وشرقي إفريقيا لمساعدة المزارعين على تحسين إنتاجهم وجعله ثابتاً بإدارة أفضل وسهولة في الحصول على ائتمان. ومن خلال الخدمات التعاونية، فإن المزارعين قادرون على الاحتماء من تقلبات السوق وتوفير إعالة أفضل لأسرهم. وفي عام 2002، كان أربعة آلاف من صغار المزارعين في أميركا اللاتينية قادرين على تحسين عملياتهم عن طريق القروض التي يقدِّمها التحالف.

وإذا ما فشلت الشراكات في تحقيق أهدافها، فإن ذلك غالباً ما يكون بسبب الاختلافات المتأصلة بين الشركات التجارية والحكومات والمنظمات غير الحكومية. ووفقاً لإيريك بيتيرسون، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فإنه «يمكن لمستقبل انخراط الأعمال التجارية في التنمية العالمية بأن يواجه واحداً من مصيرين: بشائر مستقبل باهر، حيث تدمج الأعمال التجارية والحكومات والمنظمات غير الحكومية كفاءاتها الفريدة لتحديد مجالات جديدة للتعاون والابتكار والإبداع، أو الإخفاق، حيث تواجه المنظمات 'صراع حضارات' وعدم قدرة على هدم الجدران الثقافية التي تفصلهم أحياناً.»[11]

لقد شجع مركز قيادة الأعمال التجارية المدنية، التابع لغرفة التجارة الأميركية، القطاعات الثلاثة جميعها للتواصل بشكل أكثر فعالية مع بعضها البعض، مع إعطاء قدرة

متكافئة على اتخاذ القرارات للشركاء أثناء عملهم معاً، وجعل القيم المشتركة هي حجر الزاوية في التعاون. وبحسب المركز، فإنه بالإمكان تحسين التعاون عن طريق التزام مشترك بمساعدة الدول على تحسين «سيادة القانون» والحاكمية ومهارات التعليم والتدريب وتطوير البنى التحتية وقيم الأعمال التجارية.»[12]

قطاع الأعمال التجارية الأميركي والمجتمع المدني كقوى للإصلاح

إن شكلاً شائعاً من أشكال الفهم الخاطئ للعولمة هو أنه حيثما اتجهت شركات أميركية أو متعددة جنسيات ضخمة إلى دولة نامية بغرض ممارسة أعمال تجارية، تتجه المنافع جميعها في طريق واحد، ولا ينال الفقراء سوى القليل. إلا أن نظرة أقرب تبين أنه كلما جرت محاولة من قِبل عمل تجاري لتحسين ظروف السوق لنفسه، فإن البيئة التمكينية تتحسن للجميع. إن الوصول الضعيف للأسواق والسياسات المقيدة الكثيرة تشل تطوير الشركات ذات الدخل المنخفض. والأعمال التجارية المنظمة هي في وضع يمكّنها من معالجة هذه المشكلة من خلال الاصطفاف بحزم وراء إصلاحات الحاكمية.

وتستطيع الأعمال التجارية، بالتحالف مع مجموعات المجتمع المدني، أن تكون محركاً قوياً يقود التحرير الاقتصادي والسياسي. ولكن من أجل أن يزدهر، فإن المجتمع المدني يحتاج إلى بيئة سياسة تسمح بالحياة المدنية المستقلة وتشجعها. إن إصلاح سياسات المجتمع يجب أن يكون جزءاً مركزياً من أي استراتيجية لتعزيز التنمية عن طريق المجتمع المدني. كما أن حرية التجمع والتعبير عن الآراء هي أمر أساسي، كما هو قطاع الأعمال الريادية المزدهر. ويجب إيلاء اهتمام لمجالات القانون التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما في كذلك حقوق الملكية والتعاقد، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والقوانين الضريبية، والتشريعات، وقانون مكافحة الفساد.

وتعدُّ فكرة وجود قطاع مستقل يتكون من جمعيات تطوعية فكرة جديدة نسبياً في العديد من المواقع، وينظر إليها بشك أو ريبة من قبل السياسيين ذوي المصالح الراسخة.

وفي كثير من الأحيان تصرفت الحكومات الاستبدادية بعدائية متعمدة تجاه القطاع غير الحكومي من أجل أن تحافظ على سلطتها وتتجنب المساءلة. وقد تقاوم الحكومات المحلية منح حرية واسعة لمنظمات المجتمع المدني للسبب ذاته.

وفي حين يمكن للسياسات الخاطئة أن تضعف المجتمع المدني، فإن منظمات القطاع الخاص التطوعية هي الوسيلة الرئيسية لبدء عملية الإصلاح. ويمكن للجهات الفاعلة من الأعمال التجارية والمجتمع المدني أن توحد القوى لتنظيم حركات إصلاح وتوفير الأدوات لتحقيق حكم ومساءلة وجدل عام مفتوح فاعلين. إن من بين الإصلاحات السياسية التي يجب تشجيعها نقل السلطة من الحكومة المركزية إلى الأسفل وخارجاً، لتوسيع دائرة صنع القرار وإيجاد مساحة أكبر لمشاركة المواطنين.

مستقبل بيروقراطيات المعونات:
إلى أين من هنا؟

كما ذكر سابقاً، فإن برامج المساعدة التقليدية تواجه تحديات غير مسبوقة يتم تصورها من قبل العديد من الأميركيين على أنها محركات تبعية مكلفة وبيروقراطية. لذا، فإنه من أجل إيجاد دعم شعبي أوسع يتعين على سياسة التنمية الأميركية أن تعتمد أقل على الأنظمة الحكومية أو المنظمات غير الحكومية الكبيرة، وأكثر على الحس بالمسؤولية المشتركة داخل الدولة المضيفة.

ولتنظيم وتطبيق قوة الموارد والسلطة الأميركية، فإن سياسة التنمية تركز بشكل متزايد على خمسة مبادئ استراتيجية جوهرية.

1. *من العُملائية، إلى المواطنة*

أيا كان ما يتم فعله من أجل الفقراء فإنه يجب أن يبدأ مع الفقراء أنفسهم. ويجب أن يكون للمواطنين صوت، والأكثر من ذلك، فإنهم يجب أن يحظوا بجزء مركزي ليلعبوه في

تنميتهم الخاصة. وقد يتطلب هذا إنشاء آليات مؤسسية جديدة لتأمين مشاركة أصحاب المصلحة المحلية في البرامج. وأحد النُهج هو بناء متطلبات في البرامج القائمة لضمان نقل الخبرات إلى الأفراد والمجموعات المحلية. ويمكن جعل المزيد من المنح متاحة للمنظمات الوسيطة التي تتخصص في تدريب المنظمات غير الحكومية في مجالات الإدارة وإعداد الموازنات وجمع التبرعات وأنظمة المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وتجنيد الجهات المانحة أو المتطوعين. ويمكن استخدام مثل هذه المنح لتدريب موظفي التنمية العاملين في الخط الأمامي والمنظمات غير الحكومية المحلية.

2. من العملقة إلى القياس الإنساني

إن القياس مهم. إذ تميل الأنظمة الكبيرة إلى أن تكون أكثر من أعلى إلى أسفل وأكثر بيروقراطية وانقياداً للقوانين. ويمكن لهذه الصفات أن تصرف المتطوعين وتستبعد البرامج الأصغر وتسهم بحس من الاغتراب عن الحياة العامة.

لقد أكد التصميم التنفيذي والإدارة في القرن العشرين على محاسن الأنظمة الكبيرة ذات التوصيل المركزي للخدمات. إلا أن الاتجاهات الحديثة في المواقف العامة والسياسة الاجتماعية تشير إلى أنه يمكن إنجاز المزيد بجعل توصيل البرامج لامركزية، وبوضعها بين أيدي المنظمات المجتمعية والمؤسسات الخاصة.

3. من الاعتمادية إلى بناء القدرات المدنية

من السمات المميزة لسياسة التنمية الإيمان المبالغ فيه بقدرة الخبراء المعتمدين على توفير علاجات للمشاكل الاجتماعية، التي لا يمكن علاج البعض منها سوى بالتعاون بين المواطنين الأفراد. ويجب على المساعدات الإنمائية أن توفر أكثر من مجرد دولارات أميركية وخبرات تقنية؛ يجب عليها أن تترك للمجتمعات قدرة أكبر على تحويل ظروفها الخاصة.

تتطلب التنمية على أرض الواقع أكثر من مجرد رأسمال اقتصادي وخبراء زائرين؛ إنها تتطلب تنمية رأسمال اجتماعي يتضمن شبكات وشراكات ومؤسسات وثقة وقيماً مشتركة. ولبناء برامج حول هذا النموذج، يحتاج عمال الإغاثة إلى أن يدمجوا مبادئ تنظيم المجتمع مع هدف تمكين الشبكات المدنية المحلية التي ترافق النشاط التنموي.

إن الخبرة مهمة، لكن يجب أن يُبذل جهد أكبر لربط الخبراء بمتطوعين مجتمعيين. ومع بناء المساءلة المناسبة في البرنامج، فإن المزيد من التمويل يجب أن يوجه إلى «زراعة بذور المدنية،» بهدف زيادة مشاركة المواطن وتحسين كفاءة المتطوعين.

4. من التجزئة إلى التكامل

إن تركيزاً في غير موضعه على خبراء محترفين غالباً ما يأتي بمنهج مجزأ ومقسم لإعداد البرامج، وهو ما يشار إليه عادة باسم «أنابيب الموقد.» إن برامج التنمية غالباً ما تعد من قبل خبراء تخصصات احترافية – التعليم والصحة وتحسين البنى التحتية والتعليم وما إلى ذلك. وهذا فقط يعزز التصور بأنه ليس للتنمية دور لغير الخبراء المحليين الذين على الأرجح ينظرون إلى المشاكل بشكل كلي. ويجب على برامج المعونة أن تتضمن دراسة الأنماط المتكاملة التي تستخدمها المجتمعات لحل المشاكل.

5. من بيروقراطيات المعونة إلى المجتمع المدني

يلخص المبدأ الخامس المبادئ الأربعة السابقة. إن التحرك إلى ما بعد العملائية والعملقة والاعتمادية يمكن أن يقود إلى استراتيجية متكاملة لمعالجة الفقر المتركز في المجتمع المدني.

الفصل الخامس

الثروة والفقر ونشوء مواطنة الشركات

لحل مشكلة الفقر، يحتاج العالم إلى عشرات الملايين من الشركات الصغيرة الربحية المملوكة محلياً لإيجاد فرص عمل وتوفير سلع وخدمات تتناسب مع الأسواق الناشئة في العالم النامي.

كيرك ماغليبي[1]

في أيلول/ سبتمبر من عام 2005، انعقد أكبر مؤتمر قمة على الإطلاق لزعماء العالم في الأمم المتحدة بغرض تقييم التقدم المحرَز في تحقيق الأهداف التي تم وضعها في تجمّع مماثل لزعماء العالم قبل خمس سنوات. وقد تضمنت الأهداف التي وضعَت في عام 2000، والمسماة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، أهدافاً معينة لاجتثاث الفقر المدقع، وتوفير التعليم الابتدائي الشامل، وتحسين الصحة المادية، وهذا من بين أهداف أخرى، بحلول عام 2015.

وكون التقدم المحرَز حتى ذلك الوقت نحو الأهداف الطموحة كان مخيباً للآمال لم يكن مفاجئاً لأحد. وينظر معظم قادة القطاع الخاص إلى هذه المؤتمرات العالمية الكبيرة

المليئة بخبراء التنمية والغارقة بالمفردات المتخصصة، وهم يتساءلون أين هو مكانهم الملائم. وفي أغلب الأحيان كانت الرسالة المهذبة هي أن دور الأعمال التجارية هو ببساطة الانضمام كشركاء ثانويين في خطط تنمية كبيرة برعاية حكومية، ويقوم على هندستها وإدارتها بالكامل وكالات التنمية والأمم المتحدة. وحتى وقت قريب، كانت أهمية الأعمال التجارية وريادة المشاريع والتجارة تُعامَل في كثير من الأحيان على أنها استدراك.

ومن حسن الحظ أن ذلك يتغير بسرعة، فالرأي المرجح بين الباحثين في مجال التنمية الآن يوافق على أن المساعدات التقليدية التي تهيمن عليها الحكومة وتعتمد على تحويلات مالية كبيرة لن تنتشل العالم الثالث من مستنقع الفقر والاختلال الوظيفي. إن المشاكل أكبر بكثير من قدرة أي حكومة، أو مجموعة حكومات، على إيجاد الحل لها. ولا يمكن القيام بالعمل بدون مساعدة من ثروات قطاع الأعمال التجارية أو بدون قدرة القطاعات الخاصة المزدهرة على الإبداع في الدول النامية.

لقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، مؤخراً بأن «غياب النشاط التجاري واسع النطاق، وليس وجوده هو الذي يحكم على الكثير من الإنسانية بالمعاناة.»[2] وأشار عنان إلى أن التفكير بأنه من الممكن القضاء على الفقر بدون الانخراط في أعمال تجارية هو «ضرب من الخيال». واليوم، تفتح الأمم المتحدة مكاتب جديدة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجع المزيد من الاستثمار من قبل أعمال تجارية في مؤسسات العالم الثالث. وكذلك تعمل معظم المؤتمرات الدولية على تسليط الضوء على الدور الرئيسي للأعمال التجارية وتنمية القطاع الخاص في دحر الفقر.

ويقر معظم المشاركين اليوم في نقاش حول التنمية الدولية بأن الحل الوحيد الفعال بحق لمشكلة الفقر هو النمو الاقتصادي والازدهار. إن إنشاء الازدهار وإيجاد فرص العمل هي من اختصاص شركات الأعمال، لذا، فمن غير المستغرب أن لها مقعداً على الطاولة. إن ظهور الأعمال التجارية كشريك رئيسي في التنمية العالمية سوف يحفز التغيير في الطريقة التي يُنظر بها إلى الشركة الخاصة، والكيفية التي يتم بها وضع برامج التنمية. إن

العمل التجاري لا يمكنه الاستمرار بدون إرضاء الزبائن، والزبائن في هـذا الـسياق هـم الفقراء.

قليل من الناس يدركون ما يفعله القطاع الخاص الأميركـي بـشكل روتينـي لتلبيـة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لفقراء العـالم الثالـث. إن معظـم العـاملين في مجـال المساعدات الإنسانية لا يفكرون بالاقتصاد الأميركي بحد ذاتـه عـلى أنـه أداة للحـد مـن الفقر في العالم الثالث، ولكن القطاع الخاص الأميركي يستهلك من منتجات العالم الثالث ويقدِّم استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من أي اقتصاد آخر في العالم. ولتسليط الضوء عـلى منتج واحد فقط، فإن على مزارعي البن في رواندا وفيتنـام وكوسـتا ريكـا تقـديم الـشكر للمستهلك الأميركي في كسب عيشهم. وربما أن حال فقراء العالم سـيكون أسـوأ بـشكل كبير لولا وجود العملاق الاقتصادي الأميركي. ولكن هـذا مجـرد تـأثير جـانبي للرخـاء الأميركي ولا يقارَن بالمساهمة المتعمَّدة التي تقدمها الأعمال التجارية لتنمية العـالم الثالـث على شكل أعمال خيرية وتطوعية وشراكات مع منظمات غير حكومية، ومجموعـة متنوعـة من شركات التنمية المباشرة ذات الخبرة العملية الآخذة بالانتشار.

إن الأدوار المتوفرة للأعمال التجارية لدعم تعزيز الازدهـار للفقـراء لا حـدود لهـا، تقريباً. فالشركات الأميركية تدخل، بشكل متزايد، في شراكات مـع شركـات صـغيرة في العالم النامي لتـوفير مكونـات النجـاح المفقـودة، ابتـداء مـن تكنولوجيـا المعلومـات إلى التخزين المحسَّن للمنتجات ومعالجتها وتسويقها وتوزيعها. وعند الاسـتجابة للكـوارث الطبيعية، تعتمد الشركات الآن على أنظمة أنشئت مـسبقاً للاسـتجابة لحـالات الطـوارئ لتوفير إمدادات وعمال وخبراء حيثما تكون هناك حاجة لها. وهناك أعداد متزايدة من رواد المـشاريع الأميركيـين يعملـون عـلى ابتكـار أسـاليب لتقـديم منتجـاتهم ومهـاراتهم وتكنولوجياتهم في سبيل الحد من الفقر والمعاناة في جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت الحاضر، تعمل جمعيات الأعمال التجارية، مثل غرفة التجارة الأميركية، بانتظام على تعزيز دور عالمي النطاق للأعمال التجارية في التنمية الاجتماعية والاقتـصادية.

ويقوم ذراع الغرفة غير الربحي بانتظام، وهو مركز القيادة المدنية للأعمال التجارية، بتنظيم مؤتمرات لمساعدة الشركات في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، والانخراط في شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء قدرة القطاع الخاص على الاستجابة بفعالية للكارثة الطبيعية التالية.

إن مركز القيادة المدنية للأعمال التجارية يساعد في وضع منصة تكنولوجيا معلومات تجريبية من شأنها توفير قاعدة بيانات عالمية شاملة، يتم تحديثها باستمرار، لفرص شراكات تجارية فضلاً عن استثمارات خيرية جديرة بالتقدير. يقوم مركز المقر الرئيسي لغرفة التجارة بتدريب غرف التجارة الأميركية في الخارج في مجال مشاريع مواطنة الشركات وينصّب نفسه كمحور و«عمود فقري افتراضي» للاستثمارات الاجتماعية القائمة على أساس العمل التجاري في جميع أنحاء العالم.

وتذكر مجلة الأعمال البارزة، *فوربس*، في مقالة رئيسية بعنوان 'هل يمكن للشركات أن تنقذ العالم؟' أن «الشركات في جميع أنحاء العالم تترك بصمتها ليس فقط بحصص مرئية، وإنما كذلك من خلال استثمارات غير محتملة فيها تهدف إلى تحسين التعليم والصحة والمشاكل البيئية على هذا الكوكب.» ووفقاً للمقالة، فإن أكثر من ألف شركة اليوم تنشر سنوياً «تقارير استدامة» - صعوداً من الصفر قبل عشر سنوات - يفصِّل كل منها كيف يمكن دمج نمو الأعمال التجارية مع سياسات ترمي إلى تعزيز ممارسات عمل أفضل وإلى حماية البيئة.[3]

لقد نمت العديد من الشركات من أجل تحقيق الغرض الوحيد المتمثل في إيجاد حلول جديدة لمشاكل اجتماعية عالمية، أو لإدخال مفاهيم أو تكنولوجيات مؤكدة إلى العالم النامي. لقد قام ستيف كيس، وهو مؤسس مشارك لأميركا أون لاين (AOL)، بضخ 500 مليون دولار في ريفولوشن (Revolution)، وهو مشروع ربحي مكرس «لبناء شركات تجارية من شأنها أن تغير العالم.» ويستثمر ريفولوشن في شركات ناشئة مبتكرة تواجه مشاكل العالم الثالث ابتداء من الصحة إلى نوعية المياه إلى محو الأمية. وهناك

هيئة أخرى هي صندوق برين ترست أكسيليريتور (Brain Trust Accelerator Fund) تقوم باستثمارات في الأسهم في شركات تعمل في إنتاج علاجات لأمراض الدماغ وغيرها من الحالات الصحية. ويصف كيس الممارسة الآخذة بالنمو والمتمثلة بـ «مزج القطاعات»، حيث تعمل المؤسسات الربحية والهيئات الخيرية بطرق تكميلية من أجل تحقيق الغايات ذاتها.[4]

إن صندوق آكيومن (Acumen Fund)، وهو صندوق غير ربحي يستثمر في المشاريع الرأسمالية، هو مثال على مزج القطاعات أثناء العمل. ويستثمر الصندوق غير الربحي في قروض عقارية منخفضة التكلفة في الباكستان وفي العيادات الصحية في كينيا. وقد تلقى تبرعاً كبيراً من غوغل الربحية ويشارك بمكتب في نيويورك. إن ظاهرة الإقراض الميكروي بكاملها توضح كذلك قوة مزج القطاعات حيث توفر المؤسسات غير الربحية قروضاً ودعماً فنياً لشركات صغيرة غالباً ما تتحول إلى مشاريع قادرة على الاستمرار تجارياً.

وإدراكاً منها بأن كثيراً من البلدان النامية سوف تعاني بدون وجود استثمارات كبيرة في التعليم ورأس المال البشري، تقوم معظم الشركات باستثمارات اجتماعية عديدة لا تحصى. وترعى شركة آي بي إم (IBM) برنامجاً عالمياً «لإعادة تشكيل التعليم» لمعالجة بعض أصعب المشاكل التعليمية. وعلى نحو مماثل، تعمل شركة إكسون موبايل (ExxonMobil) على تطوير برامج للتعليم ومحو الأمية.

وتحاول العديد من الشركات ببساطة الوصول إلى الفقراء من خلال تشجيع الزبائن في الأسواق الناشئة، فشركة بروكتر آند غامبل (Procter & Gamble) في جميع أنحاء العالم النامي، حيث يشتري الفقراء مواد استهلاكية مثل الصابون والشامبو والحفاضات، معظمها من متاجر موم-آند- بوب (mom-and-pop) المحلية، تعمل على زيادة حجم منتجاتها ليصبح من الممكن تسويقها في أسواق مخصصة لأصحاب الدخل المنخفض. ويقوم عملاق المنتجات الاستهلاكية ببناء قوة توزيع ومبيعات لإدخال منتجات ذات أسعار معقولة إلى المناطق النائية على أمل زيادة المبيعات بنسبة 5 إلى 7 بالمائة سنوياً في الأسواق الناشئة.[5] وتقوم شركة بروكتر آند غامبل الآن بتوزيع منتجات في 180 دولة.

إن هذه الدول المحظوظة بما يكفي للانضمام إلى فئة بلدان «الأسواق الناشئة» التي تنتقل إلى طبقة اجتماعية أعلى، توضع عادة على الطرف المتلقي لاستثمار رؤوس أموال هائلة ولاهتمام من الأميركيين المستثمرين في الأسهم الخاصة، ومن مجموعة واسعة من شركات الامتياز التجاري، ومن فترة رواج في استثمارات خاصة في القطاع الصحي، ومن أعمال مصرفية تجارية. ويقول رئيس شركة جنرال إلكتريك، ورئيسها التنفيذي، جيفري إيميلت: «إن هذا هو عصر العالم النامي والأسواق الناشئة.»[6] وتتوقع شركة جنرال إلكتريك أن تتسع العائدات من الأسواق الناشئة بنسبة 30 إلى 40 بالمائة بحلول عام 2010.

إن الخدمات المصرفية، التي كانت تستهدف لفترة طويلة المقيمين الأكثر ثراء في المناطق ذات الدخل المنخفض، تتحول بشكل ملحوظ نحو الفقراء والطبقة الوسطى. وفي منتصف عام 2007، أعلنت شركة سيتي غروب إطلاق حضور مصرفي كبير «لأسواق سلع رخيصة وذات جودة متدنية وتنتَج بكميات كبيرة» في جميع الأسواق الناشئة في آسيا. وفي ماليزيا، سوف تدخل شركة سيتي غروب في شراكة مع شركة اتصالات سلكية ولاسلكية لتمكين العمال الأجانب من أجل إرسال أموال إلى الوطن عبر الهاتف الخلوي. وفي الهند، سوف تقوم الشركة بتركيب أجهزة صرف آلي (ATMs) مع التعرف، بالقياس الحيوي، على بصمة الإبهام لطبقة ذوي الدخل المنخفض. وفي إندونيسيا، سوف يقومون بتوفير قروض استهلاكية بالشراكة مع مكتب البريد. وعلى غرار كثير من المؤسسات الأخرى، فإن سيتي غروب تكتشف أن المستقبل هو مع الطبقة الاستهلاكية الناشئة، أو «جماهير الموسورين»، وليس مع النخبة.[7]

إن الزبائن الجدد والأسواق الجديدة والشراكات الجديدة مع شركات كبرى تسفر عن تنمية شركات أصغر وربطها كموردين وموزعين لشركات مرتبطة عالمياً. وتقوم البلدان النامية بإنشاء أسواق أوراق مالية محلية تمكّن الشركات المحلية من زيادة رأس المال من ثروة محلية مشتركة كبيرة وغير مستغلة، ما يتيح للمواطنين الفقراء امتلاك أسهم واستخدام رؤوس أموالهم لتوليد ثروة. وقد ذكرت مجلة أعمال بارزة أن أسواق الأوراق

المالية حديثة العهد نسبياً في كولومبيا قد شهدت زيادة بلغت أربعة عشر ضعفاً على مدى السنوات العديدة الماضية.[8]

وفي دراسة تشير إلى ارتفاع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والآثار الإيجابية للعولمة، أفادت غرفة التجارة الأميركية أن «هناك شراكات بين القطاعين العام والخاص في كل قارة، تغطي مجموعة من القضايا ابتداء من السلامة المجتمعية والرعاية الصحية إلى التعليم والرعاية البيئية وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة.» وفي حين يركز منتقدو العولمة على الاستعانة بمصادر خارجية وتمزيق المجتمعات والتقاليد، فإن هناك كذلك منافع تشمل «القدرة على الوصول إلى ثقافات جديدة، وتكنولوجيات جديدة، وأفكاراً جديدة ومنتجات وخدمات جديدة.»[9] ويصف التقرير «طريقة جديدة للتفكير بإنشاء الثروة والتنمية العالمية،» إلى جانب اهتمام غير مسبوق في مساعدة الفقراء. إن «النماذج القديمة التي ركزت على الموازنات والبنود الرئيسية المحددة مسبقاً، وفرضت عقارات سحرية على صناع القرار المحليين، تصبح بالية.»[10]

وتقوم العديد من الشركات بتشكيل مشاريعها لمواطنة الشركات حول منتجاتها أو خدماتها الرئيسية، وغالباً ما تتضمن مزيجاً من العطاء الخيري والمساعدة الفنية والتنظيم على أرض الواقع، فشركات المستحضرات الصيدلانية، على سبيل المثال، معروفة بأنها تطرح كميات ضخمة من المنتج لأغراض ترمي إلى إنقاذ الحياة.

وتضطلع العديد من شركات الرعاية الصحية بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (HIV/AIDS) في إفريقيا. وتقوم أخرى بدمج استثمارات جديدة مع مشاريع إنسانية محلية. وعندما حصلت شركة ماراثون أويل على حصص إنتاج في غينيا الاستوائية، اكتشفت أن وباء الملاريا كانت مصدر قلق رئيسي بين السكان المحليين، وشرعت في تطوير مشروع شامل للقضاء عليه.

وتقوم شركة ميرك وشركاه بالشراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، بالتبرع بدوائين من أدويتها المضادة للفيروسات (ARV) لصالح بوتسوانا. وتقوم مختبرات آبوت

بتحديث مستشفيات في إفريقيا. وتعمل شركة جيه بي مورغان تشيس على تطوير مساكن للأطفال الذين تيتموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وبالعمل مع عشرات الشركاء من الحكومة والمؤسسات غير الربحية، تقوم شركة ميرك بالتبرع بالمنتج ميكتيزان لمنع انتقال عدوى العمى النهري الذي ينتشر بواسطة الذبابة العادية.

وفي كثير من المجتمعات الريفية يضطر الفقراء إلى الاعتماد على مياه شرب من مصادر غير صحية، وقد حددت شركة فيرمونت مينيرالز سوقاً جديدة لرمال الترشيح من شأنها أن توفر حلاً لندرة المياه الصالحة للشرب في العديد من المجتمعات، وهي تقيم شراكة مع مؤسسة غير ربحية لجعل التكنولوجيا متاحة في كينيا.

وتعمل شركات التكنولوجيا من أجل الحصول على ابتكارات تهدف إلى تحسين الحياة في كل نشاط، تقريباً، في العالم النامي. وتقوم إحدى شركات التكنولوجيا هذه، فوكسيفا، بتوفير مراقبة في الوقت الحقيقي على الأمراض مع بيانات تُرسَل بواسطة هواتف خلوية إلى قاعدة بيانات مركزية، ما يسمح لمسؤولي الصحة الحد من انتشار المرض.

وتقوم إي+سي أو (E+Co)، وهي شركة طاقة بديلة، بتطوير أنظمة الطاقة الشمسية لعائلات ريفية في أوغندا لن يكون بإمكانها، لولا ذلك، الحصول على الكهرباء. وهناك مجموعة متنوعة من الشركات تعمل من أجل تقديم أكواخ بأسعار معقولة ومصنوعة من مواد مركبة متينة؛ وتستخدَم حاويات الشحن التي تم التخلص منها كعيادات صحية محمولة. وقليلة هي تطبيقات الإبداع الأميركي التي تغيب عن بال رواد المشاريع الاجتماعية الحاليين ذوي الاهتمام العالمي.

نهوض مواطنة الشركات

لقد كان التكامل الاقتصادي العالمي مستمراً لأكثر من قرن، ولكن لم يحدث من قبل أبداً أن أثرت أحداث وقعت حول العالم على العمليات التجارية اليومية بشكل مباشر، ومستمر، وكبير إلى هذه الدرجة. فعندما تتم الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم خدمات

تكنولوجيا المعلومات من مكان مثل الهند، على سبيل المثال، فإن المسافة بين المركز الرئيسي لشركة ومدينة هندية مثل نيودلهي لا تزيد عن المسافة إلى بلدة محلية تبعد عشرة أميال. وعندما تقوم شركات التصنيع الأميركية بجلب أجزاء مركبة من سلسلة توريد عالمية، فإن الشركات التجارية تكون مضطرة للاهتمام بالتطورات اليومية في أماكن نائية.

لقد غيرت الحقائق العالمية الطريقة التي ترى فيها الأعمال التجارية العالم، وغيرت الطريقة التي تجري بها الأعمال التجارية. وكلما كان نصف قطر دائرة عمليات الشركة أكبر، ازداد عدد أصحاب المصلحة الذين يشكلون عاملاً في نجاح تلك الشركة، والذين يجب وضع مصالحهم في الاعتبار. وخلافاً لادعاءات القوى المناهضة للعولمة، فإنه كلما كان نطاق عمليات شركة ما أوسع، كانت إمكانية تجاهلها للناس من أجل تحقيق الأرباح أقل. وتواجه الشركات العاملة دولياً ضغوطاً من وسائل الإعلام والمؤسسات الدولية والمساهمين والدول المضيفة التي تطلب شفافية، ومدونات سلوك أخلاقي، ومعايير عمل أفضل، ومساعدة في تعزيز حقوق الإنسان. والنتيجة هي أن الشركات التجارية يجب أن تتخصص الآن في بناء علاقات ثقة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حد سواء.

ونظراً لأن العالم بكامله قد أضحى سوقاً محتملة، فإن لدى الشركات فرصاً غير مسبوقة للجمع بين الإيثار وريادية الأعمال. وهناك إدراك متنامٍ بأن الشركات التجارية الأميركية يمكن أن تساعد في تلبية احتياجات الفقراء مع تحقيق تقدم في مصالحها في الوقت ذاته. وفي هذا «العصر الحديث في مواطنة الشركات» سوف تكسب الشركات التجارية التي تعترف بفوائد الممارسة الأخلاقية مزايا كبيرة. إن وضع أولوية على القيمة الحقيقية للناس يؤدي إلى إرساء أساس أقوى للثقة والتعاون يغدو بحد ذاته مورداً استراتيجياً كبيراً.

العمل التجاري والمجتمع غير قابلين للانقسام

تواجه الشركات التجارية اليوم ضغوطاً من الداخل والخارج - من العمال والمجتمعات ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة - للعمل وفقاً لقيم أساسية واضحة

المعالم. إن العديد من مدراء الأعمال يكتشفون أن شركاتهم لا تعمل بكامل إمكانياتها إلا إذا كانت لديها رؤية أو فلسفة أو رسالة واضحة أو هدف محدد. وفي كثير من الحالات تكون رسالة الشركة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برؤية من أجل صحة المجتمع. ويأمل معظم رواد المشاريع أن يحقق إرثهم رخاء للآخرين إضافة إلى أنفسهم وشركائهم في الاستثمار. وتدرك معظم الشركات أن لديها دوراً لتلعبه في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ويقول جون سوليفان، من مركز المشاريع الدولية الخاصة، «لم يعد العمل التجاري يعمل في فراغ. واليوم، هناك لاانقسامية بين العمل التجاري والمجتمع تنطوي على توقعات واعتمادية متبادلة. «بخيره أو بشره، نحن نعيش في عالم المتوقع فيه من العمل التجاري أكثر بكثير من مجرد النجاح من وجهة نظر تحقيق الربح.» إن شركات اليوم «تتحمل توقعات المسؤولية الاجتماعية،» فهي «لم تعد هيئات اقتصادية بحتة، وإنما كذلك مدنية.»[11] إن مواطنة الشركات هي أساساً ثمرة قيم أساسية، والأعمال التجارية لا تستهلك فقط رأس المال الاجتماعي المتوفر في المجتمعات، بل تلعب دوراً هاماً في إعادة توليده.

لقد كانت الأعمال الخيرية التي تقدمها الشركات محفَّزة لفترة طويلة بقاعدة غير معلنة تفيد بأنه يجب تعويض المجتمع من قبل العمل التجاري مقابل الحصول على امتياز للعمل هناك. لقد كان من المتوقع من الشركات التجارية أن «تعطي شيئاً بالمقابل» للمجتمع كشكل من أشكال التعويض الأخلاقي مقابل ما «أخذته» خلال مسيرتها لتكوين ثروة. عموماً، لقد كان يُنظَر إلى العمل التجاري والعمل الخيري على أنهما وظيفتان منفصلتان: أولاً حققت الشركة أرباحاً ومن ثم التفتت وحاولت معرفة كيفية «إحداث فرق» في المجتمع.

واليوم، يجري العمل على جعل الهم الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من رسالة الشركة، ويقول ستيوارت هارت من جامعة كورنيل، ما كان في السابق يشكل جداراً وقائياً يفصل العمل التجاري عن العمل الخيري، «يتحول الآن إلى مضيف لنُهج جديدة وإبداعية من

أجل دمج الاثنين معاً من خلال دخول الشركات في شراكات مع منظمات غير حكومية وأعمال خيرية استراتيجية وغيرها من أشكال الابتكار الاجتماعي.»[12] إن وظيفة العمل التجاري تمتد من أجل دعم قدرات تكميلية في القطاع الاجتماعي.

العمل الخيري الجديد

واحدة من الطرق العديدة التي تصبح فيها الأعمال التجارية وكبار رجال الأعمال منخرطين أكثر اجتماعياً هي ظاهرة جديدة في الأعمال الخيرية (يتم وصفها بتفصيل أكبر فيما بعد). ويتوقع، بشكل متزايد، أن تقوم الشركات اليوم بوضع رؤية واضحة لتقديم الخدمات والأعمال الخيرية وجعلها جزءاً من ثقافتها التجارية. وعندما قام الرئيس، ورئيسان سابقان، بقيادة حملة شعبية من أجل جمع تبرعات من القطاع الخاص لإغاثة منكوبي تسونامي ولإعادة الإعمار، انضمت مؤسسات أعمال تجارية كبرى، مثل المائدة المستديرة للأعمال التجارية وغرفة التجارة الأميركية، في حين تم تشجيع شركات من قِبل زملاء إداريين وعمال وموردين وزبائن لإظهار سخائهم.

وتوفر الأعمال الخيرية فرصاً للشركات التجارية لتصبح شريكة في حل مشاكل اجتماعية أثناء تحسينها لصورتها العامة. وعلى مدى العقود القليلة القادمة، سوف يظهر العمل الخيري باعتباره عاملاً أكثر أهمية بكثير في حل المشاكل الاجتماعية، حيث سيتم نقل عشرات التريليونات من الدولارات من جيل إلى آخر.

ويعتقد كثير من المحسِنين بأن عالم الأعمال الخيرية يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا تعلَّم بعض المبادئ الأساسية من عالم الأعمال التجارية. إنهم يريدون تطبيق الأفكار التي تنتج النجاح الريادي الأكبر لحل المشاكل الاجتماعية. ووفقاً لمجلة إيكونوميست، فإن عالم الأعمال الخيرية قد اعتمد حتى المفردات المتخصصة بالأعمال التجارية. على سبيل المثال، «يتحدث المحسِنون الآن عن 'استثمار اجتماعي،' و'مجازفة خيرية'، و'ريادة أعمال اجتماعية،' و'الخط القاعدي الثلاثي.'»[13]

ويريد رواد المشاريع أن تطبِّق حنكتهم في جني الأرباح، بشكل مباشر، على قضايا غير ربحية. ويفكر المحسِنون اليوم بلغة منح المال بالطريقة ذاتها التي جمعوه فيها – من خلال مؤسسات صغيرة ومرنة مع الكثير من المشاركات الشخصية والعملية وبتركيز قوي على النتائج. وفي كثير من الحالات كانت تتبنى قضية منفردة وتبقى معها لعدة سنوات.

وهناك فئة متميزة من عطاء الشركات سوف تظهر في الآونة الأخيرة هي *العمل الخيري الاستراتيجي* أو *المجازفة الخيرية* التي تستبدل العطاء العرَضي بشكل من أشكال العطاء الموجه إلى حد كبير، والذي غالباً ما يعكس القيم الأساسية للشركة أو رسالتها. وينتج العمل الخيري الاستراتيجي عندما يكون لدى العمل التجاري قضية معينة يهتم بها بشدة، ويؤمن بأنه بإمكانه المساعدة في التعامل معها، أو، بدلاً من ذلك، عندما تريد شركة ما أن تربط عطاءها بشكل مباشر أكثر بأهداف تجارية. وسواء كان مصمَّماً من أجل أغراض إيثارية أو لتحقيق أهداف خاصة بالشركة، فإن المجازفة الخيرية تقود إلى تلاحم فعال بين العمليات التجارية والأغراض الاجتماعية.

من الممكن أن يكون أحد الأهداف ببساطة تحسين سمعة الشركة والعلامة التجارية. وخلال عقد من الفضائح المدمرة للشركات إلى حد ما، تحولت العديد من الشركات إلى التسويق الاجتماعي ورعاية القضايا من أجل التودد إلى الزبائن وتعزيز ولاء الموظفين. ووفقاً لغرفة التجارة الأميركية، فإن هناك مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكن للعمل الخيري الهادف أن يفيد بها العمل التجاري، مثل «العلاقات مع جماعات هامة من المناصرين، بمن فيها الزبائن والموظفون والمستثمرون والمنظمون وقادة المجتمعات.»[14] إن اسم الشركة، بالنسبة لعدد متزايد من الشركات، هو مرادف لالتزام مدني معين.

وسوف يعترف معظم المدافعين عن العمل الخيري الاستراتيجي بأن النشاط ليس نشاطاً خيرياً بحتاً، ولكنهم يرون أنه بالرغم من ذلك يخدم أغراضاً اجتماعية هامة. وقد

ذكر مارك كرامر ومايكل بورتر، اللذان يكتبان في مجلة *هارفارد بيزنس ريفيو*، وبدون تردد أن الغرض من العمل الخيري الاستراتيجي ينبغي أن يكون «مساعدة الشركات للتفوق على المنافسين.» ولكنهما أضافا أن «العطاء الاستراتيجي الحقيقي يعالج أهدافاً اجتماعية واقتصادية هامة في وقت واحد، باستهداف مجالات السياق التنافسي حيث تستفيد الشركة والمجتمع على حد سواء، وذلك لأن الشركة تجلب أصولاً وخبرات فريدة.»[15]

إن العمل الخيري الاستراتيجي يمكن أن يسفر عن تحسينات طويلة الأجل في التعليم والخدمات الصحية، من بين عوامل اجتماعية أخرى تعتبر حاسمة لتحقيق اقتصادات سوق ناجحة. على سبيل المثال، توصلت شركة آي بي إم (IBM) إلى أن محو الأمية التكنولوجية هو أمر جيد بحد ذاته ولمصلحة آي بي إم. وقد وفرت الشركة أكثر من 75 مليون دولار للتدريب والتعليم الدوليين لتوسيع الأبحاث والتكنولوجيا والخبرات لتشمل المدارس في جميع أنحاء العالم. إن البرنامج يوافق بين خبراء الشركة ومعلمين ومدراء في جميع أنحاء العالم الثالث، وذلك من أجل نقل أحدث المهارات والمعرفة التكنولوجية. وبشكل مماثل، قامت شركة ميكروسوفت بتوجيه مئات الملايين من الدولارات نقداً إلى جانب منتجات الكمبيوترات إلى مؤسسات غير ربحية. كما وتم تقديم مجموعة متنوعة من المنح الأخرى لتغطية التدريب والمناهج الدراسية لدعم الكفاءة الحاسوبية في مراكز المجتمع. وفي كلتا هاتين الحالتين، يقوم النشاط الخيري بخدمة حاجة مجتمعية حقيقية في الوقت الذي يعمل فيه كذلك على تعزيز السوق من أجل منتجات الشركة.

ريادة الأعمال التجارية الاجتماعية

إن ما يسمى ريادي مشاريع اجتماعي هو نوع جديد كلياً من نماذج دور العمل التجاري، وهو ينخرط شخصياً في مشاريع مدنية. ويمكن أن يقوم ريادي المشاريع الاجتماعي بدمج هدف اجتماعي في رسالة عمله التجاري، أو تبني وتعهد بتقديم الدعم المالي لقضية اجتماعية. وهذا يعني، في بعض الحالات، ترك العمل التجاري تماماً والبدء

بإنشاء مؤسسة غير ربحية. والعمل التجاري بالنسبة لريادي المشاريع الاجتماعي يوضع في خدمة رسالة اجتماعية أو إنسانية أكبر. إن دمج الدعم المالي والخبرة العملية بالعمل التجاري المقدَّم لشركة مدنية غالباً ما يعني أنه من الممكن رفع مستوى المؤسسة بشكل كبير وجعلها أكثر فعالية.

وتفيد آريانا إيونجونغ تشا، وهي كاتبة في صحيفة *واشنطن بوست*، بأنه بعد خمس سنوات من الأزمة الاقتصادية لشركات التكنولوجيا الفائقة، يبذل أصحاب رؤوس الأموال المغامرة جهوداً لإعادة تشكيل سيليكون فالي بوصفه «مركزاً لشكل جديد من ريادة الأعمال الاجتماعية والمشاريع الخيرية، ومكاناً يمكنك فيه كسب مال جيد بالقيام بعمل جيد.» وتكتب تشا عن أنه كان هناك زيادة في الاستثمارات الموجهة نحو «حل بعض أكثر مشاكل العالم صعوبة.»

لقد كان يظهر في السابق على لوحات الإعلانات، الموضوعة على طول الطريق السريع 101 الممتد لمسافة 45 ميلاً والذي يمر من خلال سيليكون فالي، أسماء شركات مثل «eGain.com» أو «Excite.com». واليوم تعرض لافتات مثل «ضعوا حداً للجوع في العالم».[16]

إن رواد المشاريع الاجتماعيين يريدون أن يقوموا بما هو أكثر من كسب المال. إنهم يريدون أن يتركوا بصمة؛ وهم، على وجه الخصوص، حريصون على منح مهاراتهم في الابتكار والمعرفة الفنية لمعالجة الفقر والتخلف. وتوجد تقريباً لكل مشكلة تؤدي إلى إدامة الفقر علاجات معروفة ونماذج تنفيذ ناجحة.

على سبيل المثال، هناك شركات تعمل على مكافحة الأمراض من خلال معالجة المياه ومشاكل الصرف الصحي بواسطة تقنيات جديدة مبتكرة وغير مكلفة. ويعمل ريادي مشاريع سابق على الإنترنت في أساليب لتنقية المياه منخفضة التكلفة ومنخفضة الطاقة. ويقوم آخر بتطوير نظام من أجل إيصال المياه بشكل أكثر كفاءة. كما قامت شركة أخرى بزيادة رأس المال المغامر للمساعدة في إيقاف انتشار الأمراض التي تنتقل بواسطة الماء في

البلدان المتخلفة. وتقوم الشركات ببناء أنظمة فلترة لتنقية المياه من أي مصدر تقريباً. وقد كانت شركة بروكتر آند غامبل رائدة في تكنولوجيا المعالجة الكيميائية ذات التكلفة الميسورة والتي يمكن نقلها إلى أي مجتمع في العالم.

وتخضع الزراعة كذلك لعملية تحول كبيرة بفضل المشاريع الخاصة. فقد استكملت شركات أبحاث رسم خرائط جينية لنبتة الأرز، ما جعل من الممكن تطوير بذور أكثر مقاومة للجفاف ويمكن أن تنمو في مناخات أكثر برودة. وهناك شركات تعمل على تطوير تقنيات جديدة للري، والزراعة، والحصاد، وأساليب جديدة لاعادة المواد المغذية إلى المحاصيل.

وتحاول شركة ناشئة في نيويورك تدعى فينغرليكس أكواكلتشر (Fingerlakes Aquaculture) الاستفادة من مشكلة الصيد الجائر للأسماك في مصائد أسماك طبيعية من خلال وضع نظام لزيادة الأسماك في أماكن مغلقة بطريقة فعالة من حيث التكلفة، مع تجنب مشاكل التلوث المصاحبة للصيد من البرك.

وتحاول أعداد متزايدة من الشركات مواجهة التحدي المتمثل بالتدهور البيئي، وذلك عن طريق انتهاج تكنولوجيات جديدة سوف تنتج طاقة متجددة ومواد عضوية. ومن خلال «تكنولوجيات خضراء» جديدة، فإن استراتيجيات الحماية البيئية تعتمد أكثر على قوى السوق. وتقوم الآن شركات مثل شل وبريتش بتروليوم، التي استفادت تقليدياً من استخراج المنتجات النفطية، بالاستثمار في تكنولوجيات الرياح والطاقة الشمسية. وتبحث الشركات والمؤسسات غير الربحية عن وسائل فعالة من حيث الطاقة وميسورة التكلفة من أجل إيصال الكهرباء إلى الفقراء في المناطق الريفية بحيث تعتمد قلة منهم على أشكال تدفئة وإضاءة مكلفة وخطيرة وقذرة بيئياً، مثل الكيروسين.

إن الأعمال الخيرية التي تقدمها الشركات وريادة الأعمال الاجتماعية تنتج صناعات صغيرة من شركات تجلب خبرة عملية لكل شيء ابتداء من الإغاثة في الكوارث إلى المساكن منخفضة التكلفة. ويقوم آخرون بمعرفة كيفية تقديم كفاءاتهم ومهاراتهم

الأساسية للمنظمات غير الربحية. لقد تأسست إحدى الشركات لإنتاج وبيع إعلانات للشركات عبر الإنترنت، وذلك من أجل تقديم الخدمات ذاتها للمؤسسات غير الربحية مجاناً. وتتبرع شركة أكسينتشر (Accenture)، وهي شركة ربحية، بتقديم خدمات إدارة سلاسل توريد وتقديم المشورة لشبكة الإغاثة العالمية، وهي مؤسسة غير ربحية تقوم بتوزيع الفائض من الطعام الملابس والدواء وغيرها من مواد الإغاثة على منظمات غير حكومية محلية.[17]

وفي لا نكستر، في ولاية بنسلفانيا، أراد جيف روت أن يوظف نجاحه في بناء المنازل في تعزيز الإسكان والفرص الاقتصادية على الصعيد العالمي. وقد قرر أن يخصص جزءاً من وقته ودخله كمقاول لمنظمة إنسانية تدعى الأمل الدولية (هوب إنترناشونال)، وهي تحتضن شركات صغيرة من خلال تمويل ميكروي. ويتم جمع معظم موازنة المنظمة عن طريق بناء العديد من المنازل في السنة الواحدة حيث يتم ذلك بالكامل بواسطة إمدادات متبرع بها ومتطوعين. إن هذا مثال تقليدي لخلق تآزر بين العمل التجاري ومؤسسة غير ربحية حليفة.

ويعتبر روت نفسه «عاملاً بدوام جزئي»، وهذا مصطلح استحدثه بوب بوفورد، وهو ريادي مشاريع متقاعد ألف كتاباً بهذا الاسم. ويصف المصطلح ظاهرة أصحاب الأعمال التجارية مِن مَن هم في منتصف العمر ويرغبون في «مقايضة المال مقابل تحقيق هدف»، وينفقون جزءاً من سنوات عمرهم المتبقية في نشاط إنساني.

لقد قرر سكوت هاريسون، وهو طبيب أنشأ شركة ناجحة للرعاية الطبية، أن يقوم باستكشاف طريقة يمكنه بها استخدام مهاراته الطبية وقدراته في تنظيم وإدارة المشاريع على الصعيد الدولي. وعندما سافر إلى إفريقيا أثر فيه مجرد عدد الأطفال الذين يعانون من إعاقات وتشوهات، والعديد منهم لم يتلقَ أي رعاية طبية على الإطلاق، وكثير منهم أخفتهم أمهاتهم اللواتي كن يخجلن من وجود أطفال لديهن يعانون من عيوب ظاهرة. واليوم، بعد مضي عشرين عاماً، يرأس هاريسون شبكة متنامية من المستشفيات التعليمية

التي تقدم الرعاية لأطفال معوقين جسدياً في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا، وقد تم تطويرها من قِبل مؤسسة غير ربحية قام بتأسيسها، وهي كيور إنترناشونال. وبتقديم الرعاية للمعاقين وتدريب السكان المحليين على معالجة الفقراء، تعمل كيور على تطوير قدرات السكان المحليين التي من شأنها أن تخدم الأطفال المعوزين لأجيال قادمة.

إن روت وهاريسون هما من بين آلاف رواد المشاريع الذين أعادوا تحديد هدفهم وتحولوا من كسب الدولارات إلى إحداث فَرق.

المحصلة النهائية لمواطنة الشركات

لعل أولئك الذين لا يزالون يرون أن النجاح في ريادة المشاريع منفصل عن المشاركة الاجتماعية، يأخذون بالاعتبار ما تقوله الشركات التجارية عن المكافآت المقدمة لكون المرء ذا توجه عقلي مدني. وفي استطلاع أجرته غرفة التجارة الأميركية ومركز مواطنة الشركات في كلية بوسطن على أكثر من خمسمائة شركة من مختلف الأحجام، وافقت الأغلبية على أنه لدى الشركات التجارية مسؤولية أبعد من كسب المال، وإيجاد فرص عمل، ودفع ضرائب. فبصرف النظر عن حجم أو نوع الشركة، كانت غالبية الشركات تعلن بانتظام عن توفير أموال أو وقت تطوعي أو سلع متبرع بها للمجتمعات المحلية.[18]

ووفقاً لتلك الدراسة، فإن ثماني شركات من أصل عشر شركات تعتقد بأن مواطنة الشركات تساعد النتيجة النهائية. إضافة إلى ذلك، فإن 59 بالمائة من الشركات أشارت إلى اهتمام بصورتها العامة. وقد شعر العديد منها بالحاجة إلى تصميم استراتيجيات ليس فقط لإدارة مخاطر العمل التجاري، وإنما كذلك لإدارة السمعة. وقد كانت ثلاثة أرباع الشركات التي شملها الاستطلاع منخرطة اجتماعياً، وذلك بسبب تقاليدها وقيمها الخاصة. إن ما قامت به كان متماشياً مع من تكون.

وتظهر الدراسات أن المستثمرين والمحللين الماليين مهتمون بالشركات الملتزمة اجتماعياً. وهذه الشركات قادرة على جذب المزيد من رأس المال والاقتراض بتكاليف

أقل. ووفقاً لمركز المشاريع الدولية الخاصة، فإن «الشركات التي تتمتع باستراتيجية فعالة لمواطنة الشركات تكون قادرة على تحسين فرص الحصول على رأس مال وبناء صورة مميزة لعلامتها التجارية وسمعة للشركة، وتقليل المخاطر التجارية، والأهم من ذلك، تحسين محصلتها النهائية.»[19]

المسؤولية الاجتماعية للشركات

يشير منتقدو هذه الدعوة الجريئة لمزيد من الانخراط من جانب العمل التجاري إلى مجموعة متنوعة من المشاكل المرتبطة بالعولمة الاقتصادية. وتوجد في أعلى القائمة أخطار التدهور البيئي المرتبط بالرأسمالية المتهورة. ويقدم النقاد دليلاً على أن الغابات والجداول والمحيطات والتربة تعاني جميعها من أوضاع صعبة. وإذا كانت الأنظمة الطبيعية قد أصبحت بالفعل ترزخ تحت ضغوط غير مسبوقة، فكيف يمكن لأي شخص أن يدعو إلى المزيد من الاستغلال للموارد؟

إن أولئك الذين يعارضون عولمة الشركات يبينون كذلك أن الوسائل الحقيقية لقوة العمل التجاري الدولي اليوم ليست شركات الأم والأب، وإنما شركات متعددة الجنسيات تنتج الآن أكثر من 25 بالمائة من الناتج الاقتصادي في العالم، بالرغم من أنها تستخدم أقل من واحد بالمائة من القوى العاملة في العالم. وتحقق أكبر عشر شركات متعددة الجنسيات مبيعات سنوية تتجاوز الناتج القومي الإجمالي لمائة من أصغر وأفقر البلدان.

إن القوة الاقتصادية والثقافية والنسياسية العالمية للشركات متعددة الجنسيات هي أمر يدعو للقلق بشكل لا يمكن إنكاره. ويمكن أن تشكل تلك الشركات تهديداً على سيادة بلدان ضعيفة وتتم إدارتها بشكل رديء. إن الأمم المنقسمة والثقافات المحلية المعرضة للخطر من غير الممكن أن تشكل نظيراً لسلطة الشركات الغنية. ويشير البروفيسور ستيوارت هارت من جامعة كورنيل إلى «ثقافة أحادية تجارية في جميع أنحاء

العالم» قائمة على أساس قيم النظرية الاستهلاكية، «تجلب معها تدهوراً في الثقافات والمنتجات والتقاليد المحلية.»[20]

ويقول هارت، «إن الرأسمالية العالمية تقف اليوم على مفترق طرق. وبدون تغيير كبير في المسار، فإن مستقبل العولمة والشركات متعددة الجنسيات يبدو قاتماً بشكل متزايد.» وكما يقترح، فإن المطلوب هو «علامة مميزة جديدة وأكثر شمولية للرأسمالية» تجلب المزيد من الناس والمزيد من الأصوات واهتمامات واحتياجات أربعة مليارات إلى خمسة مليارات شخص - ثلثي البشرية تماماً - تم تجاهلهم. ويقول إن قطاع الشركات يمكن «أن يصبح حافزاً لشكل مستدام فعلياً من التنمية العالمية - والازدهار أثناء القيام بذلك.»[21]

وفي النهاية، يناقش هارت بأن العمل التجاري هو الحل. «إن الشركات هي الكيانات الوحيدة في العالم اليوم التي لديها ما هو مطلوب من تكنولوجيا وموارد وقدرات وإمكانية الوصول العالمي.» وفي الواقع أنه ينبغي أن تأخذ الأعمال التجارية زمام المبادرة مع كل من الحكومات والمؤسسات غير الربحية التي تعمل كأطراف متعاونة. ويقول هارت إن العمل التجاري هو فقط الذي «يقودنا نحو عالم مستدام» في السنوات المقبلة، والعمل التجاري هو فقط الذي يعرف كيفية الاستفادة من دافع الربح لإنتاج تحول اقتصادي.

إن أقل من واحد بالمائة من سكان العالم يشاركون في الأسواق المالية العالمية كحَمَلة أسهم، وبالتالي فإن أكثر من 99 بالمائة لا صوت لهم في الواقع في عمليات الشركات متعددة الجنسيات. ويشير هارت إلى أن الشركات «تصبح محلية» فيما يتعلق بالأماكن التي تعمل فيها عن طريق توسيع «عرض حيز نطاق الشركات» وإدخال أصوات لطالما استُبعِدَت. وينبغي أن تصبح الشركات أكثر *تفاعلية* لا أن تتمتع فقط *بالشفافية*.[22]

إن اكتشاف كيفية تلبية احتياجات الأربعة مليارات شخص الموجودين في قاعدة الهرم الاقتصادي تمثل إمكانية نمو كبيرة للعديد من الشركات التجارية. إن العولمة هي

أمر لا مفر منه ولا رجعة فيه، وقد جلبت، مع ضغوطات اجتماعية جديدة، فرصاً غير مسبوقة للشركات التجارية لإحداث تغيير إيجابي. وتتوقع الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تقوم الشركات العاملة في السوق العالمية بإخضاع أنشطتها إلى معايير تساهم بشكل مباشر في تحسين الظروف الاجتماعية في المجتمعات التي تعمل فيها.

ويُطلب من الشركات القيام بدعم حقوق الإنسان، وتحسين ظروف العمل، ومعالجة مجموعة من الشؤون البيئية في سياق ممارسة العمل التجاري. ويجري تشجيع شركات الأغذية والشركات الزراعية لدعم سياسات الحفاظ على الأرض والمياه، والممارسات الحرجية المستدامة. وهناك ضغوط جديدة لتجنب الاستثمار في صناديق معاشات التقاعد بطرق تعتبر غير سليمة اجتماعياً. ويتم الطلب من الشركات اتخاذ موقف صارم تجاه الفساد من خلال تطبيق معايير جديدة من الشفافية على ممارساتها التجارية وسلاسل التوريد الخاصة بها. ويتوقع منها تعزيز الأخلاقيات في حاكمية الشركات لديها.

إن التقدم في هذه القيم الاجتماعية هو عبارة عن حركة تسمى، بشكل فضفاض، المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي تتضمن مجموعة من الأهداف والممارسات المؤسسية التي تتجاوز تماماً أغراض الإيثار والعمل الخيري. ووفقاً للمنظمة الدولية لأرباب العمل التي تحاول تنسيق نهج مشترك للعمل التجاري، فإن «المسؤولية الاجتماعية للشركات مدفوعة بالتنافسية بقدر ما هي مدفوعة بالعمل الخيري، وتشتمل على المبادئ العامة للسلوكيات الأخلاقية فضلاً عن المسؤوليات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.»[23]

وفي صميم حركة المسؤولية الاجتماعية للشركات هناك اعتراف بأن الربحية وتحسين الأوضاع الاجتماعية يسيران جنباً إلى جنب. ويمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة هامة في تعزيز التنمية المستدامة، وذلك لأنها تساعد في بناء البُنى التحتية القانونية والأخلاقية للاقتصادات المستندة إلى السوق.[24]

لقد اهتمت الحكومات والمنظمات غير الحكومية في حركة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك لأنها تمثل فرصة للحد من الجوانب السلبية لتأثير الشركات العالمية،

ويمكن استخدامها لتسخير الشركات التجارية لأهداف اجتماعية. ولكن لا يجوز أن يكون هدف المسؤولية الاجتماعية للشركات الاعتراض على الرسالة الأساسية للعمل التجاري أو تغييرها. والقيام بذلك من شأنه أن يجعل الأمر أقل نجاحاً. وتشدد المنظمة الدولية لأرباب العمل على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتمحور حول «مبادرات تقوم بها شركات لتدمج، بشكل طوعي، الشؤون الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة فيها.»[25]

إن المفتاح إلى النجاحات التي حققتها الشركات متعددة الجنسيات هو طبيعتها التطوعية. وتشارك الشركات التجارية في نشاط مسؤول اجتماعياً لأن القيام بذلك هو أمر منطقي تماماً، وليس لأنها مجبرة من قِبل الحكومة أو تتعرض لضغوط من منظمات غير حكومية. لقد اختار الكثيرون المشاركة، وذلك، على وجه التحديد، لأن هناك مرونة في دمج أهداف المسؤولية الاجتماعية في العمليات التجارية.

ويقول ستيوارت هارت إن المسؤولية الاجتماعية الحقيقية للشركات لا تعني «مجرد عمل خيري من أجل التعويض عن الضرر الذي سببته استراتيجيات العمل التجاري التقليدية». إنها تعني تبنّي استراتيجيات جديدة تماماً للعمل التجاري تجمع نقاط قوة شركات تجارية قائمة مع إمكانيات شركات تجارية في القاع. وستعمل رؤية ذات مسؤولية اجتماعية، تهدف إلى مساعدة الفقراء وليس إلى مجرد تحسين سمعة الشركات، على ربط القدرة الفنية وموارد الاقتصاد الرسمي مع «المعرفة المحلية للقطاع غير الرسمي وطابعه الإنساني وأفهامه الثقافية.»[26]

الحكومة والعمل التجاري، فهم الادوار

قلة هم الذين يشكون في أن أفضل شيء يمكن أن يحدث للعالم الثالث هو أن تقوم دوله بتوليد النمو الاقتصادي الخاص بها. وأفضل شيء يمكن أن يفعله العمل التجاري الأميركي لدفع عجلة كل من مصالحه ومصالح فقراء العالم الثالث هو المساعدة في رعاية

شركات تجارية صغيرة لتوظيف الأشخاص الذين، بدورهم، يصبحون زبائن ومشاركين جدد في النظام التجاري العالمي.

لكن ظهور العمل التجاري كقوة لتنمية العالم الثالث قد عمل على تعميق النقاش حول قضايا الفقر والازدهار. وهناك الكثير من الأسرار التي تكتنف تنمية المجتمعات والأمم، ولعل السؤال الأكثر جوهرية هو لماذا تتشكّل الشركات التجارية وتزدهر في بعض المواقع وليس في غيرها. وما الذي يفسر النجاح الاقتصادي أو فشله؟

بالتأكيد هناك عدة عوامل، تشتمل على البنية التحتية والتربة والمناخ والقدرة على الوصول إلى الموانئ ووضع التنمية البشرية قياساً بمستويات التعليم والصحة العامة. ولكن حتى مع أخذ هذه الأمور بالاعتبار، فإن هناك أمماً، بدون موارد طبيعية تقريباً، قد تطورت لتصبح من عمالقة الاقتصاد، مثل اليابان.

يرفض هيرناندو دي سوتو في كتابه *سر رأس المال* (*The Mystery of Capital*)، الفكرة الجذابة القائلة إن للفقر علاقة ما بالفقراء أنفسهم. فهناك العديد من الاختلافات في موقف إلقاء اللوم على الفقراء. ويقول، إذا كانوا قد أخفقوا في تحقيق الازدهار بالرغم من كافة الإرشادات الرائعة التي يحصلون عليها، فإن الناس يظنون أن السبب لا بد أن يكون «أن هناك خطأ ما فيهم.» على سبيل المثال، «لقد فوّتوا الإصلاح البروتستانتي، أو أنهم أصيبوا بشلل بسبب ما خلفته أوربا الاستعمارية من إرث يؤدي إلى العجز، أو أن نسبة الذكاء لديهم متدنية جداً.»

ووفقاً لـ دي سوتو، فإن الإشارة إلى أن الثقافة تفسر النجاح في أماكن مختلفة مثل اليابان وسويسرا وكاليفورنيا، أو الفقر النسبي في أماكن مختلفة على قدم المساواة «هو أمر أسوأ من اللاإنسانية؛ إنه أمر غير مقنع.»[27] ويقول دي سوتو إن مدن العالم الثالث تعج برواد المشاريع. إن ما ينقصها هو شريان حياة الرأسمالية - والتي هي رأس المال نفسه. إنها تفتقر إلى الحق في امتلاك منازل وأراض بسندات ملكية سليمة، وإلى قوانين تشجع تأسيس مشاريع تجارية. لقد ظهر إجماع على أن العقبات الرئيسية أمام تطور العمل التجاري ليست مادية أو جغرافية بالدرجة الأولى، وإنما قانونية وسياسية.

وخلال صيف عام 2005، عندما كانت هناك حملة كبرى جارية بين ديمقراطيات العالم الغربية البارزة «لجعل الفقر شيئاً من الماضي» من خلال شطب ديون العالم الثالث وتوفير المزيد من المعونات الأجنبية، جادل كيرت هوفمان، الذي يدير مؤسسة شل، في أن الحل الحقيقي لمشاكل التخلف المستعصية هو رأس المال. وذكر أن «المسألة الأخلاقية في عصرنا لا علاقة لها بالمال العام، ولها كل العلاقة برأس المال الخاص.» وواصل هوفمان، «إن الطلبات على أموال دافعي الضرائب الأثرياء لاجتثاث الفقر، إما على شكل تخفيض الديون أو كمعونة، قد غطى على تدفق مليارات الدولارات من رؤوس الأموال التي تدور حول العالم والباحثة عن مكان تهبط فيه وتتضاعف.»[28] وأضاف أن المأساة هي كم هو قليل ما يستقر من رأس المال هذا على مقربة من مناطق فقر مدقع. وتشق نسبة تبلغ أقل من واحد بالمائة طريقها إلى بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

ويقع كثير من الناس في خطأ افتراض أن الأعداد الكبيرة من الشركات التجارية سوف تتغلب بطريقة أو بأخرى على معارضتها للمخاطر وسوف تستثمر في اقتصادات العالم الثالث خلافاً لجميع أشكال المنطق. ولكن رأس المال، كما يُعلَّق غالباً، جبان. فهو سيقوم بالبحث عن أماكن حسنة التقبل للنمو، متجنباً أماكن توجد فيها مستويات مرتفعة من المخاطرة الاجتماعية أو السياسية.

إن رأس المال هو قوة لا شخصية وغير أخلاقية، وهو لا يكترث بالأثر الذي يخلفه على مجتمع معين أو دولة معينة. ويقع على عاتق السلطات في الحكومة والأصوات المسؤولة بين المنظمات غير الحكومية مسؤولية المطالبة بإصرار بنوع من الإصلاحات الشاملة التي سوف تجعل من أفقر البلدان جاذبة لاستثمارات رأس المال. وهذا هو المكان الذي تصبح فيه الحكومة والمنظمات غير الحكومية والعمل التجاري أطرافاً متعاونة بالضرورة.

ولكن إذا كان لهذه الشراكة أن تنجح، فإنه ينبغي بذل الجهود من أجل إنشاء فهم واضح للمهام المتميزة للحكومات والشركات. ويجب أن يقوم كل طرف بأداء مهامه الحيوية بدون التعدي على الآخرين، ويمكن أن يكون لدى الحكومة والعمل التجاري

توقعات مشروعة عن بعضها البعض، ولكن هذه التوقعات يجب أن تكون واقعية. إن إنشاء ثروة ليس وظيفة الحكومة، وإقامة سيادة القانون ليس وظيفة العمل التجاري. إن مهمة العمل التجاري هي توليد منتجات وخدمات استجابة لمتطلبات الزبائن، وأثناء عملية توليد الثروة والوظائف. إن تلك هي مشاركته في المجتمع، وأي إنجاز آخر هو إنجاز ثانوي واختياري.

وغالباً ما يتلقى العمل التجاري دروساً عن الحاجة إلى «إعطاء الناس أولوية على الأرباح،» كما لو كان من الممكن الفصل بين الاثنين. ولكن النجاح في العمل التجاري يعتبر خدمة للبشرية بحد ذاته. ومقياس نجاح العمل التجاري هو قدرته على تحقيق أرباح وتوظيف الناس، وهذا أمر صعب بما فيه الكفاية، ولا حاجة لأن تقوم شركة خاصة بتقديم تبريرات عن هذا الأمر. ومن بين جميع المساهمات في المجتمع، فإن ريادي المشاريع هو الذي لا يحصل على مكافأة عن وقته واستثماراته ما لم ينجح في إرضاء الزبائن.

وبينما يقوم فقط الحافز والابتكار لدى رواد المشاريع المخاطرين بإيجاد نمو اقتصادي ووظائف، فإن هناك الكثير الذي يمكن أن تفعله الحكومات ويجب أن تفعله. وإذا كان الخطأ الذي تم الوقوع فيه في العقود القليلة الماضية هو افتراض أن لدى البيروقراطيات الحكومية كافة الإجابات حول الفقر في العالم، فإنه سيكون من المضلل بدرجة مساوية الاعتقاد بأن رواد المشاريع التجارية هم الأطراف الفاعلة الوحيدة. وحيثما يُدار العمل التجاري بدون سيادة للقانون، فإنه من المحتم تقريباً أن تكون النتيجة هي المحسوبية والرأسمالية الفاسدة. إن مهمة الحكومة هي الحفاظ على نظام سياسي وقانوني مستقر يمكّن المواطنين من متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بيئة آمنة.

عوائق تعترض إنشاء العمل التجاري

إن العائق الأكبر أمام تطوير قطاع الأعمال التجارية الصغيرة في بلدان العالم الثالث هو العملية الطويلة والصعبة في أغلب الأحيان بشكل مثير للسخط للحصول على إذن

قانوني لممارسة العمل. إن العوائق الشائعة للدخول تتضمن تصاريح ومتطلبات ترخيص ومجموعة متنوعة من التشريعات التي غالباً ما تستهلك أجزاء كبيرة من رأس مال الشركة الناشئة، وكثيراً ما تتطلب دفع رشاوى لمسؤولين. إن هذه العوائق أمام العمل التجاري المحلي تشكل الشكل الأكثر أساسية من أشكال المخاطرة بالنسبة للأعمال التجارية الأميركية التي من الممكن أن تأخذ بالاعتبار الشراكة مع مشاريع جديدة أو الاستثمار فيها.

وغالباً ما يُستشهد بالهند بوصفها بلداً أظهر الكثير من الإمكانات من أجل تحقيق تنمية قائمة على أساس السوق، ولكنها تكافح لتحسين بيئتها القانونية والتنظيمية للشركات التجارية الناشئة. لقد بدأت نيودلهي تحرير اقتصادها في عام 1991 في تحرك روِّج له كثيراً للتخلص من الاشتراكية وتبني الأسواق. إن المشكلة، وفقاً لـ أميت فارما، هي أن الكثير من التحرر الاقتصادي «كانت تعوزه الحماسة، ولم يتناول العوائق الاقتصادية الشاملة التي تعترض إنشاء عمل تجاري.»[29] وعلى الرغم من أن التصنيع كان جاهزاً للانطلاق، كونه مزوداً بشكل جيد بالعمالة والمواد الخام، فقد تعثر. وما اكتسب زخماً بدلاً من ذلك كانت صادرات الخدمات التي كان من الممكن أن تعمل بشكل أفضل في قطاع الخدمات المرخصة على نحو رديء. لقد كانت النتيجة أن تم تجاهل الشركات الصغيرة المحلية التي لم تكن جزءاً من قطاع الخدمات الموجَّه نحو التصدير، وبالتالي بقي «من الصعب للغاية بالنسبة لمعظم الهنود البدء بعمل تجاري أو إنشاء متجر في مدن هندية.»[30]

لقد حققت الهند عناوين رئيسية عالمية بوصفها قوة اقتصادية عظمى آخذة بالظهور، مدفوعة إلى حد كبير بقدرتها على استيعاب جزء كبير من العمل التجاري المنطوي على تقديم خدمات في تكنولوجيا المعلومات كمصادر خارجية. ومع ذلك، فإنه من أجل البدء بعمل تجاري في الهند كان يمكن أن يتوقع رواد المشاريع المرور في إحدى عشرة خطوة، تستغرق في المتوسط تسعة وثمانين يوماً، وهذا استنزاف كبير لرأس مال الشركة الناشئة. ويقارَن هذا بيومين في أستراليا، وثمانية أيام في سنغافورة، وأربعة وعشرين يوماً في الباكستان.

ويجد الكثيرون أن الحصول على إذن قانوني لتشغيل عمل تجاري والانتهاء بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي هو ضرب من المستحيل حيث أن الاستمرار في البقاء يتطلب تقديماً متواصلاً للرشاوى للمسؤولين العاملين في الشرطة وفي البلدية. ويقول فارمان، «إنهم محاصرون في دائرة من عدم الشرعية القسرية والابتزاز المنهجي اللذين تمارسهما السلطات، ما يؤدي إلى هدر مأساوي لرأس المال. وهو بمثابة عقبة في وجه ريادة الأعمال، وكذلك في وجه التحضر، القوة الدافعة للاقتصادات النامية.»[31]

وتوضح حالة الهند أيضاً كيف أن الديمقراطية والتنمية متوافقتان على المدى الطويل، على الرغم من أن العملية الديمقراطية يمكن أن تستخدَم فعلياً لإيقاف الإصلاحات الاقتصادية. ويدافع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ عن وتيرة التغيير: «إننا غالباً ما نتعرض للنقد لكوننا بطيئين جداً في إحداث تغييرات في السياسة، ولكن الديمقراطية تعني ضرورة إنشاء توافق في الآراء لصالح التغيير.»[32] وبعد أربعة عشر عاماً من بدء الإصلاحات الاقتصادية، بقي 30 إلى 40 بالمائة من الاقتصاد في القطاع غير الرسمي الذي يوظف 90 بالمائة من الشعب، وذلك وفقاً لمارون ميترا من معهد الحرية في نيو دلهي.[33]

ولا يمكن للحكومات أن تنشئ شركات أعمال تجارية، ولكن يمكنها، ويجب عليها، تأمين أفضل «بيئة تمكين» ممكنة لتحقق المشروعات الخاصة ازدهاراً، وهذا يتطلب إنشاء نظام أساسي للقانون يبدأ بمتطلبات وتشريعات مبسطة للحصول على تراخيص. ومن أجل جذب استثمارات أجنبية، يتعين على حكومات العالم الثالث كذلك أن تبذل المزيد لحماية حقوق الملكية الفكرية والحد من الفساد.

العمل التجاري في طليعة الإصلاح الاجتماعي

يقدِّر هيرناندو دي سوتو أن هناك ما يزيد عن 9 تريليون دولار من الثروة موجودة في أيدي الأشخاص الأكثر فقراً في العالم، ولكن لا يمكن استخدامها فعلياً لزيادة فاعلية تنمية العمل التجاري، وذلكً بسبب عدم كفاية المؤسسات المصرفية، وسندات الملكية، والقوانين التي تحمي المشاريع الخاصة.

لقد تجاهلت شركات الأعمال التجارية في العالم المتقدم تماماً 80 بالمائة من الإنسانية. ويسأل البروفيسور سي. كيه. براهالاد من جامعة ميشيغان، «ماذا يحدث لو قمنا بحشد موارد وحجم ونطاق شركات كبرى للمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل الموجودة في قاعدة الهرم، ومشاكل أولئك الأربعة مليارات شخص الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم؟ ... لماذا لا يمكننا حشد القدرة الاستثمارية لشركات كبرى مع المعرفة والالتزام للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات التي هي بحاجة إلى مساعدة؟»[34]

كيف يمكن استغلال الاتجاهات في مواطنة الشركات، الموصوفة أعلاه، لتطوير أسواق محلية في العالم الثالث؟ وفي الوقت الحاضر، لا يوجد لدى حركة المسؤولية الاجتماعية للشركات استراتيجية متماسكة ومقنعة. إنها في الغالب تتمحور حول تعزيز الممارسات الأخلاقية للشركات ودعم مشاريع التنمية التقليدية. ويجب أن يعاد تركيز الطاقة على الإجراءات التي من شأنها أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق الازدهار للفقراء. ومن خلال إعادة تعريف جدول أعمالها، يمكن لحركة المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تصبح قوة رئيسية لتعزيز حاكمية أفضل وإيجاد أسواق جديدة للفقراء.

إن أعظم أعمال المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يكون في قيام الشركات الأميركية والشركات متعددة الجنسيات بإيجاد شبكة عالمية من الشركات التجارية وجمعيات الأعمال التجارية الملتزمة بسيادة القانون، وفرض ضوابط صارمة على الفساد، ومجموعة متنوعة من الإصلاحات الحكومية الأخرى التي توجد حاجة ماسة إليها. ويقال إن الفساد يضيف 10 بالمائة إلى تكلفة القيام بعمل تجاري في أجزاء كثيرة من العالم، وقد يكون هو العامل الأكبر الوحيد الذي يعترض سبيل الفرص أمام الفقراء والشركات التجارية التي تسعى إلى الاستثمار.

وينبغي أن تكون الشركات التجارية في طليعة ما يتم إجراؤه من تحسينات على «بيئات تمكينية» في بلدان العالم الثالث من خلال تشجيع إدخال إصلاحات على القوانين والسياسات. وفي كتاباتها في مجلة *فورين أفيرز*، يقترح بن هاينيمان وفريتز هايمان أن يقوم مدراء الشركات «بإيجاد ثقافة امتثال لا تحتمل تجاوزات وهفوات وكلام خادع، وتعزز الرغبة في 'فعل

الشيء الصحيح'.» ويشجعان الشركات على عرض الأدلة عن عمليات الارتشاء التي تقوم بكشفها، والعمل مع الحكومات لإنشاء إجراءات تدقيق ومحاسبية سليمة، وخطوط ساخنة للإبلاغ عن الفساد، وقوانين حماية المبلغين عن الأعمال التجارية غير القانونية.[35]

إن المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني لم تتردد في إظهار المشاكل في سلوكيات الشركات والطلب بأن تقوم الشركات بأخذ الشؤون الاجتماعية والبيئية في الاعتبار. ولكن يتعين على المنظمات غير الحكومية أن توجه بعضاً من اهتمامها إلى سياسات وممارسات حكومات العالم الثالث التي تقف عائقاً بشكل منهجي، وغالباً ما يكون متعمداً، في وجه فرص الفقراء.

ومن جانبها، فإنه يتعين على الشركات تقييم تحالفاتها السياسية وشراكاتها الإنسانية للحصول على أدلة تفيد بأن منظمات غير حكومية معينة تقوم بتعزيز حقوق رواد مشاريع فقراء. ويجب على الشركات أن توجه دعمها المالي إلى العديد من المراكز الفكرية البحثية المحلية الصغيرة والحركات الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث التي تؤيد سيادة القانون، وحقوق الملكية، والمشاريع الميكروية.

إن مؤسسات الشركات يمكن أن تؤدي عملاً أفضل باستخدام أموالها من الأعمال الخيرية لبناء قدرات داخل قطاع ريادة الأعمال في العالم الثالث. ويعتقد كيرت هوفمان، من مؤسسة شل، أن آمال قارة إفريقيا بكاملها ترتكز تماماً على رواد المشاريع، وفي حين لا تعتبر المساعدات الخارجية هي الحل، فإن رواد المشاريع الذين يعملون بالكامل بمفردهم لا يعتبرون هم الحل كذلك. وتحتاج الكثير من المشاريع الصغيرة إلى المتوسطة إلى مساعدة في تقديم خطط عمل أفضل، وتحسين القدرات الإدارية من أجل زيادة ثقة المستثمرين. ويعتقد هوفمان بأن هذا يقدِّم فرصة للشركات أو المؤسسات لتوفير التوجيه والنصح والمساعدة الفنية.

وفي إفريقيا، تقوم مؤسسة شل بتجريب «طرق مجدية تجارياً لتوجيه النصح والإرشاد والتمويل إلى عدد كبير من الشركات الصغيرة» التي هي بحاجة إلى رأس مال.

ووفقاً لهوفمان، فإن البنوك في جميع أنحاء إفريقيا تفيض بالأموال ولكنها ترفض إقراضها لملايين رواد المشاريع صغيرة الحجم من الأفارقة الذين يمكن أن يقدموا المساعدة في انتشال القارة من الفقر فقط إذا منحهم أحد فرصة لذلك. ولا يجري ضخ رأس المال في الاقتصاد الإفريقي من قِبل بنوكها المحلية أو الأجنبية، وهذا يغذي الاعتقاد بأن الاستثمار في الاقتصاد الإفريقي كله مخاطر وليس له عوائد. ويعتقد هوفمان بأن توجيه مؤسسة شل ومساعدتها الفنية سوف «تساعد في تجسير الفجوة بين الملايين من رواد المشاريع صغيرة الحجم من الأفارقة الذين يفهمون بالفعل المخاطرة والعائد وملايين الدولارات الموجودة في حسابات البنوك المحلية التي تتجنب المخاطر.»[36]

وتستطيع شركات أخرى أن تحذو حذو مؤسسة شل، وأن تملأ الفجوات التي لا يمكن أن يملأها القطاع الخاص لوحده. وقد تم بذل القليل جداً من الجهد من جانب مجتمع الأعمال التجارية لإعداد وتحديد مقدار «تكاليف المعاملات» الباهظة المصاحبة لدخول أسواق العالم الثالث. وبمجرد جمعها، فإنه يمكن أخذ هذه المعلومات إلى السلطات الحكومية والهيئات الدولية للمراجعة والتصرف. ولبعض تكاليف هذه الإجراءات علاقة بالخصائص الاجتماعية والسياسية الفريدة لبلد معين. وكثير من هذه التكاليف والعوائق تكون ناجمة ببساطة عن أن القليل جداً من المعلومات تكون متاحة لمستثمرين من الخارج. إن جمعيات الأعمال من شأنها إيجاد مراكز موارد تنظم وتنشر معلومات حيوية عن التفاصيل المالية والقانونية والسياسية لمجتمعات معينة في العالم الثالث.

ولا تزال الأعمال التجارية الأميركية تبحث عن مزيد من الطرق للمساهمة في النمو الذي يقوده السوق في العالم النامي من خلال العمل الخيري الخاص بها، ومن خلال ريادة الأعمال الاجتماعية، ومن خلال إصلاحات الحاكمية. ومما لا شك فيه أن التحول في استراتيجيات التنمية الدولية من المساعدة التقليدية إلى نمو يقوده القطاع الخاص سوف يستمر في تقديم فرص لقادة العمل التجاري الذين يريدون استخدام مواردهم ومهاراتهم لتحسين العالم.

الفصل السادس

المشروع الميكروي: استغلال الكفاءات المحلية القابلة للتطور في قاعدة الهرم

إن رأس المال هو القوة التي ترفع من إنتاجية العمل وتوجِد ثروة الأمم. وهو شريان حياة النظام الرأسمالي وأساس التقدم والشيء الوحيد الذي لا يبدو أن بإمكان البلدان الفقيرة إنتاجه لنفسها مهما كان حماس شعبها في الانخراط في جميع الأنشطة الأخرى التي تميز الاقتصاد الرأسمالي.

هيرناندو دي سوتو[1]

إن أعظم ضرر يمكن أن يلحق بالفقراء هو تجاهلهم تماماً. وفي حين أنهم يُقلقون عقول العاملين في المجال الإنساني والجمعيات الخيرية الدينية، فقد تم تجاهلهم إلى حد كبير من جانب شركات الأعمال التجارية والمؤسسات المالية، وهي الأطراف الفاعلة الأقوى في اقتصاد السوق العالمي. كيف يمكن أن يكون 80 بالمائة من سكان العالم غير مرئيين إلى هذا الحد؟

يعتبر فقراء العالم مصدر قلق لوكالات مساعدة دولية كبيرة؛ أو قاصرين تحت وصاية الحكومة، يمتلكون الحد الأدنى من المواهب الذاتية أو الطاقة الإبداعية. ولكنهم في الواقع هم زبائن ورواد مشاريع ومنتجين ينتظرون الدخول في الاقتصاد العالمي.

ولحسن الحظ أن الاتجاهات العالمية تعمل على إطلاق فرص لم يكن من الممكن تخيلها قبل فترة وجيزة. ويتجاوز العديد من المدافعين عن الفقراء فشل المساعدات الأجنبية والنماذج الخيرية إلى ترويج مجموعة من الاستراتيجيات المنتجة للنمو، بما في ذلك نظام بنك القرية والمشاريع الميكروية وحق الامتياز الميكروي والشراكات بين شركات قائمة وشركات وليدة في العالم الثالث.

وفي بعض الأحيان يظهر مفهوم يحول الطريقة التي تُفهَم فيها مشكلة معينة. لقد نظر البروفيسور سي. كيه. براهالاد باستياء إلى أكثر من خمسين عاماً من المحاولات الفاشلة لاجتثاث الفقر من خلال أشخاص مخلصين وذوي نوايا حسنة في أماكن مثل البنك الدولي ووكالات المساعدة الحكومية وحتى منظمات المجتمع المدني. ويسأل، لماذا كنا، مع كل تكنولوجياتنا وقدرتنا الاستشارية ودرايتنا الإدارية، غير قادرين على إنشاء «رأسمالية شاملة» أكثر وعلى إحداث حِراك عكسي فيما يتعلق بالحرمان الذي يعاني منه الفقراء؟

لقد قرر براهالاد أن الأمر يتطلب نهجاً جديداً، نهجاً قد يبدأ «بصفحة نظيفة» ويرى الفقراء من خلال عدسات مختلفة جوهرياً. وفي كتابه *الثروة في قاعدة الهرم*، يدعو براهالاد إلى وضع استراتيجية تنمية مستنيرة لا تبدأ بالأمم المتحدة أو وكالات المساعدات في أوروبا أو واشنطن العاصمة، أو حتى بموارد الشركات متعددة الجنسيات، وإنما عند قاعدة الهرم. ويقول إن العملية ينبغي أن تبدأ باحترام الأفراد في قاعدة الهرم كمستهلكين وعاملين على حل المشاكل.[2]

ويأسف براهالاد لأنه لا يتم اعتبار الفقراء على أنهم تجمُّع لمستهلكين محتملين. والرأي السائد هو أنه ليس لدى الفقراء قوة شرائية، وبالتالي لا يمثلون سوقاً مجدية، وأن إدراك الوصول إلى الفقراء هو أمر صعب للغاية بالنسبة لشركات كبيرة؛ وأنه ليس لدى الفقراء وعي بالعلامات التجارية بشكل خاص، أو غير مهتمين بمنتجات شركات كبرى.[3] وهناك افتراض شائع آخر هو أن الفقراء معزولون ويفتقرون إلى الخبرة من

الناحية التكنولوجية إلى درجة لا يمكن معها أن يكون لهم أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي. إن هذه الافتراضات إما أنها خاطئة أصلاً أو أنها تصبح باطلة بفضل التكنولوجيا. على سبيل المثال، إن انتشار الأجهزة اللاسلكية بين الفقراء يمكّن المستهلكين في قاعدة الهرم من التواصل بفعالية مع بعضهم البعض ومع العالم الخارجي الذي بدوره يؤثر على مواقف المستهلكين وعاداتهم الشرائية.

ويقول براهالاد إن «الدول الفقيرة تحتضن نماذج جديدة لأعمال تجارية واستخدامات مبتكرة للتكنولوجيا التي سوف تبدأ في العقد القادم بتحويل المشهد التنافسي للصناعات العالمية بكاملها من خدمات مالية إلى خدمات اتصالات وإلى رعاية صحية وصناعة سيارات.» ويقول إن الشركات الغربية معرضة لخطر اغتصاب عرشها من قِبل «جيل جديد من شركات متعددة الجنسيات» ذات قدرة تنافسية فائقة، والتي هي الآن غير ملتقطة من قبل راداراتها.[4] وخلافاً للتصور الشائع، فإن هناك قوة شرائية ذات إمكانية كبيرة بين الفقراء، واحتمالية لوجود أسواق جديدة وتنمية أعمال تجارية أكبر بكثير من ما هو مفترض عموماً.

وأثناء تنقله مع براهالاد في بومباي، رأى بيت إنغارديو، الكاتب في مجلة *بيزنيس ويك*، شوارع مسدودة بسيارات تنفث دخاناً، ومتسولين وباعة متجولين – صور للفقر واليأس تناسب التصورات الغربية عن مدن كبرى في العالم الثالث. ويقوم براهالاد بإخبار إنغارديو أنه بالرغم من ذلك فإن هناك «وراء صور الفقر المألوفة هذه اتجاهات إيجابية، فكل شخص تقريباً منخرط في عمل تجاري من نوع ما، سواء كان بيع الثوم أو عصر قصب السكر مقابل بنسات للكأس الواحد، أو نقل التلفزيونات.» وفي كل بناية كبيرة توجد «شركات مثيرة للاهتمام مدسوسة في كل أرجاء المكان.» ويقول براهالاد، «مع وجود أرخص أسعار الاتصالات في العالم، فإن كل ما تحتاجه هنا هو هاتف وبطاقة بقيمة 20 دولاراً أميركياً لتبدأ مشروعاً تجارياً.»[5]

إن هذا هو مستقبل البراعة في ريادة المشاريع التي ستأتي من أماكن «لم يحاول الكثير من المدراء التنفيذيين حتى التفكير بها لأنها كانت تعتبر هامشية جداً.»[6]

دون ايبرلي

دمج الفقراء اقتصادياً: ما وراء نطاق الأعمال الخيرية

يُعرَف الكثير في أوساط التنمية عن برامج واستراتيجيات من أجل الحد من الفقر، ولكن حتى وقت قريب لم يكن يُعرَف الكثير عن قدرات إنشاء الثروة بين الفقراء أنفسهم. ولا يُنظر عادة إلى الفقراء على أن لديهم القدرة ليكونوا مدراء رأس مال كفوئين. وقد أغفلت الكثير من المؤسسات والقوانين، التي جلبت التقدم الاقتصادي إلى العالم المتقدم خلال القرن الماضي، فقراء العالم الثالث.

ويعتقد هيرناندو دي سوتو بأن قادة السياسة في الغرب قد حققوا نجاحاً كبيراً جداً في دمج الفقراء في اقتصاداتهم الخاصة لدرجة أنهم «نسوا حتى كيف تم ذلك، وكيف بدأ إنشاء رأس المال.»[7] ويقول دي سوتو إن السبب في أنه تم توجيه تطلعات وطاقات الناس العاديين نحو الإنتاجية الاقتصادية في الغرب له علاقة كبيرة بالنظم القانونية التي أنشأتها الحكومات الغربية. إن الحل لدمج فقراء اليوم في الاقتصاد العالمي السائد هو العودة من جديد إلى العملية التي جعلت فقراء أميركا يشاركون مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية. وتتطلب أصول وممتلكات وعمل فقراء العالم الثالث حماية قانونية حتى يمكن استخدام رأس المال الموجود في أيديهم فعلياً لتوليد الثروة.

وينتج الاقتصاد العالمي اليوم أكثر من 40 تريليون دولار في الناتج السنوي، إلا أن أغلبية كبيرة من فقراء العالم لم تستفد من النمو المذهل للثروة العالمية. وقد اتسعت الفجوة بين أولئك الأكثر ثراء والأكثر فقراً لتصبح هوة ضخمة على مدى العقود العديدة الماضية، وهي تواصل التوسع كل سنة. وفي عام 1960 كان أغنى 20 بالمائة يشكلون 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، واليوم يشكلون 85 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع امتلاك أفقر 20 بالمائة مجرد 1.1 بالمائة.[8] واليوم يمتلك بضعة مئات من المليونيرات ثروة تقدَّر بما يمتلكه أفقر 2.5 مليار شخص.[9]

أو لنأخذ بالاعتبار الفجوات بين الدول: في عام 1820، كانت نسبة الناتج المحلي الإجمالي بين أغنى الدول وأفقرها تبلغ 3 إلى 1؛ وبحلول عام 1950 بلغت 35 إلى 1؛ وبحلول القرن الحادي والعشرين بلغت 72 إلى 1.[10] ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لأفقر ثمان وأربعين دولة، عند أخذها مجتمعة، ما يعادل أقل من ثروة أغنى ثلاثة أشخاص في العالم مجتمعة.[11] ومن بين أكبر مائة اقتصاد من اقتصادات العالم، هناك واحد وخمسون منها ليست دولاً، وإنما شركات. وكيفما يتم تحليل البيانات، فإن الاتجاهات على المدى الطويل تشير إلى توسع مستمر في فجوة الثروة العالمية.

إن النقاشات حول عدم المساواة في الثروة العالمية تميل إلى التحول إلى خلافات حول مسائل الإنصاف والعدالة. هل ثروة الأغنياء مسؤولة بأي حال من الأحوال عن فقر الفقراء؟ وهل الأغنياء ملزمون برعاية الفقراء؟ وهل من شأن إعادة توزيع الثروة بعيداً عن الأغنياء أن تحدث فرقاً كبيراً؟ وهل من الممكن أن يكون الفقراء أحسن حالاً فيما لو كان هناك عدد أقل من المليارديرات في العالم؟

إن الإجابة بالنسبة لمعظم الناس الذين يدرسون القضية هي لا. فبالرغم من أن عدداً قليلاً نسبياً من الأشخاص الأغنياء يمتلكون مبالغ ضخمة من رأس المال، فإنه لا يعتبر رأس مال راكد، بل هو جزء من المجموعة العالمية للموارد الموجهة نحو استخدامات ربحية، على شكل ائتمان أو قروض أو هبات خيرية أو استثمار، والتي غالباً ما تقدِّم مساعدة مباشرة للفقراء. إن ثروة الغرب تولد كذلك الكثير من الطلب على المنتجات الاستهلاكية المصدَّرة من العالم الثالث. وسيكون للطلب الغربي، الآخذ بالانخفاض، لهذه السلع تأثيراً ضاراً على اقتصادات العالم الثالث.

ولكن هذه الحقائق الاقتصادية الأساسية بالكاد تعمل على تسوية القضايا الأخلاقية المربكة التي تزعج ضمائر الناس. ويمكن أن تخدم ثروة الأغنياء أغراضاً مفيدة اجتماعياً، ولكن ذلك لم يمنع عدم المساواة الصارخ من الظهور، أو من أن يسوء سنة بعد سنة. والسبب في هذا هو أن معظم النشاط الاقتصادي العالمي ببساطة يتحاشى أفقر

الفقراء. ووفقاً لستيوارت هارت، فإن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث إما داخل الدول الأكثر ثراء أو في تلك الدول الفقيرة التي يُعتقَد بأنها أسواق ناشئة. ويقول إنه حتى هناك فإن معظم المنتجات التي تصنعها شركات متعددة الجنسيات تكون «موجهة نحو الزبائن الأثرياء والنخبة، أو نحو أولئك الذين هم من شرائح الطبقة الوسطى الصاعدة في السوق.»[12] إن خُمس سكان العالم الأعلى مستوى في الدول الأغنى يتمتعون بنسبة 82 بالمائة من تجارة التصدير الآخذة في التوسع وبنسبة 68 بالمائة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والخُمس الموجود في الأسفل بالكاد لديه أكثر من 1 بالمائة.[13]

إن أسباب سوء توزيع الثروة والفرص هذا هي أسباب معقدة، ولكن الحقيقة الأكثر واقعية هي أن اقتصادات الدول الأكثر فقراً كانت راكدة أو آخذة في التدهور على مدى العقد الماضي. ويقول هارت إنه في الواقع لم يتم «إيلاء أي اهتمام لخدمة احتياجات أولئك القابعين عند قاعدة الهرم الاقتصادي.» ويتعين على الشركات أن تتعلم كيف «تنفتح على العالم» و«تراعي المجتمع الإنساني بأسره.»[14]

وتدرك الموجة الكبيرة التالية في التنمية الدولية الإمكانيات التي ستظهر لأعمال تجارية عندما يتم إدخال فقراء العالم في صلب الاقتصاد العالمي، فكلما حققوا كسباً أكثر، كانوا أكثر قدرة على الشراء. وعندما يتم تطوير قاعدة الزبائن في قاعدة هرم الثروة، فإن الفوائد لا تذهب فقط إلى الفقراء، وإنما إلى الأعمال التجارية أيضاً.

وهناك خطوة أخرى إلى الأمام تنطوي على إقامة شراكة مع كفاءات محلية قابلة للتطوير لإيجاد منتجات. ويقول هارت، «إن الهدف هو مشاريع محلية، والمشاركة في ابتكار تكنولوجيات ومنتجات وخدمات لتلبية الاحتياجات المحلية وإنشاء أعمال تجارية محلية من أسفل إلى أعلى.» وهذا يعني أن الشركات متعددة الجنسيات تحتاج إلى «فهم الأسواق والثقافات المحلية وتعزيزها، وزيادة فعالية الحلول المحلية وتوليد ثروة عند أدنى النقاط في قاعدة الهرم.»[15]

ويصف جون لانكستر، الكاتب في جريدة *واشنطن بوست*، اتجاهاً قوياً فعالاً في الهند. إن البلد تشهد ازدهاراً اقتصادياً، ولكن معدل نموه السنوي، البالغ 8 بالمائة، كان

في الغالب ظاهرة حضرية مدفوعة في المقام الأول بـصناعات خدماتيـة تجاهلـت إلى حـد كبير فقراء المناطق الريفية. وفي الهند الريفية، لا تـزال معظـم العـائلات تعمـل بالزراعـة، ومعدلات سوء التغذية أعلى مما هي عليه في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكـبرى. ووفقاً لـ لانكستر فإن «سوء حالة الطرق والكهرباء غير الكافيـة تثنـي الأعـمال التجاريـة عن السعي للحصول على زبائن وفرص جديدة من خارج المدن والبلدات الكبيرة.»[16]

من ناحية أخرى، فإن هذا على وشك أن يتغـير، حيـث أن الـشركات الكـبرى تجـد سبلاً لنشر ثقافة الاستهلاك في مناطق الهند الشاسعة البعيدة عن المدن حيـث يعـيش ثلثـا سكان الدولة البالغ عددهم مليار نسمة. وتتطلع شركة هندوستان ليفر المحـدودة، وهـي الشركة التابعة للشركة الهولندية العملاقة للمنتجات الاستهلاكية، إلى الوصول إلى حوالي 638,000 قرية من قرى الهند من خلال خطط بيع وتسويق غير تقليديـة مـن شـأنها أن تُدخل الفقراء مباشرة في نظام التوزيع في الشركة. وتجنّد شركـة هندوسـتان ليفـر حـوالي 20,000 من النساء الفقيرات، والأميّات في الأغلب، لبيع منتجات مثل صابون لايـف بوي ومعجون أسنان بيبسودنت في القرى التي كانت، وفقاً لـــ لانكـستر، «تعتـبر سـابقاً صغيرة جداً، ومعوزة جداً، وبعيدة جداً عن قنوات التوزيـع العاديـة لدرجـة لا تـبرر أي اهتمام بها.»[17] إن الأموال التي تكسبها هؤلاء النساء قليلة جـداً، تـتراوح بـين 16 دولاراً و22 دولاراً في الشهر، ولكنها المبـالغ النقديـة المُـضافة تمثّـل بالمتوسـط ضـعف دخلهـن الشهري، وفي كثير من الأحيان تجعل تعليم أطفالهن، ولأول مرة، ممكناً.

إن هندوستان ليفر هي من بين عدد متنام من الشركات التي تـرى الإمكانيـة لفعـل الخير من خلال القيام بعمل جيد في مناطق الهند الريفية. ووفقاً لخبراء الاقتـصاد وخـبراء العمل التجاري، فإن الأسواق الحضرية أصبحت مشبعة، ما يـضطر الـشركات إلى إعـادة تنظيم أنظمة التسويق والتوزيع لاستهداف المستهلكين الريفيين الـذين قـد يكـون لـديهم دخول صغيرة، ولكنهم مجتمعون يمثلون إمكانية نمو ضخم. وتشمل هـذه المنتجـات أي شيء ابتداء من عبوات الشامبو التي تباع مقابل بنس واحد إلى الدراجة النارية التـي تبـاع مقابل دفعات شهرية تبلغ 4.50 دولاراً. وفي كثير من الحـالات، تنـضم البنـوك إلى هـذا

الاتجاه من خلال عرض حسابات توفير وائتمان للزبائن الجدد. ويقول الخبير الاقتصادي راجيش شوكلا إنه «خلال أربع أو خمس سنوات سوف يصبح السوق الريفي قطاعاً رئيسياً على نحو يتجاوز خيال أي شخص.»[18]

تشريح الرأسمالية للفقراء

إن المفتاح إلى النجاح الرأسمالي بين الفقراء هو ذاته بين الأغنياء: *رأس المال*.

يصف البروفيسور ستيفن سميث من جامعة جورج واشنطن العديد من الفخاخ التي يقع فيها الفقراء، مثل الأمية والأمراض والديون والبطالة. ويقول، ولكن ما هو أعظم من فخاخ الفقر هذه يتمثل في أن عدم وجود ائتمان هو الذي يحبط النجاح. إن لدى الفقراء القليل جداً من الدخل الصافي والقليل جداً من رأس المال للارتقاء فوق أي قدرات في ريادة المشاريع يمكن أن تكون لديهم في الوقت الحاضر. ويخبرنا سميث بقصة امرأة في الإكوادور كانت تبيع بناطيل جينز أميركية مستعملة للبيوت، ولكنها لم تكن تتمكن من الاحتفاظ بمخزون يبلغ أكثر من ثلاثة بناطيل فقط، الأمر الذي حدّ من قدرتها على ملاءمة المقاسات والتصاميم لاحتياجات الزبائن إلى درجة كبيرة. وبمبالغ متواضعة من القروض، كان بإمكان هذه المرأة الحصول على مخزون أكبر وزيادة أرباحها.[19]

ولكن شيئاً في غاية البساطة، مثل رأس المال، لا يكون بسيطاً على الإطلاق عندما يأخذ المرء بالاعتبار مجموعة واسعة من العوائق القانونية والمؤسسية التي تمنع الفقراء من الوصول إليه. ويقول سميث، «تخيل بلداً لا يمكن لأحد فيه أن يحدد من يمتلك ماذا، ولا يمكن التحقق من العناوين بسهولة، ولا يمكن جعل الناس تسدد ديونها، ولا يمكن تحويل الموارد إلى أموال بشكل ملائم، ولا يمكن تقسيم الملكية إلى حصص، وأوصاف الأصول ليست موحدة ولا يمكن مقارنتها بسهولة، وتختلف القوانين التي تحكم الملكية من حي لآخر، وحتى من شارع لآخر.» ويتابع سميث، «لقد وضعت نفسك للتو في حياة بلد نامٍ.»[20]

ويصف هيرناندو دي سوتو، المعروف على نطاق واسع بسعيه للتقدم بالحقوق القانونية لفقراء العالم الثالث إلى الأمام، كيف قرر فريق البحث الخاص به فتح متجر للملابس في ضواحي ليما في البيرو. وقد شرع الفريق بالعمل على تلبية جميع الشروط القانونية، الأمر الذي استلزم رحلات طويلة بالحافلة إلى وسط ليما، والانتظار في طوابير، وملء طلبات تسجيل. لقد كانوا يقضون ست ساعات في اليوم للقيام بذلك، وأخيراً سجلوا الشركة التجارية بعد 289 يوماً بتكلفة وصلت إلى 1,231 دولاراً - كل ذلك من أجل متجر الملابس الذي سيوظف شخصاً واحداً. وقد استغرق الحصول على ترخيص قانوني لبناء منزل على أرض مملوكة للحكومة أكثر من ست سنوات، وتطلّب 207 خطوات إدارية في اثنين وخمسين مكتباً حكومياً. واحتاج الحصول على سند ملكية قانوني للأرض إلى 728 خطوة.[21]

هذه هي العملية المزعجة المطلوبة لتدير عملاً تجارياً بشكل قانوني. إن متطلبات البيروقراطية مرهقة وغير عقلانية إلى هذه الدرجة. والأكثر صعوبة هو البقاء في الاقتصاد القانوني بعد الوصول إلى هناك. وينتهي الأمر بالكثيرين بالعودة إلى الاقتصاد السري، وعند تلك النقطة يفقدون أي حماية قانونية ضئيلة يمكن أن يكونوا قد حصلوا عليها. وغالباً ما يقعون ضحية لمسؤولين حكوميين فاسدين أو لطغاة اقتصاديين يمارسون شكلاً من أشكال الرأسمالية اللصوصية التي تنهب الفقراء بدلاً من تمكينهم. إن اقتصادات العالم الثالث تعج بالناس الذين يستفيدون من الفقراء - مثل المسؤولين الفاسدين والمرابين والوسطاء - ولهم مصلحة خاصة في إبقائهم فقراء.

وفي الوقت ذاته، وفي كل بلد من بلدان العالم الثالث التي قام فريق دي سوتو بدراستها، عملت براعة ريادة المشاريع لدى الفقراء على «إيجاد ثروة على نطاق واسع - ثروة تشكّل كذلك، إلى حد كبير، المصدر الأكبر لرأس المال المحتمل من أجل التنمية.»[22] إن مدن العالم الثالث تُعدّ موطناً للعديد من العمال المهرة ورواد المشاريع الذين، على الرغم من الصعاب، ينشئون صناعات بكاملها من خلال اتصالات سرية. وفي كثير من

الحالات تزدهر ولكنها لا تولِّد فرص العمل والرخاء لمجتمعاتها، والتي من شأنها أن تكون ممكنة في نظام قانوني للعمل التجاري.

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، فإنه يتم إيجاد 85 بالمائة من كافة الوظائف الجديدة في أميركا اللاتينية في «القطاع غير القانوني.» ولأن الكثير من النشاط الاقتصادي في البلدان الفقيرة غير قانوني، فإن الموارد التجارية الفعلية والملكية والأصول تبقى، إلى حد كبير، متوارية عن الأنظار. وهذا هو ما يدعوه الاقتصاديون رأس مال راكد: وذلك لأنه لا يمكن استخدامه قانونياً لتوسيع المشاريع، وهو يمثل الحد الأدنى من المنفعة لإنتاج ازدهار عام.

التنمية المستندة إلى الأصول

وفقاً لهيرناندو دي سوتو، فإن السكان الفقراء في العالم - خمسة أسداس البشرية تماماً - لديهم أشياء، ولكنهم «يفتقرون إلى الإجراءات القانونية لتمثيل ممتلكاتهم وإنشاء رأس مال.» ويواصل، «إن لديهم منازل ولكن ليس سندات ملكية؛ ومحاصيل ولكن ليس صكوكاً قانونية؛ وشركات تجارية ولكن ليس نظام تأسيس.» ويقول، إن هذا هو «سر الرأسمالية.»[23]

وسواء كان الحي هو أحد الأحياء الأميركية الفقيرة في المناطق الحضرية أم قرية فقيرة من قرى العالم الثالث، فإن نقطة الانطلاق في توليد الثروة هي تحديد الأصول الموجودة أصلاً لدى الناس، ومن ثم البدء بالبناء عليها. ومن غير المرجح أن يكون لدى الفقراء وظائف ثابتة أو يعوّل عليها، أو مدخرات، أو أرصدة، أو أراضٍ؛ ولكنهم يمتلكون مهارة ووسائل لإنتاج شيء ذي قيمة في السوق، مهما كان محدوداً.

وبمساعدة الائتمان قد يكون الفقير الذي يعمل في صيد السمك لكسب رزقه قادراً على بيع الجزء الذي لا يريده في السوق المحلية لإطعام أسرته. وقد يكون لدى عائلة فقيرة ماعز أو بقرة، وتكون قادرة على جعل كميات قليلة من الحليب الزائد متاحة للبيع.

ويمكن أن تنتج المرأة الفقيرة أشغالاً يدوية متقنة من شأنها أن تعجب زبائن حضريين أو سياحاً، إذا كان بإمكانها إيجاد الوسيلة لنقل وتسويق البضاعة. ويمكن أن يكون الرجل الفقير ميكانيكياً ماهراً يمكنه تصليح أجهزة نقل الحركة في السيارات، ولكنه يحتاج إلى المزيد من الأدوات الأكثر تقدماً إذا كان لا بد له من أن يتوسع في خدماته.

والأصول التي يبدو أنها غير ذات شأن يمكن زيادة فعاليتها والاستفادة منها في مشاريع أكبر مولدة للإيرادات. ويمكن أن تعمل التحسينات المتواضعة في رأس المال، أو القدرة على الإنتاج، أو التوسع في الأسواق على صنع الفرق بين العيش في فقر مدقع وكون المرء مجرد فقير باعتدال. ويمكن لرصيد قليل جداً أن يقطع شوطاً طويلاً في تعظيم قيمة أصول أساسية مثل الأدوات أو حيوانات الجر أو الجرارات الصغيرة لحراثة مساحات أكبر من الأرض.

وربما أن الأصول التي توفر الإمكانية الأكبر للفقراء هي الأرض. فعند إجراء استطلاع عليهم، كان الفقراء في كثير من الأحيان يحددون الأرض بوصفها المفتاح لتطورهم. فهم بحاجة إما إلى المزيد من الأرض لكي يعيشوا عليها أو أن يعتاشوا منها أو أنهم بحاجة إلى سيطرة قانونية على الأرض بحيث يمكن التعامل معها بوصفها أصلاً لأغراض ضمان الائتمان. وقد وجدت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن نصف مليار شخص يعيشون من زراعة الأراضي التي لا يمتلكونها بشكل موثق. ومن الممكن أن يكونوا مزارعين شركاء بالمحصول أو مستأجرين أو محتلين بوضع اليد مع بعض الوصول إلى الأرض من أجل كسب الرزق، ولكن لأنهم لا يتمتعون بحقوق موثقة لحيازة الأرض، فإنهم يفتقرون إلى ضمانات الحصول على الائتمان الضروري لإنشاء ثروة إضافية.[24]

وفي هايتي، وهي واحدة من أفقر بلدان العالم الثالث وأكثرها معاناة من الخلل الوظيفي، يعيش 68 بالمائة من فقراء المناطق الحضرية و97 من فقراء المناطق الريفية في مساكن بدون سندات ملكية قانونية خالصة. وتصل قيمة العقارات التي بدون سندات ملكية في هايتي إلى 5.2 مليار دولار.[25] وتبلغ قيمة العقارات التي بدون سندات ملكية

في الفلبين 133 مليار دولار، ما يعادل أربعة أضعاف قيمة 216 شركة محلية مدرجة على السوق المالية للبلد. ومن الممكن أن يحدث تقدُّم كبير بالنسبة للفقراء إذا كان هناك عدد أكبر قادرين على امتلاك منازلهم ويعتبرون ممتلكاهم على أنها أصول يمكن بعد ذلك أن تستخدَم كضمان. وفي بعض أسوأ الأحياء الفقيرة في العالم، حيث يكون الفقراء عالقين في ظروف من الفقر المدقع مع عدم كفاية في المرافق الصحية، غالباً ما يكون أصحاب الأراضي هم من المسؤولين الحكوميين ومن السياسيين. إن الملكية في مثل هذه الحالات قد تمثل تحولاً كبيراً في السلطة.

ويعتمد معظم الفقراء على أصول طبيعية في بيئتهم المعيشية، مثل الغابات أو الأراضي الزراعية أو الجداول والأنهار التي تكون قد نضبت في كثير من المواقع أو تكون ملوثة. ووفقاً لستيفن سميث، فإن «الفقراء هم في الوقت ذاته ضحايا وكذلك جناة من غير قصد فيما يتعلق بالتدهور البيئي.»[26] على سبيل المثال، عندما يكون الفقراء مضطرين إلى تدمير الغابات من أجل الحصول على حطب لطهي الطعام أو للتدفئة، كما هو شائع، فإنهم يستنزفون الموارد الطبيعية، وهذا بدوره يقلل من إمكانيات التنمية المستدامة.

لعل ما يمكن أن يكون الفقراء بأمسّ الحاجة إليه هو ببساطة الحصول على مزيد من السيطرة على وقتهم الذي هو أصل هام بحد ذاته. ويمكن أن يوفر توصيل يومي أكثر كفاءة لخدمات ومستلزمات أساسية مثل الماء والوقود وقتاً يمكن استخدامه في إنتاج سلع من أجل بيعها. إن تكنولوجيات توفير الوقت أصبحت تشكل مساعدة كبيرة للفقراء وهم يواجهون الاحتياجات اليومية. فالهواتف الخلوية تعتبر من أكثر الأجهزة توفيراً للوقت، حيث تغني عن القيام برحلة إلى مسافات طويلة لإجراء أعمال تجارية يمكن إنجازها بسهولة بواسطة الهاتف. ويمكن للنساء اللواتي لديهن هواتف إنجاز أعمال تجارية خلال رحلاتهن اليومية إلى النهر من أجل الحصول على الماء. ووفقاً لغوتام آيفاتوري، الكاتب في مجلة *ذا بانكر*، فإن الأجهزة ذات التقنية العالية أضحت جزءاً من حياة الفقراء. ففي إفريقيا لوحدها وصل عدد المشتركين في خدمة الهواتف الخلوية إلى 76.8 مليون شخص، مع نمو بنسبة 58 بالمائة سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية.

وفي كثير من الحالات، يستطيع المشتركون في خدمة الهواتف الخلوية بيع فترة المكالمة على الهواء لمستخدمين آخرين ما يؤدي إلى توسيع متاحية خدمة الهاتف بشكل كبير.[27]

الرأسمالية المستندة إلى الائتمان للفقراء

إن ما يحول بين الفقر المدقع وأول درجة من السلم الاقتصادي قد يكون شيئاً بسيطاً بقدر بساطة الحصول على قرض صغير.

إن مصادر رأس المال للفقراء غالباً ما تكون محدودة جداً. وحتى البنوك المحلية والدولية في بلدان العالم الثالث ترفض في كثير من الأحيان جعل المال متاحاً أمام الفقراء بسبب مخاطر ائتمانية متصوَّرة. وتظهر الدراسات أنه يتم استبعاد 90 بالمائة من رواد المشاريع الصغيرة من الخدمات المالية في بلدانهم. وفي الغالبية العظمى من الحالات، تفضل البنوك ببساطة وضع احتياطياتها في بنك غربي، وهو نمط يؤدي إلى تفاقم المشكلة العويصة المتمثلة في هروب الائتمان في الكثير من دول العالم الثالث.

إن المرابين المحليين الذين يقدمون قروضاً للفقراء غالباً ما يكونون فاسدين ويتقاضون أسعار فائدة فاحشة تصل إلى 1,000 بالمائة شهرياً. إن هذه المعدلات الربوية يمكن أن تستهلك أرباح المقترضين تماماً محبطة الغرض من تقديم قروض للفقراء برمته. وفي كثير من الأحيان يكون المرابون هم الذين يجنون الأرباح.

لقد كانت إحدى المبادرات الأكثر تبشيراً في مكافحة الفقر، والتي ظهرت في العقود الأخيرة، هي حركة التمويل الميكروي الذي يقدم قروضاً صغيرة إلى جانب تقديم خدمات مالية للفقراء. لقد أضحت أداة قوية للغاية لمكافحة الفقر إلى درجة أن الأمم المتحدة أعلنت عام 2005 ليكون «عام الائتمان الميكروي»، ودعت بلدان العالم الثالث إلى معالجة أوجه القصور في أنظمتها الائتمانية. وقد خطت الحكومة الأميركية خطوة إلى الأمام، وهي توفر حالياً 155 مليون دولار سنوياً على شكل قروض وأموال لبناء القدرات لأكثر من 3.7 مليون مشروع ميكروي في جميع أنحاء العالم.

إن القروض الصغيرة تمكّن الفقراء في جميع أنحاء العالم الثالث من القيام بعمليات شراء هامة للمعدات، وتوسيع مخزون الإنتاج، والقيام بتحديثات متواضعة في عملياتهم التجارية. كما تمكّن القروض رواد المشاريع الفقراء من الحصول على تدريب وتغذية ورعاية صحية أفضل، أو تحسين حالة منازلهم أو تجهيزاتهم.

وعادة ما يكون زبائن التمويل الميكروي من ذوي الدخل المنخفض الذين ليس لديهم إمكانية للوصول إلى مؤسسات مالية، ولكن لديهم بعض وسائل المساعدة الذاتية، ويمكنهم فعل الكثير جداً لأنفسهم بواسطة رأس مال قليل. وفي المناطق الريفية، وهو ما يعني عادة صغار المزارعين، أو أولئك المنخرطين في الصناعات الغذائية أو التجارة. إن شراء حيوان جر أو جرار صغير يمكن أن يحسن بشكل كبير إنتاجية المزارع. وفي المجتمعات الحضرية، تذهب القروض عادة إلى أصحاب المتاجر أو الباعة المتجولين أو الحرفيين أو مقدمي الخدمات. وبالنسبة للخياطة، فإن القدرة على شراء ماكينة خياطة يمكن أن يحدث الفرق فيما إذا كان سيتم إطعام عائلتها وتعليمها أم لا.

إن قصص نجاح القروض الميكروية تكشف عن طاقة كامنة وإبداع بين الفقراء ينتظران الاستفادة منهما. لننظر في هذه القصص عن مستفيدين من قروض مؤسسة هوب إنترناشونال.

في الصين، حصل نيو جون على ثلاثة قروض استخدمها لتوسيع عمله في نقل الفحم من خلال تطوير منتج فريد لتلبية احتياجات التدفئة لدى الزبائن المحليين. فقد اشترى جون مسحوق فحم وحوله إلى كتل بشكل أقراص العسل أثبتت أنها وقود تدفئة فعال. وسرعان ما زاد الطلب المحلي على هذا المنتج. ومن خلال أرباحه الإضافية يمكّن جون أطفاله من الحصول على تعليم متقدِّم.

وفي الصين أيضاً، استخدم وو آي ينغ قرضاً ميكروياً لنقل عمل يعاني من صعوبات جمة في الألبان إلى مستوى جديد. وقد مكّنه رأس المال الجديد من توفير علف ذي جودة أعلى لحيواناته، ما أدى إلى تحسين صحتها بشكل كبير ورفع مستويات إنتاج الحليب. كما

حملت البقرات التي تتمتع بصحة جيدة بعجول صحتها أفضل، وهذا يبشر بمستقبل واعد أكثر من إنتاج الحليب. وقد استخدم ينغ قرضاً ثانياً لشراء زجاجات من أجل توصيل الحليب إلى السوق.

وفي سيريلانكا، لم يكن يوجد لدى صياد سمك يدعى ميليوس المعدات اللازمة لإطعام عائلته بشكل كاف، وبالكاد كان يحقق ربحاً من صيده اليومي الذي لا يمكن التنبؤ به. لقد اضطر أولاده إلى ترك المدرسة بسبب الضائقة المالية التي كانت تعاني منها العائلة. وبواسطة قرض صغير تمكَّن ميليوس من شراء قارب وزيادة ساعات عمله وخيارات الصيد لديه. وتحصل عائلته اليوم على تغذية جيدة وعاد أولاده إلى المدرسة.

لقد فقد راجيف، من سيريلانكا أيضاً، كل شيء عندما تعرض عمل عائلته للدمار في نزاع محلي. وعندما حصل على قرض، كان قادراً على شراء مائة دجاجة وقام ببناء قن دجاج. لقد نجحت خطط راجيف لدرجة أنه يعمل لمضاعفة عدد دجاجاته، ويقوم ببيع الدجاج في أسواق أوسع. إنه يستخدم الفائض النقدي للدفع مقابل التدريب الجامعي.

وكوليت، من رواندا، لم يكن لديها عمل ولم يكن دخل زوجها كافياً لإعالة أطفالهما السبعة. وبواسطة قرض ميكروي، كانت كوليت قادرة على فتح كشك في السوق المحلي والبدء ببيع ملابس أطفال. كما تمكنت من شراء بيت صغير لتأجيره لعائلة محلية؛ وتقديم وجبات منزلية الصنع يومياً لعشرين عاملاً في مصنع محلي.

تُظهر هذه القصص الوعد الحقيقي للتمويل الميكروي. ومن خلال عيون الغرب المزدهر، يبدو مستوى الإنتاج الاقتصادي في كل حالة من هذه الحالات ضئيلاً. ومع ذلك، وفي سياق العالم النامي، فقد كان التقدم الذي جلبته هذه القروض للعائلات والمجتمعات المعنية كبيراً. وفي كل حالة من الحالات تم توليد دخل كافٍ لإطعام وتعليم الأطفال، وفي بعض الحالات، لتوظيف عمال إضافيين وبناء رخاء عام من خلال مكاسب قليلة.

وعلى الرغم من أن تاريخ برمجة التمويل الميكروي يعود إلى ثلاثين سنة مضت في بلدان مثل بنغلاديش والبرازيل، فقد اكتسب زخماً في ثمانينيات القرن العشرين، وازدهر في الحركة العالمية النشطة التي هو عليها اليوم.

إن البرنامج الذي يعمل منذ أطول فترة، وربما الذي يتم الاستشهاد به في معظم الأحيان كأنموذج لتنمية اقتصادية ذات قاعدة واسعة، هو برنامج الخدمات المالية في بنغلاديش والذي استهله بروفيسور في الاقتصاد، وهو محمد يونس. فبدافع من الاقتناع بأن كل شخص يولد ولديه قدر من الكفاءة القابلة للتطوير في ريادة المشاريع، شرع يونس في مواجهة ما شعر أنه كان عقبة رئيسية أمام الفرص الاقتصادية - إنه عدم وجود ائتمان. فقام بأنشاء غرامين (وتعني «ريفي» أو «قرية»)، وهي منظمة تنمية اقتصادية غير ربحية تقدم اليوم خدمات لأكثر من ثلاثة ملايين مقترض فقير من خلال ألفي مكتب من مكاتب الفروع.

عندما بدأ يونس برنامجه في عام 1976، كان يتعين عليه التغلب على التشكك في أن الفقراء ليس لديهم أي قدرة على إدارة الائتمان وتسديد قروضهم بأمانة. ولإثبات خطأ المتشككين قام بتصميم وسائل داخل برنامجه لغرس الثقة والشعور بالملكية بين الفقراء. وأحدها كان في اعتماد برنامج غرامين بشدة على ما يسميه يونس «ضمان ضغط الأقران» الذي يصف ممارسة الطلب من المقترضين القيام بضمان وكفالة قروض بعضهم البعض. إن هذا التضامن الجماعي يوفر حوافز اجتماعية قوية لتسديد القروض، وكذلك دعماً اجتماعياً لأولئك الذين يتخلفون عن الدفع.

وفي عام 1983، عندما حصل على ترخيص لبرنامجه على أنه بنك تعاوني عام، قرر يونس أن يمتلك المقترضون أنفسهم 75 بالمائة من أسهم البنك، وأن يكون لكل مقترض حق في امتلاك أسهم بعد وصوله إلى مستوى معين من الاقتراض. ونظراً لأن البرنامج أظهر تنوعاً في مجموعة أوسع من الخدمات المالية، فقد شدد برنامج غرامين على أهمية ملكية المنازل مقدِّماً قروضاً بفائدة تبلغ 8 بالمائة، وهذا معدل فائدة منخفض بشكل مذهل بالنسبة لبرنامج تمويل ميكروي.

لقد أظهر برنامج غرامين قوة السماح للفقراء بقيادة تطورهم. ويتم توجيه القروض، بشكل متزايد، نحو النشاط الزراعي الذي حدده البنغلاديشيون أنفسهم على أنه يلبي احتياجات المستهلكين. فعلى سبيل المثال، ونظراً لأن الأسماك هي جزء هام من النظام الغذائي المحلي، فقد اكتشف رواد المشاريع أن إنشاء مزارع أسماك تستخدم أنواعاً ذات إنتاجية مرتفعة يشكّل أسلوباً مربحاً لتوفير الغذاء للفقراء.[28]

واليوم، تقدم مؤسسات التمويل الميكروي، أو MFIs، خدمات لأكثر من ثمانين مليون فقير في البلدان النامية مع ما يزيد عن 7 مليارات دولار على شكل قروض غير مسددة. ويقدَّم التمويل الميكروي من قِبل هيئات متعددة، بما فيها الاتحادات الائتمانية، والمنظمات غير الحكومية، والبنوك التجارية. إن السوق المحتملة لبرامج التمويل الميكروي بين الفقراء في جميع أنحاء العالم تصل إلى خمسمائة مليون شخص. وتستفيد النساء، - اللواتي يشكلن 70 بالمائة من فقراء العالم - على وجه الخصوص، من القروض الميكروية، وذلك لأنه لديهن القدرة على إنشاء مشاريع من المنزل أثناء رعايتهن لأطفالهن، ما يحسّن غالباً فرص أولادهن في إكمال دراستهم.

ووفقاً لبيتر غرير من مؤسسة هوب إنترناشونال، فإن «لدى معظم الفقراء سمات ريادية غير مستغلَّة في التنمية الذاتية، فمن خلال الحصول على ائتمان (حتى ولو كان مجرد 50 دولاراً) بسعر فائدة معقول، يمكنهم البدء بتوسيع عملهم التجاري وتحرير أنفسهم من الفقر، والمشاركة في اقتصاد السوق الحرة.» ويؤكد غرير على أن المفتاح هو تعزيز تنمية تجارية حقيقية تنطوي على تحقيق أرباح وتوظيف حقيقي، وليست مجرد تركيز على الهدف الإنساني المتمثل في الحد من الفقر.

لقد أثبتت العديد جداً من برامج الائتمان ذات النوايا الحسنة أنها غير مستدامة، وذلك لأن هدفها التشغيلي كان هو الفكرة المبهمة المتمثلة في «تخفيف» الفقر. وهناك أدلة على أنه من أجل أن يفلت الفقراء من الفقر، فإنه يتعين عليهم أن يصبحوا ملمين بممارسة توليد نشاط اقتصادي حقيقي في السوق الحرة. ويقول غرير إن برامج الإقراض الميكروي

تدرك أن «الفقراء يستحقون الائتمان وأنهم 'عملاء صالحون للتعامل المصرفي'»، وأن تعزيز التوظيف الذاتي من خلال مشاريع ميكروية لا يعتبر فقط الطريقة الأكثر فعالية للحد من الفقر، وإنما كذلك الطريقة الأضمن لوضع الفقراء في موقع المسؤول عن مستقبلهم الخاص.[29]

وفي حين أن معظم البرامج الإنسانية تنطوي على توفير شكل من أشكال الخدمات للفقراء من الخارج، فإن مبادرات الائتمان الميكروي تشدد، بشكل كلي تقريباً، على قدرات الناس على مساعدة أنفسهم. وفيما عدا الائتمان المالي، فإن كل شيء آخر يجب القيام به يعتمد على الفقراء. قلة هي برامج مكافحة الفقر التي يمكن قرنها بمبادرات التمويل الميكروي في إظهار مدى قدرة الفقراء على مساعدة أنفسهم، أو كيف يمكن أن يكونوا مسؤولين في الوفاء بالتزاماتهم. إن معدلات التسديد في قروض الائتمان الميكروي تقارب 95 بالمائة.

وعلى العكس من الأعمال المصرفية التقليدية، حيث يكون من المتوقع أن يقوم المقترضون بطرح ضمان لتغطية القروض، فإن برامج الائتمان الميكروي غالباً ما تعتمد على دعم مجموعة الأقران، أو «الضمانة الاجتماعية،» كما هو الحال في تجربة بنغلاديش. وغالباً ما يتم أخذ القروض من قِبل مجموعات تتكون من ما يصل إلى ثمانية أشخاص يعملون بعد ذلك معاً للتأكد من أنه يتم تسديد القروض في الوقت المناسب، وذلك لتجنب تعرض المجموعة بكاملها لعقوبة جزائية.

لقد قامت منظمة بارزة، هي آكسيون (Accion)، بدمج توفير الائتمان مع تركيز على تنمية المهارات بين الفقراء لجعلهم أفضل في محاربة المخاطر الائتمانية وبالتالي أكثر تأهلاً للحصول على قروض. وتقدّم آكسيون جدول أعمال يغطي مجموعة متنوعة من المواضيع تشمل التسويق والتسعير ومراقبة الجودة. ويبيّن للفقراء حتى كيفية وضع خطة عمل. لقد جعلت المؤسسات التابعة 5.8 مليار دولار متاحة لـ 3.2 مليون ريادي مشروع فقير على مدى السنوات العشر الماضية، مع معدل سداد يبلغ 97 بالمائة.

إن ما يضيف إلى حد كبير إلى توسيع الخدمات الائتمانية المقدمة للفقراء هو انتشار خدمات الاتصالات ميسورة التكلفة. إن الأجهزة الرقمية الشخصية وأكشاك الحواسيب الشخصية تفتح عالم المعلومات والائتمان أمام الفقراء. ويجد المزارعون معلومات عن الأسواق من الإنترنت ما يساعدهم على تحديد الوقت الذي يجب أن يبيعوا فيه بضاعة ما. ووفقاً لـ سي. كيه. باراهالاد فإن «غرف الدردشة تعج بحيوية لا يمكن لأي منا تخيلها.» ويضرب مثلاً عن الصيادين في كيرالا، في الهند، والذين يستخدمون هواتف خلوية للتحقق من الأسعار في أسواق أسماك مختلفة قبل توجيه قواربهم إلى موقع للرسو في نهاية اليوم.[30]

إن الأمل بين ممارسي التمويل الميكروي هو أن البرامج سوف تستمر في التنوع لتشمل مصادر جديدة من الائتمان والكثير من الاختلافات في نظام التسليم المؤسسي؛ وأنه سوف يصبح أحد الأوجه في مقاربة متكاملة أكبر إلى تنمية اقتصادية. ونظراً لأن للتمويل الميكروي معدلات ربح تُقارن إيجابياً مع إقراض تجاري سائد، فإنه يبدو من المرجح أن المزيد والمزيد من العمليات المصرفية الربحية سوف تتحرك لتقدم قروضاً صغيرة للفقراء، لا سيما أن الرأسمالية الاستهلاكية تشق طريقها داخل مجتمعات ريفية صغيرة. وكلما كانت مصادر الائتمان للفقراء أكثر والمنافسة بين مزودي الائتمان أكبر، كان وصول عائلات فقيرة إلى الائتمان أكثر.

ومن المرجح أنه سيتم إمداد جزء من ذلك التنوع بواسطة اتجاهات تنموية قوية أخرى تشمل حوالات. إن تدفق المال الذي يكسبه مهاجرون نحو مجتمعات العالم الثالث يقوّي مؤسسات ائتمانية محلية ويعزز قطاعات مالية محلية.

ويبقى الانكفاء المحلي المتزايد أمراً حاسماً لتحقيق النجاح. وعلى غرار العديد من الخدمات المقدمة من غرباء، فإن برامج التمويل الميكروي قد تفشل في التكيف مع الثقافة المحلية، أو قد تُثبِط، عن غير قصد، المبادرة والملكية المحليتين لتصبح مجرد مصدر آخر للاعتماد على الحلول الخارجية. ومن الممكن أن تحل المؤسسات المحلية التي تسيطر عليها

المجتمعات نفسها، بشكل متزايد، محل الكثير من التمويل الحالي لبرامج التمويل الميكروي المقدمة من قِبل جمعيات خيرية أو حكومات.

ويشدد آخرون على أهمية التحول من ائتمان يزوِّد به مقرضون إلى مدخرات من قِبل الفقراء أنفسهم. وقد يجد مؤيدو النمو المحلي الذي تقوده السوق في التركيز على تسديدات «دفعة واحدة» أكثر من التركيز على صناديق توفير استراتيجية أفضل من شأنها أن تمكّن الفقراء من شراء الأشياء التي يحتاجونها فوراً من أجل إنتاج مزيد من الدخل. والمشكلة ليست مجرد أن الفقراء لا يستطيعون الحصول على ائتمان، وإنما هي أنه ليس لديهم مكان آمن لإيداع مدخراتهم فيه.

ويؤكد جيفري آش من معهد التنمية المستدامة في جامعة برانديس أن توليد ممارسات ومؤسسات للمدخرات المحلية هو أمر أساسي. وبعد عدة عقود لم يصل التمويل الميكروي إلى داخل قرى ريفية أو إلى عدد كافٍ من الزبائن لتحويل مناطق أو بلدان بأكملها، وذلك لأنه لم يعتمد على المنظمات التي تُدار محلياً والموجودة أصلاً في كل قرية تقريباً.

وفي بلدان تمتع فيها التمويل الميكروي بأكبر نجاح، تمت تعبئة مؤسسات التوفير المحلية، أو «الائتمان الدوّار ومجتمعات الادخار» لتقوم بتقديم خدمات مالية بشكل أكثر فعالية.[31] إن مجتمعات الادخار المحلية هذه تعمل بالكامل من خلال ودائع الأعضاء بدون وجود أموال قروض خارجية. ويعتقد آش بأن الادخار المحلي ومجموعات الائتمان يمكن أن تؤدي مهام أكثر بكثير في المجتمع بالحصول على قليل من المساعدة في بناء القدرات. ويسأل، «ماذا سيحدث إذا أصبحت هذه المجموعات مع أعضائها الذين تم تمكينهم والناجحين منصات لمحو الأمية، والتثقيف الصحي، وأمية الأعمال التجارية، والتدريب على الزراعة المستدامة، وحتى مرشحين للتمويل المصرفي؟»[32]

إن معظم المؤيدين لتوسيع الائتمان ليشمل الفقراء يهدفون إلى إيصال الائتمان إلى المناطق النائية في العالم النامي، حيث أن عدم وجود بنية تحتية أساسية، مثل الطرق

والكهرباء التي يعوّل عليها، قد أظهر، تقليدياً، عقبات لا يمكن تذليلها. إن المؤيدين للتمويل الميكروي لا ينتظرون أن تصل طرق وكهرباء آمنة. إنهم يتطلعون إلى أساليب «لتجاوز مشكلة البنية التحتية،» وفقاً لـ غاوتام إيفاتوري، باستخدام هواتف خلوية بسيطة لجلب الأعمال المصرفية إلى القرى. وهي تعمل هكذا: يقيم مشغلو الهواتف النقالة شراكة مع أصحاب متاجر صغيرة في مناطق ريفية ويتقاضون مبالغ نقدية من العملاء محولين مبلغاً معادلاً إلكترونياً إلى الحساب المصرفي للعميل في موقع ناء. ويسأل إيفاتوري، «هل يمكن لأصحاب متاجر في الريف أن يصبحوا نقاطاً للعمل المصرفي وجعل فروع البنوك شيئاً قديم الطراز؟ من غير المحتمل أن يكون هذا مجرد سؤال تقريري.»[33]

تمثل تنمية المشاريع الميكروية إنجازاً كبيراً للحد من الفقر، ولكن كما سيعترف حتى المؤيدين له، فإن التمويل الميكروي ليس علاجاً للفقر. إن مشكلة الفقر متعددة الأوجه وليست سهلة التأثر بحل منفرد.

حق الامتياز الميكروي

هناك نهج آخر «من أسفل إلى أعلى» لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل وهو تقديم استراتيجيات حق امتياز ذي حجم صغير لفقراء قرى العالم الثالث. ويستند حق الامتياز، وهو مفهوم حديث، إلى الافتراض القائل إن الفقراء، مع الحوافز المناسبة، قادرون على تطوير أسواق محلية للسلع والخدمات التي توجد حاجة ماسة لها. وسوف تحقق الامتيازات الصغيرة العاملة لمصلحتها الذاتية أكثر بكثير من بيروقراطيات الأوامر والسيطرة المركزية. وهناك المئات من المنتجات الأساسية للصحة والرعاية الاجتماعية بتكلفة ميسورة ويمكن جعلها متاحة للفقراء من خلال أنظمة تستند إلى الحوافز.

وهناك أدلة كثيرة تشير إلى أنه يتم توزيع المنتجات المعدّة لإنقاذ الحياة بين الفقراء عندما يتم بيعها بشكل فعال أكثر مما لو تم منحها. ولعل المثال الأفضل هو توزيع

الناموسيات للوقاية من الملاريا في إفريقيا. فقد أظهر استطلاع أنه عندما تم توزيع ناموسيات مجاناً في زيمبابوي، فإن 70 بالمائة ممن حصلوا عليها لم يستخدموها. وفي ملاوي، حيث تم بيع الناموسيات بأسعار ميسورة، كان هناك استخدام شامل لها تقريباً.[34]

لقد كان سكوت هيلستروم ريادي مشاريع آخر ناجحاً وصل إلى منتصف العمر وهو لا يعرف ماذا سيفعل بقية حياته. لقد كان منزعجاً من فقر العالم الثالث وغير معجب بالاستراتيجيات التقليدية الموضوعة للتخفيف من حدته. وعلى غرار الكثيرين في القطاع الخاص، فإن هيلستروم يعتقد بأن النُهج البيروقراطية من أعلى إلى أسفل ببساطة لم تكن قادرة على إيصال الفقراء إلى حلول، وبأنه حتى لو تمت مضاعفة التمويل للصحة العامة، فإن برامج الحكومة سوف تبقى عاجزة عن تلبية الاحتياجات في معظم البلدان الفقيرة. وموقناً بأنه «في متناول معظم الأميركيين مد يد العون وإحداث تغيير من شأنه أن ينقذ حياة شخص ما، في مكان ما من العالم،» أخذ هيلستروم بالبحث عن قضيته.

وقد أدى تقرير سمعه يفيد بأن خمسة وعشرين ألف طفل يموتون في العالم النامي كل يوم – تسعة ملايين في السنة – بسبب عدم وجود دواء تبلغ كلفته أقل من كلفة فنجان قهوة إلى جعله يسعى إلى تغيير جذري. وقد اكتشف هيلستروم الحقيقة غير المعروفة كثيراً بأن الأمراض المعدية، مثل الملاريا والدوسنتاريا والتهابات الجهاز التنفسي التي تودي بحياة 70 إلى 90 بالمائة من هؤلاء الأطفال، يمكن تفاديها أو علاجها بواسطة أدوية عامة رخيصة. وواصل التفكير بشأن ضرورة مواجهة جثث خمسة وعشرين ألف طفل كل يوم، وقد روعته الصورة المتكررة في ذهنه.

لقد قام هيلستروم ببيع تجارته وقرر أن يقوم بتجارب مع تطبيق مبادئ السوق على توزيع الأدوية المنقِذة للحياة، وأسس ما يسمى اليوم مؤسسة هيلثستور التي برزت كنموذج امتياز ناجح لبيع وتوزيع الأدوية الأساسية على الفقراء. ويعتمد البرنامج كلياً على الحوافز والفرص المحققة للأرباح للفقراء لكي يحصلوا على أدوية للمحتاجين.

وبالعمل في أربعة وخمسين موقعاً في كينيا، توفر مؤسسة هيلشستور تدريباً أساسياً للعاملين في المجال الصحي في المجتمع، والذين يمتلكون ويديرون متجراً تجارياً بنظام الامتياز.

إن الفكرة الأساسية هي السماح لهم بكسب رزق متواضع من خلال بيع أدوية للفقراء بأسعار يمكن للغالبية تحملها. وتعالج العيادات اليوم أربعين ألف مريض شهرياً.

ويأمل هيلستروم أن يكون من الممكن تطبيق الامتياز التجاري على نطاق واسع من أجل الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، وأن يكون من الممكن استخدامه كأداة لتنفيذ ثلاثة مبادئ أساسية على جميع أنشطة المساعدة الحكومية: يجب أن يكون للبرنامج ضوابط جودة؛ ويجب أن يكون قابلاً للتوسع؛ ويجب أن يقلل من تكاليف التسليم أثناء توسعه.

لقد ظهر الامتياز كنموذج عمل تجاري بارز للمشاريع الصغيرة إلى المتوسطة في إفريقيا. وقد درس البنك الإفريقي للتنمية أداء مشاريع الامتياز الميكروي ووجد أنها تتمتع بالعديد من المزايا التي تتفوق على أنواع أخرى من الأعمال التجارية. ومن بين هذه المزايا أنها تمكّن صغار المشغلين من الوصول إلى منتجات وإلى قوة سوق شركات أكبر تحافظ بدورها على تكاليف التشغيل والنفقات العامة منخفضة وتوفر قدرة على الاستمرار على المدى الطويل. على سبيل المثال، كانت معدلات الفشل لشركات الامتياز في جنوب إفريقيا 15 بالمائة مقارنة مع 80 بالمائة في شركات مستقلة صغيرة إلى متوسطة الحجم.

تسويق منتجات الفقراء

من بين الأسئلة التي طرحت حول دور التمويل الميكروي ما يلي: ما الذي يجب فعله لمساعدة رواد المشاريع الصغيرة جداً لترتقي إلى فئة الشركات الصغيرة أو المتوسطة الحجم ولتصبح المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي وفرص العمل؟ وبعبارة أخرى، ماذا هناك بعد المشاريع الميكروية؟

إن مساعدة رواد المشاريع الصغيرة على اتخاذ خطوات إلى الأمام هو أمر هام، ولكن ما يمكنها فعله بدون تنمية اجتماعية واقتصادية أوسع هو ما يكفي لانتشال الأسر من

الفقر فقط. ويمكن، في أغلب الأحيان، أن تساعد القروض الصغيرة الفقراء على الارتقاء بمشاريعهم، ولكن بدون البنية التحتية اللازمة والخدمات الحديثة مثل الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن المشاريع الميكروية سوف تكون مقيدة. ووفقاً لكونراد فيرهاجن، وهو مستشار في التمويل الميكروي، «مع كل الاهتمام الذي حظي به التمويل الميكروي، فقد يكون التوجه هو نحو رؤيته على أنه علاج شامل، ما يوحي إلى أن الحصول على ائتمان والوصول إلى السوق هو كل ما يحتاجه الفقراء، الأمر الذي يمكن أن يسهم كذلك في إنكار الحكومات للمسؤولية التي تقع على عاتقها في تأمين الوصول إلى خدمات أساسية، مثل الصحة والتعليم.»[35] وكما ذكر آنفاً، فإن الحكومات في الغرب قد أدخلت الفقراء في التيار الاقتصادي السائد، وذلك على الأغلب لأنها طورت مؤسسات قانون ومؤسسات حكومية حديثة.

إن التمويل الميكروي وتنمية المشاريع الصغيرة هي في نهاية المطاف محصورة بالحقائق الخارجية، بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي ومتطلبات البنية التحتية، ولعل الأهم من ذلك كله الحاجة إلى ربط رواد المشاريع بالاقتصاد العالمي.

إن إحدى أكبر العقبات في طريق التكامل الاقتصادي للفقراء هي أنهم غالباً جداً ما يعيشون في أماكن نائية ومن الصعب الوصول إليها. ويمكن أن تصبح الأسواق المحلية التي تخدمها المشاريع الميكروية مشبعة بسرعة، ما يسفر عن فائض عن الحاجة في البضائع والخدمات مصحوباً بطلب ضعيف. إن العزلة تجعل من الصعب على المشاريع الميكروية الدخول في أسواق أكبر، إقليمية أو دولية، وتبقى، بشكل أساسي، غير مرئية بالنسبة للمستثمرين والممولين الذين، لولا ذلك، قد يتعرفون على إمكانيات اقتصادية. ويجب أن تكون العديد من الشركات في العالم الثالث قادرة على البقاء ضمن دائرة مبيعات وتوزيع محتملة نصف قطرها صغير جداً، وذلك بسبب أوجه القصور في البنية التحتية والقدرة التسويقية.

ما الذي يمكن فعله لمساعدة الشركات الصغيرة على المتاجرة خارج الدائرة الصغيرة للقرية؟ إن التوسع بالشركات والأسواق الصغيرة يتطلب عادة مساعدة من جانب

منظمات أكبر وذات قدرات أعظم ومدى جغرافي أوسع. وفي أغلب الأحيان، يمكن للبرامج التي تبني جمعيات تعاونية للمزارعين ورواد المشاريع أن تربط صغار المنتجين مع شركات وأسواق كبيرة بعيدة المنال. إن مثل هذه البرامج تقدِّم كذلك فرصاً للشركات، الكبيرة والصغيرة، في العالم المتقدم.

لقد رأت واحدة من المؤسسات غير الربحية، وهي بيزنس بروفيشينال نتورك (BPN)، الحدود المحبطة التي تكتم أنفاس الكثير من رواد المشاريع في العالم النامي، حتى أولئك الذين لديهم تدريب وخبرة، وتوصلت إلى حل مبتكر. إن مؤسسة بيزنس بروفيشينال نتورك مهتمة بالقيام بما هو أكثر من مجرد مساعدة رواد مشاريع صغيرة بقروض تتراوح من 50 دولاراً إلى 100 دولار، فهي تجد مستثمرين في الغرب سوف يقدمون قروضاً بدون فوائد لصندوق التمويل القومي الدوّار الذي بدوره يزود شركات صغيرة إلى متوسطة الحجم بقروض تتراوح من 1,000 دولار إلى 20,000 دولار بأسعار فائدة معتدلة. إن الحل هو إنشاء شراكات قوية تجمع التدريب في المعرفة التجارية العامة مع اتصالات بفرص السوق التي لولا ذلك قد لا تكون متاحة.

لقد خطت المؤسسات غير الربحية كذلك إلى الأمام. وهناك برنامج نموذج، يسمى عشرة آلاف قرية، تديره اللجنة المركزية للمينونيت، وهي ذراع الإغاثة والتنمية لكنيسة المينونيت. إن برنامج عشرة آلاف قرية يساعد في توسيع فرص التصدير بالنسبة لمنتجي العالم الثالث من الحرف اليدوية من خلال توفير منافذ بيع لمنتجاتهم في الولايات المتحدة. وفي كثير من الحالات، ليس بمقدور هذه المنتجات النجاح في الوصول إلى الأسواق الأميركية لولا ذلك. إنها متاحة للبيع عن طريق الإنترنت أو من أحد متاجرها البالغ عددها 180 متجراً.

وتتخصص مجموعة من جماعات تطوعية دولية في تقديم المعرفة الفنية لشركات ومؤسسات حكومية في العالم النامي، وبالتالي إيجاد صلات هامة بين الناس. على سبيل المثال، يساعد فيلق المواطنين للتنمية (Citizens Development Corps) في بناء القدرة

المحلية للشركات من أجل تحسين تصنيع منتجات مبتكرة ولتوسيع الاقتصادات المحلية والإقليمية. ويحقق فيلق تنمية المواطنين أغراضه من خلال قاعدة من مستشارين خبراء متطوعين يريدون استخدام عملهم التجاري أو تدريبهم المهني وخبرتهم من أجل المساعدة في تعزيز النمو الاقتصادي في العالم الثالث.

وبشكل مماثل، يقوم الفيلق التطوعي للخدمات المالية بتدريب متطوعين ذوي خلفيات فنية متنوعة في قطاع الخدمات المالية لتقديم المساعدة في أي شيء، ابتداء من تحسين الخدمات المصرفية إلى تدريب طاقم واضعي التشريعات إلى تطوير أسواق رأس مال والأسواق المالية.

وكجزء من أجندة الإدارة للعمل التطوعي والخدمات، أطلق الرئيس جورج دبليو. بوش مبادرة متطوعون من أجل الرخاء (Volunteers for Prosperity) التي تربط المهنيين المهرة مع فرص خدمات دولية على أمل بناء الرخاء. وتعمل هذه المبادرة، التي تتبناها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، على تدريب وحشد متطوعين من خلال شبكة من المؤسسات غير الربحية الشريكة.

وتعمل لبنات البناء الدولية (Building Blocks International) مع شركات أميركية كبرى لتطوير ما تدعوه «فيلق الشركات للسلام» (corporate peace corps) الذي سوف يوفر بعثات خدمة شركات لمهنيين على استعداد للخدمة في أي مكان لفترة تتراوح بين شهر إلى سنة لتقديم مساعدة في أي شيء ابتداء من خدمات الكمبيوتر إلى بناء مدارس.

الفصل السابع

تسونامي 2004 الهائل
وسخاء اميركا

قليلة هي الأحداث التي فعلت أشياء لتوضيح مستقبل دور القطاعات الخاصة في الإغاثة والتنمية أكثر من الزلزال والتسونامي الهائل الذي ضرب عدة دول في المحيط الهندي في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2004، مخلفاً حوالي 230,000 قتيل أو مفقود ومئات الآلاف من المشردين والعاطلين عن العمل. وقد خلفت الموجات المنحسرة تحدياً مذهلاً للإغاثة وإعادة الإعمار قوبل بأكبر استجابة مشتركة لكارثة طبيعية في تاريخ العالم.

وبوصفي مديراً لتنسيق القطاع الخاص لإعادة بناء ما دمره التسونامي في وزارة الخارجية الأميركية، فقد كان بإمكاني أن أشهد استجابة أميركا للكارثة من الداخل. كما كنت قادراً على السفر إلى المنطقة ورؤية الطاقة الكاملة لمجتمع معبأ مكون من منظمات غير حكومية. وكون جزء كبير من المنطقة المتضررة بعيد إلى حد ما، ومتخلف، وفي بعض الحالات، مقموع سياسياً وغير مستقر (مثل إقليم باندا آتشيه في إندونيسيا) كان أمراً غير ذي بال. وإذا لم يكن لدى الآتشيين تحضيرات لكارثة تسونامي، فإنهم لم يكونوا مستعدين كذلك لموجة مد المنظمات غير الحكومية، والعاملين في المجال الإنساني، والمتطوعين لتقديم المساعدات الذين تدفقوا بعشرات الآلاف. وقد قال أحد عمال

الإغاثة مازحاً، «لقد تحول هذا المكان ما بين عشية وضحاها من كونه كوريا الشمالية ليصبح وودستوك.»

إن كثيراً من الأشخاص يستحقون الثناء للاستجابة الضخمة والسريعة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وعشرات الحكومات. وقد قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الخاصة بأميركا والجيش الأميركي بأداء مثير للإعجاب. فقد قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتنسيق عملية إغاثة ضخمة طارئة، ونفذت في وقت لاحق حزمة من مساعدات الكونغرس السخية التي تقدم مأوى واستعادة لسبل العيش وخدمات صحية وبناء للقدرات.

وقد هب الطيارون الذين يقودون طائرات سي-130 هيركليس لإرسال إمدادات المأكل والملبس والمأوى المؤقت للناجين في جميع أنحاء المنطقة. ونشرت البحرية الأميركية السفينة الأميركية *إبراهام لنكولن*، ومنشأة معالجة طبية على متن سفينة البحرية الأميركية ميرسي لتوفير الرعاية للحالات الطارئة في كافة أرجاء المنطقة. لقد كان البحارة على متن السفينة *إبراهام لينكولن* يعملون على مدار الساعة لمدة ثلاثين يوماً مستخدمين طائرات هليكوبتر لإيصال حوالي ستة ملايين رطل من إمدادات الإغاثة، وينقذون الكثير من الأرواح ويحولون دون انتشار الأوبئة فضلاً عن سوء التغذية المنتشر على نطاق واسع. ومن خلال أنظمة الاستجابة النقالة هذه والمقدَّمة من قوات القتال الأميركية، حصل عشرة آلاف مريض على خدمات طبية تتراوح بين رعاية أولية إلى إجراءات جراحية معقدة.

لقد ألهمت استجابة الحكومة الأميركية الكثيرين. ولكن هناك حقيقة غير معروفة للشعب الأميركي هي أن غالبية الدعم من جانب الولايات المتحدة قد أتت منهم، الشعب، أولئك الذين يعملون من خلال القطاع الخاص. وتقريباً على الفور بعد بث الصور التلفزيونية المرعبة الأولى للأمواج العارمة وهي تمحو القرى الواقعة على الواجهة البحرية، احتشد الأميركان من جميع المراتب الاجتماعية وفي آلاف المواقع. وقد تم دفع أطفال وطلاب جامعات وكنائس وشركات تجارية ومؤسسات خدمات لرعاية مشاريع

جمع التبرعات. ومن بين الذين قدموا الدعم لهم كانت شبكات التلفزة والشركات العاملة باستخدام الإنترنت، والفنانون الترفيهيون والرياضيون المشهورون. وكانت النتيجة أسخى تدفق على الإطلاق من الأراضي الأميركية.

لقد ولَّد التسونامي العظيم في المحيط الهندي عام 2004 أمواجاً دمرت الحياة والممتلكات وسبل العيش، ولكنه ولَّد أمواجاً من نوع مختلف كذلك، فقد اجتمعت مجموعة متنوعة من العوامل لدفع العطاء إلى مستويات فلكية، وهذه بدورها أنتجت أول اختبار كبير لنظام التبرع الخاص الجديد المرتبط إلكترونياً، والذي أخذ في التطور منذ هجمات 11/ 9. لقد تدفقت التبرعات بمعدل لم يسبق له مثيل، وذلك لأن الأفراد والشركات التجارية والجمعيات الخيرية قد استخدمت الذكاء التسويقي، والشبكات غير الرسمية، والمعرفة بالتكنولوجيا الفائقة كما لم تفعل من قبل.

وفي الوقت الذي بلغ فيه العطاء ذروته، وجد استطلاع بيو أن ثلث الأميركيين تماماً قد تبرعوا للإغاثة من كارثة تسونامي، مع انخراط 36 بالمائة في جهود إغاثة من خلال كنيسة أو جماعة دينية أخرى. وقد توقف الصليب الأحمر الأميركي عن قبول أموال عندما شعر أن ما يأتي من أموال أصبح أكثر مما يمكن إدارته أو استيعابه بشكل فعال للمساعدة في حالات الطوارئ في المنطقة. وعندما أدركت منظمة أطباء بلا حدود أن لديها أموالاً أكثر من اللازم، عرضت على المتبرعين خيار استرداد المال أو استخدامه في مكان آخر.

عجائب التبرع باستخدام الإنترنت

وبفضل دعم من التلفزيون العالمي واتصالات الإنترنت، تدفقت المساعدات الخيرية المقدَّمة من المواطنين استجابة لكارثة تسونامي، ما يثبت أن المجتمع المدني اليوم متكامل عالمياً عبر الفروق التقليدية في اللغة والأمة والعقيدة. لقد قام مواطنون من دول في أوروبا وآسيا ولديهم خبرة سابقة قليلة في دعم منظمات دينية بضخ مئات الملايين من الدولارات في جماعات مثل ورلدفيجن التي كانت أميركية وقائمة على أساس ديني.

ولأول مرة تدخل عدة شركات قائمة على أساس استخدام الإنترنت في نشاط جمع تبرعات على نطاق واسع من خلال بناء أنظمة لتوجيه المتبرعين إلى صناديق إغاثة حديثة الإنشاء أو إلى جمعيات خيرية معروفة. ووفقاً لمصدر على الإنترنت، فإن «مجموعات من المواقع الإخبارية ومحركات البحث والصفحات الرئيسية للشركات،» التي تتراوح من أميركا أون لاين إلى ياهو! قد قامت بإنشاء وصلات مباشرة مع جمعيات خيرية كبرى. وفي غضون يومين من الكارثة، أنشأت أمازون دوت كوم (Amazon.com) نظام تبرع ولّد 187,000 مساهمة فردية بين عشية وضحاها تقريباً.[1] وقد استخدم موقع إي بيه (eBay) للمزاد العلني واجهته البينية للسماح للبائعين بالتبرع بجزء من عائداتهم للجمعيات الخيرية.

وعلى غرار شركات الإنترنت، وغالباً بالشراكة معها، ظهرت السلاسل الكبيرة للبيع بالتجزئة - باستخدام اتصالاتها اليومية مع ملايين من المتسوقين - كأطراف فاعلة رئيسية. ووفقاً لبيان في جريدة *يو إس إيه توديه*، فإنه «عندما وقعت الكارثة بدأ على الفور جيش من تجار التجزئة والبنوك - بما فيها بيست باي، وكوستكو، وكيه مارت، وأوفيس ماكس، وواشنطن ميوتشوال - بقبول تبرعات الصليب الأحمر على مواقعها.»[2] وقد قدم وال- مارت مساهمة فورية بمبلغ مليوني دولار، كما أنشأ مجموعة من المواقع في جميع متاجره، الأمر الذي مكّن الزبائن والعمال والموردين من المساهمة النقدية.

لقد فكرت تقريباً كل مؤسسة لديها زبائن أو مشتركين بطريقة ما لتقديم المساعدة. فقد أرسل مشتركو صحيفة *نيويورك ديلي نيوز* 100,000 دولار لدعم جهود الصحيفة في الإغاثة من كارثة تسونامي في يوم واحد.

وفي غضون ذلك، ظهر جيل جديد من «الصحفيين المواطنين» الذين نشروا تقارير من الخطوط الأمامية وتحديثات مستمرة على المدونات. وقد أضاف هذا مستوى آخر من الدعاية الإعلامية لضحايا تسونامي - غالباً من النوع الأكثر شخصية - إلى تغطية الإشباع في وسائل الإعلام الرئيسية. لقد جمع المدونون روايات شهود عيان على الدمار

مع صور مرئية تغذيها كاميرات رقمية لشبكات إلكترونية كبيرة حفزت جمهوراً كبيراً على تقديم المساعدة.[3]

لقد زاد العمل الخيري القائم على أساس استخدام الإنترنت سرعة جمع التبرعات وعزز بشكل كبير إبداع جامعي التبرعات. وقد أنشأت بعض شركات الإنترنت صناديق إغاثة خاصة بها، في حين شكّل آخرون صلات مع جمعيات خيرية مشهورة بها. لقد انتقلت الأموال من بطاقات الائتمان إلى الحسابات المصرفية إلى مواقع العمليات على أرض الواقع في آسيا بكفاءة استثنائية. وعلى حد تعبير أحد جامعي التبرعات على الإنترنت فإنه «عندما هدأ هدير أمواج تسونامي القاتلة، بدأ النقر. ومن أجهزة الكمبيوتر المحمولة إلى أجهزة الكمبيوتر المكتبية، ومن المكاتب ومقاهي الإنترنت، بحث الناس المصابون بصدمة حول العالم ووجدوا طريقة رائعة للمساعدة: اذهب إلى الإنترنت وانقر وتبرع.»[4] إن الميزة الرائعة التي جلبتها الإنترنت هي أن المتبرعين يمكنهم التصرف فور اتخاذ قراراتهم. ويمكن لجامعي التبرعات الحصول على التبرعات في الوقت الذي تتدفق فيه الأخبار وصور التلفزيون إلى منازل الناس - عندما يكون الاهتمام في ذروته. ووفقاً لـ تد هارت، رئيس ePhilanthropy.org، وهي مؤسسة تروج للتبرع على الإنترنت، فإن «السهولة والآنية في تقديم هبات عبر الإنترنت هي أمور غير مسبوقة.»[5]

لقد تشكك البعض في إمكانية أن يحظى التبرع القائم على أساس استخدام الإنترنت بثقة المتبرعين. لقد أظهرت كارثة تسونامي أن هناك مستوى مرتفعاً من الأريحية بالتبرع عبر الإنترنت. ووفقاً لاستطلاع أجرته منظمة إنسانية، فإن ما يصل إلى نصف مئات الملايين من التبرعات التي جاءت خلال الفترة المبكرة وصلت عن طريق الإنترنت. وقد وصل 350 مليون دولاراً بالكامل عن طريق تبرعات عبر الإنترنت في الشهر الأول التالي للكارثة.

لقد لجأت العديد من الجمعيات الخيرية إلى قواعد بياناتها الإلكترونية في غضون أيام، وحتى ساعات، من كارثة تسونامي. ومن الـ 168 مليون دولار التي تلقاها

الصليب الأحمر خلال الشهر الأول، تم استلام 71 مليون دولار بالكامل بواسطة مواقعه الإلكترونية الخاصة.[6] وقد أعلنت ثلاث من أكبر المنظمات الإنسانية - إنقاذ الطفولة، وكير، وأوكسفام أميركا - استلامها لـ 31 بالمائة، و38 بالمائة، و80 بالمائة من التبرعات على التوالي، بواسطة مواقعها الإلكترونية.[7]

العمل الخيري المدعوم من قبل المواطنين

يوجد لدى الكثير من المؤسسات الخيرية الكبرى طواقم كبيرة من موظفي جمع التبرعات الذين يقضون جزءاً كبيراً من وقتهم في إجراء مكالمات مع أفراد من ذوي الملاءة المالية العالية، أو في كتابة عروض لمؤسسات تقدم منحاً. وما كان ملفتاً بشأن الاستجابة لكارثة تسونامي هو الطريقة التي تم بها إنتاج الأعمال التجارية السخية لمجتمع بكامله ومضاعفتها على مستوى القاعدة الشعبية، وبطرق عديدة تتجاوز القنوات الرسمية.

ويبدو أن الأنشطة المجتمعية كانت لانهائية. وقد نظمت إحدى لجان المواطنين مشروع «تسونامي القصة»، والتي استضافت ثمانية وخمسين عرضاً من عروض رواية القصة في مواقع متنوعة تقدِّم كتابة إبداعية عن تسونامي، فجمعت ما يزيد عن 50,000 دولار. وقد جمعت لوحة أنتجها فيل في حديقة حيوانات فورت ورث 7,000 دولار. وتمت إقامة حفلات موسيقية في ناشفيل لنجوم الموسيقى الريفية، وهو حدث أُطلق عليه «مدينة الموسيقى تجتمع معاً من أجل إغاثة منكوبي تسونامي.»

الأطفال دورله قيمته

في أغلب الأحيان تخفق الأعمال من أجل رعاية المنكوبين في العالم في الاستحواذ على اهتمام الصغار، ولكن ليس في حالة كارثة تسونامي. فقد قدم كثير من الأطفال تبرعات مباشرة إلى الجمعيات الخيرية المفضلة لديهم، وكثيرون غيرهم عملوا من خلال مدارسهم أو أماكن العبادة أو مؤسسات خدمات لرعاية مشاريع.

لقد وفر المركز الوطني للمعلومات الخدماتية التعليمية، الذي يقدم خدمات للمدارس من خلال معلومات ومشورة بشأن الخدمة المجتمعية، موارد على الإنترنت للمدارس لكي تقوم برعاية مشاريع، ووفر أحدث المعلومات عن الأفكار العديدة التي جرت محاولة القيام بها في المدارس. وقد كان هناك الكثير من الدوافع الموحدة لجمع التبرعات حيث كانت تتم فقط دعوة الناس حتى يقوموا بالتبرع. لقد كان هناك بيع للبيتزا وبيع للخبز وحتى عروض أزياء. لقد تمت تجربة كل مشروع يمكن تخيله: مارثون مشي وماراثون رقص وحتى ماراثون قراءة جمع 7,000 دولار للصليب الأحمر.

وقد كان هناك معارض تصوير فوتوغرافي ومزادات صامتة. لقد تحولت الأعمال العادية مثل العمل المنزلي إلى فرص لتوليد تبرعات. وقد قام طفل في السادسة من عمره بمضاعفة 16 سنتاً وجدها على الأرض لتصل إلى 6,000 دولار من خلال حملة تبرعات على نطاق المجتمع، وحقق آخر 1,200 دولار من البنسات والنيكلات (خمسة سنتات) والدايمات (عشرة سنتات) في مشروع جمع عملات مستغنى عنها. وقامت مجموعة من الطلاب بصنع وبيع أساور صداقة مقابل دولار أميركي واحد للإسوارة، وجمعوا 1,000 دولار.

لقد ظهرت آلاف المشاريع لاجتذاب تبرعات من لوازم مدرسية وحقائب تحمل على الظهر وهدايا للأطفال. وقام عشرون طالباً من مدرسة سنسناتي هيلز كريستيان بتنظيم خمس وثلاثين منصة إمدادات إغاثة لدور الأيتام في الهند، ومن ثم صعدوا على متن طائرة بوينغ 747 في رحلة لمدة أسبوعين لتسليم الإمدادات للأطفال. وجمع البعض تبرعات في محاولة لتبني مدرسة ما، وإرسال تعازي شخصية وصور وأساور صداقة إلى جانب إمدادات على أمل بناء رابطة بعيدة المدى.

ولم يكن طلاب الجامعات أقل نشاطاً أو ابتكاراً، فقد تعاونت مجموعات داخل حرم جامعة برينستون لإنشاء حملة «صنع أمواج» التي انطوت على طي أمواج من الأوريغامي لتخليد ذكرى ضحايا المأساة، وقد بيعت بالآلاف مقابل دولار واحد لكل منها. ورعى طلاب في حرم جامعي في جامعة ولاية كاليفورنيا فعاليات بولينغ خيرية. ونظم طلاب جامعة ميشيغان ثلاث منصات لإمدادات الإغاثة.

وجمع طلاب كلية التجارة في جامعة هارفارد 40,000 دولار من خلال حملة على الإنترنت، ونظم طلاب جامعة بيلور حملة «تحمَّل العبء» جامعين 58,000 دولار. وقام آخرون بتنظيم حفلات على برك السباحة وباعوا أقراصاً مدمجة وأساور، وأنشأوا صناديق لجمع التبرعات في أماكن مختلفة من الحرم الجامعي. وقد أرسل الكثيرون فِرقاً صغيرة من المتطوعين مباشرة إلى البلدان المتضررة للمساعدة في بناء ملاجئ مؤقتة. وقام آخرون ببساطة بتخصيص فعاليات سنوية مجدولة مسبقاً لجمع أموال إغاثة.

لم تسفر أي كارثة سابقة عن استجابة عميقة أو واسعة من جانب عالم مشاهير الموسيقى والترفيه. وأنتج نجوم روك، شأنهم شأن فرق أقل شهرة، أغاني ونظموا حفلات. وقدم كل من ستيفن سبيلبيرغ وساندرا بولوك وليوناردو دي كابريو تبرعات تزيد عن مليون دولار؛ وقامت إيلين دي جينيرس بالتبرع بسيارة جديدة للبيع في مزاد على eBay، وتبرع جيه لينو بدراجة بخارية نوع هارلي ديفيدسون عليها توقيعه. وتبرع آخرون بأثواب نسائية من برامج تلفزيون شهيرة لبيعها في مزاد علني.

وقد انضمت إلى ذلك الجهد كذلك الأوساط الرياضية من المحترفين، ابتداء من سائقي سيارات سباق إلى لاعبي غولف إلى لاعبي كرة قدم. وتعاون اتحاد كرة القدم وجمعية لاعبي اتحاد كرة القدم لزيادة الوعي، وجمعوا جنباً إلى جنب مع المالكين والمعجبين 4 ملايين دولار. وأرسل فريق نيويورك جاينتس لاعبيه في مركز الظهير والجناح إلى إندونيسيا، ومن ثم دخل في شراكة مع أميريكيرز لجمع تبرعات في مباريات البيسبول. وأنشأت اتحاد الغولف للمحترفين صندوق الغولف الأميركي لإغاثة منكوبي تسونامي وتعاونوا مع الرئيسين السابقين بوش وكارتر في حملة لجمع التبرعات.

القطاع الخاص يتفوق

لقد أظهر الزلزال الذي وقع في المحيط الهندي كذلك تحولاً زلزالياً في الطريقة التي تجري فيها عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية. لقد تجاوزت استجابة القطاع

الخاص البالغة 1,6 مليار دولار الـ 657 مليون دولار في المال العام التي خصصها الكونغرس. وما هو أكثر من ذلك هو أن ذلك الرقم يمثل مبلغاً أقل من المبلغ الفعلي لتبرعات القطاع الخاص، وذلك لأنه لا يشمل مئات الملايين التي تدفقت إلى منظمات غير حكومية أميركية من متبرعين دوليين، ولا يشمل مبالغ تم جمعها من قِبل جماعات أو طوائف دينية أرسلَت مباشرة إلى شركاء في الموقع.

وقبل عقدين من الزمن، كانت 70 بالمائة من المورد المتدفق إلى بلدان نامية عبارة عن مساعدة إنمائية رسمية، بينما اليوم تصل أكثر من 80 بالمائة من جميع التدفقات على شكل عمل خيري خاص، وحوالات واستثمار أجنبي مباشر. إن الاتهام بالبخل الأميركي يُغفِل هذه النقطة، ولا يعطي اعتباراً للمدى الكامل للدعم غير المالي الذي يتدفق للمعوزين من مدارس وجامعات ومنظمات دينية أميركية على شكل منتجات معرفة وتكنولوجيا وشراكات قوية لمنظمات غير حكومية. لقد كانت المساعدات غير المادية المقدمة استجابة لكارثة تسونامي مثيرة للإعجاب شأنها شأن التبرعات النقدية. لقد ترك آلاف المتطوعين وظائفهم وسافروا إلى المنطقة، وقدمت الشركات مساعدة فنية وتبرعات بالمنتجات، ودخلت جماعات في شراكات بشكل مباشر مع وسطاء الاتصال الخاصين بها في الموقع.

العمل التجاري يطمس الحدود

أبرزت كارثة تسونامي، وبشكل لا مثيل له، أن النجاح المستقبلي في جميع مجالات التنمية العالمية سوف يتطلب استخدام شراكات إبداعية بين الحكومة والقطاع الخاص. ولمجرد إظهار مدى قوة الاتجاهات في مواطنة الشركات، فقد تبرعت الشركات الأميركية بأكثر من 560 مليون دولار نقداً على شكل منتجات وخدمات، وهو مبلغ غير مسبوق من أجل كارثة أجنبية، مع 130 شركة كبرى تقدِّم كل منها أكثر من مليون دولار. وقد كان العرض التالي الأعلى للدعم من جانب الأعمال التجارية من أجل إغاثة لكارثة خارج حدودنا، 70 مليون دولار بعد إعصار ميتش في عام 1998.

وفي «الاقتصاد الجديد» المتصل عالمياً اليوم، حيث يكون للسرعة والكفاءة قيمة عالية، وحيث كثيراً ما تتحرك الخدمات والمنتجات والمعدات المتبرَّع بها إلى الخطوط الأمامية من الكارثة من خلال آليات تسليم خاصة بشكل أسرع من ما لو كانت من خلال العالم الهرمي للبيروقراطية. وفي بعض النواحي، أثبتت المنظمات غير الحكومية وشركات الأعمال أنها أسرع من الحكومة في الاستجابة الأولية.

وقد أبدت الشركات كذلك أن لديها كفاءات أساسية لتقديم مساعدات ولإعادة البناء في حالات الكوارث تتجاوز تقديم المساعدات النقدية والعينية. وقد قامت شركات لديها شركات تابعة أو شركاء في المنطقة بحشد وحدات تشغيلية، ووفرت موظفين سبق أن تمت فهرسة خبراتهم في قواعد بيانات المتطوعين، وقدمت مساعدات في مجال الشحن والإمدادات اللوجيستية، وساعدت في استعادة خدمات الاتصالات.

وقد قامت بعض الشركات بتجريب جلب نظام استجابة كامل في حالات الطوارئ إلى المنطقة. على سبيل المثال، قامت شركة جنرال إلكتريك بجمع فريق في غضون ثمان وأربعين ساعة من وقوع كارثة تسونامي عملوا على مدار الساعة لتوفير مياه نظيفة وصالحة للشرب. وقاموا بنشر نظامي تنقية مياه متنقلين بقدرة 52 قدماً ساعدا أكثر من 220,000 من ضحايا تسونامي. وبعد تسعين يوماً من تشغيل النظام وإنتاج 500,000 لتر من المياه العذبة يومياً، قامت شركة جنرال إلكترك بنقل الملكية إلى الإندونيسيين.

وبشكل مماثل، فإنه إضافة إلى تقديم دعم مالي سخي من خلال تقديم منح مباشرة وتوفير موظفين مناسبين، تبرعت شركة موتورولا بما يقارب 1,600 هاتف نقال إضافة إلى أجهزة أخرى ومساعدة فنية. وقامت شركة إتش بي بتوفير أجهزة كمبيوتر محمول، وطابعات، وكاميرات رقمية كانت تستخدَم في تحديد هوية الضحايا ورفع دعاوى تأمين، وساعدت في إنشاء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات في آتشيه في إندونيسيا.

وكانت الشركات التي تعمل عن بعد تتبرع عادة بلوازم وتجهيزات تلبي احتياجات معينة في الموقع، إضافة إلى الهبات المالية.

وشاركت شركة جونسون آند جونسون بإرسال مضادات حيوية تقدر قيمتها بعشرات الملايين، كما فعلت شركة فايزر. وقدَّمت مختبرات آبوت أدوية ولوازم رعاية صحية أخرى. وقامت شركة باكستر الدولية بتقديم ما يقرب من 200,000 وحدة من مجموعات السوائل الوريدية. وقدمت شركة إيلي ليلي وشركاهم إمدادات من الإنسولين والمضادات الحيوية. وتبرعت شركة بريستول- مايرز سكويب بما قيمته 7 ملايين دولار من الأدوية المضادة للفطريات وغيرها من اللوازم الطبية.

وقدمت شركات النقل مساعدات بواسطة معدات النقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر والمعدات الثقيلة. وقدمت شركة فورد 1.5 مليون دولار على شكل تبرعات بمركبات، وقدمت شركة كاتربيلر معدات نقل. وقامت شركة فيديكس بتوفير خدمات شحن مجانية لإمدادات الإغاثة.

وبشكل لا يمكن مجاراته، قامت جمعيات الأعمال التجارية والتجارة بحشد كافة أعضائها لتقديم المساعدة، حيث عمل قطاع الزراعة في ولاية نورث داكوتا على تنظيم المزارعين للتبرع بأموال من محاصيلهم الربيعية، وأرسلت الرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين رسائل إلى أعضائها البالغ عددهم ما يقرب من مليون عضو لطلب تبرعات لصندوق الكوارث. وحفَّزت الرابطة الوطنية للمطاعم أعضاءها المؤسسين على تنظيم فعاليات خيرية مثل «أسبوع الحلويات من أجل إغاثة منكوبي الكارثة» في ولايتي نيو مكسيكو وإلينوي، و«الطهي من أجل قضية» في ولاية ماساتشوستس، و«تناول العشاء في الخارج من أجل إغاثة منكوبي الكارثة» في ولاية ميريلاند.

لقد قامت بعض الشركات التي لعبت دوراً مباشراً في مرحلة الإغاثة الطارئة بتجديد التزامها في مرحلة إعادة البناء، وذلك برعاية مشاريعها الخاصة لإعادة بناء المدارس والعيادات وتوفير السكن وإعادة تدريب العمال. وفي إندونيسيا، وهي دولة ذات سوق استهلاكي سريع التوسع، أثبتت الشركات التجارية أن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير الأسواق يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب. وتدرك المزيد والمزيد من

الشركات أنها تحتاج إلى المساعدة في بناء قوى عاملة عالمية أكثر إنتاجية من أجل تطوير الأسواق، وهذا يعني تعزيز التحسينات في مجالي الصحة والتعليم.

العمل التجاري والمنظمات غير الحكومية، صادرات أميركا الرئيسية

إن الإدراك بالإمكانيات الكامنة الذي تم إيجاده في أوساط العمل التجاري من خلال تجربته مع الإغاثة والإنقاذ في كارثة تسونامي قد دفع مؤسسة بيزينس راوندتيبل إلى دراسة كيفية إيجاد التزام أكثر دواماً تجاه التأهب في حالات الطوارئ في القطاع الخاص. وقد شرعت راوندنيبل في مبادرة جديدة، شراكة من أجل الإغاثة في حالات الكوارث، وذلك بغرض دمج قدرات عدة قطاعات أعمال - بما في ذلك الصحة والتكنولوجيا والخدمات المالية والنقل والاتصالات - في نظام تخطيط واحد للإغاثة في حالات الكوارث. ووفقاً لراوندتيبل، فإن الفكرة الأساسية كانت تحقيق تعاون أفضل داخل مجتمع الأعمال «عبر القطاعات والصناعات والحدود»، وذلك من أجل ضمان أن جاهزية القطاع الخاص في حالات الكوارث تعمل بكامل إمكانياتها.

وقد أظهرت الاستجابة لكارثة تسونامي كذلك أن المجتمع المدني قد غدا أهم صادرات أميركا. لقد تكاثرت المنظمات التطوعية التي مقرها الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر الماضية، وهي تقدم قيماً ديمقراطية أميركية، إلى جانب الرحمة، إلى أكثر المناطق بعداً وتخلفاً على وجه الأرض.

إن الهبات المقدمة من الشعب الأميركي إلى المنظمات غير الحكومية المفضلة لديه قد مكّنت المنظمات من تقديم التزامات لعدة سنوات لمنطقة الكارثة، لتصبح في الواقع جيشاً خاصاً يقدم المساعدات نيابة عن الشعب الأميركي. وقد كان عدد المنظمات غير الحكومية في مناطق إندونيسيا الأكثر تضرراً كبيراً جداً لدرجة أنها كانت تتلقى «مساعدة مفرطة.» ومن خلال رحلاتي في المنطقة، بدا لي أن نسبة العاملين في المنظمات غير الحكومية الخاصة إلى عدد موظفي التنمية الرسمية كانت بلا ريب عشرين إلى واحد. واستجابة للوجود

المهيمن للمنظمات غير الحكومية الممولة تمويلاً جيداً في المنطقة، علق أحد مسؤولي المساعدات الحكومية، قائلاً لي: «لقد كانوا يتوسلون إلينا من أجل الحصول على المال، والآن نحن نتوسل إليهم من أجل المساعدة في التنسيق.»

وفي حين تحتل إعادة بناء المجتمعات واستعادة سبل العيش الأولوية في أماكن مثل باندا آتشيه، فإن المنظمات غير الحكومية تُعتبر كذلك حافزاً للإصلاحات الديمقراطية والحاكمية الرشيدة. وقد أدى تدفق المنظمات غير الحكومية الأميركية والدولية إلى تكاثر مؤسسات المجتمع المدني المحلية التي تضمن أن يحصل الشعب الآتشي على صوت قوي في إعادة بناء مجتمعاته الخاصة. والنتيجة هي تجربة غير مسبوقة في التخطيط على مستوى القرى والديمقراطية التشاركية. وبتمكينه بهذه الطريقة، يصبح المجتمع المدني المحلي قوة داخلية فاعلة لتعزيز حقوق الإنسان وبناء المؤسسات الديمقراطية، وتطبيق مفاهيم جديدة في مجال التنمية المستدامة. وأي قدر من المحاضرات الرسمية حول أهمية معايير مكافحة الفساد لا يضاهي القوة الدافعة نحو تحقيق شفافية ومساءلة ممثلتين بمئات المنظمات غير الحكومية العاملة مع مجتمع مدني محلي في الموقع.

وفي كل من إندونيسيا وسيريلانكا، حيث يتعين على الحكومات التصدي لحركات التمرد الانفصالية، عملت مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية معاً لتشجيع التسويات السلمية. ومن غير المستغرب أنه عندما تحركت العناصر الرجعية لقمع المنظمات غير الحكومية، ارتفع صوت المجتمع المدني المحلي للدفاع عن وجود المنظمات غير الحكومية الأميركية.

ولعل أعظم اكتشاف بعد كارثة تسونامي هو مدى قوة رحمة الشعب الأميركي في الحرب لكسب القلوب والعقول. وفي عالم غالباً ما يظهر فيه محترفو السياسة الخارجية عاجزين عن كبح ضراوة العداء لأميركا، أثبتت الاستجابة لكارثة تسونامي أن المواطنين الأميركيين، العاملين من خلال جمعيات خيرية ومدارس وجماعات، هم خير سفراء للنوايا الحسنة لأنفسهم. وفي إندونيسيا، الدولة التي تضم أكبر عدد سكان من المسلمين

في العالم، وصلت نسبة الرأي المؤيدة لأميركا إلى 37 بالمائة في أوائل عام 2004. وبعد سنة واحدة ، بعد التدفق العظيم لرحمة أميركا، كان لدى 66 بالمائة رأي مؤيد لأميركا، وكانت هناك زيادة لا بأس بها في تأييد القيادة الأميركية في الحرب على الإرهاب.[8]

وفي حديثه في إندونيسيا، أشار وزير الخارجية كولن باول إلى التأثير الذي تمتعت به المساعدة الأميركية في دولة لها تاريخ من الإرهاب. وقال إنه إضافة إلى تلبية الاحتياجات، فإن هذه المساعدة هي «في مصلحتنا وتجفف مجمعات الاستياء تلك التي من الممكن أن تزيد النشاط الإرهابي.»[9] وقد علق أحد كبار الخبراء في الإرهاب في المنطقة حول العديد من الصور المأخوذة أثناء العمل في عمليات أميركا للإنقاذ، وقال لقد كانت اللازمة هي أن الولايات المتحدة والغرب يخسران حرب الأفكار، لا سيما في العالم الإسلامي. ومقابل ذلك التصور كانت هناك «صور لطائرات هليكوبتر أميركية تجلب مساعدات إلى أماكن مثل آتشيه، وتقوم بتقديم شيء لا يمكن أن يقدمه المتمردون.»[10]

اختبار تعاون ثلاثي القطاعات

إن استجابة أميركا لكارثة تسونامي تشكل قصة ملهمة لأمة بكاملها تعمل برحمة من خلال منظماتها ومؤسساتها، بما في ذلك الحكومة والعمل التجاري والعمل الخيري المدني. وقد أظهرت هذه الاستجابة الميزة النسبية للقطاع الخاص في مجموعة متنوعة من المجالات؛ على سبيل المثال، مدى السرعة والمرونة التي تمكنوا فيهما من حشد الموارد والحصول على تبرعات وموظفين للمنطقة. ومن المرجح أنه ستتم دراسة نجاح الشركات في استخدام شركاتها التابعة وسلاسل التوريد الخاصة بها وقواعد بيانات الموظفين الخبراء، وتكرارها.

وفي حين أن الاستجابة لكارثة تسونامي قد مثلت ذروة السخاء الأميركي، فهي قد قدَّمت كذلك دعوة إلى التركيز على دروس مستفادة، مثل الحاجة إلى التعاون بين الأعمال التجارية والمجتمع المدني والقطاعات الحكومية. لقد شكَّلت عمليات الإغاثة والبناء

اختباراً رئيسياً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك إلى أي مدى يمكن للعمل التجاري والمنظمات غير الحكومية أن يعملا معاً بشكل جيد. لقد تم نقل الجزء الأكبر من أموال العمل التجاري المخصصة للإغاثة من يد الشركات إلى يد مؤسسات غير ربحية، وقد كان الافتراض العملي لفترة طويلة هو أن الأولى تمنح مساعدات مالية والثانية تقوم بتسليمها. إن هذين القطاعين لم يتمتعا بأفضل العلاقات. وبسبب مجموعة من العوامل، بما فيها انعدام الثقة المتبادل وظهور العمل التجاري في دور أكثر مباشرة في تسليم المساعدات، فربما أن كارثة تسونامي قد وسعت الفجوة بين العمل التجاري والمنظمات غير الحكومية.

لقد بقي العمل التجاري لفترة طويلة راغباً عن التنسيق مع آليات أوجدتها الحكومة الأميركية أو الأمم المتحدة أو المؤسسات متعددة الأطراف، ناهيك عن وضع أمواله فيها. وكان هذا يعني أن التبرعات عموماً لا تدخل إلى خزائن الحكومة حيث يمكن لموظفي الطوارئ في الموقع توجيهها. ويجري الآن توجيه الكثير من المواقف ذاتها نحو مؤسسات خيرية كبيرة لم يكن لها دائماً السجل الأفضل في إدارة الأموال، وغالباً ما تُرى على أنها لا يمكن تمييزها عن الحكومة نفسها. وسوف يفضل القطاع الخاص دائماً العمل من خلال قنوات قطاع خاص.

وقد أظهرت كارثة تسونامي كذلك كيف يمكن أن تكون استجابة القطاع الخاص، من خلال تبرعات مالية وعينية على حد سواء، تدريجية إلى حد ما، الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل في التنسيق. وقد لا تتناسب التبرعات مع حاجة معينة، أو قد لا يتم توزيعها بشكل عادل وعقلاني على المناطق المتضررة. وفي بعض الحالات تكون غير مرحب بها لأسباب ثقافية أو عملية. ومع قيام القطاع الخاص بلعب دور مهيمن، فإنه من شبه المؤكد أن تكون هناك ثغرات واختناقات وتحديات لوجيستية.

وهناك درس آخر هو أنه في الاستعجال في إرسال شيكات إلى الخطوط الأمامية، فقد تصل مبالغ من المال أكثر بكثير من المطلوب إلى منطقة معينة، وقد لا يتم توزيع

الأموال بطريقة عقلانية حسب الحاجات أو البلدان. إن لدى إندونيسيا بعض أكثر الأقاليم الريفية فقراً في آسيا، وقد سُمعَت العديد من المحافظات التي تتكون من جزر لم تتضرر بالكارثة تتساءل: «هل يحتاج الأمر لوقوع تسونامي للحصول على مساعدات طارئة؟» إن هذا النوع من البيئات يضع ضغطاً على المنظمات غير الحكومية لتقوم بتوسيع بعثاتها، أو لإنفاق أموال على أغراض خارج نطاق النشاط الذي تم جمعها من أجله.

إن هذه تحديات من الممكن معالجتها، ويجري بالفعل معالجتها. ولا تعمل أي من هذه العوامل بشكل ملحوظ على تقليل أثر القطاع الخاص الأميركي على التعافي من كارثة تسونامي، ومن المرجح أن يتكرر ذلك مرة أخرى في المستقبل. وسوف تواصل وكالات المساعدات الحكومية الرسمية الترحيب بالأموال والقدرات العقلية والمنتجات الفنية من الأعمال التجارية، إضافة إلى الطاقة الهائلة للمنظمات غير الحكومية والتزامها.

الفصل الثامن

الصراع أم التعاون؟
الدين والمجتمع المدني الديمقراطي

سوف تدافع أميركا دائماً بثبات عن متطلبات كرامة الإنسان غير القابلة للتفاوض: سيادة القانون؛ والقيود على سلطة الحكومة؛ واحترام المرأة؛ والملكية الخاصة؛ وحرية التعبير؛ والمساواة أمام القضاء؛ والتسامح الديني. وستكون أميركا إلى جانب الرجال والنساء الشجعان الذين يؤيدون هذه القيم حول العالم - بما في ذلك العالم الإسلامي - وذلك لأن لدينا هدفاً أعظم من التخلص من التهديدات واحتواء الاستياء. إننا نسعى إلى عالم عادل يعيش في سلام بعيداً عن الحرب على الإرهاب.

جورج دبليو. بوش
خطاب حالة الاتحاد، 2002

حين يتعلق الأمر بالحقوق والاحتياجات المشتركة للرجال والنساء، فليس هناك صِدام بين حضارات. إن متطلبات الحرية تنطبق بشكل تام على إفريقيا وأميركا اللاتينية والعالم الإسلامي كافة. وشعوب الدول الإسلامية تريد وتستحق الحريات والفرص ذاتها كما شعوب كل دولة أخرى. ويجب على حكوماتهم الإصغاء إلى آمالهم.

كلمة جورج دبليو. بوش في ويست
بوينت، حزيران/ يونيو 2002

إننا نشارك في النضال من أجل دحر الإرهاب. وليس لدي نصيحة بشأن كيفية الفوز بهذا النضال، لكن لدي بعض الأفكار حول سبب وجوده. إنني أعتقد بأنه ليس موجوداً لأن الإسلام في حرب مع الغرب أو لأن الفلسطينيين يحاولون التخلص من الإسرائيليين. إن النضال قائم، كما أظن، لأن الغرب سيطر على مشكلة التوفيق بين الدين والحرية، في حين لم تقم العديد من دول الشرق الأوسط بذلك. لقد كان التوفيق بين الدين والحرية أصعب مهمة سياسية واجهتها معظم الدول.

جيمس كيو. ويلسون[1]

إن تحدي الولايات المتحدة في مجال الدبلوماسية العامة في هذا الوقت لا يسمح بالتهرب من موضوع الدين والثقافة بوصفهما عاملين جوهريين في الشؤون العالمية. ولكن معظم مسؤولي مهنة السياسة الخارجية، ناهيك عن الأساتذة الذين علموهم، قد تم تدريبهم وأدوا خدمتهم خلال وقت كان يمكن فيه طرح الدين جانباً. وفي جزء كبير من القرن العشرين، كانت السياسة الخارجية الأميركية منخرطة في مواجهة أيديولوجيات النازية أو الشمولية السوفياتية , وفي معظم مؤسسات النخبة كان يفترض أن العلمانية كانت ستنتصر قريباً على الدين. لكن ذلك الافتراض لم يعد قائماً. إن العديد من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية في العالم اليوم تتعلق بشكل أو بآخر بالدين.

وفي المقابل، فإن جزءاً كبيراً من أفضل الأعمال التي تهدف إلى منع النزاع والمصالحة متأثر بالدين، وكذلك هو الحال بالنسبة لأكثر عمل إنساني فعالية عالمياً. وتتم مواجهة العديد من أسوأ الأزمات الإنسانية العالمية – التي تنطوي على سوء التغذية، والاتجار بالبشر، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والاضطهاد – بجرأة من قبل منظمات قائمة على أساس الدين. إن مجموعات المجتمع المدني الشعبية تلك التي تعزز، بأكبر فعالية، التنمية السليمة إلى جانب الديمقراطية والحاكمية الرشيدة في معظم أنحاء آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية غالباً ما تكون ملهمة بواسطة رؤية روحية.

ومع ذلك فإنه في حين أن أميركا دولة دينية بشكل استثنائي، فإن مؤسستها للسياسة الخارجية كانت علمانية بعمق في ظاهرها، فمن حيث تهيئتها من خلال التدريب، فضلاً عن الحساسية البالغة نحو أكثر المفاهيم صرامةً لفصل الكنيسة عن الدولة، فإنها تواجه صعوبة في فهم تأثير القيم والثقافة والدين في الشؤون العالمية. ولم يكن لديها لا اللغة ولا إطار العمل الفكري للتعامل مع الدين والثقافة في الخارج. إن هذا النقص كان معيقاً بالذات حين يتعلق الأمر بالعالم الإسلامي، حيث يتخلل الدين جميع مناحي الحياة.

إن الكثيرين في مؤسسة السياسة الخارجية يشعرون بالقلق إزاء فكرة تعزيز التحالفات رسميا مع أصوات المسلمين المعتدلين كوسيلة لمواجهة التطرف الإسلامي. إن تشجيع الإسلام المعتدل يبدو مساوياً لتعزيز الدين، وهو أمر لا تقوم الحكومة الأميركية بفعله.

وقد يفضل الكثيرون تجنب الموضوع بكامله. لقد كنت أعمل في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خلال فترة ما بعد 11/ 9، حين كان هناك اندفاع كبير لإعادة النظر ومراجعة البرامج الأميركية العاملة في دول ذات أغلبية مسلمة. إن نقص التنمية لم يكن العامل الوحيد أو الرئيسي حتى في ظهور الإرهاب الإسلامي، لكن تعزيز التنمية هو ما كان لدينا إلمام به، ولذلك كانت استراتيجيات التنمية هي ما لجأنا إليه.

لقد كان هناك فريق تخطيط مشترك بين الوكالات يقوم بتنسيق معظم ذلك العمل وقد اتخذ «إشراك الإسلام» اسماً غير رسمي له. لقد أثار الاسم جدلاً حول مدى ملاءمة اهتمام المسؤولين الأميركيين بأمور دينية، ناهيك عن مسألة التركيز على الإسلام الحساسة. وقد اقترح بعض المشاركين بشكل محرج أنه ربما علينا أن نأخذ في عين الاعتبار جميع الأديان ودورها في الصراع. فيما اقترح آخرون التركيز على قضايا اقتصادية وسياسية. وعلى الأقل، فقد جادل بعضهم بشدة بأنه يجب علينا أن ندعوها باسم آخر غير «إشراك الإسلام».

لكن الاسم ظل كما هو لسبب بسيط هو أن التسمية بأي شيء آخر سيكون العيش في إنكار للواقع وتقليل من قيمة ما قاله المتحدثون باسم المسلمين أنفسهم حول اتخاذ

دينهم رهينة. لقد كانت الحقيقة التي لا مفر منها هي أنه في أعقاب 11/ 9، والحرب العالمية على الإرهاب التي تلتها، لم تكن مشكلة أميركا الكبرى مع دول قومية معينة. لقد كان الصراع في الحقيقة، ربما ليس كأي صراع آخر حصل من قبل، مع الإسلام السياسي، أو الإسلاموية، وهي حركة أيديولوجية عنيفة تقودها العناصر الإسلامية الأكثر تطرفاً، والذين أعلنوا بصراحة عن نواياهم في تدمير أميركا والغرب.

لقد كانت الأمية الدينية وعدم الحساسية عائقاً في السياسة الخارجية الأميركية. وحين تواجه مؤسسة سياستنا الخارجية التهديد من المتطرفين المسلمين، فإنها غالباً ما تدعو للعلمانية الرسمية، وهو ما يعد ميلاً مفهوماً. لكن تعزيز العلمانية كبديل للإسلام المدعوم رسمياً قد يكون الترياق الأقل فعالية لتفكير المتطرفين، لأنه يقوم فقط بتأكيد شك العديد من المسلمين بأن أميركا دولة معادية للدين بشكل عام، ومعادية لدينهم بشكل خاص. وما يزيد الموضوع تعقيداً هو برامج الحكومة الأميركية التي تحاول علانية تعديل الممارسات الإسلامية في مجال حقوق المرأة ونمط الحياة وتنظيم النسل والعائلة - وهي سياسة، ليس من المستغرب، أنها تعزز التصور بين العديد من المسلمين بأن أميركا دولة علمانية تماماً، ومعادية للإسلام، وتهدف إلى تغيير ثقافتهم.

لقد كان التعامل مع الدين أحد أكثر القضايا إرباكاً للأميركيين خلال المراحل الأولى من عملية العراق. وكان يمكن سماع العديد من زملائي يتحدثون بحماس عن إرادتهم في بناء «عراق علماني،» بدون تقدير ما يعنيه المصطلح في العراق، حيث كان ما يزيد عن 90 بالمائة من الشعب مسلمين من مختلف الشرائح.

وبالنسبة للعديد من الأميركيين ومعظم المسؤولين الأميركيين، فإن «العلمانية» كلمة ذات دلالات إيجابية، تمثل مجموعة من القيم الديمقراطية التي نعتز بها، وتتضمن التسامح والتعددية وحرية التعبير والتجمع وحقوق الأقليات. وقد كان استخدام مصطلح «العلمانية» مريحاً بالنسبة للمسؤولين الأميركيين لأنه يناسب وجهة نظرهم بأن الدين مسألة شخصية، وأمر يجب تجزئته والاحتفاظ به في مكانه المناسب. لقد كان يعني أننا

سنقدر حق ممارسة الدين، كما نفعل في وطننا في الولايات المتحدة، لكن الدين سيبقى خاصاً بشكل كلي، وليس قوة لتشكيل المجتمع، ناهيك عن الدولة.

إلا أن العراقيين إلى حد كبير لم يروا الأمور بتلك الطريقة. أذكر مقابلات سجل فيها العراقيون سخطاً واضحاً حين استُخدم مصطلح «العلمانية». حتى لأولئك العراقيين الذين كانوا يستخدمون الكلمة بأريحية - على سبيل المثال، الأكراد والعديد من الأكاديميين والمسؤولين المدربين بعلمانية في بغداد - فإنها لم تكن تحمل ذات المعاني كما يكون الحال عندما يستخدمها الأميركيون.

إن التصور العراقي بأن أميركا كانت ترغب بفصل الإسلام عن شؤون الدولة قد جعل مهمتنا أكثر صعوبة. وغالباً ما تضمنت التصريحات الرسمية إشارة إلى احترامنا للإسلام، لكن سياستنا الرسمية كانت ملتزمة بالعلمانية. وكما أجبرنا في نهاية المطاف على الاستنتاج، فإن هذا النهج لن يجدي نفعاً أبداً في البيئات الدينية تماماً في الشرق الأوسط. لقد كان لا بد من تضمين الدين رسمياً؛ وقد كانت فقط مسألة كيف.

لقد أثبتت مسألة الدين في العديد من المناسبات أن اجتيازها عسير. على سبيل المثال، كان من المألوف للدول الإسلامية أن يكون لديها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكان هذا سائراً حتى تحت حكم صدام حسين، والذي كان بكل المقاييس غير ودود بوجه خاص تجاه الاعتقاد الإسلامي الحماسي، وخصوصاً إذا وقف في وجه سلطته. وحين تجمع فريق التخطيط لما بعد الحرب في مدينة الكويت خلال الأسابيع الخمسة التي استغرقها التحالف العسكري لتحرير البلاد، تم تقييم كل وزارة وتعيين فريق لها باستثناء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ففي الأسابيع العديدة قبل وبعد وصولنا إلى بغداد، كان الافتراض السائد في دوائر تخطيطنا بأن تلغى وزارة الوقاف والشؤون الإسلامية. وقد تم سماع أحد الدبلوماسين المحترفين يهمس، «لا شأن لنا بالدين،» مشيراً إلى اللامبالاة أو المعاداة للدين ما يعني ضمناً أن العراق مُلك لنا لنعيد تشكيله ضمن صورتنا العلمانية الخاصة. وقد أضاف معلقاً أننا، واعتماداً على كيف تسير الأمور، قد نتخلص من

الوزارة كلها أو ندرجها ضمن وزارة الثقافة. لقد كان التضمين على أن الدين يندرج تحت الثقافة، وليس العكس - وهي مقاربة مألوفة للدين بالنسبة للعلمانيين الأميركيين.

ولكي نكون منصفين، فإن الأميركيين، بوصفهم غير المسلمين، كانوا مترددين بشدة في أن يُنظر إليهم وكأنهم يستخدمون وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشكل خاطئ وبالتالي يتسببون بإساءة ما. ولكن أثناء متابعتي للمحادثات، فقد كانت الآمال الأميركية بزرع دولة علمانية جديدة في قلب الشرق الأوسط المسلم عاملاً له نفس الدرجة من الأهمية. وقد كان من الممكن أن تكون هناك مقاربة بديلة تجاه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهي تسليم الدفة إلى مسلم أميركي أو مبعد عراقي يتمتع بدرجة عالية من الاحترام والتقدير، كإجراء انتقالي، وتكليفه بمهمة إشراك الفصائل الدينية والعراقية الأخرى لتعزيز الثقة والمصالحة. ولعل التأليف بين القبائل والمجموعات العرقية والفصائل الدينية المختلفة والمتنازعة لن يكون ممكناً بواسطة أساليب علمانية كلياً.

وقد خيم موضوع الدين تقريباً على كل محادثة بخصوص ما قد يؤول إليه العراق الجديد. هل سيسمح الدستور للإسلام بأن يكون مجرد أحد القوى المؤثرة، أم هل ستفرض تعاليم الإسلام قوة الفيتو على كل ما يعارضها؟ وكما يبدو واضحاً، فإن الناتج النهائي لذلك الجدل سيكون ذا آثار هامة جداً. وقلة هم الأميركيون الذين كانوا يرغبون في أن يقرأوا أن استثمارهم بالحياة والأموال لتحرير الشعب العراقي من الظلم كان يؤدي إلى حكومة دينية بدون حقوق الأقليات أو حرية العقيدة. ولم يكن معظم العراقيين يريدون دولة إسلامية على غرار تلك التي في إيران، حيث رجال الدين سياسيون والمسجد يسيّر أمور الدولة بفعالية؛ لكنهم أرادوا جمهورية إسلامية حيث تتوافق جميع المؤسسات بشكل كبير مع الإسلام.

لقد فوجئنا باكتشاف أن العديد من أكثر المسلمين تديناً بحماس كانوا تلاميذ الفلسفة السياسية، وبخاصة الشباب المثقفين حول آية الله علي السستاني. لقد قرأوا لكل من أرسطو وأفلاطون وماديسون وجيفرسون. وقد كان لعديد منهم إدراكه الإسلامي الخاص للتفريق بين الدين والمجتمع المدني، وحماية الدين من أي نوع من انتهاكات الدولة

التي غالبا ما تأتي مع الأنظمة الثيوقراطية. إن تفكيرهم لم يكن بعيداً عن مبادئ دستور أميركا ذاته، والذي، كما أكّد مؤسسه جون آدامز، قد «وضِع لشعب ذي أخلاق ودين، وهو غير ملائم لمن سواه.»

ولو كان المسؤولون الأميركيون أكثر انتباهاً لهذا التشابه الفلسفي، لكان بإمكانهم العودة إلى تاريخهم الخاص والتوصية بترجمة وتوزيع تشكيلة من النصوص الغربية حول الفلسفة الاجتماعية والسياسية - النصوص التي، كما قال بول مارشال من بيت الحرية، تعامل « الوحي الإلهي والقانون الإلهي كأسس من أجل حرية الإنسان وحقوق الإنسان.» وفي المقابل، فإن العديد من الأفكار السياسية المعاصرة في الغرب تبغض الدين في الحياة العامة، ما قد ينفر المسلمين أكثر.

وبدلاً من تعزيز العلمانية، فقد يكون في تمكين العناصر الإسلامية الأكثر استنارة استراتيجية أكثر استساغة وفعالية، مع تبجيل واحترام الإسلام نفسه. إن هناك نقاشاً عميقاً مهماً يحدث في داخل الإسلام يتناول الفرق بين فصل المسجد عن الدولة، من جهة، وفصل الدين عن المجتمع أو السياسة، من جهة أخرى. وكما قد يشير العديد من الإصلاحيين الإسلاميين، فإن الإجابة تأتي في احتضان المجتمع المدني الذي هو مساحة عامة، على خلاف الدولة، خالية من الإكراه. إن ناتج هذا النقاش قد يؤثر على الممارسات الإسلامية، وبالتالي على الوقائع السياسية في المنطقة بأسرها، لعقود قادمة.

وكما توضح التجربة مع العراق، فإن جهود تعزيز العلمانية الاجتماعية والسياسة قد تؤدي إلى نتائج عكسية، وستكون الولايات المتحدة مضطرة، على الأرجح، إلى اختيار تشكيل حكومة تديرها أطراف إسلامية شكلياً على الأقل، على أمل أن تكون تلك الأطراف تميل إلى التسامح والتعددية.

تبجيل الإسلام، ومواجهة الإسلاموية

إن التحدي الأعظم لسياسة أميركا الخارجية اليوم هو الحاجة إلى مواجهة تهديد الإرهاب. ويتطلب التصدي لهذا التحدي تقييماً واضحاً للعدو. وفي حين أن

الاستراتيجيات واسعة النطاق لتحسين صورة أميركا وسمعتها في الخارج من المرجح أن تحظى ببعض التبعات الإيجابية، فإنها لن تحدث تأثيراً كبيراً في تهديد إرهابي تكمن جذوره في الإسلام المتطرف. وهذا بحد ذاته تحدٍ مختلف تماماً.

يجب على أي جهد أميركي لمواجهة متطرفي الإسلام أن يبدأ بالتعبير عن الاحترام للإسلام والتعاطف مع تلك الأغلبيات الضخمة من المسلمين المؤمنين غير المسؤولين عن الدمار الذي يتم إحداثه باسم دينهم. ويحتاج المسيحيون أو اليهود الذين لا يستوعبون هذه النقطة بسرعة إلى أن يتخيلوا فقط ردة فعلهم تجاه سماع ذكر دينهم مرتبطاً مع المتطرفين أو الإرهابيين بشكل منتظم إلى حد ما. ويفضل معظم الأشخاص تجنب ربط مناقشات الإرهاب بدين الإسلام، لكنه من الواضح أن أعمال العنف ترتكَب باسم الدين الإسلامي وامتثالاً لرؤية معينة له.

وفي حين أن العدو هو ليس الإسلام نفسه، كما يجب تكراره، فإن العدو ينبثق من صراع عميق يدور رحاه داخل الإسلام. ويصف روبرت ساتلوف، من معهد واشنطن للسياسة، المتطرفين الإسلاميين، أو الإسلامويين، بأنهم «مجموعة فرعية من المسلمين، صغيرة نسبياً لكنها تظل كبيرة، طموحة بشدة، ومؤثرة بشكل غير متناسب، وهم بالتأكيد يكرهون «من نكون.»» وقد أعلنوا أنفسهم على أعمق مستويات العقيدة والنية على أنهم أعداء أكيدون لقيم الديمقراطية الغربية.[2]

والإسلامويون، كما يقول ساتلوف، «يرفضون مفاهيم الدولة الحديثة، وحقوق المواطنين والأفراد، ويريدون بدلاً من ذلك فرض نسخة استبدادية للإسلام على الشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم.» وضمن هذه المجموعة، فإن هناك مجموعات فرعية تسعى للسلطة عبر وسائل عنيفة أو ثورية وأخرى تسعى إليها عبر وسائل لاعنفية أو تطورية. ووفقاً لساتلوف، فإنه «في حين أن المجموعة الأولى إرهابيون لا يعرفون الخجل، فإنه من الصحيح كذلك أن المجموعة الثانية لا يمكن أن يكونوا ديمقراطيين أبداً.»[3] إن هؤلاء ليسوا أشخاصاً يمكن أن يتأثروا بصور أكثر إيجابية لأميركا أو قصص رائعة تبين تأثير الحرية الأميركية. وبالنسبة لهم، فإن الحرية على النمط الغربي هي المشكلة.

وسيتطلب الأمر كافة موارد مجتمع متحضر للتغلب على هذه المجموعة من الأعداء اللدودين. ويشير ريتشارد هولبروك، وكيل وزارة الخارجية السابق، إلى أنه في حين يجب أن يتضمن إيقاف الإرهاب استخبارات من الدرجة الأولى واستخدام القوة العسكرية، فإن الصراع هو أساساً «حرب أفكار،» ما يستلزم «هجوماً مباشراً أشد على تلك الأفكار، والأشخاص القابعين خلفها.» إن الإرهاب، كما يقول هولبروك، يشكّل حركة ذات «أهداف ومعلمين وعقائديين وأساطير وشهداء،» حيث المفجرون الانتحاريون هم «مجرد وقود لمَدافع مستهلكين ومضلِّلين.» ولذلك يجب على الهجوم المضاد أن يركز بشدة على تدمير أساطير وأيديولوجيات الحركة.[4]

ويوافق ساتلوف على أن المعركة التي نخوضها مع الإسلام المتطرف هي أيديولوجية بالأساس وأن معظم برامجنا في الخارج قد تكون ذات نتائج عكسية ما لم ندرك ذلك. ويؤكد أن «هؤلاء الذين يصرون على النظر إلى هذا الأمر كتحدي علاقات عامة وليس صراع حياة أو موت كارثي محتمل مخطئون.» إن المعركة هي «قتال يشنه المسلمون على المسلمين، داخل كل مجتمع،» على الرغم من أن «الولايات المتحدة لا تستطيع تجنب دورها كلاعب مركزي.»[5]

ولأن هذه معركة داخل الإسلام، فهي ليست، في معظمها، عملاً يمكن للحكومات أن تقوم به بمفردها، باستثناء الانحياز إلى الحركات الصحيحة داخل المجتمع المدني. وكما يتعلم المزيد من الأشخاص، فإن الاحتمالات لتصرف حكومي مباشر محدودة جداً. ويبين مارك لينارد وكونراد سميوينغ أن «خوف العرب من إسلاموفوبيا الغرب قوي جداً بحيث أنه حتى حين تقوم الحكومات الغربية بأمور إيجابية، فإنها تظهر كتهديد.» وبالتالي، «فقد حان الوقت للتفكير على نطاق أكبر وتضمين ملايين الأشخاص عبر المنطقة في دبلوماسية شعب إلى شعب بدلاً من تزييت عجلات العلاقات الثنائية بين الأنظمة الاستبدادية.»[6]

وستحتاج الحكومة الأميركية للاعتماد على الشراكات مع منظمات غير حكومية فعالة موجودة على الخطوط الأمامية لتعزيز حقوق الإنسان، والإصلاحات الديمقراطية،

والمجتمعات المفتوحة. ومثال عملي على هذه الاستراتيجية هو مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أقيمت مؤخراً، بتمويل بلغ 129 مليون دولار أميركي سنوياً، لتعزيز العلاقات مع المنظمات المحلية في المجتمعات الإسلامية والعربية، وفي بعض الحالات استخدام منظمات المجتمع المدني الأميركي وأعماله التجارية.

ولكن كما أن الدبلوماسية العامة الذكية ليست رداً كافياً على المتطرفين، فليس التركيز الحصري على بناء مؤسسات مدنية وديمقراطية رداً كافياً أيضاً. إن أولئك الذين يعززون المجتمع المدني كوسيلة لتشجيع الأهداف الديمقراطية يجب أن يعترفوا بأن بناء المؤسسات ليس كافياً؛ فمن المهم جداً نوع القيم التي تتجذر في تلك المؤسسات. وفي الحقيقة، فإن التطرف الإسلامي ينتقل في معظمه عن طريق المنظمات التطوعية الخاصة، سواء كانت مدارس أو «جمعيات خيرية» إسلامية فاسدة.

إن معظم برامجنا الديمقراطية في الخارج موجهة نحو بناء مؤسسات محلية، مع تركيز على الأحزاب السياسية، والصحافة المحلية المستقلة، والبرلمانات النموذجية. وهذه كلها مهمة، إلا أن هناك مخاطر في التركيز البسيط على الديمقراطية. وكما يشير روبرت ساتلوف، فإن «التركيز على المؤسسة كمفهوم تجريدي بدلاً من الأشخاص الذين يشغلونها يمكن أن يقود إلى الحالة العبثية للتمويل الأميركي للمتطرفين الإسلاميين - برلمانات الإسلامويين، والمعلمين الإسلامويين، والمحررين الإسلامويين، وما إلى ذلك.» ويخلص إلى أن «وصولنا إلى المجتمعات الإسلامية يجب أن لا يكون منصباً جداً على الشكل بحيث يُعمى عن المحتوى.»[7]

وهذا يتطلب من الدبلوماسية العامة الانخراط في استراتيجيات متعددة الأوجه، مع مراعاة هزيمة الأفكار داخل الحركات المتطرفة. وعلى الدبلوماسية العامة، وفقاً لساتلوف، أن تستمر في شحذ صورة أميركا وتعزيز مصالحها، لكنها يجب عليها أن تستثمر في «تحديد ورعاية ودعم التحالفات،» وهي استراتيجية تصبح أكثر أهمية بشكل كبير في بيئة ما بعد 11/ 9 حيث العنصر الجديد الحرج هو معركة أيديولوجية ضد التطرف.[8]

إن خوض حرب أيديولوجية ضد الإسلاموية قد يتطلب دراسة جديدة لمجموعة متنوعة من استراتيجيات المساعدة الخارجية والتنمية المعتمدة من قِبل الحكومة الأميركية. ويقترح ساتلوف أن الحاجة إلى الفوز بهذه الحرب الأيديولوجية ملحة جداً بحيث يجب أن نركز على القيام بأمور أقل والقيام بها بشكل جيد. ويجب على الحكومة أن تترك النشاط الإنمائي التقليدي مثل الصحة والمياه النظيفة لجهات مانحة أخرى، وأن توجه مواردنا للتعليم: « إصلاح المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين والتدريب الإعلامي، وتوفير الكتب المدرسية، ومنح دراسية جديدة، ومبادرات اللغة الإنجليزية، وما إلى ذلك.»[9]

وسيعارض الكثيرون فكرة التخلي عن النشاط الإنمائي التقليدي - خاصة الأشخاص من أمثالي والذين عملوا في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ويجدون أهمية في البرامج الإنسانية لأسباب أخلاقية ولتحسين التصورات عن أميركا على حد سواء. لكن ساتلوف محق بلا شك في قوله إن الأولويات يجب أن يعاد ترتيبها.

المسلمون المتدينون، والمسيحيون المتدينون: تعاون أم صراع؟

إن ظهور الإسلام المتطرف على الساحة العالمية في 11/ 9 كان فقط المظهر الأكثر إثارة للقوى الغربية والقوى المهدِّدة التي كانت تستجمع قواها لعقود ولكن غالباً ما كان يتم تجاهلها. وفي الحقيقة، كانت هناك فرضية مكرسة لمركزية الثقافة (والدين) متداولة منذ انتهاء الحرب الباردة، وقد قدَّمها البروفيسور صامويل هنتنغتون من جامعة هارفارد في كتاب *صِدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي* (*The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*)، الذي نُشِر في عام 1996. ويؤكد هنتنغتون على أن انقسامات العالم اليوم لم تعد متجذرة في أيديولوجيات الشرق مقابل الغرب التي ميّزت عهد الحرب الباردة؛ إنها الآن ترتكز أكثر إلى الاختلافات العرقية والدينية، مع بقاء الغرب في أغلبيته الساحقة مسيحياً، على الأقل في أصوله، والشرق في الغالب مسلماً.[10]

لقد حظيت فرضية هنتنغتون «صدام الحضارات»، بوضعها لبؤرة الصراع في نقطة تقاطع الإسلام مع الغرب، بتقبل أوسع بعد 11/ 9. ولكن هذا التحليل لا ينجح تماماً في تصوير تعقيدات القوى المحرِّكة. على سبيل المثال، إن للانقسامات الثقافية التي تفصل الشرق المسلم عن الغرب الأكثر علمانية أصداء في الثقافة الغربية ذاتها. وقد تكون وجهة النظرة البديلة هي أن الانقسام الأكبر في العالم اليوم ليس إلى حد كبير بين الأديان المختلفة بقدر ما هو بين التقليدية الدينية عموماً والحداثة العلمانية. وبعبارة أخرى، قد يكون لدى المتدينين الكثير من الأمور المشتركة فيما يتعلق بالنقاشات الاجتماعية التي تدور حولهم.

ويشير البروفيسور فيليب جينكينز من جامعة ولاية بنسلفانيا، وهو خبير في الدين، إلى أن تحليلات العلمانية افترضت لوقت طويل بأن المتدينين في كل مكان سيخضعون في النهاية لتحديات الهيمنة العلمانية في المجالات السياسية والقانونية والثقافية. وفي هذه الرؤية التقليدية، فإن «الدين التقليدي يتعرض لهجوم من جانب قوى الحداثة،» والمنظمات الدينية ستستمر أو تفشل اعتماداً على إرادتها «للتوصل إلى تفاهم مع العالم الحديث.»وعلى خلاف التوقعات، على أية حال، فإن جينكنز يرى تحولاً في ما افترضه الكثيرون على أنه الاتجاه الطبيعي للتاريخ. ويقول إن العلمانية هي التي «يبدو أنها الأيديولوجية المُحاصَرة، مع دين آخذ في الصعود.» إن هناك دليلاً على أن الدين قد اكتسب أتباعاً بسبب فشل العلمانية في توفير تنظيم ومعنى للمجتمع وهجومها الذي لا هوادة فيه على الدين خلال القرن الماضي.[11]

ويرى بول مارشال أن 87 بالمائة من سكان العالم يصرحون ببعض الالتزام الديني، وأن «اتجاه النمو للمسيحيين والمسلمين والهندوس وكذلك بعض الأديان الصغيرة أكبر من الاتجاه لسكان العالم ككل.» إن كلاً من الإسلام والمسيحية يحرزان مكاسب كبيرة في جميع أنحاء العالم. وبالضبط مثلما قلصت العولمة الحدود الدولية وأزالت الحواجز الاقتصادية والثقافية، فقد أعادت كذلك تشكيل القوى العالمية المحرِّكة للدين. ومع ذلك فإن القليل من الكتب حول العولمة قد تطرق إلى موضوع الدين وأثره على المجتمعات والأمم. ولا يعطي كتاب توماس فريدمان الشهير حول العولمة، *إن العالم مسطح*، أي

اهتمام للدين. وفي عرض نقدي لمارشال، يقول: «إننا لا نواجه اختيار توماس فريدمان بين سيارة ليكسز وشجرة زيتون؛ وإنما بدلاً من ذلك نواجه أشخاصاً يقودون باتجاه بساتين الزيتون الخاصة بهم في سيارات ليكسز ذات رموز دينية.»[12]

إن إطار العمل للشرق مقابل الغرب لفهم الصراع الديني ينهار في ضوء إحراز المسيحية، التي كانت تعتبر في السابق على أنها غربية إلى حد بعيد وبالتحديد أوروبية وأميركية، أكبر مكاسبها في إفريقيا وأميركا اللاتينية، في حين أن الإسلام، الذي نشأ في الشرق الأوسط، لديه الآن أغلبية في اثنتين وخمسين دولة تمتد من شمال إفريقيا إلى آسيا. ومع هذا التوسع الجغرافي يظهر تحول في المواقف الاجتماعية والثقافية، وكذلك في السياسة العالمية.

ويضيف فيليب جينكينز البعد الخاص بالشمال مقابل الجنوب إلى نظرية صراع الشرق مقابل الغرب. وبخصوص القضايا الثقافية والأخلاقية، يقول إن «الأيديولوجيات الدينية الأقدم للغرب» أقرب غالباً إلى العلمانية الغربية مما هي إلى «الأيديولوجيات الدينية الحديثة المنبثقة من الجنوب العالمي.» وكمثال رئيسي، فهو يشير إلى الميل في الحيوية والنفوذ داخل الطائفة الانجليكانية من أوروبا إلى إفريقيا، حيث المواقف الاجتماعية والمعتقدات أقل استيعاباً بكثير لروح العلمانية في أوروبا. إن الميول العلمانية في الماضي القريب في أوروبا وأميركا تواجه مقاومة من حركات دينية جديدة في نصف الكرة الجنوبي.[13]

ويفترض العديد من الأشخاص، لا سيما المحللون العلمانيون، أن الصراع الأكثر أساسية هو بين المسيحية والإسلام. وعندما يُعتبر أن هناك كراهية طبيعية بين المسلمين الملتزمين والمسيحيين الملتزمين، وتؤخذ على أنها أمر مسلّم به، فإن إمكانية حدوث حوار وتعاون مسيحي- إسلامي تبدو بعيدة. ومن الواضح أن هناك عداءً عميقاً بين العناصر الإسلامية الأكثر تطرفاً تجاه كل الأميركيين، بمن فيهم المؤمنون المتدينون. لكن الأدلة تشير إلى أن الجميع، فيما عدا الطائفة المتطرفة من المسلمين، يحترمون المؤمنين الصادقين في

أديان أخرى، لا سيما المسيحيين، على الرغم من أن المسلمين نادراً ما يحظون بصور إيجابية للإيمان الديني من جانب صناعة الترفيه الأميركية.

والواقع المفاجئ هو أن الأميركيين ذوي الميول الدينية التقليدية قد يكون لديهم أمور مشتركة مع المادية العلمانية لنخبتهم الثقافية أقل من ما لديهم مع قيم المسلمين المعتدلين المحبين للسلام. إن الإمكانية لعلاقات إسلامية- مسيحية أفضل موجودة للسبب البسيط بأن كل مجموعة تحمل نظرة مقدسة للعالم وذلك خلافاً للعلمانية. وغالباً ما يتم إظهار الاختلافات اللاهوتيه بطريقة تخفي الأصول المشتركة للإسلام والمسيحية في التقاليد الإبراهيمية للعهد القديم. وبعبارة أخرى، فإن المسيحيين والمسلمين هم أساساً أبناء عمومة من الدرجة الأولى، وربما لديهم قرابة طبيعية أكثر مما قد يكون ممكناً مع أنظمة معتقدات أخرى مثل البوذية أو الهندوسية.

وبحسب تعليق فيليب جينكينز وبول مارشال في مقالة بعنوان «التنافس الأخوي بين أبناء إبراهيم: الصراع العالمي والتعاون بين الإسلام والمسيحية، فإن « الروابط الأخوية يمكن أن تتسم إما بالتقدير الودي أو بالتنافس الأشد. ويعترف جينكينز ومارشال بأن الحد بين الإسلام والمسيحية « هو بوضوح واحد من أكثر أماكن العالم خطورة،» ويحذران من أنه إذا «لم يتعلم الأخوة التعايش مع بعضهم البعض، فإن التوقعات المستقبلية مقلقة جداً.» ومن بين الدول الخمس والعشرين ذات التعداد السكاني الأكبر، ستكون عشرون منها إما مسيحية أو مسلمة أو مزيجاً معيناً من الديانتين. وسيكون لدى قرابة إحدى عشرة دولة من تلك أغلبية إما مسلمة أو مسيحية، مع أقلية أساسية من الديانة الأخرى. ويقول جينكينز ومارشال، إذا لم يكن أولئك السكان «قادرين على تعلم الحفاظ على علاقة مدنية بين الديانتين، فإن احتمالية عنف مستقبلي وحرب هو أمر مفزع.»[14] إنهما يقترحان بأن تقوم كلتا الديانتين بالاهتمام اهتماماً عميقاً ببساطة بمعرفة المزيد عن الديانة الأخرى أملاً في اكتشاف الجوانب المشتركة لتاريخهما. ويضيفان: «ولأسباب عديدة، فإن على الديانتين أن تعملا معاً- إذ إن لديهما الكثير من أوجه التشابه الطبيعية.»[15]

وما يتم إغفاله في أغلب الأحيان هو كيف تُحبك العناصر الأساسية لقصة المسيحية في الإسلام. على سبيل المثال، القليل من المسيحيين يعرفون أن عيسى عليه السلام يحظى بمعاملة محترمة في القرآن، مع أنها لا تصل إلى مستوى الألوهية كما في الدين المسيحي. ويذكر القرآن أنه حين يأتي يوم القيامة فإن ظهور عيسى عليه السلام هو ما سيستهل معركة هرمجدون. وبالنسبة للمسلمين، فإن عيسى عليه السلام هو أعظم نبي للإسلام بعد محمد صلى الله عليه وسلم. إن شخصية المسيح نادراً ما تشكل حاجزاً للمحادثات المسيحية- الإسلامية، ويمكنه في الحقيقة أن يساعدها. وبالرغم من أن الإسلام لا يعترف بوضوح بأن العهدين القديم والحديث موثوقان، فإن المسيحيين، مع ذلك، يمكنهم أن يجدوا في القرآن، على حد تعبير مارشال وجينكينز، «أصدقاء قدامى على كل صفحة.» إن هناك قصصاً لموسى وهارون ويوحنا المعمدان وعيسى عليهم السلام، في حين تحظى مريم عليها السلام باهتمام في القرآن أكبر من ذلك الذي تحظى به في العهد الحديث.[16] إن القرآن يُظهِر المسيحيين على أنهم «أقرب الناس مودة للمسلمين، ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون.»

وفي حين أن الكثير من المسلمين لا يترددون في انتقاد الميول المبتذلة والمادية للمجتمع الأميركي، فإنهم يدركون كذلك أن أميركا موطن لبعض أكثر المواطنين تديناً، مهما بدا ذلك متنافراً. ووفقاً لمصطفى أكيول، فإن «المسلمين الذين يدركون هذه الحقيقة يميزون بين 'الغربيين الصالحين' ومن هم غير ذلك.»[17] ويدلي أكيول من موقع إلكتروني إسلامي مشهور يدعى الجهاد الأخير بهذا التصريح كدليل: «إن الغربيين العلمانيين الماديين يأخذوننا من صلواتنا ويأخذوننا من ثقافتنا الإسلامية .. ويعطوننا مجتمعاً تسوده الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات وإدمان الكحول والدعارة والمواد الإباحية والشذوذ الجنسي واستغلال الناس والموارد، ويختزل الحياة إلى ممارسة عبثية لا معنى لها.» ولكن بدلا من إصدار إدانة شاملة للغرب، فإن الموقع يميز بشكل واضح: «أنه من المهم إدراك أن العديد من الأشخاص في الدول الغربية يحاولون العيش بشكل صحيح... هؤلاء الأشخاص ليسوا أعداءنا؛ وهم أيضاً ضحايا مادية العلمانية الغربية.»[18]

ويقول أكيول: إن المشكلة تكمن في أنه لا يعرف ما يكفي من المسلمين الكثير عن أميركا أبعد مما «يرون... من خلال ثقافتها الشعبية المادية.» وبذلك فحين يتم ذكر «الأفكار الغربية،» لا يفكر الكثير من المسلمين بجيفرسون، أو سي. إس. لويس، أو لنكولن، أو بيرك، بل بنيتشه وفرويد وماركس وكارل ساغان.»[19] وقد أوصى أكيول وعدد من مسلمين آخرين بأن يعمل صناع القرار الأميركيين بجد أكثر لمحاولة إقناع المسلمين بأن معظم تصوير هوليوود للحياة الأميركية في الأفلام والتلفاز لا يمثل ببساطة المجتمع ككل. وبالتحديد، لو علم المسلمون عن العديد من الأميركيين المتدينين الكثر، فسيكون رأيهم أكثر إيجابية.

ويضيف أكيول: في الوقت الحالي يتعين على المسلمين المتطرفين الذين يريدون أن يهاجموا أميركا «أن يلغوا مسيحيتها» في أذهانهم أولاً، «وهذا تماماً ما يفعلونه- مع مساعدة كبيرة من الإعلام الترفيهي وأخبار وسائل الإعلام لأميركا ذاتها.»[20] وفي حين أنه من الصحيح أن المسلمين في بعض أجزاء من العالم يهاجمون المسيحيين المحليين ويحرضون على الكراهية ضد المسيحيين واليهود، فإن أيديولوجية المتطرفين التي تغذي هذا العنف بالوقود تنمو في معظمها من حقد عام على تأثير الثقافة الأميركية بوصفها تهديداً للإسلام.

ما مدى الصعوبة التي قد تواجه تشكيل تعاطف أقوى بين «ديني أبناء العم،» هذين وكيف يمكن أن يتم تسهيل ذلك؟ إن هناك عوائق، بالتأكيد. فالإسلام والمسيحية دينان تبشيريان، ويقاوم كل منهما، بدرجات مختلفة، السماح للآخر بالبحث عن معتنقين جدد عبر الانقسام الديني. إن المسلمين معروفون بإيجاد حواجز منيعة ضد أي نوع من التبشير بين أعضائهم. وللإسلام مفهوم مختلف للمجتمع السياسي، مع تقدم الدين في تشكيل الدولة أكثر بكثير مما قد يدعمه معظم المسيحيين.

إن المسلمين يعرفون القليل جداً عن الأميركيين الحقيقيين، ولدى معظم الأميركيين نظرة مشوهة للمواقف والاعتقادات الاجتماعية للمسلمين. وكلٌ يفترض بأن انعدم الثقة المتبادل يتجذر في الاختلافات الدينية وحدها. لكن النظرة الدينية المشتركة تجاه العالم

والحياة قد توفر في الحقيقة أرضية مشتركة للقضايا الأخلاقية والسلوكية. ويمكن إيجاد أمثلة على هذا القاسم المشترك في الأمم المتحدة والمؤتمرات العالمية، حيث غالباً ما يطرح الإنجيليون والكاثوليك والمسلمون رؤى متشابهة لقضايا مثل تنظيم الأسرة والإيدز والهندسة الوراثية.

وخلال عملي في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وفي الشرق الأوسط، أجريت مع العراقيين المسلمين العديد من المحادثات التي لا تنسى حول القيم. وحيثما ذهبت في الشرق الأوسط، فإن الأمر لن يستغرق وقتاً طويلاً لكي يدرك المرء أن العرب والمسلمين يأخذون الحياة الأسرية وما يرتبط بها من طقوس وأعياد ورموز على محمل الجد. وفي العديد من المناسبات في العراق، تحولت المحادثة على الفور إلى الأطفال وكيف يمكن حمايتهم.

وفي واحدة من تلك المحادثات، عبّر العراقي عن قلقه إزاء التأثيرات المفسدة على الشباب والتي كانت تأتي على مجتمعهم الذي كان يخضع لرقابة مشددة في السابق. وما كان ملفتاً بالنسبة لي هو كم كانت مخاوفه موازية جداً للمخاوف التي يعبر عنها الآباء والأمهات في المجتمعات التقليدية في أميركا. وقد أبلغت صديقي المسلم بأنني حين أعود إلى الولايات المتحدة، فإنني سوف أرتب له زيارة إلى واشنطن في مهمة رسمية، وسآخذه في نهاية الأسبوع إلى مزرعة لطائفة الأميش قرب المجتمع الذي نشأت فيه في مدينة لانكاستر في ولاية بنسلفانيا. وقد توقعت أنه خلال خمس دقائق من التقائهم فإن المسلمين والآميش سيتبادلون بتعاطف قصصاً حول مدى الصعوبة التي يواجهها الأشخاص ذوو العقلية التقليدية في حماية أسرهم من أسوأ ما في الثقافة المحيطة بهم. وقد حصل ذلك كما توقعت تماماً. لم يكن هناك أي دليل على أن الاختلافات الدينية كانت عاملاً على الإطلاق في ذلك اللقاء.

لقد كان من دواعي سروري استضافة الوفود العراقية التي جاءت لمهام رسمية ولزيارة أميركا. وفي كل حالة، عبر العراقيون عن دهشتهم من الالتزام تجاه العمل والدين والأسرة الذي وجدوه بين الأميركيين، ولم يبدُ أنهم لاحظوا بأن دين معظم الأميركيين لم يكن نفس دينهم. وحين يلتقي كل من المسلمين والمسيحيين مع بعضهم البعض، فإنهم

غالباً ما يجدون أن لديهم كبشر أموراً مشتركة، على الأقل بقدر ما لديهم من الأمور التي تدعو إلى النزاع.

الإسلام والمجتمع المدني الديمقراطي، هل هما متوافقان؟

قد يكون الجدل حول الدين والديمقراطية حديثاً نوعاً ما، ولكن دور الدين في تشكيل حضارات الشرق والغرب على حد سواء معروف جيداً. ولذلك فإنه يجب أن يكون من غير المفاجئ أن القوة الأكثر محورية في المرحلة القادمة من تنمية العالمين العربي والإسلامي هي الإسلام. إن المواقف تجاه القواعد الأساسية للمجتمع، مثل حياة العقل ودور المعرفة، ومكان العقل والوحي، والحرية والتعددية، والفرد والمجتمع، والعمل والسعي من أجل تحقيق الربح، جميعها مشكّلة بعمق بواسطة الدين.

إن القوى التي تقود الدول إلى النجاح أو الركود، وإلى اختيار التحديث أو الرجعية، مرتبطة مباشرة بالمواقف الدينية. و يقر أغلب المؤرخين بأن كلاً من الدين والعلم قد ساهما في نجاح الحضارة الغربية. إلا أنه سبق وأن كان للثقافة المسيحية عصورها المظلمة، عندما كان كل من الدين والعلم، والوحي والعقل في صراع، بينما كان كل من الدين والدولة مرتبطين بشكل وثيق. وقد انفتحت أبواب إمكانيات جديدة في الغرب حين لم يعد العقل والتقدم العلمي يعتبران أنهما متناقضان مع الدين، وتم إقرار السعي وراء المعرفة خارج العقيدة الدينية. وقد حدثت تنمية أخرى على درجة كبيرة من الأهمية في الغرب عندما كان كل من العمل والمهنة يوصفان من قبل اللاهوتيين على أن لهما قيمة مقدسة. وكما بيّن ماكس ويبر في كتاب *الأخلاقيات البروتستانتية وروح الرأسمالية* (*The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*)، فإن الصناعة والسعي وراء الثروة قد حظيا بتشجيع هائل من جانب حركات الإصلاح داخل المسيحية.

وتتم الآن مناقشة قضايا مشابهة في شتى أنحاء العالم الإسلامي. ويتخذ العديد من المشاركين في تلك النقاشات وجهة نظر متشككة تجاه فرص الديمقراطية في الشرق الأوسط. وفي فترة التمهيد لحرب تحرير العراق، سُمعت العديد من الأصوات التي تشير إلى أنه لم يكن يوجد هناك حتى ترجمة عربية جيدة لكلمة «الحرية (freedom)،» وهو مصطلح قد يحدد ويبرر المهمة وكان مشدداً عليه في اسمها، «عملية حرية العراق.» ولم يكن هناك أيضاً في العديد من الدول الإسلامية ترجمة جيدة لكل من «مواطن (citizen)» أو «الاستفتاء الشعبي (referendum)» أو «الديمقراطية (democracy)» على حد سواء. ويشير المتشككون إلى أن الشرق الأوسط، كمنطقة سلطوية عموماً، يفتقر إلى الطبقة الوسطى، وليس له تجربة حديثة مع سيادة القانون، ولم يحظ بنموذج فاعل للديمقراطية لمدة 1,500 عام.[21]

إن المناقشات حول فرص الديمقراطية في الشرق الأوسط قد أنتجت «نهراً من الحبر،» كما يقول البروفيسور ريتشارد نورتون من جامعة بوسطن، ويرى الكثير من الملاحظين فرصاً ضئيلة لإحراز تقدم كبير للديمقراطية في المستقبل العاجل. ويضيف نورتون إلى العوامل المدرجة التي تعيق التقدم، مجموعة من الممارسات «التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الثقافة». وهذه تتضمن المحسوبية القبلية التي تقوض المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وعادة «الدول الغنية بالنفط تقدم رشاوى للمعارضة»، والحركات الإسلاموية التي «تسخر من الديمقراطية» لكنها تتمتع بدعم شعبي مذهل.[22]

ومع ذلك، كما يقول نورتون، «فإن الضغوط للتغيير هائلة، ونية الحكام الإقليميين في البقاء قد تجد الإصلاح السياسي غير قابل للمقاومة.» إن المنطقة، كما يعتقد، على شفا «حقبة بالغة الأهمية من التغيير،» تبشر به قوات جديدة وفاعلة من المجتمع المدني الديمقراطي.[23] ويتنبأ نورتون بأن كفاحاً بالغ الأهمية سوف يترتب على ذلك حيث ستقوم الاتصالات وشبكات المجتمع المدني الآخذة في النمو بشكل تلقائي بإجبار الحكومات السلطوية على السماح بمزيد من الانفتاح.

وإن كان هناك سبب يدعو إلى الأمل، فهو غالباً قائم على أساس نشوء مجتمع مدني كمرقد بذور لإصلاح ديمقراطي. إن المجتمع المدني سيصبح هو الوسيلة الأساسية لفتح النظم المنغلقة. وفوق ذلك، إذا كان سيتم تأسيس قنوات حوار داخل المجتمعات الإسلامية، وكذلك مع الغرب، فيُعتقد أن السبيل الوحيد المتاح إلى ذلك سيكون من خلال مجتمع مدني. لكن الاستراتيجيات التي تعتمد على توسع المجتمع المدني سوف تكون مثمرة فقط عندما يكون المجتمع المدني متجذراً في إطار العقيدة والحياة اليومية الإسلامية. إن الفكرة الغربية للمجتمع المدني، وفقاً لجيليان شويدلر، «تطبق نفسها لأعوام على الشرق الأوسط بتنافر لأسباب تنطوي على التاريخ والدين والثقافة.»[24]

وبالنسبة للغرب، فإن المجتمع المدني عموماً يُعدُّ الترياق للنظم السياسية المنغلقة، لأنه بحكم التعريف ينطوي على مساحة للتجمع الإنساني غير الإلزامي وعلى نشاط مستقل عن الدولة، ويعمل حتى كقيد على الدولة. وفي أميركا بشكل خاص، يحظى المجتمع المدني بأولوية على الدولة عند التفكير به كترتيب طوعي للحياة يقيّد هيمنة الحكومة. إضافة إلى ذلك، فإن المصطلح يتضمن التسامح والتعددية وحرية تكوين الجمعيات.

وعلى الرغم من أن النظرة الأوروبية للمجتمع المدني هي أنه يعتبر أكثر كمساعد للدولة، فقد حظي النموذج الأميركي بمكاسب في أعقاب الثورة المخملية داخل أوروبا الشرقية، حين أثبتت حركات المجتمع المدني أنها فعالة في التخلص من الأنظمة الشيوعية. وهناك دليل على أن هذا المفهوم للمجتمع المدني - الذي له ثقل لمقاومة الأنظمة القمعية - قد اكتسب قبولاً في دول إسلامية في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا وفي الشرق الأوسط في الوقت ذاته، وقبولاً أكثر مع النقاش الذي أثارته أحداث 11/ 9.

وقد ظهرت في بيئة ما بعد 11/ 9 مجموعة أنشطة حقيقية مزدهرة من المبادرات الإصلاحية على نطاق ضيق، بما في ذلك مشاريع فرق بحث ومجالس ومراكز لدراسة الإسلام والمجتمع المدني. كما تم تأسيس منظمات جديدة من قِبل المسلمين لتعزيز النقاش داخل الإسلام ورعاية الحوار مع غير المسلمين، لا سيما في صفوف الشتات الإسلامية في

الولايات المتحدة وأوروبا. ويفترض معظم الإصلاحيين الغرب بأن تمكين حركات المجتمع المدني داخل البلدان ذات الأغلبية المسلمة سيعزز، على الأقل، موقف المعتدلين المؤيد للإصلاح. والأمل على المدى الطويل هو أن يتمكن المجتمع المدني من العمل كحاضنة للقيم الديمقراطية مثل التعددية والتسامح، وربما أن يصبح حجر أساس للديمقراطية نفسها.

وبإدراك أن الدول الغربية ستكون بطيئة في تبني الإصلاحات الديمقراطية إذا تم اعتبارها غريبة على الدين الإسلامي، فقد ركز الإصلاحيون المسلمون أغلب نقاشهم على ما إذا كانت مبادئ الديمقراطية متوافقة مع علم الدين الإسلامي. وقد لا يكون هناك أي نقاش أكثر أهمية من النقاش داخل الإسلام حول هذا السؤال الأساسي. إن الساحة الرئيسية لهذا النقاش ليست على طاولات المؤتمرات حيث يجتمع الإسلاميون المعتدلون والمثقفون الغربيون، ولكنها في الشوارع وداخل المساجد، حيث يتم التطرق إلى المسائل الدينية كل يوم.

إن المساجد قد تدعم أو تقاوم التغيير، لكنها واحدة من تلك المؤسسات القليلة التي لا تستطيع الحكومات السلطوية المساس بها. ويبين ريتشارد نورتون أنه في حين أن «الأحزاب والجمعيات والأندية المستقلة مقيدة بضوابط الدولة، فإن ضبط المسجد هو أكثر صعوبة.» وفي حين أنه من السهل إخراج حزب ما عن القانون، «فإن قدرة الدولة المسلمة على أن تقفل مسجداً ليست أكثر من قدرة دولة أميركية شمالية أو أوروبية على إغلاق أبواب كنيسة ما.»[25]

وعندما تعيق الحكومة إقامة أشكال جمعيات الحكم الذاتي مثل الأحزاب السياسية والنقابات والمجموعات المهنية، فإنها تتنازل عن أرض المجتمع المدني للمنظمات الإسلامية. وبرفض السماح للمعارضة الشعبية أن تُبث علناً داخل المجتمع المدني، فإن الدول العربية تساهم عن غير قصد في هيمنة المعارضة من قبل الإسلاميين داخل المساجد. ويقول نورتون: لكن حين تفتح الدولة أبواب المجال العام، «فإن ازدهار

المجتمع المدني، حتى وإن كان غير مكتمل، يكون مذهلاً،» وبإعطائها الفرصة للنضج، «فإن هذه المنظمات لن تضفي حيوية على التجارب في حكومة مفتوحة فقط، بل وستعمل كثقل معاكس لحركات المعارضة الشعبية مثل الإسلاموية.»[26]

ووفقاً لنورتون فإنه يجب اعتبار تنمية المجتمع المدني على أنها «مسعى تدريجي.» وسوف تكون على الأرجح مدعومة بمجموعة من العوامل التي يكون للمجتمعات الإسلامية سيطرة محدودة عليها، والتي تميل جميعها لتقديم مقياس للتعددية. ومن أهم هذه العوامل هي زيادة فرص الحصول على تكنولوجيات اتصالات حديثة، والتي «تقوض بطبيعتها الهياكل الرأسية للسيطرة.»[27] إن انتشار مقاهي الإنترنت والمطابع وآلات تصوير يتيح الوصول إلى معلومات تتجاوز ما يتم توفيره من قبل المنشورات التي تديرها الحكومة. كما أن هناك قوة تغيير أخرى تعمل في العالم الإسلامي ألا وهي الهجرة المتزايدة للأشخاص من الجيوب الريفية التي تم عزلها أساساً عن العالم الخارجي. إن القرويين وسكان المدينة المسافرين عبر الحدود بحثاً عن العمل «يعودون مع صور جديدة غالباً ما تنعكس سلباً على نوعية الحياة في الوطن،» ويضيف نورتون: كما أن لديهم مزيداً من النقود «لدعم حركات الاحتجاج ومنظمات المساعدة الذاتية الجماعية.»[28]

وستلعب هذه القوى دوراً هاماً في فتح المجتمعات الإسلامية المنغلقة. لكن «المسعى التدريجي» سيحتاج أيضاً لأن يأخذ بعين الاعتبار تعقيدات التاريخ والتعليم والتجربة الإسلامية.

إن الإسلام اليوم بعيد كل البعد عن كونه وحدة متراصة متناغمة كلياً. فهناك العديد من مدارس الفكر الإسلامي، وعلى عكس الطائفة الكاثوليكية أو حتى البروتستانتية في الولايات المتحدة، فليس هناك تسلسل هرمي أو مكان مركزي للسلطة. وبذلك فإن التحدي الأكثر أساسية بالنسبة لمسؤولي السياسة والمؤسسات الأميركية التي تتمنى أن تجذب الإسلام إلى المشاركة بشكل إيجابي هو معرفة من تجذب للمشاركة. ويقول لويس لوجو، وهو خبير في الأديان «إنك لا تستطيع أن تفهم الاتجاه المستقبلي

للإسلام بدون فهم من يتحدث باسم الإسلام. إن أسئلة حول الشرعية والسلطة تضع عبئاً على مجموعة واسعة من قضايا السياسة التي تواجه الولايات المتحدة في علاقاتها مع العالم الإسلامي- قضايا مثل الديمقراطية والإصلاح والدبلوماسية العامة والحرب ضد الإرهاب.»[29]

ووفقاً للبروفيسور روي متحدة من جامعة هارفارد فقد كانت الفكرة عن الحكم في المرحلة المبكرة للإسلام هي قائد واحد لجميع المسلمين، لكن هذه الفكرة انتهت بانتهاء القرن التاسع بعد الميلاد. وقد ظهرت مدارس فكرية متباينة حين أصبح رجال الدين أكثر حرية في إيجاد أتباع لهم. إن هذه الطبقة الجديدة من خبراء الدين، *العلماء*، «قسمت نفسها إلى مدارس منفصلة معينة للقانون،» مع تعاليم متباينة حول مسائل السياسة والممارسة. لقد حاول *العلماء* أن يحافظوا على مقياس للوحدة داخل الإسلام بالحفاظ على مراعاة تجانس الشعائر الدينية.[30]

ومن بين أديان العالم الكبرى، فإن الإسلام ربما الأكثر لامركزية، مع انقسامات فقهية واسعة حول مسائل مثل علاقة الدين بالدولة والسلطة المدنية. ويتعلق قسم آخر بالمدى الذي يجب أن يحكم فيه الإسلام غير المؤمنين والمؤمنين على حد سواء. ويمكن استخدام العقيدة الإسلامية لتبرير الرأسمالية أو الاشتراكية، والتشدد أو التكيف، والعالمية أو الانعزالية.[31]

إن أولئك الذين يأملون بتشجيع النهضة في العالم الإسلامي سيحتاجون إلى إعطاء اعتبار مترٍو للميول داخل الإسلام والتي كانت سبباً في صعود وتراجع الحضارة الإسلامية في التاريخ. وقد بذل الباحثون جهوداً جبارة لحل لغز سبب تحقيق الإسلام لازدهار مبكر في جميع مناحي الحياة، بما فيها العلم والتكنولوجيا، والتجارة والتعليم العالي، ولماذا سبَّب في وقت لاحق ركوداً اجتماعياً وتخلفاً اقتصادياً. لماذا كانت المجتمعات المسلمة بطيئة في التحول إلى التصنيع، ولماذا يظل العالم الإسلامي فقيراً رغم ثروته النفطية؟[32]

ووفقاً لبيرنارد لويس، الباحث الشهير في المجتمعات الإسلامية، فإنه «ليس هناك في العقيدة الإسلامية ما يعارض التقدم الاقتصادي، برغم أن كثيراً من الممارسات الاجتماعية والقانونية للمسلمين تحتاج إلى إعادة نظر متروية من وجهة النظر هذه.» وفي صدر الإسلام، كما يقول، كان القادة والمثقفون وعلماء الدين أحراراً تقريباً في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع المتروكة بدون حل في الكتاب المقدس والسنَّة. وقد أدت تلك الحرية إلى تجديد واسع النطاق أصبح محركاً للنمو الاقتصادي، وإلى سلاسة في تدفق الآراء حول مسائل التجارة والتجريب. من ناحية أخرى، وبحلول القرن الحادي عشر كانت حرية التجديد والحكم المستقل يعتبران أمرين غير مسموح بهما.

ويقول لويس: لقد كان الحاجز الرئيسي أمام التقدم في العالم الإسلامي هو نظام التعليم، وذلك لأن الفئة المرشدة علمت الناس أن يطبقوا مجموعة محددة من الأفكار والمعلومات، بدلاً من أن «يستخدموا أحكامهم الخاصة ويدربوا قدراتهم النقدية ويقرروا الأمور بأنفسهم.»[33] وبهذه الرؤية، لعب الإسلام نفسه، على الأقل، دوراً في إضفاء الشرعية على هذه المواقف المثبطة للنمو، وما لبث أن أصبح التعليم خارج التعاليم الدينية أقل قيمة، في حين استبُدِل التفكير الناقد وحل المشاكل بالتعلم عن ظهر قلب والتلقين.[34] وقد كانت النتيجة تثبيطاً، على مستوى المجتمع، للفضول والاختراع لصالح الاستقرار الاجتماعي. وإن كان الهدف هو الاستقرار، فإن العديد من الحواجز ستوضع على الأرجح في طريق التحديث. ولربما أن الركود في حقبة ما بعد الدولة العثمانية كان نتيجة لأنظمة تقاوم التطور من أجل الحفاظ على نفوذها.

ولعل تحديد المجالات المقبولة للبحث في الثقافة الإسلامية هو التفسير الأهم لعدم وجود تنمية في مجال النظرية السياسية. ويكتب البروفيسور متحدة: لقد كانت التعاليم المحددة حول المسائل العامة متغيبة في صدر الإسلام، كما كان الكثير من *العلماء* «متصوفين بشكل لا يصدق،» ومؤمنين بأن العقيدة الدينية مصممة لتعزيز التقوى في المؤمنين ولكنها كانت غير مبالية تجاه شؤون الدولة وحتى منفصلة عنها. لقد خلفت هذه الرؤية «مجالاً علمانياً قائماً بحكم الأمر الواقع.»[35]

إن هذا النقص في النظرية السياسية كان هو الفراغ الذي كانت ستنتقل إليه المدارس الإسلامية الحرفية في نهاية المطاف. على سبيل المثال، لاحظ العديد من الباحثين أن المدرسة الوهابية، والمؤسسة في منتصف القرن الثامن عشر، قد تقدمت بدون كبح لزمن طويل بسبب التصوف السائد حولها. ويعلن الوهابيون أي شخص يرفض التوحيد الإسلامي على أنه «كافر» وفي بعض الحالات، أي شخص يرفض فكرة المنطق. كما تتمسك بالقرآن على أنه أنقى وأكمل تعبير لإرادة الله على الأرض، حيث يوفر جميع الأجوبة اللازمة لأسئلة حول السلوك والحاكمية. لقد ازدهرت الوهابية جزئياً بسبب الدعم المالي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية. وكما يوضح البروفيسور متحدة، فإن هذه المدرسة قد وفرت «سلسلة متعاقبة من الأشخاص أدت إلى ظهور أسامة بن لادن.»

ولكي تنجح حركات الإصلاح اليوم سيتعين عليها مواجهة المسلمين الوهابيين الذين «يملكون الميكروفون» وهم عازمون على إبراز رؤيتهم للإسلام ليس فقط لكل المسلمين، بل وللعالم غير الإسلامي كذلك. وسيحتاج الإصلاحيون إلى معارضة الإدراك الواسع المنشأ بواسطة العناصر الوهابية بأن الدين والحكومة مرتبطان بالضرورة، وبأن وظيفة الحكومة هي تطبيق القانون الإسلامي على الجميع- حتى وإن لم يكن هذا هو رأي المسلمين عن جزء كبير من تاريخ الدين.

إن أولئك الذين يتمنون أن يزرعوا بذور الإصلاح في العالم الإسلامي سيحتاجون إلى أن يبحثوا في عصر الإسلام الذهبي ليجدوا من جديد أسس التنمية الفكرية وحرية الاعتقاد الديني والتجمع. ووفقاً لعماد الدين أحمد فقد كان العصر الإسلامي للتجديد كذلك حقبة لمجتمع مدني متين، «إن الإنجازات العظيمة في العلوم والطب والزراعة والنمو الحضري والعلاقات الدولية، وفي شتى المجالات كانت ترتكز على بنية تحتية ناجحة تضمنت ذلك القطاع الثالث،» بشكل منفصل عن الدولة. لقد كان للعديد من المؤسسات الكبرى مواثيق مستقلة ولم تكن تحت سيطرة الدولة، وقد تلقت منحاً كبيرة من مؤسسات اقتصادية. ويجد أحمد أوجه شبه بين المؤسسات المدنية والتعليمية في الإسلام المبكر والمؤسسات الخاصة التي تلعب دوراً حيوياً في تمويل المجتمع المدني الغربي اليوم.[36]

إن المسألة الهامة تتعلق بالشكل الذي من المرجح أن يتخذه مجتمع مدني إسلامي. إن المثال الوهابي دليل على أن المجتمع المدني يمكن أن يُستغل لأغراض غير ليبرالية. وفي ثقافة يميل فيها حتى الفكر السائد نحو توحيد النظام الإنساني كافة، يمكن استخدام المجتمع المدني لتشجيع العودة إلى الأشكال التقليدية للتضامن ضد قوى الدمقرطة والتجديد.

هل يمكن للمجتمع المدني الليبرالي أن يجد موطناً في الإسلام أم هل هو غريب على نظام ديني غير ليبرالي بطبيعته وبشكل غير قابل للإصلاح؟ في رأي البعض أن الأخير هو الذي ينطبق. وترى مقالة حول المجتمع المدني بالنسبة إلى الإسلام، نشرتها مؤسسة الفكر السياسي الإسلامي، أن مصطلح «المجتمع المدني» مثل «الديمقراطية» و«العلمانية» هو «دخيل على الفكر السياسي الإسلامي.»[37] فيما يشير آخرون إلى أن المجتمع المدني كان موجوداً دائماً داخل الإسلام، برغم أنه كان بلا ريب ذا هيئة أقل تعددية وتسامحاً عما هو في الغرب. إن الافتراض العام بين الباحثين والمراقبين المسلمين هو أن المجتمع المدني الإسلامي سيتبع طريقه الخاص، وهو ليس بالضرورة طريق الغرب. وكما تشير جيليان شويدلر، فإن الفكرة الغربية للمجتمع المدني «تطبق نفسها لأعوام على الشرق الأوسط بتنافر لأسباب تنطوي التاريخ والدين والثقافة.[38]

وبالرغم من ذلك، فإن كلاً من فترة صدر الإسلام والتجربة الأكثر حداثة في العالم الإسلامي تقدمان دليلاً بأن المجتمع المدني والتحديث يمكن أن يمضيا يداً بيد، ويمكن أن يستفيدا من ذات المصادر الدينية. على سبيل المثال، لماذا تزدهر دول ذات أغلبية مسلمة في آسيا اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً؟ إن هناك الكثير مما يمكن تعلمه من أنماط التنمية الموجودة اليوم في دول إسلامية جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا وماليزيا، حيث يرتبط المجتمع المدني بتعزيز التحول السريع للدول والاقتصادات. لقد كان الافتراض السائد في هذه الدول، وفقاً لنوراني عثمان، هو أن التنمية والتحديث يمكن أن يأتيا «بدفعة مصاحبة لقدر أكبر من الليبرالية السياسية والديمقراطية داخل مجتمعاتها.» كما أن هناك دليلاً على أن المجتمع المدني يمكن أن يعمل كأساس لانسجام وتماسك اجتماعيين في دول مثل

ماليزيا وإندونيسيا حيث يشكل المسلمون أغلبية لكنهم يجب أن يتعايشوا بشكل تعاوني مع الأديان الأخرى في ثقافات متعددة الإثنيات.[39]

إن فهم إمكانيات مجتمع مدني إسلامي يتطلب تمييز المجتمع المدني، كما يتبناه الغرب وحتى العلمانيون العرب، عن مفاهيم المجتمع التي تنبثق عن الإسلام. ويعرّف إيرنست غيلنر، وهو خبير رائد في المجتمع المدني، المفاهيم الغربية للمجتمع المدني على أنها تستلزم «مؤسسات غير حكومية متنوعة قوية بما يكفي لموازنة الدولة» لكنها لا تمنع الدولة من «أداء دورها كحارس للسلام ومحكم بين المصالح الكبرى.»[40] وعلى النقيض من ذلك، فإن العالم الإسلامي يبدي ميلاً شديداً لتأسيس مجتمع متشدد يعمل فوق الجميع «بناء على الدين المشترك وتطبيق شريعته.»[41] ويقول غيلنر: إن المفهوم الأكثر ديمومة للمجتمع الإسلامي، هو « المجتمعات المجزأة.» إن المفهوم الإسلامي للمجتمع قد يقدم هوية مستقلة عن السلطة المركزية لكنها برغم ذلك تعزز الشخص بإحكام في وحدة اجتماعية فرعية ضيقة. وقد يكون مجتمعاً مدنياً يقاوم السلطة المركزية لكنه مع ذلك يقيد الحرية الفردية.[42]

وبعبارة أخرى، فإن التفسير الأكثر تشدداً للمجتمع المدني يمكن أن يعني مجرد شكل آخر للنظام السياسي الإسلامي، حيث يوجّه النشاط الإنساني كله بواسطة عقائد دينية. ووفقاً لتشاندرا مظفّر، فإن المجتمع المدني مترجم تقريباً إلى «رؤية لنظام حكم يتمتع بالفضيلة وموجه بالإيمان بالله وقائم على أساس قيم متجذرة في القيم الإلهية مثل العدالة والمساواة والحرية والرحمة والكرامة.» إن هذا هو المجتمع المدني الذي يعمل تحت السلطة بدلاً من النوع الذي يجسد القيم الغربية للحرية والحكم الذاتي.

وقد يجادل بعض المسلمين المتدينين بأن المجتمع المدني المسلم قادر على الازدهار وسوف يزدهر بمجرد أن يتم تحديده بوضوح برؤية إسلامية مستقلة. أمام مؤتمر القمة الإسلامية في طهران عام 1979، وفي كلمة حول المجتمع المدني أثارت كثيراً من النقاش، دعا محمد خاتمي، رئيس إيران آنذاك، المسلمين في كل مكان إلى تكريس أنفسهم «لتحقيق المجتمع المدني الإسلامي.» والذي سيكون «مختلفاً بشكل جوهري عن المجتمع المدني

المتجذر في التفكير الفلسفي اليوناني والتقليد السياسي الروماني.» وأضاف قائلاً: سوف يكون مجتمعاً مدنياً متجانساً «متمركزاً حول محور الفكر الإسلامي وثقافته،» ويجسد «الروح والذاكرة الجماعية للمسلمين.»[43]

ويستطرد خاتمي قائلاً إن المفهومين المتباينين للمجتمع المدني «لا يلزم أن يكونا في صراع وتناقض كليين،» وإن المسلمين «لا يجب أن يغفلوا أبداً عن اكتساب الحكمة من الإنجازات الإيجابية للمجتمع المدني الغربي.»[44] إن بإمكان المسلمين أن «يعيشوا بسلام وطمأنينة مع الشعوب والأمم الأخرى،» ولكن فقط بعد «اتخاذ مسكن في هذا الوطن المشترك.» ويجب على المسلمين أيضاً أن لا ينسحبوا من العالم الحديث. وفي الواقع، لا بد للمجتمع المدني الإسلامي من الحوار مع المجتمعات الأخرى التي تتمتع بحق تقرير المصير.

وإلى حد ما على الأقل، فإن هذه الرؤية للمجتمع المدني ستشجع قيماً مثل الإبداع والتجديد والاستقلال. لقد كان الهدف هو الاستمتاع «بكنوز الإسلام وتقاليده العقائدية والفكرية» جنباً إلى جنب مع «فهم علمي وفلسفي متطور للعالم الحديث.» والصورة التي تبرز هنا هي لمجتمع مدني «متراص» مطلع بقوة على الإسلام، والذي يصبح «أرق» وأكثر استيعاباً لوجهات نظر متباينة عندما ينخرط مع العالم الأوسع.[45]

وقد يقرّ الكثير من المسلمين مفهوماً للمجتمع المدني، وإن كان غير متجانس بدرجة أقل من النموذج الغربي، يتوسط بالرغم من ذلك بين الدولة من جهة، والفرد أو الأسرة من جهة أخرى، ويشجع الاكتفاء والاستقلال عن الدولة من خلال التعليم والمشاريع. إن هذه الرؤية للمجتمع المدني كانت قد طُرحت في ندوة حول العالم العربي في بيروت: «إن المجتمع المدني، كما نفهمه، هو عبارة عن مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل معاً ضمن مجالها الخاص بشكل مستقل عن الدولة لتحقيق أهداف متعددة.» وتابع البيان لتحديد نطاق هذه الأهداف لتتضمن النشاط السياسي مثل المشاركة الحزبية، والأهداف المهنية مثل «تلك التي تخدمها اتحادات نقابات العمال لرفع مستوى

المهن والدفاع عن مصالح أعضاء الاتحادات،» والأهداف الثقافية كتلك المقدمة بواسطة «اتحادات الكتاب والجمعيات الثقافية،» والأهداف الاجتماعية التي تعزز التنمية.[46]

ويسأل بعض القادة المسلمين ما الخطأ في تشجيع تنمية المجتمع المدني بطريقتهم الخاصة. ففي النهاية، هم ليسوا غربيين ولا يجب أن يُرغموا على أن يكونوا كذلك. ويسألون، لماذا يجب على المجتمع المدني العربي أن يراعي مطالب الفكر الليبرالي الغربي من أجل أن يتم احترامه؟ في النتيجة، فإن للفكر الليبرالي الغربي عيوبه الخاصة، مثل تفضيل الفردية والتقليل من شأن المقدسات، وبالتالي تقويض التماسك الاجتماعي.

إلا أن أصواتاً أكثر علمانية في العالم العربي سوف تعارض فكرة أن المجتمع الإسلامي، أو *الأمّة*، يجب أن يكون بالضرورة مشكّلاً تماماً بواسطة الدين. إن مفهوم *الأمّة*، كما يقولون، يمكن أن يتم فهمه بشكل واسع ليشمل أشكالاً أخرى للهوية الاجتماعية، بناء على التعاون الطوعي بدلاً من الإكراه. ويبدو أن مفاهيم كحرية العقيدة الدينية، والتعبير عن الرأي، والانتماء تتغلغل بين المسلمين المعتدلين الموجهين نحو الإصلاح، خاصة في الغرب. وكلما تعرض المسلمون أكثر لتجربة العالم الحقيقي مع تعددية دينية ومزايا التعايش السلمي، يصبح من المرجح أكثر أن تتجذر مبادئ التسامح وحرية الضمير في المجتمع الإسلامي.

إن علاقة المواطنين بالدولة قضية مركزية في أي جهد لتعزيز مزيد من الحرية والانفتاح في الدول الإسلامية. ومن خلال إيجاد فرص للأفراد لتبادل الآراء والقيام بنشاطات جماعية في المجتمع، يمكن أن يكون المجتمع المدني الخطوة الأولى والأكثر أهمية نحو الديمقراطية. وعلى حد تعبير عماد الدين أحمد، فإن «تاريخ الديمقراطيات في العالم يشير إلى أن الديمقراطية المفيدة لا يمكن أن توجد بدون مجتمع مدني منفصل يعمل بشكل صحيح يقع خارج المجال السياسي، برغم أنه يمكن أن يتفاعل معه.»[47] إلا أنه في نهاية المطاف، حتى يتم تمكين المواطنين سياسياً، فلا بد أن يتم تضييق الفجوة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

وفي العديد من دول الشرق الأوسط، مثل المغرب والأردن، فقد أدى ظهور مجتمع مدني مؤسسي وقوي إلى تقدم متواضع لكنه مطرد نحو التحرر السياسي. لقد كان المجتمع

المدني الوسيلة التي قدمت بواسطتها الحركات الإصلاحية اختراقاً في حقوق الإنسان وحققت في النهاية أحزاباً سياسية وانتخابات في دول تمتد من تركيا إلى بنغلادش وماليزيا وإندونيسيا. وإضافة إلى وظائفها الأخرى، فإن منظمات المجتمع المدني تنمي مهارات في المشاركة الديمقراطية وتعزز قيماً مثل التسامح.

وقد يوفر المجتمع المدني الأساس الأكثر واقعية لبناء الديمقراطية في الدول الإسلامية. ومع ذلك فإن خبراء الدمقرطة يقرون بأن المجتمع المدني ليس كافياً في النهاية. إنها ليست مسؤولية المجتمع المدني أن يسيطر على الدولة أو أن يوجهها؛ تلك المهمة تقع على عاتق الأحزاب السياسية والمرشحين والانتخابات. ويحذر إيفان دوهرتي، من مؤسسة الديمقراطية العالمية، من أن تبني «تنمية المجتمع المدني كوسيلة للتدخل السياسي في السياسات الداخلية لبلد ما يفشل في إدراك قصور مثل هذه المقاربة.» ويقول دوهرتي، في الحقيقة إن هناك «خطراً بالغاً» في تشجيع المجتمع المدني بدون جهد متزامن لبناء أحزاب سياسية ذات منحى إصلاحي. «إن تقوية المنظمات المدنية، والتي تمثل جانب الطلب من المعادلة السياسية، بدون توفير مساعدة متناسبة للمنظمات السياسية التي يجب أن تجمع مصالح تلك المجموعات بعينها، يدمر في نهاية المطاف التوازن الديمقراطي.»[48]

وبالإشارة إلى تجربة المغرب، يصر دوهرتي على أن توافر «مجموعات المناصرة وحركة المواطن» لا يضمن بالضرورة أن يوجد حاكمية رشيدة، في الواقع. لقد كانت آلاف المنظمات غير الحكومية ومجموعات التأييد نشطة في المغرب لسنوات، «لكن التغيير لم يحدث إلا بعد تنمية الأحزاب السياسية وقبولها في عملية الحكم.» ويضيف أنه في حين أن المجتمع المدني قد «لعب دوراً مركزياً في إحداث هذه التغييرات، فقد كان التزام الأحزاب السياسية وقادتها هو ما أعطاها تأثيراً.»[49]

وإن كان للحرية أن تتقدم، فإن ذلك سيأتي بزيادات صغيرة مع قيام الخاضعين للأنظمة المنغلقة باكتشاف المواطنة والبدء بتقديم مطالبات بالتحرر من الداخل. والوسيلة التي يجتمع بها الأفراد معاً لإصلاح حكوماتهم هي من خلال الشبكات التطوعية وجمعيات المجتمع المدني.

الفصل التاسع

فهم العداء لأميركا

يتعين على الغرب نسيان الدعاية، وهو لا يحتاج إلى تقديم مبالغ ضخمة من المساعدات، وبدلاً من ذلك يتعين عليه مساعدة المجتمع المدني. إن ربط الناس والمؤسسات بإصلاحيين محتملين في المنطقة يتيح للشرق الأوسط إحراز تقدم على طول مساره الخاص، وهو أفضل ترياق لعلاج انعدام الثقة والكراهية.

مارك لينارد وكونراد سميوينغ،
مؤلفا كتاب *الدبلوماسية العامة في الشرق الأوسط* [1]

من جميع الجوانب الظاهرة، ليس هناك بلد في العالم في موقف أقوى من الولايات المتحدة للمشاركة في بناء مجتمعات أكثر صحة ودول أقوى في العالم النامي. إن نجاح أميركا الخاص كتجربة في الرأسمالية الديمقراطية، إضافة إلى مواردها الضخمة، قد يبدو أنه يعطيها موقعاً مسيطراً في حرب الأفكار العالمية. ولكن هناك عقبة رئيسية أمام تقدم الأفكار والقيم الأميركية، وهي تفشي العداء لأميركا الموجود في المناطق ذاتها التي نأمل أن نؤثر فيها. وتشكل هذه الحقيقة نوعاً من المفارقة بالنسبة لأمة ترغب بجدية في التشارك بنجاحها مع بقية العالم.

ويتناول هذا الفصل العداء لأميركا لسببين. أحدهما أنه عندما تتعمق السلبية تجاه أميركا، كما هو الحال بشكل خاص في العديد من الدول الإسلامية، يكون من الصعب جداً تعزيز أنظمة الحكومة ذات الأسلوب الأميركي أو دفع إصلاحات تبدو أنها قد نشأت في واشنطن. والثاني هو أن الموضوع المركزي لهذا الكتاب هو أن المجتمع المدني يُعتبر، على نحو متزايد، الوسيلة التي تتقدم بها قيم الديمقراطية الرأسمالية عالمياً، ما يشير إلى أن الاعتماد المتزايد على المنظمات غير الحكومية قد يكون النهج الأكثر فعالية في كبح العداء لأميركا.

وأن يكون الأميركيون غير محبوبين أو غير موثوق بهم هو بمثابة حبة دواء من الصعب عليهم ابتلاعها، فجزء كبير من الهوية الشخصية الأميركية يتشكل من قصص جنود أميركيين هتف لهم الأوروبيون بعد أن حررت قوات الحلفاء أوروبا من ويلات النازية؛ ومن مهاجرين من جميع أنحاء العالم متحمسين للانضمام إلينا؛ ومن كافة الجنس البشري تقريباً الذين يحسدوننا على إبداعنا وازدهارنا التقني. وبالنسبة للأميركيين، فإن مفهوم كراهية العالم لهم يشكل صدمة غير متوقعة، ويفترضون تلقائياً أنه لا بد أن يكون نتاج بعض التشوية أو نتيجة مؤامرة معادية لأميركا من جانب أشخاص مثيرين للفتنة في العالم الثالث من أجل تحقيق مصالح ذاتية.

وعندما ننظر في العداء تجاهنا، فإن مشاعرنا تتراوح من الحيرة إلى الغضب، وبالرغم من كل شيء فقد فعلنا الكثير من أجل العالم، لا سيما من أجل المجتمعات المضطهدة، على مدى القرن الماضي. إضافة إلى ذلك، فإن معظمنا نحب بلدنا حقاً ونعتقد بأنه متفوق، بشكل عام، على نظم بديلة. وعندما ننظر إلى مجتمعنا الديناميكي والغني بالفرص، يكون من الصعب تخيل أن نختار العيش في مكان آخر. ولا يمكننا أن نتصور الآخرين غير راغبين في جعل بلادهم أكثر شبهاً ببلدنا.

ومع ذلك، فإن استطلاعات الرأي من مختلف بلدان العالم تكشف مستوى غير مسبوق من العدائية تجاه أميركا، لا سيما في أنحاء البلدان ذات الأكثرية المسلمة في آسيا

والشرق الأوسط. وقد صرح المعهد الأميركي للسلام بأن لدى أميركا «مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالانطباع عنها في العالم العربي.» وهذه المشكلة متعمقة إلى درجة أن هجمات 11/ 9 قد ولدت آراء سلبية أكثر من التعاطف، حتى في بلدان استثمرت فيها أميركا بشكل كبير في المعونات الإنسانية والمساعدات العسكرية.

ووفقاً لاستفتاءات أجرتها شركة زغبي، فإن العداء بين المغاربة تجاه الولايات المتحدة - وهم شعب معتدل عموماً - قد ارتفع من استنكار بنسبة 61 بالمائة في عام 2002 إلى 88 بالمائة في عام 2004. وارتفع الاستنكار بين المصريين خلال الفترة ذاتها من 76 بالمائة إلى نسبة لا تصدق وصلت إلى 98 بالمائة.[2] وإذا كانت استفتاءات زغبي ليست من بين الاستفتاءات الأكثر موثوقية في العالم، فإن ردنا على هذه النتائج قد يكون الاعتراض على المنهجية. إذ كيف يمكن لنسبة 98 بالمائة من أي مجتمع أن تتفق على أي شيء؟

لقد كان تاريخ الرأي العربي تجاه الولايات المتحدة يتبع المد والجزر استناداً إلى أحداث وتحولات في السياسات الأميركية في المنطقة، ولكنه بقي سلبياً بشكل مستمر إلى حد ما لبعض الوقت، مع عداء يسبق بالتأكيد أحداث 11/ 9. وفي الواقع أن أحد الانهيارات الحقيقية في السياسة الأميركية في تسعينيات القرن العشرين كان فشلها في إجراء تقدير كامل للاتجاهات السلبية والتصرف وفقاً لها. وإذا كان الحفاظ حتى على الحد الأدنى من الآراء الإيجابية عن نفسها في جميع أنحاء العالم يقع ضمن نطاق مسؤولية حكومتنا - وقد صرحت حكومتنا بأنه كذلك - فإن هذه الأرقام تعكس واحداً من أكثر حالات الفشل المذهلة في السياسة الأميركية الخارجية.

لقد كنت أعمل في البيت الأبيض كنائب مساعد للرئيس خلال عامي 2001 و2002؛ وبعد الهجمات الإرهابية على البنتاغون وبرجي مركز التجارة الدولي، طُلِب مني الانتقال إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حيث كنت سأعمل مع فريق سياسة مخصص لتقييم فعالية سياستنا للتنمية، لا سيما في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، والتي يوجد منها اليوم ما يزيد عن الخمسين بلداً.

وفي اليوم الأخير لي في البيت الأبيض، قضيت بعض الوقت مع الرئيس بوش في المكتب البيضاوي، وقد تزامن موعد مغادرتي مع خبر رئيسي صدر للتو في صحيفة *واشنطن بوست*، يفيد بأن الآراء بشأن أميركا في مصر قد وصلت إلى مستوى منخفض غير مسبوق. وهز الرئيس رأسه وقال بنبرة صوت غاضبة نوعاً ما: «كيف تفسر هذا؟» وبالطبع لم أستطع تفسير الأمر. ففي ذلك الوقت كنت في حيرة بقدر ما كان هو كذلك. وتابع الرئيس: «هل يمكنك، لو سمحت، محاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا الأمر، ومحاولة فعل شيء ما بهذا الخصوص؟»

لقد كانت حقيقة أن الاستطلاع قد جرى في مصر، وهي دولة تمتعت معها أميركا بعلاقات تعاون لفترة طويلة من الزمن، مربكة بشكل خاص؛ فقد كان الشعب المصري لعدة سنوات المستفيد من ملياري دولار سنوياً على شكل مساعدات من الشعب الأميركي، وقد تحملنا باستمرار أساليبهم السلطوية. كيف يمكن لهذا الشعب أن لا يكون ممتناً للخير الذي تقدمه له أميركا؟

إن الطريقة التي تناول فيها الرئيس الموضوع أقنعتني بأن هذا لم يكن مجرد مادة لمحادثة مهذبة؛ لقد كان جاداً بالرغم من أنني لم أتحمل مسؤولية عن سياسية الدبلوماسية العامة الأميركية. ومع ذلك كثيراً ما شاركت ذلك التعليق مع زملاء وتذكرت في كثير من الأحيان ملاحظات الرئيس على مدى السنوات الثلاث التالية بينما كنت أعمل في مناصب متنوعة في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومن ثم في العراق بمنصب كبير المستشارين في الوزارة، والإشراف على الأعمال التجارية والتبرعات الخاصة للدولة الآسيوية الأكثر تضرراً بعد كارثة تسونامي، والتي كانت تشمل إندونيسيا، الدولة ذات عدد السكان الأكبر من المسلمين على وجه الأرض.

لقد سافرت إلى مدن مختلفة لحضور مؤتمرات حول برامج التنمية الأميركية، بما في ذلك اجتماع سري في القاهرة تمحور حول «إشراك الإسلام،» الذي جمع مبرمجي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأميركية من عشرات الدول لمناقشة ما كان

ينجح وما لم يكن ينجح في العالم الإسلامي. وفي هذه المؤتمرات، وكذلك في عشرات الاجتماعات الخاصة، كان يدهشني عدد الأشخاص، مِن مَن يمكن للمرء أن يتوقع أنهم يعرفون الكثير عن كيفية التأثير على العالم الإسلامي، الذين يعترفون بوجود الكثير من عدم اليقين بشأن ما يمكن إنجازه على المدى القصير، وقد كان سوء الفهم كبيراً جداً بين مواطنينا وبين الدول الأخرى. لقد نشأ تشككهم من فهم يتمثل في أن القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي لديها أقوى جيش في تاريخ البشرية إلى جانب قوة اقتصادية ودبلوماسية هائلة، بدت عاجزة عن جعل نفسها محبوبة.

وعلى الرغم من أن تحديات الدبلوماسية العامة، التي يتم تناولها هنا، تنطبق على مجموعة متنوعة من المجتمعات في جميع أنحاء العالم، فإن هذا الفصل يركِّز على الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأكبر حيث المواقف المعادية لأميركا تعتبر الأقوى. (في حين أن المصطلحات «إسلامي» و«عربي» غالباً ما تستخدَم بالتبادل، فإن العرب يشكلون فقط أقلية من المسلمين – 200 مليون من أصل أكثر من مليار تابع للدين الإسلامي.)

إن الفجوة التي تفصل بين ثقافاتنا أعمق من ما يُعترف به في كثير من الأحيان، بما في ذلك المستوى الرسمي حيث الجهود الحثيثة لردم الهوة لا تزال جارية. وحتى وقت قريب جداً لم يشكل كون المرء على دراية كبيرة بالعرب أولوية لدى حكومة واشنطن، ربما باستثناء ما يتعلق بمكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية. إن هذا التقصير في مدارك السياسة الأميركية الخارجية ليس خطأً إدارة منفردة، وإنما يعكس أوجه القصور في كامل مؤسسة السياسة الأميركية الخارجية التي يعود تاريخها إلى عقود مضت. والحقيقة هي أنه قبل 11/ 9 لم يكن سلك السياسة الخارجية في العالمين العربي والإسلامي هو الطريق إلى النفوذ الدبلوماسي أو إلى النجومية، وذلك لأن تركيز السياسة الخارجية كان على مدى نصف قرن منصباً على الحكومات الشمولية التي يدعمها الاتحاد السوفيتي.

لقد أصبحت العواقب واضحة بشكل مؤلم أثناء التخطيط والتنفيذ لتحرير العراق. لقد كان يتوفر القليل جداً من المتخصصين في تلك البلد، والقليل جداً مِن مَن يتكلمون

العربية بطلاقة. ونادراً جداً ما كنت أقابل شخصاً يعرف فعلياً الكثير عن العراق. لقد كان السفير بول بريمر، على الأقل، صادقاً بشأن درجة معرفته، فقد اعترف صراحة لدى وصوله إلى بغداد بأنه كان يعرف القليل جداً عن ذلك البلد. وقد نجح الفريق في جذب بعض السفراء السابقين إلى المنطقة، وقد كان لديهم، على الأقل، بعض الدراية بمشاعر المسلمين وأساليب العرب. ولكن ذلك كان هو مدى تلك الدراية تقريباً. لقد أمضى أولئك الذين كانوا يخططون منّا لإعادة الإعمار بعد الحرب الكثير من الوقت في قراءة تقارير المخابرات التي كانت غالباً مخيبة للآمال.

لم تكن هناك علاقات وطيدة مع الداخل العراقي بشكل عام، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى الطبيعة المنغلقة للدولة الشمولية في عهد صدام. وقد كانت المعرفة التي اكتسبها معظمنا عن ذلك البلد معرفة ورقية، ولم تتشكل من خلال خبرة متعمقة في العراق. وفي فترة الغزو، كانت جميع وكالات خط المواجهة - بما فيها وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية، والعديد غيرهما - تحاول على وجه السرعة تجنيد وتدريب المزيد من المختصين بالعالم الإسلامي من الناطقين بالعربية.

وإذا كان لدى المجتمع الرسمي القليل من الخبراء بالعالم العربي، فإن الشعب الأميركي يعرف أقل من ذلك حتى، فمعظم الأميركيين لم يقابلوا أبداً زائراً من الشرق الأوسط العربي، وليس من المرجح أن الغالبية العظمى من المسلمين والعرب قد قابلوا في حياتهم أميركياً عادياً. إن مواقفهم وآراءهم عن أميركا هي عبارة عن مزيج مركب من عناصر متنوعة: تحيز تغذيه أحزاب وسياسيون معادون للأميركيين داخل البلدان الإسلامية، وصور بشعة تغذيها وسائل إعلام العالم العربي، وصور الرذيلة والغطرسة من ثقافة أميركا الشعبية ذاتها، وسيل لانهائي من الشائعات تندفع في الثقافة المحلية المتمثلة في «الهمس في الشارع» - كل ذلك يُنتِج ما يقرب من جنون الاضطهاد حول ما هي في الواقع طبيعة وأغراض أميركا. إن ما يواجهونه هو الانعكاس الأقل جاذبية لأمتنا.

ومن خلال خبرتي، فإن العداء لأميركا يولد من ثلاثة أشياء: أولاً، الخلاف مع السياسة الأميركية؛ وثانياً، اشتباه طبيعي، إن لم يكن استياء، في قوة أميركا العالمية

العسكرية والسياسية والاقتصادية؛ وثالثاً، ازدراء لأسوأ جوانب الثقافة الأميركية الشعبية. إن الأميركيين فخورون، بشكل مبرر، بنجاحاتهم السياسية والاقتصادية، وسعيدون برؤية أن القيم الأميركية يجري تصديرها. ولكننا غالباً ما نفترض بسذاجة أن ما يجري تصديره هو قيمنا الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمشاريع الحرة من خلال ريادة الأعمال، في حين أن ما يُري في الخارج على نحو متزايد على أنه منتجنا السائد هو ثقافة شعبية يعتبرها الكثيرون على أنها بدائية ومبتذلة. وعندما يسمع كثير من المسلمين عن القيم الأميركية، فليس جيفرسون ولا لنكولن هما من يتبادر إلى الذهن، وإنما ثقافة شعبية تجعل الأميركيين يبدون مبتذلين وتافهين في عيون الكثيرين في الخارج. ويمكن القول إن العناصر الأكثر سميّة في الثقافة الأميركية – المواد الجنسية المثيرة والعنف الخالي من المعنى – هي العوامل الرئيسية التي تحبط الجهود المبذولة لتصدير القيم الأميركية.

لقد أبدت منظمة غالوب اهتماماً في الفجوة الضخمة بين الغرب والبلدان الإسلامية. وقد ظهرت العديد من التصورات السلبية التي لها علاقة بالنفوذ: لقد وصف المسلمون أميركا بالمتعجرفة وعديمة الرحمة والمتحيزة، ولكن المواقف الأكثر حدة في السلبية كان لها علاقة بثقافتنا. ووفقاً لغالوب، فإن «لدى المستطلَعين عدم احترام عميق الجذور لما يرون أنه أساليب حياة غير منضبطة ولا أخلاقية للناس في الأمم الغربية.» وتابع التقرير، «ويمتد الرفض ليس فقط ليشمل المحتوى الجنسي والعنف في الأفلام والموسيقى، وإنما يعتقد المستطلَعون كذلك بالرأي القائل إن الغرب يجسد مفهوم الثقافة المنحلة بشكل غير لائق، وإن الغرب فد فقد الاحترام لتقاليده ودينه، ويمتد حتى ليشمل عدم الاحترام لكبار السن فيه.»[3]

ويميل المسؤولون الأميركيون إلى التقليل من أهمية، إن لم يرفضوا كلياً، العوامل السياسية والتاريخية والثقافية المعقدة التي تلعب دوراً في تغريب العالم العربي عن أميركا. ومن المؤكد أن صداقة أميركا لإسرائيل وعدم التوازن المزعوم الذي تمارسه في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هي عوامل، وعلاقة أميركا بالشعب العربي اليوم من شأنها أن تكون أفضل رمزياً بدون تلك التعقيدات. ولكن هناك مجموعة متنوعة من عوامل أخرى

ليس لدينا سوى سيطرة محدودة عليها، بما فيها تاريخ التدخل الأجنبي والاعتماد غير الصحي من قِبل الاقتصاد الأميركي على إمدادات المنطقة من النفط.

وبعض السلبية هي نتيجة ثانوية لقوة أميركا الساحقة في العالم. وسواء كان ذلك عدلاً أم لا، فإنه غالباً ما يُنظَر إلى أميركا على أنها متنمرة. وفي إحدى الرحلات إلى إندونيسيا من أجل وضع اللمسات الأخيرة على تعاون عسكري مع الدولة ذات التعداد السكاني الأكبر من المسلمين في العالم، تلقى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد محاضرة من قِبل وزير الدفاع الإندونيسي بشأن نهج أميركا. وقال وزير الدفاع الإندونيسي: «بوصفنا أكبر دولة إسلامية، فإننا مدركون تماماً لمفهوم أن الولايات المتحدة مسيطرة وذات حضور بشكل طاغ في كل قطاع من قطاعات الحياة في كثير من الدول والثقافات.»[4]

ولا بد أن يُنظَر إلى نوايا أي قوة لا تُضاهى تعمل في العالم العربي أو الإسلامي بعين الريبة. ولا بد من التذكير بروسيا التي تعرضت لاستقبال قاس للغاية في أفغانستان وتم رفضها في نهاية المطاف. وتعرضت بريطانيا التي أخذت على عاتقها مهمة محاولة حشد العراق كدولة أمة حديثة في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية، إلى مشاكل تحمل تشابهاً غريباً للظروف التي واجهها الأميركيون وحلفاؤهم في عام 2003. إنها عموماً منطقة قاسية لقيام القوى الأجنبية بالعمل فيها، لا سيما قوة عظمى يشتبه في أن لديها على الأغلب أسباباً أنانية لوجودها هناك.

وهناك شك واسع النطاق بأن الأميركيين لا يحبون العرب، وأنه مهما كان بإمكاننا قوله عن اهتمامنا بالشعب العربي، فإن كلماتنا تعمل فقط على تمويه الأهداف الحقيقية لحكومتنا، والتي تُفهم على أنها تتعلق بحماية إمداداتنا من النفط وحماية إسرائيل. وحتى أجندة إدخال الديمقراطية إلى المنطقة قد تُرى على أنها مجرد النسخة الأحدث، أو ربما الأذكى، للعبة القوة الأميركية.

وبدلاً من تقدير الحقائق الأعمق لسياسات الشرق الأوسط والقوى الاجتماعية المحركة، تعامل المسؤولون الأميركيون في السنوات الأخيرة مع المواقف المعادية للأميركيين

على أنها مشكلة علاقات عامة بشكل أساسي. وفي سنوات عملي في حقل السياسة الخارجية، حضرت عدداً لا يحصى من الاجتماعات شاركت فيها حشود من الموظفين الشباب المفعمين بالحيوية، والذين كانوا يقومون بما يقوم به العاملون الجيدون في الصحافة استجابة لمشكلة ما - يعملون حتى بجد أكثر وبإبداع أكثر من أجل نشر رسالتهم.

وفي كثير من الأحيان يكون الافتراض الأولي لصناع السياسة الأميركيين هو أن مواقفنا وسياساتنا هي في مصلحة الشعب العربي بشكل لا يدع مجالاً للشك، ولكنهم لا يفهمونها، أو لم يتم إطلاعهم عليها بشكل ملائم. ونخلص إلى أنه إما أننا لا نبذل جهداً كافياً لإيصال الرسالة أو أنه لا بد أن بعض قوى الشر تعمل على تخريب خطوط الاتصال. لذا، فإن النقاش يدور حول إدارة الرسائل والحصول على وصول أفضل إلى المنافذ الإعلامية.

إن إيصال رسالتنا بشكل أكثر فعالية ليس أمراً غير ذي أهمية. وقد يكون من الحمق أن لا نشرك سفاراتنا بشكل أكثر إبداعية في استراتيجيات أفضل للدبلوماسية العامة. وقد نعتبر مقصرين إذا لم نستفد من وسائل الإعلام الآخذة في الانتشار في العالم العربي، بما فيها التلفاز والراديو والإنترنت والمدونون، والكثير غيرها من المواقع المخصصة لتقديم معلومات حقيقية عن السياسة والمصالح الأميركية.

وبالرغم من كل شيء، فإنه يتعين على العمل الدبلوماسي استخدام قنوات رسمية لتبليغ أهداف ومصالح السياسة الأميركية. ولكن بالنسبة للجمهور العربي، فإن مصدر المعلومات الأقل موثوقية وإقناعاً قد يكون أي شخص يمثل مؤسستنا الحكومية الرسمية. إن إيجاد الرسول الصحيح، وفي بعض الحالات الاعتماد على وسائل اتصال غير مباشرة، أهم بكثير من مجرد إيصال الرسالة بشكل صحيح.

ومن السهل جداً فهم هذا الأمر بطريقة خاطئة، فنحن الأميركيون نقوم بترويج نظامنا الديمقراطي وطريقتنا في الحياة بكل ثقة. وما نفشل في تقديره في أغلب الأحيان هو أنه في الوقت الذي يحترم فيه معظم الناس في جميع أنحاء العالم مؤسساتنا الديمقراطية ونظامنا

الاقتصادي الديناميكي بشكل عام، فإن هناك الكثير من التفاصيل التي يفضلون عدم الاقتراب منها. وإذا تم إعلامهم بأنه يمكنهم الحصول على ازدهارنا وأساليب حياتنا المتسمة بالحرية لو أنهم فقط يستبدلون أسرَهم القوية وأنماط حياتهم المتمتعة بقداسة القِدم، فإن كثيراً من الناس من ثقافات تقليدية سوف يرفضون العرض بشكل يدعو للتقدير والإعجاب.

إن سياسة تقتصر على الكلام فقط يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية إذا كنا غافلين عن المواقف المتأصلة بعمق تجاه أوجه قصور أميركا وكذلك تجاه مواطن قوتها، وإذا بدا أننا نتحدث إلى العالم العربي باستعلاء، كما نفعل غالباً. وفي كثير من الأحيان، قد نحسن صنعاً بالتخلي عن استراتيجيات الكلام وقضاء وقت أطول بكثير في الاستماع. فمجرد الإعلان عن مثل هذه السياسة من قِبل كارين هيوز، وكيلة وزارة الخارجية رفيعة المستوى للدبلوماسية العامة، حظيت بترحيب واسع النطاق في العالمين العربي والإسلامي.

إن المشاعر المنبثقة من الشرق الأوسط، مهما وجدنا أنها غير عادلة أو سخيفة، فإن هناك أسباباً لها، ولا بد من بذل جهود لفهمها. لقد عانى الشعب العربي ببساطة من أوقات عصيبة لتصديق أن الولايات المتحدة يمكن أن يكون لديها اهتمام حقيقي بهم كشعب - وبثقافتهم ودينهم وظروفهم الاجتماعية. إن بعض أسوأ حالات الفقر في العالم يمكن أن توجد في الأحياء الفقيرة لمدن عربية رئيسية. ومع ذلك فإنه في الوقت الذي يمكن أن يتم فيه الاستماع بانتظام إلى قادة الرأي الأميركيين والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين وهم يعربون عن استنكارهم للفقر في إفريقيا أو أميركا اللاتينية أو أجزاء من آسيا، فإنه نادراً ما تضمن الاهتمام بالفقر والعدالة، حتى وقت قريب إلى حد ما، إشارات إلى الشرق الأوسط العربي.

استحقاقية لوم العالم العربي

هناك جزء كبير من اللوم يجب أن يقع على الدول العربية نفسها عن المواقف الرديئة تجاه أميركا. فقد أثبت حكام العرب أنهم أذكياء جداً في إبقاء أنفسهم في السلطة وشعوبهم

المضطربة تحت السيطرة من خلال تعزيز تشويهات لصورة أميركا لدى جماهيرهم. وتعمل أنظمة الحكم العربية، ومعظمها استبدادية، على إدامة حكمها من خلال استخدام وسائل إعلام تسيطر عليها الحكومة للتلاعب بالمواقف تجاه الغرب في الشارع العربي، وفي بعض الحالات، وفقاً لأحد المراقبين، «تحاول إرضاء المتطرفين أيديولوجياً الذين يمكن أن يشكلوا حركات عصيان تهدد الأنظمة ذاتها.»[5]

إن المشكلة الأكبر بكثير في العالم العربي هي أن الكثير من الأنظمة قد فشلت في تطوير مجتمعاتها. وشأنها شأن المجتمعات المنغلقة في كل مكان، لم يكن لديها حاجة للاهتمام بمطالب فقرائها في الحصول على فرص للعمل وفي تحقيق العدالة. وبالنسبة للدول المنتجة للنفط، فقد أنشأت العوائد المتأتية من البترول طبقة حاكمة ثرية تبدو غير مهتمة في التشارك بالموارد مع الفقراء أو بتطوير الخدمات المقدمة لهم. وعندما تعيش نخبة حاكمة بكاملها في رخاء من عائدات النفط، فإنه سيتم توجيه القليل من الطاقة نحو بناء قاعدة أعمال تجارية أكثر تنوعاً بحيث يمكن لأولئك الذين يقبعون خارج هيكل السلطة التنافس من خلال مشاريع صغيرة. لقد كان للنفط أثرٌ مشوِّهٌ إلى حد كبير على اقتصادات وسياسات الكثير من الدول العربية، ما يعزز الكسب غير المشروع والفساد وإخماد الدوافع من أجل الإصلاح.

وبدلاً من وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتمكين شعوبها، فإن الدول العربية، مع بعض الاستثناءات القليلة، تعيد توجيه غضب الشارع نحو الغرباء. ووفقاً لجيمس فالوز، فإن لدى القوى العربية تاريخاً طويلاً من تحويل انتباه الساخطين بعيداً عن إخفاقات حكوماتها من خلال تصوير الولايات المتحدة على أنها دولة لن يوقفها أي شيء عن إلحاق الأذى بالمسلمين وقمعهم من خلال احتلال مواقعهم المقدسة، ومعارضة نشوء حكومات إسلامية والاستيلاء على مواردهم.[6]

والنتيجة هي أنه يوجد في كافة المدن العربية الرئيسية تقريباً أحياء فقيرة ضخمة تعج بأعداد من الذكور المضطربين والمستاءين، والكثير منهم عاطلون عن العمل ويهدرون

أوقاتهم بالتسكع، وهم في وضع موات لتجنيدهم في حركات متطرفة أو إرهابية. وفي هذه الظروف ليس من المستغرب أن يظهر أسامة بن لادن كبطل شعبي بالنسبة لكثير من الشباب العربي، وحتى بين أولئك الذين من غير الممكن أبداً أن يسجلوا أنفسهم لتنفيذ مهمات تفجير انتحارية. وعلى حد تعبير ريتشارد هولبروك، «إن أفكاره، مهما بدت جنونية بالنسبة لنا، تروق لكثير من الناس.»[7] لقد كان بن لادن ذكياً في إثارة الكراهية بين الشباب المسلم المعزولين من خلال تصوير قوى الغرب والأنظمة التي تدعمها في الشرق الأوسط على أنها قوى كفر بدرجة متساوية.

إن الولايات المتحدة في موقف خسارة - خسارة. فالسكان العرب المضطهدون إما يصدقون دعاية حكامهم المستبدين ويكرهون أميركا بوصفها قوة طاغية كبرى، أو يرفضون الدعاية ويكرهون أميركا لنفاقها في دعم أنظمة الحكم الفاسدة. ويرى غلين كيسلر، وهو صحفي يعمل في صحيفة *واشنطن بوست*، أن التصور العربي للنفاق الأميركي يشكل عاملاً رئيسياً في تراجع الدعم لأميركا. ويقول إن الولايات المتحدة تعتبر مخيفة من قِبل الكثيرين بسبب تاريخها العسكري في المنطقة، ومنافقة لأن الإدارة، في الوقت الذي تدعو فيه إلى الديمقراطية، «ترسل ملياري دولار أميركي سنوياً إلى حكومة استبدادية مثل الحكومة المصرية.»[8]

ويلقي الكثيرون باللائمة على غزو العراق في هبوط الرأي تجاه أميركا إلى مستويات تاريخية دنيا، إلا أن التراجع الأشد بدأ قبل سنة ونصف، مباشرة بعد 11/ 9. إضافة إلى ذلك، ربما أن أثر غزو العراق واحتلاله على الرأي في العالم العربي متفاوت أكثر من ما هو مفترَض عموماً. إن جهود أميركا التي بذلتها لفترة طويلة لإعادة إعمار العراق وتحقيق الديمقراطية لشعبه قد أنتجت بعضاً من أكثر الصور إلهاماً عن أميركا - إضافة إلى بعض الصور السلبية جداً - في المجتمع العربي.

لقد كانت إيجابية بشكل خاص صور العراقيين من جميع شرائح المجتمع وهم يواجهون العنف، مدلين بأصواتهم ويلوحون في الهواء بأصابعهم الملطخة بالحبر باعتزاز.

لقد ولّد الحراك نحو الديمقراطية في العراق، بشكل لا يمكن إنكاره، قوى إيجابية محركة في جميع أنحاء المنطقة بالنسبة لأولئك الذين يريدون أن يروا الديمقراطية تنتشر. لقد فوجئنا جميعنا نحن الذين خدمنا هناك، بمن فينا أولئك الأكثر تشككاً بشأن الفرص في تحقيق الديمقراطية العراقية، مراراً وتكراراً بانشغال الشعب العراقي بفكرة الإدلاء بأصواتهم والابتهاج بين مؤيدي الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة استجابة لانتخابات كانون الثاني/ يناير وآب/ أغسطس من عام 2004. إن إقبال الناخبين على التصويت والحماس الواسع الذي أحاط بالانتخابات، لا سيما بين النساء، قد أنتج ما يشبه الزلزال عبر الشرق الأوسط، وتفاؤلاً مؤقتاً حول فرص نجاح الديمقراطية في العراق.

ولكن الحرب والاحتلال أنتجا كذلك تدفقاً مستمراً من الصور السلبية: لأطفال رضع يموتون، ولأسر عادية تُركل أبواب بيوتها وتنتهك خصوصيتها، ولنساء يتعرضن لتفتيش جسدي؛ وكذلك مزاعم عن عمليات عسكرية عشوائية في الكثير من المواقع المقدسة المنتشرة في كل مكان وحولها.

لم أقابل في حياتي مجموعة من الأميركيين أكثر شجاعة أو التزاماً من الرجال والنساء العسكريين الذين خدموا في العراق، ولكن حتى هم اعترفوا بصورة شخصية كم كان من الصعب منع وقوع أخطاء في بيئة كان من المستحيل فيها تقريباً التمييز بين الصديق والعدو في الشوارع؛ وحيث كان يجري إطلاق الرصاص على رجالنا وقتلهم بواسطة متمردين واسعي الحيلة بصورة مذهلة؛ وحيث يمكن أن يصبح من الصعب تحمُّل الإحباطات الطبيعية المصاحبة للعمل في ثقافة غريبة تماماً. ولم تكن أفضل النوايا وأفضل التدريب كافية لمنع الصور السلبية لأخطاء الحرب من الانتقال إلكترونياً عبر العالم العربي.

لقد كانت فضائح سجن أبو غريب هي الأكثر تدميراً على الإطلاق، فبعد عملي في العراق في منصب كبير المستشارين في الوزارة، قضيت السنة التالية في مكتب سلطة الائتلاف المؤقتة في البنتاغون، منسقاً للبرامج الاجتماعية والمساعدات الخاصة. لقد كان اليوم الذي أعلن فيه خبر إساءة معاملة السجناء أسوأ يوم من أيام السنتين اللتين عملت

فيها في العراق. لقد كنت مع موظفي واشنطن في سلطة الائتلاف المؤقتة في اجتماعنا الاعتيادي الساعة 7 صباحاً، وفجأة ظهرت الصور الرسومية للسادية الجنسية التي ارتكبتها إحدى المجندات الأميركيات عبر شبكة سي إن إن. نظرت حولي في الغرفة ورأيت وجوه زملائي الشاحبة عندما رأوا اللمحات الخاطفة المرعبة للإذلال الجنسي على شاشة التلفاز. وقد خفض اثنان من الزملاء رأسيهما على الطاولة في ذهول وعدم تصديق. وتمتم أحدهما: «لقد انتهى الأمر، إننا في مأزق كبير.»

لقد كان لدى معظم الذين يجلسون حول الطاولة خبرة في المنطقة وكنا نعرف تماماً كم كانت سامة تلك الصور لامرأة أميركية مجندة من قِبل الاحتلال الأميركي وهي تقوم بإذلال جنسي لرجل مسلم في قلب الشرق الأوسط. لقد كان ذلك أعظم جرح ذاتي في حرب العراق. وليس هناك أي تطورات أو مجموعة تسببت في إحداث تدمير كبير لسمعة أميركا بوصفها مدافِعاً إيجابياً وثابتاً عن حقوق الإنسان العالمية إلى هذه الدرجة. لقد تم بث الصور الإلكترونية إلى الجماهير العربية بابتهاج في تغطية متواصلة طوال الأسابيع العديدة التالية.

من الصعب التعبير عن مدى التكدر الذي شعرنا به جميعنا. ومنذ ذلك الحين وفي العديد من الجوانب، كانت الدبلوماسية العامة الأميركية تتخذ دور المدافِع عن نفسه. ولكن هذه المعارك لا تنتهي أبداً، وفي الوقت الذي كان أبو غريب يشكل فيه، بلا ريب، النقطة الدنيا في جهودنا المبذولة للوصول إلى القلوب والعقول، فإنه حتى ذلك الحدث الرهيب كان له جانب مشرق، فوجود قطاع إعلامي جريء واستقصائي مع منافذ تنتشر بسرعة يشكل ظاهرة حديثة في العالم العربي. وربما أن التغطية الشاملة والانتقادية من جانب الإعلام العربي للسلوك الأميركي كانت تبشر فعلياً بانفتاح جديد وأمانة فيما يتعلق بالإخفاقات السياسية للدول في المنطقة. ولم يكن في نهاية الأمر خيار أمام وسائل الإعلام العربية ذاتها التي عرضت صور إساءة معاملة السجناء لأسابيع سوى تغطية استجابة أميركا للخطأ الذي ارتكبته.

ويا لها من استجابة. إن ما توجب على وسائل الإعلام العربية تغطيته بعد ذلك كان الصدمة والرعب الذي أعرب عنه الشعب الأميركي كرد فعل. وكان يتعين عليها تغطية الجهود الفورية التي قام بها النظام السياسي الأميركي للتعامل مع الإخفاق. لقد كانت هناك دعوات مباشرة من أجل إجراء تحقيقات وتوجيه توبيخات رسمية. وتم تشكيل العديد من لجان التحقيق في الأسابيع التي أعقبت الفضيحة، والتي انقطع كثير من الناس عن تتبع مستجداتها. لقد كانت هناك وعود بإنزال أقسى العقوبات بالجناة وبتقديم الاعتذارات للضحايا. ولم يكن هناك ولو قدر ضئيل من جلد الذات في جميع أنحاء أميركا، فقد أوضح الشعب الأميركي أنهم كانوا يشعرون بالاشمئزاز من حكومتهم.

وفي عالم تتواجد فيه وسائل الإعلام في كل مكان، عرضت أحداث أبو غريب للمشاهدين العرب الاختلافات بين الطريقة التي تتعامل بها مجتمعات منفتحة، مثل أميركا، مع أخطائها، والطريقة التي تعالج بها أنظمة الشرق الأوسط المنغلقة في معظمها أخطاءها. وقد سمعت في العديد من المناسبات تعليقاً عراقياً مفاده أنه «على الأقل لديكم أنتم الأميركيون نظام حقيقي للعدالة في التعامل مع الإساءة.» وبالنسبة لأولئك العراقيين نحن لسنا معصومين عن الخطأ، ولكن حتى أخطاءنا تبين المدى المرتفع لالتزامنا بسيادة القانون.

وفي الشرق الأوسط، حيث الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة والتعذيب في السجون هي أمور روتينية إلى حد ما، فلا بد أن قلة من المواطنين العرب، على الأقل، يسألون، «هل من الممكن أن يتعامل بلدنا مع فضيحة عامة بنصف القدر من الجدية؟» والجواب، الذي يسبب القلق لمعظم العرب، لا بد أن يكون «لا» مدوية. وفي الواقع يجب أن تكون تعويذة الصحافة العربية، التي لا تزال مقيدة، هي: «اسمحوا لنا بتوفير التغطية ذاتها لأخطاء حكومتنا كتلك التي قمنا بها للحكومة الأميركية.»

ويتشارك الصحفيون حول العالم بالرغبة الجامحة ذاتها لتغطية أي أحداث بحرية، وتعقب الحقائق بلا كلل. وتشكل وسائل الإعلام العالمية قوة لا تهدأ ومنفتحة ومتحمسة

لفتح ما هو مغلق. ويجد الصحفيون ارتياحهم المهني في إزالة الحواجز التي تعترض الوصول إلى الحقيقة، وليكن ما يكون.

وفي كثير من المجتمعات المنغلقة لا يزال تشغيل وسائل الإعلام يتم من قِبل الدولة وتخضع لرقابة صارمة، ولكن هذه حالة لا يمكن أن تبقى لفترة طويلة في عصر انتشار وسائل الإعلام وتضاعف التكنولوجيات الإلكترونية. على سبيل المثال، لم تبقَ الأحداث التي وقعت في بورما والمنطوية على احتجاج من قِبل رهبان بوذيين في عام 2007 حدثاً غامضاً في الشؤون الداخلية لبلد صغير. وبدلاً من ذلك، أصبح المواطنون مراسلي حرب ونشروا الخبر بواسطة الهواتف الخلوية والإنترنت، متجاوزين حواجز معلومات المجلس العسكري البورمي.

إن توفير مجرد القليل من الانفتاح، كما هي الممارسة الشائعة حالياً بالنسبة للمجتمعات المنغلقة في الشرق الأوسط، أمراً لا يمكن استمراره، فالحكومات في المنطقة تدرك أنه لا يمكنها في الواقع السيطرة على وسائل الإعلام إلا إذا كانت على استعداد لأن تصبح دولاً شمولية بشكل مرعب، ومتأهبة لتعذيب وسجن أولئك الذين يتجرأون على امتلاك هواتف خلوية أو استخدام الإنترنت لانتقاد مضطهديهم، مثلما فعل صدام. إن أميركا تشعر بالخزي من حادثة أبو غريب، ولكن لم يكن هناك إخفاء ولا رقابة على وسائل الإعلام ولا أكاذيب رسمية أو تجميل للواقع، وإنما، بدلاً من ذلك، كانت هناك أحكام بالسجن لمرتكبي الجرائم.

وفي عالم الاتصالات الإلكترونية والكاميرات الرقمية الحديث لا يوجد إخفاء أو تمويه – لا بالنسبة للأميركيين ولا بالنسبة للطغاة والمستبدين من أي نوع. ولن تكون الدبلوماسية العامة نداً للتداول اليومي للصور والمعلومات الإلكترونية. وإذا كانت فيتنام أول حرب جرت في غرف معيشتنا من خلال جهاز التلفاز، فقد كان العراق أول صراع استخدمت فيه الكاميرا الرقمية لالتقاط الحقائق الفجة للحرب.

إن حقيقة الحياة في أميركا، بخيرها وشرها، هي البث لجماهير كبيرة على أساس يومي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل التقنية. ففي أعقاب إعصار كاترينا، شاهد العالم

بأكمله الصور المروعة للفوضى، وللأميركيين السود الفقراء يموتون بسبب الإهمال في مدينة نيوأورلينز. ووفقاً للصحفي جيم هوغلاند، فإن الصدمة الأولى في الخارج لم تأت من مشاهد ذلك البؤس الإنساني الشائعة في العالم الثالث، وإنما من حقيقة أنها كانت تحدث في الولايات المتحدة التي كانت دائماً تهب بسرعة لمساعدة الآخرين، والتي كانت كذلك تقوم بتوبيخ الحكومات الأخرى رسمياً بسبب تقصيرها. ويسأل: «هل ستكون أميركا ما بعد كاترينا أكثر تواضعاً، وأكثر تعاوناً، وأكثر تفهماً لمشاكل الأمم الأخرى وأخطائها؟»[9]

إن وسائل الإعلام المرتبطة دولياً توجِد وعياً عالمياً جديداً وصراحة بشأن المعاناة المشتركة للبشرية والأمم. وقد نجح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تصوير هذه المشاعر عندما تأمل فلسفياً في الدمار الذي خلفه إعصار كاترينا: «إنني أنظر إلى هذا ولا أستطيع أن أصدق عيني. إنه يخبرنا أنه مهما اعتقدنا بأننا أقوياء وجبارون، فإننا لا شيء في عيون الطبيعة والرب العظيم ... إننا جميعاً ضعفاء ويتعين علينا أن نتعاون لمساعدة بعضنا البعض.» لقد كان بوتين يتحدث، بلا ريب، باسم كثير من بلدان العالم. وفي هذه الحالة النادرة للضعف الأميركي، عرضت عشرات الدول على الفور تقديم المساعدة، وهو عرض رفضته حكومتنا في البداية في واحدة من خطواتها الأكثر حمقاً. وقد تم عكس هذا القرار بسرعة.

إن القوة العالمية للإعلام تمارس تأثيراً متكافئاً على الدول والمؤسسات، مهما يمكن أن تبلغ قوتها، من خلال عرض أوجه القصور بشكل مفاجئ ومؤلم أمام جمهور من المحتمل أن يتكون من مليارات الأشخاص. إن هذه الشفافية تضع ضغطاً على الحكومات في كل مكان للاعتراف بأوجه قصورها ولإجراء تحسينات في الحاكمية.

ولعل التطور الأكثر إشراقاً في الشرق الأوسط هو الثورة في إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات من خلال وسائل إعلام حديثة وتكنولوجيا الأقمار الصناعية. وفي عهد صدام حسين، كان من الممكن أن يُسجن الناس أو أن يتعرضوا للتعذيب إذا وجد معهم هاتف خلوي أو كان لديهم خدمة إنترنت، وعلى الرغم من أنه كان مسموحاً

بأجهزة التلفاز، فقد كانت البرامج تخضع لقيود صارمة. وأحد أول الأشياء التي لاحظناها في غضون أسابيع من وصولنا إلى العراق كان أن كل شخص كان يريد طبقاً لاقطاً. وقد ساعد هذا الاندفاع لشراء وتركيب رمز التطور والازدهار هذا في توليد تجارة رائجة في وسط بغداد.

وعندما أطالَب بإعطاء السبب رقم واحد لكوننا متفائلين بشأن الشرق الأوسط، يكون جوابي: الطبق اللاقط. إن أي شخص حلّق فوق بلدات ومدن الشرق الأوسط على ارتفاعات منخفضة لن يكون بإمكانه إلا أن يلاحظ إلى أي مدى أصبح الطبق اللاقط شعبياً.

ووفقاً لتقرير صادر عن المعهد الأميركي للسلام، فإن أمام وسائل الإعلام العربية شوطاً طويلاً يتعين عليها أن تقطعه. وهي تعمل عادة «بالتواطؤ مع قوى حاكمة محلية للحفاظ على مظهر من الوفاق الاجتماعي المحلي ومع التضامن بين وجهات نظر الدول العربية،» ما يعني أن الرقابة لا تزال حقيقة من حقائق الحياة، وأن الكثير من وسائل الإعلام تبقى أدوات في أيدي الحكومات، وأنه يتم تصوير الولايات المتحدة وإسرائيل كجناة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه وفقاً للتقرير، فإن هناك «تصدعات بدأت تظهر في احتكار الدولة المُحكم على وسائل الإعلام بسبب عدم القدرة على التحكم بالوصول إلى وسائل إعلام إلكترونية عالمية تعمل 24 ساعة على مدى 7 أيام في الأسبوع، بما في ذلك الإنترنت.»[10]

ويخلص التقرير إلى أن الإعلام العربي يقع في وسط «انتقال ديناميكي إلى حد كبير.» وقد أسفر الوصول منخفض التكلفة إلى تكنولوجيا الأقمار الصناعية في السنوات الأخيرة عن «زيادة مفاجئة هائلة في أعداد قنوات التلفاز الفضائية وفي المنافسة الشرسة بينها للحصول على حصة في السوق تُرجِم إلى حصول المزيد من العرب على وصول إلى معلومات في الوقت الحقيقي،» وعدد متزايد من القيود آخذ بالتخلخل أو بالتحطم. على سبيل المثال، في غياب «سياسة حقيقية ترتكز على المواطنين» في الشرق الأوسط، فإن برامج وسائل الإعلام غالباً ما تحاكي ذلك النوع من «النقاش العام الحقيقي» الذي يجده

المرء في حكومة منتخبة في مكان آخر. وبالنسبة للوقت الحالي، يمكن للبرامج الإخبارية والترفيهية أن تقوم فقط بتقليد الديمقراطية التشاركية، ولكن من المرجح أنها سوف تعجّل في وصول الشيء الحقيقي. وما لم تكن هناك دكتاتورية تمنع إمكانية الوصول تماماً، فإن الناس سوف يواصلون البحث عن أخبار ومعلومات، وهذا من المرجح، في نهاية المطاف، أن يتحدى احتكار السلطة الشائع في الدول العربية.

الثقافة الشعبية الأميركية

إن إمكانية الوصول إلى الأسر العربية من قبل البرامج الغربية تزداد أكثر وأكثر، وهذه الحقيقة تقدّم فرصاً غير مسبوقة إضافة إلى تحديات جديدة فيما يتعلق بسمعة أميركا في الخارج. ولعل قضية برامج الثقافة الغربية هي الأقل فهماً والأقل مناقشة، ومع ذلك ربما هي العامل الأكثر أهمية في المشاكل التي تعاني منها أميركا بشأن صورتها في الخارج. إن تقارير وسائل الإعلام حول مواقف المسلمين تجاه أميركا تركز عادة على معارَضات لسياسات واشنطن، وليس لمنتجات هوليوود. ولكن الثقافة الشعبية تشكل بشكل كبير الطريقة التي يُرى فيها أسلوب الحياة الأميركية من قِبل الكثير من بلدان العالم، وتولِد ازدراء تجاه أميركا في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

هناك الكثير من الثقافة الشعبية الأميركية صحي ويعتبر جذاباً من قِبل الكثيرين من خارج الولايات المتحدة، لا سيما الشباب، وحتى في الدول العربية والإسلامية. ومن وجهة نظرنا الخاصة، فإنه حتى عندما تعبر البرامج خط ما يُعتبر عادة صحياً، يكون محتملاً كجزء من وجهة نظرنا الشاملة عن الحرية. إن وجهة النظر هذه تكون عموماً غير مقبولة في العالم الإسلامي، وتؤثر على تصورات المسلمين عن شرعية أميركا كمصدر للقيم الأخلاقية والديمقراطية.

إننا نعتبر مجتمعنا متطوراً وذكياً ومتقدماً جداً. ولدى الكثير من المسلمين انطباع مختلف، ففي حين أنهم يبدون إعجاباً بقيمنا الديمقراطية ونجاح اقتصادنا، فإنهم لا

يعتبرون قيمنا الاجتماعية أو الثقافية على أنها جديرة بالمحاكاة. وفي الواقع أن الأمر هو على العكس تماماً. فالجانب السلبي بالنسبة لكثير من العرب والمسلمين التقليديين في السماح بقدر أكبر من الانفتاح في المجتمعات العربية يعني على وجه التحديد تزويد شبابهم بإمكانية للوصول إلى القيم الأخلاقية للغرب. ويعتبر الكثير من المسلمين أن أميركا أنانية ومادية ومنحلة أخلاقياً وعلى استعداد لمقايضة الأسر والمجتمعات مقابل الفردانية المدمرة اجتماعياً.

وتعتبر المنتجات الثقافية من ضمن الصادرات الرئيسية لأميركا، ومع ذلك فإن هناك القليل من النقاش حول أثرها على صورة أميركا في الخارج. وما يقلق الكثير من دول العالم ليس مجرد هيمنة الثقافة الشعبية الأميركية، وإنما محتواها وتأثيراتها. وعلى مدى ثلاثة عقود قصيرة، انتقلت الثقافة الأميركية من البرنامج التلفزيوني *دع الأمر لبيفر* (*Leave It to Beaver*) وفيلم *ذهب مع الريح* (*Gone with the Wind*) إلى *بيه واتش* (*Baywatch*) وإم تي في (MTV). وفي حين أن العملين الأولين قد حددا مركز الثقل في القيم والمعتقدات الأميركية، فإن البرنامجين الآخرين يعتبران بشكل متزايد على أنهما نموذجيان. إن إمكانية الوصول إلى الإنترنت والبرامج الفضائية تغدو متاحة أكثر وأكثر في المجتمعات المسلمة التقليدية، وأنها غالباً البرامج الأكثر انحطاطاً، وليس أفلام العائلات الأقدم أو الأفلام الكلاسيكية، وهي التي تجد طريقها إلى المنازل.

إن الحقيقة غير السارة هي أن كثيراً من المسلمين يخشون من الانتشار المتزايد للثقافة الأميركية في دولهم، وهم على استعداد لمقاومته. على سبيل المثال، أحد الأهداف الرئيسية لسياسة أميركا الإنمائية هو النهوض بحقوق المرأة. إن تمكين المرأة اقتصادياً يمكن أن يحقق اختراقات كبرى في مجتمعات العالم الثالث، ولكن يمكن أن يجد المرء في كثير من المواقع الإسلامية مقاومة شرسة لتحديث أسلوب الحياة الذي غالباً ما يفترض أنه يصاحب تمكيناً اقتصادياً.

واستجابة للضغوط الغربية بعد 11/ 9، خففت المملكة العربية السعودية الرقابة الصارمة التي كانت تطبق على وسائل الإعلام، وحررت بعض المعايير الخاصة بالمرأة،

مثل قيادة السيارات أو الاختلاط مع الرجال. ولكن النساء المسلمات التقليديات في التجمعات الكبرى في المملكة العربية السعودية أعربن مؤخراً عن معارضتهن لزحف أساليب الحياة الغربية. وقالت إحدى المتحدثات باسم المرأة: «إن النساء السعوديات هن الأكثر حظاً في العالم، وإن المملكة العربية السعودية هي أقرب شيء للأمة الإسلامية المثالية والنقية. ونحن لا نريد القيم الغربية المستوردة أن تدمر ذلك.»[11] ومن المرجح أن يخلص موظفو الإغاثة الغربيون إلى أن هؤلاء النسوة قد تعرضن لغسيل دماغ. ومع ذلك فإن هناك قسماً كبيراً نوعاً ما من النساء السعوديات يقفن في الخطوط الأمامية لمقاومة التحرر، وذلك على يبدو من أجل أسباب خاصة بهن مدروسة جيداً. وقالت سامية أدهم، وهي أستاذة في الإحصاء: «هذا خيار، ونحن اخترنا أن يحكمنا الإسلام. سوف نصنع تغييرات، ولكن ضمن ديننا الخاص بنا وبطريقتنا الخاصة.»[12]

وتؤكد استطلاعات الرأي القليلة، التي كلفت نفسها عناء تقصي المواقف بين المسلمين تجاه الثقافة الأميركية، وجود مشكلة. فمن ناحية، أدت المساعدات السخية التي قدمتها أميركا في أعقاب كارثة تسونامي في المحيط الهندي إلى استحسان عام أعلى بشكل ملحوظ تجاه الولايات المتحدة في إندونيسيا - تأييد بنسبة رأيين إلى واحد بدلاً من معارضة بنسبة رأيين إلى واحد كما كان الوضع سابقاً. ولكن ما يعيق المزيد من التقدم في هذا الاتجاه كان قلق الشعب الإندونيسي بشأن «التأثير الغربي» في مجال الثقافة. وفي حالة نادرة لتناول وزارة الخارجية الأميركية للبعد الثقافي للعداء لأميركا، أفادت رسالتها الإخبارية بأنه «بهامش 62٪ إلى 28٪، يقول الإندونيسيون إن لديهم رأياً معادياً للثقافة الأميركية مع تركز كراهيتهم على أسلوب الحياة الأميركي ('اللاأخلاقي'، 'حرية في ممارسة الجنس') والملابس ('غير المحتشمة' و'المثيرة جنسياً').»[13]

لقد كان المسلمون عادة بطيئين في رفع أصواتهم فيما يتعلق بتجاوزات الثقافة الأميركية خشية توليد رد فعل عنيف؛ ومع ذلك، يرى عدد متزايد أنها مسألة حاسمة لدرجة لا يمكن تجاهلها أكثر من ذلك. على سبيل المثال، يقول مصطفى أكيول، وهو مسلم معتدل بارز مشارك في حوار الثقافات، إنه في حين أن الغضب الراديكالي

الإسلامي في أميركا هو «غير عقلاني وقائم على أساس ضعيف، فإن الكثير من المسلمين المعتدلين يشعرون بالإحباط من التدهور الأخلاقي الذي يبدو أنه قد عمّ الثقافة الأميركية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وهم قلقون من أنه سوف يتم نقله إلى أولادهم ومجتمعاتهم.»[14]

وفي مقالة عنوانها «أرونا الجانب الآخر لأميركا»، يعترف أكيول بأن القيم الأخلاقية الأميركية هي «في وضع أفضل مقارنة بما يمكن أن يعتقد المرء من نظرة خاطفة إلى التلفاز الأميركي أو إلى أي مؤشرات أخرى.» ويقول، ولكن النظرة السائدة إلى العالم التي تصل إلى غير الغربيين، غالباً عن طريق الثقافة الشعبية الأميركية، هي مادية فلسفية تشجع «اتباع الهوى والأنانية واللذة،» والتي يجد الكثير من المسلمين الأتقياء في جميع أنحاء العالم أن نتائجها «مرعبة.»[15]

ويختار هيك بيرس هذا الموضوع ذاته في كتابه *لماذا يكره الآخرون الغرب* (*Why the Rest Hates the West*)، ويذكر بيرس أن الكثيرين في جميع أنحاء العالم يعتبرون أن المجتمعات الغربية تتخلى عن إرثها من الفضيلة مقابل نظرة إلى العالم «تشوه الدين وتقلل من قيمة العائلة وتضرب بالشرف عرض الحائط وتكون منشغلة باللهو والإباحية الجنسية.»[16] ووفقاً لبيرس، فإن ما يقلق الكثير من المسلمين ليس مجرد الرذائل العلنية للثقافة الشعبية الأميركية، وإنما كذلك الانحلال الاجتماعي الأعمق الذي تفرزه داخل المجتمعات المسلمة – «اللامسؤولية الشخصية واللاشخصية المجردة من الإنسانية، وغيرها من المضار التي تلحق بالعائلات والمجتمعات والمفاهيم لدى الشخص.»[17]

هيمنة هوليود

إن الأفلام والتلفاز والموسيقى الأميركية تمثل الآن أكثر من 80 بالمائة من البرامج الثقافية في العالم. وتقوم آلة التسويق الأميركية الشرسة بتنحية الكثير من أشكال الرقص والموسيقى والفن المحلية والمميزة لثقافات إقليمية ومحلية. إن معظم المنتجين وكتّاب

السيناريو ومشاهير البرامج الترفيهية لا يستطيعون تخيل أنفسهم يشاركون في امبريالية اقتصادية أو سياسية، ومع ذلك، من ناحية ثقافية، يُعتبرون وكلاء لشكل جديد من أشكال الاستعمار العالمي الذي يضرب بعرض الحائط ثقافات ومشاعر الشعوب المحلية. إن الجوانب المقلقة للعولمة الاقتصادية هي أنها تبدي القليل من الولاء للدول ذات السيادة وقدراً ضئيلاً من الاهتمام بمصالح المجتمعات، في حين تستعمر اقتصادات صغيرة بفعالية.

عندما يتم توجيه الانتقادات إلى القوة الاقتصادية الأميركية في الخارج، فإن قطاع الترفيه في أميركا يمكن الاعتماد عليه عادة للتعاون. ومع ذلك فإن هيمنة هوليود المتزايدة على برامج العالم الثقافية تشكل كذلك جانباً من جوانب القوة الأميركية. وبالكاد يمكن تمييز تأثيرها عن تأثير العولمة الاقتصادية؛ وفي الواقع لا بد أن تُفهَم على أنها ظاهرة اقتصادية كبرى. ولكن خلافاً لتلك المنتجات التي تنتقل حول العالم من خلال اتفاقيات ومعاهدات تجارية، فإن المنتجات الثقافية تعبر العالم إلكترونياً خلال ثوان، متجاهلة الحدود الجغرافية والاختلافات الثقافية.

وتركز الدبلوماسية التقليدية بشكل أساسي على أمور مثل التجارة الثنائية والعلاقات بين الدول - ذلك النوع من الأنشطة التي يكون لدى الدول، على الأقل، بعض السيطرة. وبالمقابل، فإنه على الرغم من أن للصادرات الثقافية آثاراً كبيرة بالنسبة لصناع السياسة الأميركيين، فهي تعمل تقريباً بشكل كلي خارج الضوابط والموازين الرقابية التقليدية. وفي الواقع أن الافتراض العملي في ثقافة شركات الترفيه وعمالقة وسائل الإعلام هو أن منتجاتها وممارساتها الخاصة هي فوق التمحيص والمناقشة. ويفترض منتجو الثقافة، بشكل رافض، أنه إذا كان لدى شخص ما مشكلة في منتجاتها، فهو المستهلك وهو الذي يتحمل مسؤولية التغيير.

إن الثقافة الشعبية الأميركية تزدهر في بيئة غير منظمة وغير خاضعة للمساءلة وقد جعل التعديل الأول للدستور وجود هذه البيئة أمراً ممكناً. إن منشئيها والمروجين لها غير غافلين تماماً عن أي مسؤولية تجاه النهوض بالصحة الثقافية وبرأي أكثر توازناً عن

أميركا. وفي الواقع أن النجوم البارزة في عالم الترفيه تعتبر، بشكل عام، أن وجهات نظرهم التحررية هي مرادفات للحرية وشيء ينبغي تشجيعه عالمياً.

وعندما يتحول النقاش في واشنطن إلى مشكلة مواقف المسلمين تجاه أميركا، كما يحدث في كثير من الأحيان، فإن المحادثات تتركز دائماً، تقريباً، على أوجه القصور في الحكومة الأميركية لترويج صورة مواتية أكثر. ولكن الصورة الأكبر لأميركا تكمن وراء النفوذ الرسمي. ونادراً ما تُناقَش مساهمة الثقافة الشعبية في المواقف المعادية لأميركا في محافل رسمية. وأحد الأسباب هو أن إثارة الشكاوى على المزودين بالثقافة الشعبية الأميركية تُرى عادة على أنها الخطوة الأولى نحو الرقابة، وبالتالي يُعتبر الموضوع من المحرمات.

إن لدى الكثير من الشخصيات الأميركية العاملة في الدول الإسلامية اهتماماً أكبر في تغيير عادات المسلمين وممارساتهم التي تعتبر غير متماشية مع الممارسات الغربية. ولماذا الشعور بالقلق إزاء كون ثقافة الموسيقى والأفلام الخاصة بك تنفِّر المسلمين إذا كان اهتمامك الرئيسي منصباً على تحويل المجتمعات والثقافات الإسلامية؟ ويلاحظ الكثير من المسلمين المفارقة في أن الأميركيين حريصون على تغيير ثقافات الشعوب الأخرى، حتى مع وجود خطر إثارة الغضب، ولكنهم غير مستعدين للانخراط في محادثة واسعة حول أوجه القصور في ثقافتهم الخاصة.

وليس الحل هو إضعاف إجراءات الحماية في التعديل الأول، وإنما الدعوة إلى إعادة دراسة المواقف بين منتجي الثقافة الأميركية، إضافة إلى وعي أكبر بمشاعر الثقافات الأخرى، ومعتقداتها وتقاليدها. وهناك حاجة إلى المزيد من الحوار بين الثقافات والدول، مع مراعاة تشكيل مفاهيم تستند إلى الواقع من جانب الطرفين.

الثقافة الشعبية العربية

إذا كان أسوأ ما في الثقافة الشعبية الأميركية هي أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج عكسية بالنسبة للهدف المتمثل في توليد تعاطف تجاه الولايات المتحدة في العالم

العربي، فلعل النهج البديل قد يكون الاهتمام بالثقافة الشعبية العربية بوصفها السبيل إلى التحرر. وربما أن منتجات الترفيه العربية تعتبر صوتاً واقعياً أكثر بالنسبة لتطلعات العرب والمسلمين. وفي حين أن الثقافة الشعبية العربية توسع المبادئ الاجتماعية المتشددة إلى حد كبير، والتي لا تزال شائعة في الكثير من بلدان العالم الإسلامي، فإنها بالرغم من ذلك تعتبر محافظة بالنسبة للمعايير الغربية المعاصرة وتتسم بالاحترام تجاه الإسلام.

ويصف تشارلز بول فرويند، وهو كبير المحررين في مؤسسة ريزون، التأثير القوي للموسيقى العربية المعاصرة التي تنتشر على نطاق واسع في الشرق الأوسط. ويقول فرويند: «إن الكثير من الثقافة العربية يبقى مكاناً لشخصيات مقيدة وتقليدية ومحددة على نطاق ضيق، وغالباً ما تصنَّف في جماعات مصنفة،» ولكن تظهر الكثير جداً من أنواع الموسيقى الحديثة انفتاحاً وأدواراً أكثر مرونة فيما يتعلق بنوع الجنس. وقام البعض «بمواجهة طبيعة الهوية العربية بشكل مباشر،» وهي هوية تتشكل في معظم المجتمعات التقليدية بالكامل من قِبل مجموعة وليس من قِبل الفرد.[18]

إن أنواع الموسيقى العربية الحديثة تلقى رواجاً وتشجع تحولاً هاماً حيوياً في الهوية العربية. ويكتب فرويند حول أن الجانب الأهم لأشرطة فيديو الموسيقى العربية هو «أنها توفر لمشاهديها عالماً متخيلاً يمكن للعرب فيه أن يقوموا بتشكيل هوياتهم وتأكيدها بالطريقة التي يرغبون فيها.» إن الموسيقى الشعبية العربية تعبر عن نوع من الفردانية، ولكن بدون «العزلة والعبث» اللذين يرتبطان مع النزعة الفردانية للغرب والمنتقَدة في كثير من الكتابات العربية.[19]

ويقول فرويند إنه إضافة إلى ذلك، فإن الثقافة الشعبية العربية «تفسد سلطة الدولة، وتتحدى المعايير الاجتماعية والأخلاقية الصارمة، وتصور فئات مهمشة اجتماعياً بشكل يؤدي إلى التعاطف معها ومشاركتها في الشعور، وتسعى لإيجاد حلول لمشاكل مجتمعية، وتصور النساء في أدوار النفوذ وأخيراً تزيد التسامح الاجتماعي.» وفي حين أن بعض هذه الأمور سوف تكون محبطة بالنسبة لأولئك الغارقين في الثقافة التقليدية، فإنها سوف

تقوض كذلك الأنظمة الاستبدادية التي نجحت في كثير من الأحيان في السيطرة على «الثقافة الشعبية التقليدية والثقافة العليا» والتلاعب بهما «إما من خلال تسخيرهما لأغراضها الخاصة أو لتدمير أنواع الثقافة العليا التي لم ترق لها.» ويعلق فروبند بأنه ليس هناك أي نظام استبدادي «استطاع التعامل بفعالية مع الثقافة الشعبية.»[20]

إذا كانت الثقافة الشعبية العربية السائدة تشكل قناة فعالة لقيم غربية «ليبرالية» معينة في السياق الإسلامي - ما يعزز انفتاحاً أكثر مع احترامها للأعراف التقليدية بشكل عام - فما الذي يمكن أن يحدث إذا اهتم الأميركيون بدعم الثقافة الشعبية العربية بدلاً من فرض ثقافتهم بشكل قسري؟

الدبلوماسية العامة : إلى أين نذهب من هنا ؟

لقد تم إنشاء معظم البرامج التي تروج لقيم ومصالح أميركا في الخارج أثناء الحرب الباردة، وذلك بهدف تصفية الحرب الأيديولوجية مع الشيوعية ذات النمط السوفيتي. وخلال جزء كبير من تسعينيات القرن العشرين كان يفترض، على نطاق واسع، أن أميركا لم تعد بحاجة إلى قدرات من أجل الحرب الأيديولوجية. ونتيجة لذلك تم تقليص العديد من برامج الدبلوماسية العامة أو التخلص منها أو ببساطة إهمالها.

ومن أجل إعادة إحياء استراتيجية متماسكة للدبلوماسية العامة لا بد من التعامل مع الطبيعة المجزأة لبرامج الدبلوماسية العامة في أميركا. فوزارة الخارجية هي المسؤولة عن الدبلوماسية العامة وتشرف على برامج المعلومات العامة في المناصب الدبلوماسية. وتقوم وزارة الدفاع بإدارة برامج حرب المعلومات. ويوجد لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مجموعة متنوعة من البرامج التي تؤثر بشكل مباشر على المواقف تجاه أميركا وتعمل على تشغيل برامج تدريبية لوسائل الإعلام الأجنبية. وتقوم منظمة المنح القومية من أجل الديمقراطية (The National Endowment for Democracy) بتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج التي تستلزم نشر معلومات عن الديمقراطية الأميركية.

ويعتبر مجلس المحافظين للبث الإذاعي (Broadcasting Board of Governors) مسؤولاً عن الإشراف على بث أخبار وبرامج ثقافية متوازنة من خلال إذاعة صوت أميركا ومنافذها البديلة. ووفقاً لستيفن جونسون، وهو محلل سياسي بارز في مؤسسة هيريتيج، فإن هذه الهيئات تعمل «في عوالم منفصلة، بما يشبه إلى حد كبير وكالات المخابرات في أميركا قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر.»[21]

إن الولايات المتحدة لن تحرز تقدماً في عكس الرأي السلبي تجاه أميركا بدون تحقيق تماسك في برامجها المجزأة الخاصة بالدبلوماسية العامة. من ناحية أخرى، فإن إصلاحات السياسة الرسمية تعتبر خطوة ضرورية ولكنها ليست كافية باتجاه استراتيجية دبلوماسية عامة سليمة وشاملة. وقد تعمل جميع مصادر المعلومات الحكومية معاً بأسلوب متماسك، ولكن ذلك لن يعالج مشكلة المصداقية الأميركية. إن الحكومة الأميركية ببساطة ليست مصدر المعلومات الأكثر موثوقية في أعين أعداد كبيرة.

إن تطوير استراتيجية أساسية جديدة لمواجهة معاداة أميركا في الخارج سوف يتطلب قدراً أقل من الاعتماد على برامج المعلومات الحكومية، واستراتيجيات وسائل الإعلام، والرسائل الرسمية. باختصار، يجب أن لا يكون الجيل القادم من برامج الدبلوماسية العامة متمركزاً حول الرسمية. إن استراتيجية جديدة وأكثر شمولية سوف تتطلب التفكير خارج صندوق الدبلوماسية العامة الرسمية.

إن التركيز الجديد يجب أن يبدأ بتقدير مصادر القوة الموجودة لدى أميركا والمتمثلة في مواطنيها ومؤسساتهم المدنية والتعليمية. إن أي مبادرة تسهل الشراكات والحوار بين المواطنين الأميركيين ونظرائهم في البلدان الإسلامية سوف يدر مكاسب كبيرة. إن المواطنين العاديين هم أفضل سفراء لأميركا لسبب بسيط هو أنه ليست لديهم أجندات سوى السعي من أجل إنشاء صداقة وثقة.

وسوف تحتاج المرحلة التالية من البرنامج كذلك إلى التركيز على تشجيع قيام مجتمع مدني محلي. وينبغي أن تبدأ تلك العملية بتقييم هام للدور المتنامي بسرعة للقطاعات غير

الحكومية والمنظمات الوسيطة في تشكيل مواقف وسياسات في الشرق الأوسط، وينبغي أن تتضمن مراجعة للطريقة التي يمكن للمساعدات الغربية أن تقوّي فيها المجتمع المدني المحلي في الوقت الذي تعمل فيه على كبح التأثيرات الأكثر معاداة للديمقراطية والتي يمكن أن تترسخ. وتحتاج الاستراتيجية إلى التشديد على بناء روابط أوسع مع الجماهير الأجنبية بواسطة منظمات وساطة، ومن خلال توسيع الروابط المباشرة بين المواطنين الأميركيين ونظرائهم في الخارج، سواء كان ذلك من خلال السفر والتبادلات، أو من خلال الروابط الإلكترونية.

ليس هناك نهج معين يمكن أن ينتج مردوداً فورياً، ولكن ينبغي إعطاء الأفضلية إلى أي برنامج يعزز العمل التطوعي وبناء روابط غير رسمية في جميع قطاعات المجتمع. إن مدى الروابط المحتملة بين شعب وشعب وبين مؤسسة ومؤسسة هو مدى غير محدود بالدرجة ذاتها التي نراها في عدم محدودية القطاع الخاص نفسه في أميركا.

ويعتبر العمل التجاري، بشكل خاص، مورداً غير مستغَل إلى حد كبير في هذا الصدد. وخلال فترة عملي في توجيه المساعدات الخاصة للعراق، تقدّمت العديد من شركات تكنولوجيا المعلومات لتعرض مشاريع مع نشوء قطاع العمل التجاري العراقي الذي كان يبشر بروابط دائمة بين الشعبين. وقد أنشأت إحدى شركات تكنولوجيا المعلومات الأميركية مركز مؤتمرات إلكتروني بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا وجعلته متاحاً لأي شخص يرغب في القيام بأعمال تجارية دولية بعيدة المدى. وهناك شركة تكنولوجيا أخرى قامت برعاية أحد رواد مشاريع تكنولوجيا معلومات الواعدين ووجهت إليه دعوة للعمل كمتدرب في المركز الرئيسي لشركتها. ولدى عودته إلى العراق، لم يعمل فقط في تدريب وإعداد عراقيين آخرين في مجالي تكنولوجيا وإدارة أعمال تجارية أكثر تقدماً، وإنما كذلك ساعد الشركة الأميركية في إحراز نجاحات في مجال الأعمال التجارية.

وبشكل مماثل، فقد قامت الجمعية الأميركية للمهندسين المدنيين بتجميع فريق كامل من المتطوعين لتعزيز فرص التدريب للمهندسين العراقيين. وقد أنشأ الفريق

«حقيبة أدوات» للمنتجات التعليمية إضافة إلى وحدات تدريبية يمكن إرسالها إلكترونياً إلى مواقع تدريبية، أو تنفيذها في الدولة من قِبل مقاولين أميركيين. وهذا مثال على جمعية خاصة تعمل بمبادرة من نفسها وبشراكة مع الحكومة الأميركية لتوفير بناء قدرات للعراقيين بدون تكلفة على الحكومة.

لقد قامت العديد من الشركات والمؤسسات بعرض خدماتها للتبرع بأجهزة كمبيوتر، وتجهيزات ومستلزمات طبية، وكتب مدرسية، ولوازم مخبرية. وتطوعت العديد من كليات الحقوق «بتبني» واحدة من نظيراتها العراقية وتقديم مساعدة وصداقة بعيدة المدى بشأن الاهتمامات المشتركة. وحيث لم يكن الشحن العسكري متوفراً، عرضت شركة فيدرال إكسبرس مساعدتها بتقديم خدمات شحن تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات.

وتطوعت منظمات مدنية للانخراط في علاقات بين الشعبين وقدمت المساعدة. على سبيل المثال، أقامت جمعية المدن التوأم الدولية (Sister Cities International) شراكات مع العديد من المدن العراقية. وبدأ الكثير من الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين في العراق والذين لديهم خلفية في الكشافة ببذل جهود لتطوير البرامج الكشفية للأطفال على غرار النموذج الأميركي. ودعمت نوادي روتاري شراكة مع المستشفى الموجودة في البصرة لتوفير الرعاية في مجال الجراحة الترقيعية.

لقد نشأت منظمات غير ربحية جديدة لتعزيز حسن النية والثقة بين أفراد الشعب العراقي. فقد نظمت عملية أطفال العراق (Operation Iraqi Children)، التي أسسها الممثل غاري سينيز، تبرعات من الألعاب لأطفال العراق. وقد وُلِدَت روح أميركا (Spirit of America)، التي كان غرضها تقديم هدايا قيّمة لأطفال العراق بواسطة القوات الأميركية على أمل تعزيز الثقة، جزئياً بسبب الإحباط الناجم عن عرقلة الأنظمة الحكومية لجلب التبرعات إلى العراق بالروتين البيروقراطي المفرط. وقد كان جيم هيك، مؤسس المجموعة، ريادي مشاريع اقتنع بأنه لدى المواطنين الأميركيين الكثير من المصالح في العراق، لذا، فإنه يتعين عليهم القيام بدورهم، وحيث لا تكون البرامج الحكومية

قادرة على إنجاز عملها، فإنه يتعين على القطاع الخاص تقديم مساعدته. وقد أراد هيك إثبات أنه كان بإمكان الأنظمة الخاصة، أو شبكات واتصالات «الاقتصاد الجديد»، تقديم تبرعات بشكل أسرع وأفضل، حتى في البيئة الخطرة في العراق.

وتبقى أعداد العراقيين الذين كانت لهم علاقات مباشرة مع الأميركيين قليلة. ولكن معظم أولئك الذين كان بإمكانهم السفر إلى الولايات المتحدة ومقابلة الأميركيين الحقيقيين، عادوا إلى الوطن تغمرهم ذكريات سارة.

وقد تكون أحد الوفود العراقية الذي أرسل إلى الولايات المتحدة من خمسة رجال أعمال بُترت أيديهم في عهد صدام. وتمت رعايتهم من قبل مؤسسة تكساس وعيادة الأطراف الاصطناعية التي زودتهم بأيد اصطناعية. لقد استطعت الانضمام إليهم في مأدبة غداء خاص في وزارة الخارجية لتكريمهم في آخر يوم لهم هنا بعد السفر إلى وجهات متعددة في وسط البلاد. وبعيون تملؤها الدموع، تحدثوا عن كم وجدوا الشعب الأميركي كريماً وودوداً - وكيف كانوا شعباً ملتزماً بالعائلة والدين، بما يشبه إلى حد كبير الوضع في وطنهم ذي الغالبية المسلمة. ومن واقع خبرتي، فإن فعلاً كريماً واحداً يفعل خيراً بقدر ما تفعله مئات الإجراءات والاجتماعات الرسمية مجتمعة.

لقد استخلصت من تجارب عديدة، كهذه التجربة، النتيجة البسيطة التي تشير إلى أن الأميركيين هم مندوبو المبيعات الأفضل، إلى حد بعيد، لمجتمعاتهم. وعندما يواجه مواطنو بلدان أجنبية الحقيقة غير المزخرفة عن الشعب الأميركي، فإنهم، تقريباً، دائماً يتغيرون للأبد، ويعودون إلى وطنهم مع إصرار على إقناع أقرانهم بأن الأميركيين في الواقع هم شعب طيب.

لقد كان للتبادلات بين الشعبين تأثيرات إيجابية غير متناسبة إلى حد كبير مع حجم المشروع أو المبالغ المالية التي يتم إنفاقها. إن أي جهد يُبذَل لزيادة تدفق المواطنين العرب إلى أميركا سوف ينطوي على مشاكل في التأشيرات، والتي لا تقع المسؤولية عنها الآن في أيدي وزارة الخارجية، وإنما في أيدي وزارة الأمن القومي التي تتخذ مساراً متشدداً بعناد بشأن التأشيرات، لا سيما بالنسبة للذكور الشباب من العرب.

وبينما تتم معالجة قضية التأشيرات، فإن هناك العديد من الفرص لاتصالات بعيدة المدى تنطوي على أعمال تجارية وجمعيات تجارية ومنظمات مدنية ومدارس وجامعات. وفرص الصلات الرقمية محدودة فقط بحسب توفر التكنولوجيا. إن الفرص الواعدة بشكل خاص هي فرص بناء روابط بين اتحادات مهنية حيث ينتظم المواطنون حول مصالح وخبرات مشتركة بدون روابط رسمية أو أجندات. إن أي شيء يسهم في تقليص الفجوة الرقمية الشاسعة يشجع، بشكل حتمي، على تطوير مجتمع قائم على المعرفة في الشرق الأوسط وعلى النهوض بالتعليم، على حد سواء.

إن المساعدة على تنمية جيل جديد من القادة الملتزمين بالإصلاح ليس ممكناً بدون توسيع مدى الفرص التعليمية داخل الدول العربية. وليس هناك إصلاح على مدى قصير أو حل سحري لمشاكل التعليم الإسلامي، والجهود المبذولة لتقديم المساعدة تكون عادة محفوفة بخطر أن نبدو متحمسين جداً «لإصلاحهم.» ومرة أخرى، إن الحل يكمن في مواءمة البرامج الأميركية مع المؤسسات والجامعات الإسلامية التي لديها اهتمام في إصلاح مجتمعاتها. إن أي شيء يعزز فهماً أعمق بين مجتمعاتنا سوف يكون مفيداً، لا سيما الروابط بين مؤسسات التعليم العالي.

وفي الواقع أن التأثير يمكن أن يتدفق في كِلا الاتجاهين. على سبيل المثال، لقد تم تقديم اقتراح يفيد بأنه بدلاً من محاولة فرض مناهج عربية، فإننا قد نتحول إلى بداية أفضل مع الجماهير العربية من خلال «الطلب من مجتمع مدني عربي مساعدة مدارس غربية في مكافحة الجهل.» إن هذا العمل «من شأنه أن يشكل رداً رمزياً قوياً.»[22]

وهناك احتمالات أخرى تشمل توفير المزيد من المنح الدراسية لطلاب من الشرق الأوسط للدراسة في جامعات في الولايات المتحدة، أو في جامعات في المنطقة لديها مناهج غربية، مثل الجامعة الأميركية في القاهرة أو في بيروت. وهناك احتمالية أخرى قد تكون توسيع الجامعات الخاضعة لرعاية أميركية في المنطقة لتشمل مدناً مثل كابول أو بغداد أو ربما كردستان. لقد كان المحسنون الأميركيون يدرسون توفير دعم مالي لبرامج أكاديمية

رئيسية جديدة للنساء، على سبيل المثال في بنغلاديش، حيث إمكانية الوصول إلى تعليم جامعي محدودة جداً.

وهناك خيار آخر قد يكون مبادرة لإرسال أميركيين مسلمين من علماء وأساتذة وصحفيين ومدراء أعمال في مهام تطوعية قصيرة الأجل في العالم الإسلامي لتقديم تدريب ومساعدات فنية. إن هذا العمل يجري تجريبه فعلياً من قِبل منظمات غير حكومية أميركية تعزز المزيد من الفرص التعليمية في العالم الإسلامي. على سبيل المثال، تعمل أكاديمية التنمية التعليمية (Academy for Educational Development) مع وزراء التعليم العالي في المنطقة على تدريب المعلمين، وزيادة الكفاءة في اللغة الإنجليزية، وتحسين التصميم المؤسسي على كافة المستويات. إن أي برنامج تغيير قصير الأجل يحقق انسجاماً بين المسلمين المغرَّبين وأصدقائهم وأقاربهم في الشرق الأوسط سوف يكون من المرجح أن ينتج علاقات متينة ويوسع الفرص لتعزيز القيم الديمقراطية.

إن مجرد تعزيز معرفة القراءة والكتابة لذاتها في العالم العربي قد يشكل كذلك خطوة إلى الأمام. إن التحدي المتمثل بكسب القلوب والعقول بين سكان لديهم معدلات مرتفعة من الأمية هو أمر معقد على نحو مضاعف في حالة العالم العربي. وليس هناك فقط 70 مليوناً من العرب غير قادرين على القراءة أو الكتابة، وإنما هناك كذلك عدد أكبر من سكان المنطقة البالغ عددهم 280 مليون نسمة لا يتكلمون أو يفهمون اللغة العربية الفصحى تماماً والمستخدمة في البث الإخباري، والخطابات الأكاديمية والرسمية.

وفي النهاية، فإنه سيكون من المطلوب وجود ما هو أكثر من البرامج الحكومية ومبادرات التمويل. إن لدى الأميركيين، من مختلف المهن والطبقات، مصلحة في هذه النتيجة، وهم أفضل ممثلين لبلادهم. وبالعمل من خلال الأعمال التجارية والتجارة ومؤسسات المجتمع المدني، يحتاج الأميركيون إلى الدخول في شراكات مع حركات إصلاحية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع المفكرين العرب المعتدلين، وسؤال جيرانهم الأميركيين المسلمين كيف يمكنهم تقديم المساعدة لهم.

الفصل العاشر

المجتمع المدني وبناء الدولة: تطلعات مستقبلية للدمقرطة

الحقيقة هي أن التهديدات الرئيسية التي نواجهها ويواجهها النظام العالمي تأتي اليوم من دول ضعيفة أو منهارة أو فاشلة. إن المؤسسات الحكومية الضعيفة أو الغائبة في الدول النامية تشكل الخيط الذي يربط الإرهاب واللاجئين والإيدز والفقر في العالم.

فرانسيس فوكوياما[1]

الجمعيات التطوعية هي «المدارس الصغيرة للمواطنة.»

أليكسيس دي توكفيل

ليست هناك أي قوة اجتماعية أو سياسة على وجه الأرض تضاهي قوة مجتمع مدني عالمي مترابط على نحو متزايد. واليوم، يوفر المجتمع المدني صوتاً للضعفاء والفقراء، ويدفع عجلة التقدم في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون. إنه يعمل في الكثير من أنحاء العالم النامي، ويشجع المواطنة ويبني مؤسسات اجتماعية من الأساس.

إن المفتاح لتحقيق العدالة للفقراء والمظلومين في العالم هو بناء مؤسسات للدمقرطة إضافة إلى التنمية المستدامة. وبقدر ما يتحتم أخلاقياً تقديم مساعدات فورية للمرضى والمعوزين، فإن الإنسانية وحدها لن تبني دولاً. إن قدراً كبيراً من نشاط عمال الإغاثة من القطاع الخاص وكذلك من القطاع العام محفزون بدافع الشفقة، ويفكر قلة من عمال الإغاثة بجدية بكم هو مهم بالنسبة للفقراء أن لا يبقوا بحاجة إلى المساعدة بشكل دائم.

إن العمل الحقيقي للرحمة والعدالة هو بناء مجتمعات واقتصادات ودول قابلة للحياة. وهذا لا يمكن أن يتحقق بدون الحاكمية الرشيدة التي تتطلب بناء، أو تعزيز، مجموعة متنوعة من المؤسسات العاملة، مثل الصحافة الحرة والنظام القضائي المستقل والإطار القانوني للمؤسسات الخاصة.

وفي هذا الفصل سوف نتناول كيف تقوم القوة المتنامية للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بدفع لا غنى عنه «من أسفل إلى أعلى» للمؤسسات الديمقراطية. إنها تقوم بنقل النفوذ بعيداً عن السلطة الاستبدادية وباتجاه جمعيات مواطنين وجمعيات شعبية بشكل لا يمكن مقاومته. وفي السنوات الأخيرة، أطاحت حركات المجتمع المدني برئيس استبدادي في كيرغيزستان، وقادت الملايين من المتظاهرين اللاعنفيين ضد الوجود العسكري السوري في لبنان، ووفرت دفاعاً نشطاً من قِبل المواطنين للديمقراطية الجديدة في أوكرانيا عندما تعرضت للخطر فجأة.

كما سنتعرض بصراحة للكثير من العقبات العنيدة التي تعترض طريق تقدم الديمقراطية، وسوف نتناول الأسباب التي تبين لماذا يجب على الاستراتيجيات طويلة الأجل الاعتماد بشكل أقل على السياسيين والبيروقراطيين، وأكثر على الحركات الشعبية. إن تطور البلدان الديمقراطية ببساطة غير ممكن بدون تدعيم أساس مجتمع مدني قوي. وعلى حد تعبير ويليام إيسترلي، وهو اقتصادي تنمية، «إن الديمقراطية تنجح، ولكن فرض الديمقراطية من الخارج لا ينجح.»[2]

إن المجتمع المدني يعمل بمثابة مرقد البذور للمواطنة الديمقراطية، ويوفر مساحة حيث يجتمع المواطنون بحرية لتعزيز أهدافهم المشتركة. وقد يكون المجتمع المدني، بمساعدة نشوء تكنولوجيا الاتصالات، القوة الأهم التي تقود انفتاحاً متزايداً بين أنظمة الحكم التي قاومت التغيير لفترة طويلة من الزمن. وقد قال فريد زكريا، وهو معلق صحفي قام بتغطية التنمية في العالم العربي، «من أجل تغيير نظام حكم، بدون شن حرب، فإنه يتعين عليك تحويل توازن القوى بين الدولة والمجتمع، فالمجتمع يحتاج إلى تمكين، والمجتمع المدني - الأعمال التجارية الخاصة، ووسائل الإعلام، والجمعيات المدنية، والمنظمات غير الحكومية - هو الذي يمكنه إيجاد جو يفرض تغييرات في البلدان.»[3]

إن أي استرشاد بالتاريخ الحديث يؤكد لنا أن التطلعات طويلة الأجل للديمقراطية تعتبر واعدة نسبياً. ووفقاً لـ فريدوم هاوس، فإن عدد الدول الحرة - تلك التي تضمن مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والحريات المدنية - قد توسع في العقود الثلاثة الماضية من 43 إلى 88، بنسبة 1.5 سنوياً.[4] وقد كانت هناك تفاوتات في معدل التقدم، إلا أن الاتجاه طويل الأجل هو إيجابي بشكل عام. وتقدِّر منظمة فريدوم هاوس أن 75 بالمائة من بلدان العالم تعتبر حالياً إما حرة أو «حرة جزئياً.» وينبغي كذلك ملاحظة أن البلدان غير الحرة تتركز عموماً في مناطق محددة. على سبيل المثال، 28 بالمائة فقط من بلدان الشرق الأوسط هي إما حرة أو غالباً حرة، وهذه النسبة المئوية تمثل تراجعاً على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. إن العالم العربي يفتقر أساساً إلى مؤسسات ديمقراطية، بما في ذلك الأحزاب السياسية الحقيقية، والصحافة الحرة، والمجتمع المدني. وبالرغم من ذلك، فإنه لا يوجد جمهور أنصار كبير في العالم، مع الاستثناء المحتمل للمتطرفين الإسلاميين، ينادي من أجل المزيد من التحكم والقمع من قِبل الدولة.

ولكن من الضروري فهم المعنى الكامل لـ «طويل الأجل.» إن الحل للوصول إلى نجاح طويل الأجل في تعزيز الحرية والديمقراطية قد يكمن في قبول حقيقة أن تحقيق ذلك سوف يستغرق عقوداً، وربما قروناً، كما كان الحال مع تجربة أميركا في الديمقراطية.

دون ايبرلي

دافعية أميركا للديمقراطية

لقد حددت الولايات المتحدة تعزيز الديمقراطية في الخارج باعتبار ذلك أحد أهداف سياستها الخارجية الرئيسية. والافتراضات المنطقية وراء هذه السياسة ثلاثية. أولاً، هناك افتراض بوجود رغبة شديدة بين الناس في أن يكونوا أحراراً، بالتضافر مع القناعة الأخلاقية بأن الحرية هي حق وقدَر للرجال والنساء في كل مكان. وثانياً، هناك الافتراض بأن لدى جميع الأفراد والمجتمعات القدرة على أن يكونوا أحراراً. وثالثاً، هناك الادعاء العملي بأن ممارسة الضغط على الحكومات غير الديمقراطية من أجل تبني حريات سياسية أوسع سوف تخدم المصالح القومية لأميركا على المدى الطويل. والنتيجة المتوقعة هي عالم أفضل حيث يقوم المزيد من الناس بتحسين حياتهم بسلام.

قلة هم الذين سوف يختلفون مع الفكرة الأساسية لجلب حريات ديمقراطية إلى مزيد من سكان الأرض. ولكن كل افتراض من هذه الافتراضات قابل للمعارضة وغالباً ما يكون موضوعاً للنقاش من قِبل أولئك الذين لديهم وجهة نظر أقل تفاؤلاً عن القوى الفاعلة اليوم في الجنس البشري. إن تشجيع توسيع الديمقراطية في الخارج لم يكن دائماً هدفاً رئيسياً للحكومة الأميركية. وفي الواقع أنه حتى وقت قريب إلى حد ما، كانت السياسة الأميركية الخارجية خاضعة لهيمنة المدرسة «الواقعية»، المعروفة بتشككها إزاء التوقعات بأن يتم نقل مثاليات الديمقراطية الأميركية بسرعة أو بسهولة إلى مناطق كانت تاريخياً معادية للديمقراطية.

وسوف يبين الواقعيون أن الثقافات والأديان ليست جميعها متساوية عندما يتعلق الأمر بتوفير الأسس الفلسفية والثقافية للحرية، وأنه في كثير من الحالات قد يسفر الانتقال إلى الديمقراطية عن نتائج غير مرغوب فيها. وفي كثير من الأحيان يمكن أن يُسمَع الممارسون من المدرسة الواقعية وهم يلفتون الانتباه إلى منافع النهج الأكثر تقليدية للعلاقات الدولية - أولئك الدعاة إلى السلام، والاستقرار، والكفاءة والتوقعية في العمل في شراكات ثنائية وطيدة مع قادة معروفين، مهما يمكن أن يكونوا فاسدين.

إن هذه الآراء ما تزال تحمل قدرة كبيرة على الإقناع، لا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وهي منطقة متقلبة تاريخياً، وذات تاريخ ينطوي على القليل من الديمقراطية إلى درجة أنه لا يمكن الإفادة منها. إن اعتماد أميركا الكبير على نفط الشرق الأوسط يضيف صعوبة أخرى، ويوضح إلى أي مدى يمكن أن تكون سياسة الدمقرطة معقدة، لا سيما عندما يمكن لممارسة الضغط بشدة أن تكون عقبة أمام الاحتياجات الاقتصادية أو احتياجات الأمن القومي. ويذكر توماس فريدمان من *نيويورك تايمز* أن هناك وهماً وراء فكرة أن أميركا يمكنها «الحد من إدمان الشرق الأوسط على الاستبدادية بدون الحد من إدمان أميركا على النفط.» ويقول «إن النفط والاستبدادية في العالم العربي مرتبطان ارتباطاً لا سبيل إلى فصمه»[5].

إن مشروع إنشاء ديمقراطيات حول العالم يبدو منطقياً جداً، وصحيحاً جداً في طبيعته. إن الديمقراطية هي قيمتنا الأميركية الأساسية، فكيف يمكن أن لا تكون بؤرة تركيز سياستنا الخارجية؟

وتردّ المدرسة الواقعية بالمحاججة في أن أميركا لم تكن تاريخياً ملتزمة بأغراض ثورية عالمية، وبالنسبة لأميركا فإنه من المكلف والخطير على حد سواء أن تكون حريصة جداً في التدخل في ما لا يعنيها من شؤون الدول الأخرى. وفي رأيهم أن الهدف الأساسي لدولة ذات سيادة لا بدّ أن يكون الالتفات إلى مصالحها الخاصة، لا سيما تلك المصالح الخاصة بالأمن القومي. ومن المنظور الواقعي فإن الأهم من تحقيق الحريات الديمقراطية لباقي دول العالم هو ضمان أن تكون تجربتنا الخاصة في الديمقراطية آمنة بشكل ملائم من أي تهديدات خارجية. هل سيساعد تقدُّم الديمقراطية، لا سيما في الشرق الأوسط، مصالحنا القومية، أم سيضر بها. لا أحد يعلم على وجه اليقين، فهناك الكثير من النقاش حول تلك المسألة داخل أوساط السياسة الخارجية التقليدية.

ويتساءل الدبلوماسي المحترف ريتشارد هولبروك، في إشارة إلى التجربة اليوغسلافية في تسعينيات القرن العشرين، قائلاً «لنفترض أن الانتخابات حرة ونزيهة

وأن أولئك الذين تم انتخابهم هم عنصريون وفاشيون وانفصاليون.» وفي الحديث عن الحقائق في الشرق الأوسط، يوضح فريد زكريا مؤلف «*مستقبل الحرية*» (*The Future of Freedom*) الصعوبات التي لا بد من توقعها. ويسأل «ماذا يحدث لو كانت الديمقراطية تفرز حكومة دينية إسلامية أو ما شابهها؟ ماذا يحدث لو كانت نتيجة إجبار المجتمعات المنغلقة على الانفتاح تنتج «دمقرطة عنف» حيث تفقد الحكومات في البلدان المنقسمة احتكارها في استخدام القوة؟[6]

ويثير زكريا الاحتمالية الحقيقية ذاتها بأن جهودنا قد تؤدي إلى «ديمقراطية غير ليبرالية,» أو أنظمة يتم فيها اختيار الحكومة بانتخابات، ولكن هذا يبقى حدّ التطور الديمقراطي. ويُخشى من أن اعتماد الانتخابات لا يؤدي بالضرورة إلى أن ترافقه «الليبرالية الدستورية»، التي يعتبرها الغربيون أمراً مفروغاً منه، والتي تتكون من حريات التعبير والتجمع والدين والملكية.[7] وإذا كانت الديمقراطية تعني ببساطة فرصة عرَضية ليعبر فيها الناس عن الإرادة الشعبية، فقد تكون النتيجة هي انتشار الفوضى. ويقول زكريا، في الغرب «أدت الحرية إلى الديمقراطية، وليس العكس.»[8]

وقد تشكك البعض ضمنياً، على أسس تتعلق الأمن القومي، في الرغبة في إضعاف الدول الاستبدادية التي كانت تبدي مودة تجاه مصالح الولايات المتحدة – الدول التي سيطرت على بلدان منقسمة عرقياً ودينياً بقبضة من حديد، ولكن ليس بالقيم التي قد نفضلها. ومن وجهة نظر واقعية، يمكن المحاججة بأن هذه الدول الاستبدادية المريحة قد منعت فعلياً اندلاع نزاعات عنيفة كان من الممكن أن تزعزع استقرار منطقة بأكملها.

ويدافع ريتشارد هاس، من مجلس العلاقات الخارجية، عن الموقف الواقعي على وجه التحديد بناء على أساس أن إعطاء أسبقية للدمقرطة قد يرفع من تحديات الأمن القومي. ويقول يتعين علينا إدراك أنه «يمكن استبدال أنظمة الحكم غير الجذابة بشيء أسوأ بكثير، وبالتالي فإن الهدف الأول هو تأدية قسَم أبقراط للسياسة الخارجية، وهو 'عدم الإضرار'.»[9] وللتوضيح يقول هاس، «ليس هناك طريقة واقعية ستصل بها

الديمقراطية إلى كوريا الشمالية أو إلى إيران قبل وصول الأسلحة النووية.» وحتى لو كانت «الحرية» ستصل بطريقة ما إلى طهران، فإنه من المؤكد تقريباً أن «الإيرانيين الأحرار سيكونون متحمسين بنفس درجة تحمس الملالي بشأن حيازة أسلحة نووية نظراً للشعبية السياسية التي تحظى بها هذه الأسلحة ومبرراتها الاستراتيجية عند الأخذ بالاعتبار الدول المجاورة لإيران.»[10]

إن المبدأ الأساسي وراء الدمقرطة هو فكرة إعطاء تعبير أكمل للإرادة الشعبية لجعل المواطنين يتمتعون باستقلالية ذاتية أكثر وجعل الحكومات أكثر استجابة للرأي السائد. ولكن ماذا يحدث لو كانت فرضية أن الناس في كل مكان يريدون الحرية ويمكن الوثوق في أنهم يستخدمون الحرية لتحقيق تطورهم وللعيش في سلام مع جيرانهم، غير صحيحة دائماً؟ وماذا لو كانت الحرية تجعل من الممكن أكثر حتى أن تحظى أيديولوجيات الكراهية السامة المنتشرة جداً في الشرق الأوسط اليوم بأرضية أوسع؟

يمكن لمناصري الديمقراطية أن يتخيلوا العالم بسهولة حسب تجاربهم فيه إلى حد كبير - مستنيراً ومتسامحاً وتعددياً بشكل مرضٍ بصورة عامة. وبالرغم من ذلك، فإن القاعدة في البلدان النامية هي الفقر والأمية والنقص العام في المؤسسات التي تنمي القيم والعادات الديمقراطية. وفي الكثير من بلدان الشرق الأوسط هناك كذلك بعض أبشع المواقف والنظريات عن الغرب وغير المسلمين، لا سيما اليهود.

يبين المتشككون في أجندة الدمقرطة في بلدان مثل دول الشرق الأوسط أن الديمقراطية لم تأت إلى الغرب بالفرض، وإنما من خلال عملية متناسقة لا يمكن فصلها عن تاريخنا الخاص. ويقول روبرت كابلان إنه في أجزاء كثيرة من العالم يكون «النقاش التاريخي والاجتماعي الذي يدعم الديمقراطية غير موجود.» وما هو موجود غالباً وينتظر أن يطفو على السطح هي الأحقاد والتحاملات القديمة التي يغذيها «التحزب الشديد» للقبائل أو العشائر أو الطوائف الدينية. وفي الأماكن التي لم تحدث فيها التنمية المتناسقة للنزعة الديمقراطية، «فإن النظام المتعدد الأحزاب يؤدي فقط إلى تقوية ومأسسة الانقسامات العرقية والإقليمية القائمة.»[11]

وهناك رغبة بين الكثير من المسلمين لقبول أن يكون الدين قوياً سياسياً وأن يفرض نفسه من جديد على الثقافة وذلك من شأنه أن يؤدي إلى سياسات اجتماعية رجعية أكثر تزيد من المعاداة للغرب. ويسأل ريتشارد هاس، ماذا يحدث لو قرر الإيرانيون الأحرار، بروح الفخر الثقافي والديني، أنهم يريدون الحصول على أسلحة نووية واستخدامها ضد إسرائيل؟ ماذا يحدث لو كانت النتيجة هي زعزعة استقرار رهيبة في المنطقة؟ هذه من ضمن أسئلة أثارها المتشككون.

يعتقد أنصار المدرسة الواقعية، أمثال هاس، بأن التجربة الأخيرة في تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط تؤكد شكوكهم. فبالوسائل الديمقراطية اكتسب حزب الله قوة في لبنان، وبواسطة صناديق الاقتراع سجلت حماس نصراً انتخابياً في غزة والضفة الغربية، ما أدى إلى جعل العملية السلمية في الشرق الأوسط مشكوكاً فيها. وبواسطة انتخابات اعتبِرَت بأنها كانت عادلة، تخضع إيران اليوم لحكم صوفي أصولي إسلامي وصل إلى السلطة واعداً بتطوير طاقة نووية كطريق لاسترداد الكرامة الوطنية، وينكر المحرقة، وكرر أمله في القضاء على إسرائيل. وفي مصر، حيث رضخت الحكومة للضغط الأميركي لتوفير المزيد من الخيارات الانتخابية، فاجأت أقدم منظمة أصولية إسلامية في العالم، جماعة الإخوان المسلمين، المراقبين في العالم بتحقيقها المكاسب الأكبر.

وكما يجب أن يعترف أنصار المجتمع المدني الديمقراطي، فإن اتخاذ خطوات نحو مزيد من الانفتاح يؤدي دائماً إلى إفراز نتائج مختلطة. ويمكن استخدام تكنولوجيا الاتصالات وإمكانية الوصول إلى صناديق الاقتراع في تعزيز أفكار قمعية وحتى عنيفة، إضافة إلى اختراقات واعدة.

لقد كانت الإسكندرية، في مصر، لفترة طويلة واحدة من أكثر المدن العالمية تسامحاً وتساهلاً في الشرق الأوسط، حيث كانت العائلات المسيحية والمسلمة في كثير من الأحيان تتشارك في الاحتفال بأعياد بعضهم البعض. ولكن عندما أدت الضغوط الغربية بعد 11/ 9 إلى مزيد من حرية التعبير، أسفر ذلك عن هجمات على الأقباط وأماكن

العبادة الخاصة بهم. وطعِن مسيحيون، وتعرضت الكنائس لهجمات متكررة. وأثار المسلمون أعمال شغب عندما سمحت السلطات لأحد المسارح بتقديم مسرحية تمثل رجلاً تحول من المسيحية إلى الإسلام، ثم عاد إلى المسيحية. ووفقاً لخبير محلي في الديمقراطية، «إن هناك تصعيداً في وتيرة الصراع، وهذا أمر مثير للقلق.» ويُذكر بأن العداء الطائفي كان في ارتفاع بشكل ملموس.[12]

وقد كان أولانتا هومالا من أبرز المرشحين في الانتخابات الرئاسية في البيرو في ربيع عام 2006، والذي كانت عائلته غارقة في «القومية العِرقية،» وهي أيديولوجية عنصرية مغطاة بحجاب رقيق قد تحاول التطهير ومنح التفوق السياسي «لعرق الكوبر،» يعني أحفاد الإنكا. ومترشحاً في بلد تكمن فيه التوترات العرقية تحت السطح، صرح هومالا في إحدى المقابلات قائلاً، «نحن عنصريون بالتأكيد.» وأضاف، «كل شخص هو عنصري وذلك لأن القومية هي شيء يسري في الدم، كما هو الحال مع اليابانيين في اليابان والألمان في ألمانيا.»[13]

يمكن أن يكون المجتمع المدني بحد ذاته وسيلة لتعزيز المعتقدات المعادية للديمقراطية. ففي الهند نمت حركة ريفية كبيرة ذات قصد ثوري بمساعدة التكنولوجيا ذاتها التي تثير آمالاً ديمقراطية في أجزاء أخرى من الهند. ويروي جون لانكاستر مراسل *واشنطن بوست* قصة «الرفيق إم،» كما يرغب في أن يعرَّف، والذي يتحدث الإنجليزية بطلاقة، وهو ماهر جداً في لغة البريد الإلكتروني والإنترنت، ويشن حرباً ماوية على الدولة الهندية.[14]

وفي انتكاسة لعلها الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لبناء الأمة، صُدِمت تيمور الشرقية بانقلاب مفاجئ في ربيع عام 2006 عندما واجهت أعمال شغب دموية وظروف قريبة من ظروف الحرب الأهلية، نتجت على ما يبدو بسبب صراعات داخلية كانت تجيش هناك ولكن تم تجاهلها من جانب الطبقة السياسية. فبعد طريق مليئة بالاضطرابات نحو الاستقلال في عام 1999، اعتبِرت تيمور الشرقية عالمياً على أنها قصة نجاح لتطورها الداخلي ولمجتمعها المدني المتقدم ولاستقرارها السياسي. وقبل أسبوعين من الانهيار

الدموي في عام 2006، أشاد رئيس البنك الدولي، بول ولفويتز، بالشعب التيموري «للأسواق النشطة والمدارس التي تمت إعادة بنائها والحكومة الفاعلة.» ومن الواضح أنه كانت لا تزال هناك شروخ عميقة لم تكن بادية للعين المجردة للحكومات الغربية وقد تم تجاهلها بدون مبالاة من قِبل الحكومة التيمورية إلى أن فات الأوان.[15]

لعل تيمور الشرقية كانت ضحية التوقعات غير الواقعية والاحتفالات السابقة لأوانها. واعتقدت القوى الغربية أنه قد تم تأمين السلام والاستقرار، وتم سحب وجود كبير لحفظ السلام مقدَّم من الأستراليين. وعندما اندلع القتال، هرب العديد من رجال الشرطة، وأثبت الجيش أنه لم يكن كافياً بشكل يرثى له. وتم إجبار مائة ألف شخص على الفرار من منازلهم. وربما تعتبر حالة تيمور الشرقية على أنها تحذير للقوات الأميركية في العراق وفي أماكن أخرى.

وما يلقي مزيداً من الضوء على التوقعات قصيرة المدى للدمقرطة في الشرق الأوسط هو التجربة الأميركية في العراق. ففي حين كان تحرير العراق من نظام الحكم الوحشي لأسوأ ديكتاتور ومعتدٍ عسكري في المنطقة موضع تقدير على نطاق واسع من قِبل العراقيين، فيبدو أن الوضع يشير الآن إلى أنه سيتم كسب الميزة السياسية في ظل النظام الجديد من قِبل أحزاب دينية محافظة. ومن المرجح أن يمنع العراق «الديمقراطي» الجديد ذلك النوع من الانتهاكات البشعة والتعذيب الروتيني الذي كان شائعاً في عهد صدام، ولكنه سيكون كذلك متردداً في تبني القيم السياسية الليبرالية للغرب. والسؤال هو ليس ما إذا كان الإسلام سيحكم الدولة الجديدة أم لا، وإنما كيف سيحكمها. وقد توقفت آمال الغرب في وجود مقدار من التعددية على التطورات الداخلية التي تعتمد على السياسات الإسلامية التي لا تمتلك تأثيراً يذكر عليها.

ويذكر فريد زكريا أن كثيراً من الأحزاب والحركات السياسية في الشرق الأوسط تؤيد وجهات نظر «غير ليبرالية إلى حد كبير، وتنطوي على تراجع في حقوق المرأة، وإعطاء مواطنة من الدرجة الثانية للأقليات والمواجهة مع الغرب وإسرائيل.»[16] إن

عملية الدمقرطة في الشرق الأوسط لن تجعل بالضرورة ثقافاتنا ومصالحنا الإقليمية منسجمة بشكل أكبر، وقد لا تؤدي إلى اعتماد المثل الغربية للحرية أو التسامح أو الليبرالية السياسية - على الأقل ليس على المدى القصير.

وعندما يتم إدخال الديمقراطية بشكل مفاجئ، فإن أول القوى التي ستدخل الحيز الذي أنشئ حديثاً هي تلك التي نجحت في البقاء تحت نير القمع عندما كان المجتمع المدني مخنوقاً؛ وهذا يعني، في كثير من الحالات، الجماعات والأحزاب الدينية. لقد كان لدى العراق مجتمعاً مدنياً مزدهراً قبل وصول صدام إلى السلطة. فقد كانت الجمعيات الخاصة تشتمل على كشافة عرب على غرار بوي سكاوتس (Boy Scouts)، وجمعيات العلماء والشعراء، والجمعيات النسائية. لقد دمَّر الدكتاتور كافة هذه الجمعيات بوحشية لسبب بسيط هو أنها كانت المصدر الأكثر فعالية للاستقلال والتحدي لسلطته، بالرغم من أنها لم تكن سياسية في جوهرها. ولو أن المجتمع المدني تمكّن من الثبات لكان من الممكن أن يكون متواجداً للعب دور في الفترة التي تلت الحرب مباشرة، مشكلاً أساساً لأحزاب جديدة ولتكامل وتعاون اجتماعيين. وبدلاً من ذلك كانت الطوائف والأحزاب الدينية هي التي تحركت لسد الفراغ.

إن الشبكات والمنظمات التي تتخذ من المسجد أساساً لها في جميع أنحاء الشرق الأوسط هي الجماعات الوحيدة التي نجت من الحكم الاستبدادي لسبب بسيط هو أنه حتى أسوأ الطغاة لم يفلتوا من العقاب لقمعهم المهارسات الإسلامية. وفي كثير من الحالات، استغل المستبدون الإسلام، بشكل فيه كثير من المفارقة، لمقاومة أحزاب وحركات علمانية مناوئة. ومن غير المستغرب إذن أن تكون الجماعات الإسلامية هي أول من يحظى بميزة في نظام أكثر انفتاحاً.

إن الصعوبة الأكبر التي تواجه تنفيذ الانتقال من الديكتاتوريات العربية إلى الديمقراطية الفعالة لها علاقة بالقوى التقليدية للمجتمع في تلك المنطقة. ويصف توماس فريدمان «قواعد من حديد» في الحياة السياسية العربية- الإسلامية: «لا يمكنك الذهاب

من صدام إلى جيفرسون بدون المرور عبر الخميني.» ويعتبر أن فترة السياسات التي يقودها المسجد هي أمر لا مفر منه وذلك لأنك «بمجرد أن تتخلص من الدكتاتور أو الملك الذي يرأس أي دولة من دول الشرق الأوسط، فإنك تدخل في سقوط حر إلى أن تصل إلى المسجد - كما اكتشفت أميركا ذلك في العراق.»[17] وهناك أساساً مركزان قويان من مراكز الثقل السياسي والاجتماعي في العالم الإسلامي - النخبة الحاكمة والمساجد؛ ولا يوجد شيء بينهما. لقد حافظت أنظمة الحكم الدكتاتورية في جميع أنحاء المنطقة على نفسها في السلطة من خلال «عدم السماح نهائياً لأي شيء بالنمو تحت أقدامها.» وهذا يشمل «سلطة قضائية أو وسائل إعلام أو أحزاب علمانية تقدمية أو جماعات مجتمع مدني ذات استقلال حقيقي - ابتداء من المنظمات النسائية إلى الاتحادات التجارية.» ويخلص فريدمان إلى أنه إذا لم نكن حذرين فإن الأمر سينتهي بنا في غضون بضع سنوات بوجود رجال دين مسلمين في السلطة «من المغرب إلى حدود الهند.»[18]

وسيعارض مؤيدو الديمقراطية ذلك بالقول إن هذا الوصف لا يعكس سوى المراحل الطبيعية للتطور، وعلى أي حال، إذا لم تكن الديمقراطية هي الحل لكافة المشاكل في الشرق الأوسط، فذلك هو الحال أيضاً مع إبقاء الوضع الراهن. فقد كان العنف والنزاع يتصاعدان إلى درجة الغليان في المنطقة حتى في ظل أنظمة الحكم القائمة. علاوة على ذلك، فإن السبيل الوحيد لمعرفة ما إذا كان من الممكن تحقيق الديمقراطية أم لا هو محاولة ذلك. إن الأحزاب الجديدة، سواء حماس في الضفة الغربية أو الأخوان المسلمون في مصر، ستكون بحاجة لتتعلم كيف تحكم. ويقع العبء عليها الآن لتحقيق النتائج التي ستتطلب البراغماتية وبرامج تطوير تفرز نتائج. وهذه الجماعات قد تحدّث نفسها وقد لا تفعل ذلك، ولكن على حد تعبير زكريا، فهي بالتأكيد ستفقد بعضاً من جاذبيتها الروحية عندما «تنتقل من كونها جماعات من الشهداء إلى رؤساء بلديات.»[19] وسيتعين عليها الآن مواجهة المطالب الجماهيرية في حكومة مختصة، وخدمات محسّنة، وتنمية اقتصادية، أو من المحتمل أنها ستواجه غضب الناخبين.

من ناحية أخرى، كل هذا يفترض أن التطور الطبيعي ذاته نحو حكم براغماتي متواجد في كل مكان مغروسة فيه الديمقراطية ومسموح لها بالنمو. ويفترض أنه يمكن الاعتماد على مصالح المواطنين العاديين في خدمات حكومية موثوقة للتغلب على جاذبية الأجندات الدينية والمواقف الرجعية. ويعترف الخبراء في المنطقة بأن الحكم على هذه المسائل سيتغيب لفترة من الزمن. إن النقاش لا يدور حول التفوق البديهي للديمقراطية، أو حتى ما إذا كانت السياسة الأميركية ستحاول الدفع باتجاه الديمقراطية أم لا. إن الفكرة في إعطاء اهتمام كامل لهذه الشكوك هو للتأكد من أن السياسات والاستراتيجيات المعتمدة لديها الفرصة الأفضل لتحقيق نتائج جيدة على المدى الطويل.

هل يمكن تنصيب الديمقراطية من قِبل قوة خارجية، كما تجري المحاولات في العراق؟ كيف يمكن لدول لديها تاريخ مقتضب من ممارسة الديمقراطية، أو ليس لها تاريخ في ممارسة الديمقراطية، من تحويل نفسها إلى ديمقراطيات من الداخل؟ هل الرغبة الشديدة في الحريات الديمقراطية هي شاملة حقاً، أم هل من الممكن أن تقوم العناصر الرجعية في بعض المناطق باستخدام الوسائل الديمقراطية لضمان الحرية لنفسها في حين تنكرها على الآخرين، مثل الأقليات الدينية أو النساء؟ كيف يمكن للحكومات التي ترغب في تقديم المزيد من الحريات الديمقراطية أن تنتقل نحو ديمقراطية أكثر قدرة على البقاء؟

إن متطلبات إنشاء ديمقراطية فعالة هي ذات شقين: الأول هو إنشاء مؤسسات سياسية قادرة على الاعتماد على نفسها، ومتجذرة بشكل آمن في سيادة القانون، تتيح للحريات السياسية والاقتصادية الازدهار. والثاني هو قبول التحدي الخطير المتمثل في تنمية المواطنين الديمقراطيين. إن النزعة هامة بقدر أهمية الإجراءات. وبعبارة أخرى، الديمقراطية معدَّة للديمقراطيين.

لكي ينجح أي برنامج على المدى الطويل يجب أن يبدأ بالاعتراف بأن الطريق إلى الديمقراطية مليئة بالعقبات العنيدة؛ وأن التقدم قد يتعطل بانتكاسات متكررة؛ وأنه في البلدان التي يتسم تاريخها بالقمع والصراعات والحروب الأهلية لا توجد ضمانات

للوصول إلى ما تعتبره الأغلبية في الغرب على أنه ديمقراطية فعالة في المستقبل المنظور. إن بناء أسس الديمقراطية يتطلب استثمارات طويلة الأجل وتجنب الإغراءات بالوصول إلى حلول سريعة. ويجب أن تكون أفضل الاستراتيجيات مصحوبة بالصبر والاستعداد لدفع الثمن اللازم الذي يمكن أن يكون باهظاً.

إن التقدم المستدام في توسيع الحريات السياسية سيحتاج إلى حركات من المواطنين - متنوعة أيديولوجياً، ولكنها مترابطة في تصميمها على تعزيز الانفتاح والتعددية والحريات الأساسية. وسيتطلب بذل جهود على مستوى القاعدة الشعبية لإجبار الدول المنغلقة على الانفتاح، وتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، وإرساء الأسس لمؤسسات جديدة. وسيتطلب التعامل مع الصراعات العرقية والدينية ومع الركود الاقتصادي الذي غالباً ما يعرقل التقدم الديمقراطي.

اميركا بانية الدول الممانعة

تباين الآراء حول ما إذا كان بناء الدول - لا سيما ذلك النوع الذي ينطوي على تحرير عسكري - يعتبر سمة مميزة لرسالة أميركا في العالم. لقد كان هناك بالتأكيد نمط من التدخل قبل 11/ 9 بوقت طويل. ويكتب فرانسيس فوكوياما «سواء لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان أو بالأمن، فإن الولايات المتحدة قد قامت بالكثير من التدخل على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وتضطلع بالتزام جديد واحد تقريباً لبناء دولة ما في كل سنتين منذ نهاية الحرب الباردة.»[20]

قلة هم الذين قد ينكرون أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11/ 9 قد أعادت تشكيل المواقف الأميركية بشكل أساسي بشأن إلى أي مدى يتعين على الولايات المتحدة الذهاب لمواجهة تهديدات تنبع من دول دكتاتورية أو دول فاشلة. وبعد 11/ 9 تم التخلي عن النهج الأكثر حذراً في التدخل الذي مثّل الوضع الراهن لصالح الاستعداد لشن هجوم على أهداف إرهابية في الخارج. لقد تبنت السياسة الجديدة مجموعة من الخيارات

بما في ذلك تأييد استخدام القوة للتخلص من الطغاة الخطرين، إلى جانب استعداد أكبر للانخراط في بناء فعلي للدول. ويقول جيمس دوبينز من شركة راند RAND «يبدو من الواضح الآن أن بناء الدولة هي مسؤولية لا مفر منها تتحملها فقط القوة العظمى في العالم.»[21]

ربما الأمر كذلك، ولكن قد يكون من الخطأ افتراض أن الولايات المتحدة هي بعيدة كل البعد عن كونها بانية لدول ممانعة. إن موقف الشعب الأميركي يبقى متشككاً ومشروطاً فيما يتعلق بالتدخل المكلف في الخارج، مع قيام الليبراليين والمحافظين عموماً بتحديد أنواع مختلفة من الشروط، حيث يؤيد الليبراليون بتردد التدخل في دول تمزقها الصراعات حيث تقتضي الظروف الإنسانية الخطيرة مساعدة خارجية. ويميل المحافظون إلى النظر بازدراء إلى التدخلات لمجرد الظروف الإنسانية ولكنهم، بشكل عام، مستعدون للنظر في تغيير نظام الحكم في حالات مثل حالة العراق حيث يبدو أن هناك مبرراً للأمن القومي، وحيث يمكن أن يكون نظام الحكم الجديد ودياً أكثر مع الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية، إلا أن هذه الأنماط قد تتغير مع رياح السياسات الحزبية.

وخلافاً لانطباعات العديد من الأشخاص في الداخل وفي الخارج، فإن أميركا قد أظهرت استعداداً، ولكن ليس حماساً، للانخراط في عمل بناء الدول المثير للجدل. وقد كان عدد الحالات التي كان من الممكن فيها اعتبار التدخل الأميركي مبرراً وتشجيعه حتى من جانب جمهور أنصار أو آخر، والتي امتنعت أميركا فيها عن التدخل، جديراً بالذكر بقدر ما كانت التدخلات الخارجية. ويقول دوبينز: «إن الولايات المتحدة لم تشرع بمثل هذه المساعي بسهولة، فقد بقيت التكاليف والمخاطر المصاحبة لبناء الدول مرتفعة.» على سبيل المثال، «انسحبت أميركا من الصومال في عام 1993 عند أول مقاومة خطيرة. وقد آثرت الانسحاب من الجهود الدولية لإيقاف الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994. وقاومت الجهود الأوروبية المبذولة لزجّها في فرض السلام في دول البلقان لمدة أربع سنوات من الحرب الأهلية الدموية. وبعد التدخل في البوسنة، أمضت ثلاث سنوات أخرى في السعي لإيجاد حل غير عسكري للقمع العرقي في كوسوفو.»[22]

إن التجربة في العراق يمكن فقط أن تعزز نمطاً مألوفاً - تدخُّل يليه الكثير من عمليات إعادة النظر. لقد أظهرت لأشخاص من جميع القناعات السياسية أن الممارسات في تغيير نظام حكم وبناء دول يمكن أن يكون مكلفاً من حيث الأرواح والثروات، مع نتائج تكون في أحسن الأحوال غير مؤكدة.

وبحسب تصريحات دوبينز فإن صور غرس الديمقراطية الأكثر شيوعاً في الوعي الأميركي هي حالتا اليابان وألمانيا التي «وضعت معياراً لبناء الدول بعد انتهاء الصراعات لم يظهر له مثيل منذ ذلك الحين».[23] إن ما تم نسيانه إلى حد كبير هي الاستثمارات الضخمة والوقت المطلوب لتحقيق هذه النجاحات. وقد بدأت خطة مارشال فقط في عام 1947، بعد عامين من تحرير البلاد، ولم تتمكن ألمانيا من استعادة سيادتها حتى عام 1955. ويقول دوبينز إن بناء الدول عبارة عن «جهد مستنفِد للوقت وللموارد.»[24]

لقد كان لدى ألمانيا واليابان الكثير من ما يمكن أن يُعتمد عليه، فقد كانتا دولتين متقدمتين بهياكل إدارية حديثة، وإن تم إفسادها بأيديولوجيات معادية للديمقراطية خلال الحكم الفاشي. ويوجد في كل منهما مجموعات سكانية متجانسة عرقياً ومتعلمة تعليماً جيداً نسبياً. وقد تم في كل منهما بذل جهود كبيرة من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق «التحول الديمقراطي» الذي كان يعني القضاء على آلية عسكرية، وأدوات القمع والآثار المتبقية من عبادة الدولة.

إن التحول لا يعني فقط استبدال المنشآت العملاقة للحكومة السابقة، وإنما كذلك إرساء الدعامات المؤسسية للدولة الجديدة، بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي بذل كل جهد لتنمية مجتمع ديمقراطي مع مواطنين ديمقراطيين يمارسون المثل الديمقراطية. وقد أعلن الجنرال ماكآرثر عزمه على إدخال النمط الأميركي لحقوق العمال، وضمان حق حرية التعبير، وغرس القيم الليبرالية في النظام التعليمي.[25]

إن اليابان وألمانيا هما مثالان نادران لما أسماه بول جونسون «ثورة من الأعلى،» ولا يمكن تكرارهما بسهولة.[26] إن الظروف التي أتاحت للجنرال ماكآرثر الوقت والموارد اللازمة لبذل جهد ضخم في عملية إعادة بناء اجتماعي وسياسي هي ببساطة غير ممكنة في بيئات أخرى كثيرة.

وكما هو الحال في ألمانيا واليابان، فقد هزمت الولايات المتحدة دكتاتوراً وحشياً عندما أزاحت صدام حسين من السلطة. ولكن ربما أنه ليس هناك أوجه تشابه أخرى، فالشرق الأوسط المتقلب عرقياً ودينياً ليس من المرجح أن يوفر الظروف الملائمة ذاتها التي كانت موجودة في اليابان وألمانيا.

إن الأمر الملفت للانتباه فيما يتعلق بالنقاش العام حول العراق هو أن مقدار ما استنتجه كلا الطرفين من منظور تاريخي كان قليلاً جداً. فقد اتهم الحلفاء الأوروبيون أميركا بأنها كانت ببساطة تتبع رؤية رومانسية بشأن ما كان ممكناً، وأنها كانت غير مبالية بالحقائق المستعصية العنيدة التي كانت متوقعة، إن لم تكن متجاهلة لها عن عمد. فلو كان هناك فهم واقعي للصعوبات، التي تشكلها النماذج التاريخية، لكان من الممكن تهيئة الجماهير بشكل أفضل للمحاولات والانتكاسات المقبلة.

وعلى الجانب الإيجابي، فإن فهماً واقعياً أكثر لصعوبة بناء الدولة بعد الحرب قد يكون من شأنه كذلك أن يوجِد نظاماً موضوعياً أكثر لتقييم التقدم الحقيقي الذي تم إنجازه من قِبل سلطة التحالف المؤقتة. لقد كان احتلال العراق وإعادة بنائه أصعب بكثير من اليابان أو ألمانيا، ولكن حتى في خضم أعمال العنف اليومية من جانب المقاومة العنيدة، تم إحراز تقدم كبير في بناء نظام تعليمي جديد، وتحسين الرعاية الصحية وإصلاح البنية التحتية؛ وتم نقل السيادة بعد أربعة عشر شهراً من العملية العسكرية، وفي غضون الأشهر الثمانية عشر الأولى تم صياغة دستور وإجراء انتخابات شعبية.

وبالرغم من ذلك كان التحدي معقداً وقاسياً بشكل يكاد يفوق الوصف. فبعد التحرير العسكري، تلاشت الدولة التي كانت موجودة سابقاً في العراق، وانحلت

الشرطة والجيش واختفيا مخلفين بلداً في حالة من الفوضى، وتخلت الخدمة المدنية بكاملها عن واجباتها. وقد نجا القليل جداً من البنية التحتية السائدة من أعمال النهب والدمار التي كانت منتشرة على نطاق واسع. ولم يكن هناك رموز سياسية ذات شرعية، من أمثال نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا، لتستلم الحكم.

لقد أصبحت الولايات المتحدة وحلفاؤها مسؤولين مسؤولية كاملة عن دولة بمساحة ولاية كاليفورنيا وبدون مؤسسات سياسية ذات شرعية، ولا بيروقراطية فاعلة ولا دستور ولا سيادة قانون، مع وجود القليل جداً من العراقيين المؤهلين الذين لديهم دعم شعبي كاف ليتم وضعهم في مناصب قيادية. ولم يكن هناك خيار سوى أن يصبح وجودها هو وجود المحتل وباني الدولة في مجتمع إسلامي في قلب الشرق الأوسط العربي. ومن الصعب أن نستوعب تماماً صعوبة العقبات، فالمؤسسة الوحيدة التي أثبتت أنها تتمتع بمرونة هي المؤسسة التي كانت تتسلم سابقاً زمام السلطة، وهي حزب البعث. وتشير أدلة تم الحصول عليها مؤخراً إلى أن بقايا الحزب قد شكلت عنصراً هاماً من عناصر التمرد، حيث كانت توفر العقول التكتيكية والدعم العملياتي للتمرد المسلح.

لم تقم الغالبية العظمى من المدنيين الأميركيين بالموافقة على جهود إعادة الإعمار بعد الحرب في العراق لأنهم تورطوا في جدالات حول أسلحة الدمار الشامل أو لأنهم كانوا يضمرون رغبة في الانتقام لهجمات 11/ 9، وإنما وافقوا على ذلك بسبب حماسهم للمساعدة في بناء دولة جديدة في قلب الشرق الأوسط المسلم. وفي محادثات خاصة، كانوا يعربون في كثير من الأحيان عن الآمال والتوقعات في أن يصبح العراق دولة ديمقراطية مزدهرة على النمط الغربي وذات حكومة إدارية حديثة.

لقد كان لدى الكثيرين من أفراد الفريق على الأقل معرفة مبهمة عن النجاحات التي حققتها ألمانيا واليابان، وقد أثر هذا الأمر على نظرتهم للمهمة في العراق. وقلة هم الذين قدّروا تماماً مدى الاختلافات في الظروف. إن إعادة تنظيم وتجديد اقتصاد صناعي، كما حدث في ألمانيا واليابان بعد الحرب، أسهل بكثير من بناء اقتصاد جديد في بلد لم يكن يوجد فيه اقتصاد سابقاً.

ومن غير المحتمل أن تتواجد اليوم في الكثير من المناطق المعرضة للصراعات في العالم تلك الظروف التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي سمحت لقوى خارجية بتولي الحكم وإعادة بناء الدول. إن دولة غربية، وبالذات دولة مسيحية، تكون على يقين تقريباً من أنها ستواجه صعوبات في بناء مؤسسات تؤثر على القيم الأساسية والمعتقدات والممارسات في الشرق الأوسط المسلم. ويزداد التحدي تعقيداً بسبب التاريخ والتصورات السلبية لأهداف القوة الأميركية في المنطقة، والأهم من ذلك كله بسبب عدم الثقة حول قضايا متصلة بالدين والثقافة.

ويحدد فرانسيس فوكوياما مكونين هامين لإعادة الإعمار بعد الحرب: الأول هو «بناء الحكومة» والثاني هو «بناء الأمة.» وبالرغم من الخلط بينهما في كثير من الأحيان إلا أنهما وظيفتان مختلفتان.

فالوظيفة الأولى، بناء الحكومة، تشتمل على تحقيق الاستقرار في البلد بعد الصراعات، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، وإعادة بناء البنية التحتية، وإعطاء قوة دافعة للاقتصاد. وبناء الحكومة، بالنسبة لفوكوياما، يتعلق «بإنشاء أو تعزيز تلك المؤسسات الحكومية مثل الجيش وقوات الشرطة والهيئات القضائية والبنوك المركزية ووكالات تحصيل الضرائب وأنظمة الصحة والتعليم، وما شابه.» ويضيف إن هذه المرحلة الأولى «مفهومة تماماً، وعلى الرغم من صعوبتها، فإنها تكون ضمن قدرة كل من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع.»[27]

وتبدأ المرحلة الثانية، وهي بناء الأمة، بعد أن يكون قد تم تحقيق الاستقرار. وكما يشرح فوكوياما، فإنها تتألف من «إنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية قادرة على الاعتماد على نفسها والتي من شأنها في نهاية المطاف أن تفسح المجال لحاكمية ديمقراطية مختصة ولتحقيق نمو اقتصادي.» وهذه المرحلة الثانية أكثر تحدياً بكثير من المرحلة الأولى، وأكثر أهمية على المدى الطويل. ويقول فوكوياما إن الكلمة الرئيسية هي «القدرة على الاعتماد على الذات.» إن بناء الأمة يتعلق في الواقع «بإنشاء أو إصلاح كافة الصلات الثقافية

والاجتماعية والتاريخية التي تربط الشعب معاً كأمة واحدة.» وكما أوضح النقاد، فإن هذه الوظيفة من الصعب جداً تحقيقها بالنسبة للقوى الخارجية، فمن المحتمل أن يتعثر التدخل الخارجي مع الوقت ما لم تكن القوة المحتلة قادرة على أن تخلف وراءها «مؤسسات حكومة محلية مستقرة وشرعية وغير فاسدة نسبياً.»[28]

ويوضح العراق صعوبة تنفيذ أي من هذه الوظائف بشكل جيد، لا سيما الجزء المتعلق ببناء الأمة. لقد قامت الولايات المتحدة بعمل جدير بالثناء في بناء نظام جديد للإدارة المدنية مع معايير محسَّنة للشفافية والمساءلة. وقد عملت على تحسين الخدمات بشكل واضح، ووضعت موضع التنفيذ مجموعة متنوعة من القوانين الجديدة المواتية لحكومة إدارية حديثة ولاقتصاد قطاع خاص فاعل. وفي الواقع أن أي نظام متوازن للتقييم بناء على درجات من شأنه أن يعطي درجات جيدة إلى ممتازة للعمل المنجَز في تحسين الصحة والتعليم والأعمال المصرفية والعملات ومجموعة متنوعة من الوظائف الأخرى للإدارة العامة.

من ناحية أخرى، ستعترف الغالبية بأن مهمة بناء الأمة قد أثبتت أنها أصعب بشكل كبير مما كان متوقعاً. إن النجاح الأميركي في بناء مجتمع سياسي قابل للحياة في العراق – مجتمع يتشارك فيه أناس من فئات مختلفة معاً حول معنى مشترك للمجتمع القومي والهوية القومية والمصير القومي – لا يزال غير مؤكد. ومن المرجح أن أي شخص عمل في العراق سوف يوضح أن «الحفر» داخل التربة الباطنية لأمة مجزأة تاريخياً لعكس أنماط متعمقة من الانقسامات العرقية والدينية كان أصعب إلى حد بعيد مما كان متصوراً في البداية.

في ألمانيا واليابان بقيت التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية – «التحول السياسي» – التي تم تصميمها في جهود إعادة البناء التي تلت الحرب، بعد انتهاء الاحتلال الأميركي. وفي العراق، صاحبت الكثير من التوقعات ذاتها عملية التحرير، ولكن سرعان ما اتبعت مسار تقهقر في مواجهة الحقائق الاجتماعية والسياسية المعقدة على أرض الواقع. وأدرك الكثير من الناس ببطء أن الأمر قد يستغرق سنين أو عقوداً لبناء

طبقة وسطى، ولخصخصة صناعات تديرها الدولة، ولتنمية اقتصاد سوق حرة قائم على ريادة المشاريع. وقد شعر الكثيرون بالقلق من أن هذه التغييرات قد لا تأتي بالسرعة الكافية للحفاظ على الديمقراطية الوليدة.

إن الدول هي عبارة عن نسيج معقد من التاريخ وروابط الدم وأنظمة المعتقدات الثقافية أو الدينية والتطلعات المشتركة أو المتنازع عليها. وكما يُلاحَظ في كثير من الأحيان، فإن العراق هو مفهوم «مصطنع» كدولة، يتألف من ثلاثة أقاليم تم جمعها معاً من قِبل البريطانيين بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. وقد ناضل خلال أنظمة حكم متنوعة قبل صدام، وما إذا كان يتطور أو لا يتطور سلمياً باتجاه دولة قومية فاعلة بالمعنى التقليدي للمصطلح يبقى أمراً في انتظار أن يتم تحديده. إن تاريخه مليء بالعنف والمعاناة، ويتخلله فترات متقطعة من السلام. وليس للعراق خبرة في ما يدعوه المؤرخ ويليام بولك «نظاماً مدنياً بنَّاء.»[29]

قد ينشأ النظام المدني البنَّاء، ولكن سيكون من الصعب أن يوجِد نظاماً فدرالياً متماسكاً تعمل فيه الأجزاء الداخلية – على رأسها أقاليم الأكراد في الشمال، والسنيين في الوسط، والشيعة في الجنوب – معاً كوحدة واحدة. ومنذ بداية فترة ما بعد الحرب، كان الانجراف يتجه نحو الانتماءات المألوفة والآمنة إلى القبائل أو الدين أو المنطقة. وكان شد الجاذبية يتجه نحو التجزئة والتعصب الإقليمي. وكل جهد يبذَل لتحديث كلٍّ كامل من أجزاء، سواء في تشكيل المجلس الحاكم، أو صياغة دستور، أو تحديث أحزاب سياسية، كان ينطوي على ضغوط قوية باتجاه الانتماء الطائفي، وليس باتجاه الدولة.

وقد يتغيب الحكم لعقد آخر بشأن ما إذا كان من الممكن لأميركا أن تغرس دستوراً على النمط الغربي يقوم بتوزيع وفصل السلطة، ويضمن حق الأقليات والحرية الدينية، وتمكين جميع المواطنين بشكل متساو. وقد صرح العديد من العراقيين من ذوي العقول المستنيرة باهتمام بمحتويات الدستور الذي اعتُمِد حديثاً، لكن حتى الأفضل منهم اضطرهم مسار الحياة السياسية اليومية للعودة إلى مواقف وأنماط تاريخية متأصلة بعمق

ومرتبطة بالفصائل الدينية والقبلية والعرقية. وهناك تاريخ طويل من المظالم يعمل ضد الاعتماد السريع لهذه القيم الديمقراطية الأساسية مثل التسامح والتعددية والتسوية. وحتى الأحزاب السياسية، التي قد يأمل المرء بأن تشكل الأساس للتكامل الاجتماعي والتعددية، قد أصبحت متجانسة عرقياً أو دينياً، لتعمل فقط على مفاقمة الانقسامات الاجتماعية وتوضح كيف تعكس الديمقراطية المجتمع بقدر ما تشكله. وعلى عكس ألمانيا واليابان، فإن الهوية الوطنية في العراق هي قوة أضعف من الهويات العرقية أو القبلية أو الدينية.

بناء مؤسسات دائمة

إن بناء دولة ديمقراطية أمر متسم بالفوضى فضلاً عن أنه أمر صعب. وعلى الأرجح أن «الثورات الناجحة من الأعلى» ستبقى نادرة جداً. إن المفتاح لنجاح طويل الأمد في الدمقرطة وبناء الدولة يبدأ بإدراك أن استراتيجيات من أعلى إلى أسفل للتغيير السياسي تواجه توقعات نجاح ضئيلة. وعندما تكون العمليات اليومية للديمقراطية أكثر بقليل من طبقة سطحية من التعاملات الرسمية والمؤامرات عن بعد التي لا تمت بصلة للحياة اليومية للناس بطريقة أخرى، فمن غير المحتمل أن تترسخ الديمقراطية الحقيقية.

إن الدساتير والأحزاب المؤيدة للديمقراطية والصحافة الحرة وإصلاحات الحاكمية الرشيدة في الأعلى جميعها هامة، ولكن التحول السياسي لن يحدث ما لم يكن هناك فيض من الآمال والنوايا والقدرات الديمقراطية من داخل المجتمع. ومن أجل أن تبني الديمقراطية زخماً، فإن على تيار الثقافة والدين والتاريخ أن يتحرك باتجاه القيم الديمقراطية. ويجب أن يُسمح للتحولات المجتمعية الداخلية بالتقدم، وذلك هو عمل المجتمع المدني.

إن الصراحة تتطلب الاعتراف بأن معظم مناطق العالم حيث الحاجة إلى الديمقراطية أشد ما تكون، هي في وضع حرج بسبب مجموعة متنوعة من العقبات التي

يجب مواجهتها مباشرة من أجل تأسيس نظام جديد. وبعض الديمقراطيات الناشئة مثقلة بالخلل الوظيفي الداخلي أو الكوارث الإنسانية أو أزمات اللاجئين. كما ابتليت العديد منها بالتعصب الديني وتفشي الأمية والركود الاقتصادي وضعف مؤسسات الدولة.

ويجب على بعض المجتمعات الديمقراطية أن تنهض من رماد نزاع عرقي عميق أو حرب أهلية، ما يتطلب وجود قوات حفظ سلام أميركية أو دولية. وفقاً لمارينا أوتاواي فإنه حتى يعمل بناء الدولة في هذه الحالات، فإن بعض التنازلات الصعبة ضرورية، «بما فيها الإكراه العسكري والاعتراف بأن الديمقراطية ليست دائماً هدفاً واقعياً.» وكما تقول أوتاواي، فإن الدول فيما مضى كانت تشق طريقها بواسطة «الدم والحديد،» لكننا اليوم نحاول أن نبنيها «من خلال تسوية النزاعات والمعونة المتعددة الأطراف والانتخابات الحرة،» وهي نهج «لم يسفر عن العديد من النجاحات.»[30]

إن للعديد من الحكومات تاريخاً طويلاً من الفساد والمحسوبية. وفي العديد من هذه الحالات، ليست الديمقراطية هي التي تتجذر أولاً، بل ما تدعوه منظمة فريدوم هاوس (Freedom House) «الديمقراطية الزائفة» - وهي نظام ذو «زخارف كاذبة» للعملية الديمقراطية و«واجهة» من المنافسة الانتخابية، ولكن في الحقيقة تحكمها أقلية برأسمالية المحسوبية (أوليغارشية) من خلال الترهيب والفساد.[31] ولا تكون الديمقراطية أكثر من مفهوم ورقة ما لم تُبنَ على عادات واستعدادات ومهارات ديمقراطية بين عدد كبير من المواطنين. وبعبارة أخرى، فإن الديمقراطية ممكنة فقط إذا تمت تنمية المواطنة.

السلطة المدنية: إصلاح الأنظمة من الداخل

إن الدليل من كل منطقة في العالم يبين أنه حيثما كانت الديمقراطية تتقدم أو يُدافع عنها ضد التآكل، فغن ذلك يُعزى إلى قوة حركات المواطنين. إن «قوة الشعب» هي المصدر الأعظم للضغط من أجل إحداث تغيير حاسم في العديد من الدول التي تنتقل من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. وقد وجدت دراسة لفريدوم هاوس أن «قوة

المقاومـة المدنيـة كانـت عـاملاً أساسـياً في قيـادة 50 مـن أصـل 67 تحـولاً» مـن نظـام ديكتاتوري، أو 70 بالمائة من البلدان التي تشهد تحولات كهذه.[32]

وفي رأي فريد زكريا فإن تغيـير النظـام في المجتمعـات المنغلقـة لـيس ممكنـاً بـدون مساعدة مجموعات المجتمع المدني التـي تعمـل مـن الـداخل. وحيـث نمـت مجموعـات المجتمع المدني من الداخل، حدث تغيّر النظام بشكل طبيعي، كما في أوكرانيـا وجورجيـا وكيرقيزستان. أما في العراق، حيث أمضى النظام الحاكم قرابة ثلاثة عقود في تدمير أسـس المجتمع المدني، فإن على الدولة الجديدة أن تبدأ من أولى المراحل الابتدائية. ويخلص زكريا إلى أن على السياسة الأميركية أن ترى تغيير النظام كنتيجة ثانوية للمجتمع المدني. ويقول، «أنظر حول العالم اليوم، وسترى تغييراً في النظام الحاكم في أماكن ليس لواشنطن فيها مثل تلك السياسة ومرونة في أنظمة في أماكن تكون موجودة فيها.»[33]

ولرؤية كيفية قيادة المجتمع المدني للدمقرطة، فعلى المرء فقـط أن يـستعرض ردود فعل الحكام المستبدين تجاه نشوء قطاع مدني يخطط لفـرض المـساءلة. فبعـد سـنوات مـن السماح بالنشاط الشعبي، درس البرلمان الروسي، في شتاء عـام 2005، خطـوات لوضـع كافة المنظمات غير الحكومية تحت سيطرة الدولـة الـصارمة. إن الـسياسة الروسـية تجبر، بشكل متزايد، جميع المنظمات الخاصة، بدءاً من الجمعيـات الخيريـة الطبيـة إلى مجموعـات حقوق الإنسان، على القيام بالتسجيل مع الدولة وإخضاع أنشطتها للمراقبة.

وقد وصفت هولي كارتنر، وهـي متحدثـة باسـم منظمـة مراقبـة حقـوق الإنـسان (هيومن رايتس واتش)، التصرف الروسي «كفصل جديد في تـشديد إجـراءات الحكومـة على المجتمع المدني.» كما أضافت، «الآن وقد قام الكـرملين بتحييـد الـضوابط والمـوازين الرقابية الأخرى، فإن المنظمات غير الحكومية تبقى من بين آخر الأصـوات المـستقلة التـي يمكن أن تنتقد الحكومة وتطالب بالمساءلة في روسيا.»[34] إن الحملة للسيطرة على المنظمات غير الحكومية قد أتت من الأعضاء القوميين المتحمسين في البرلمان، وهي العناصر الأكثـر عداء للديمقراطية في روسيا.

إن مساعدة المجتمع المدني المحلي تكون أسهل ما يمكن داخل تلك الأنظمة المفتوحة أصلاً بما يكفي للسماح بالدعم الخارجي. إن صناع السياسية مجبرون على مواجهة حقيقة أن التدخل الخارجي في الدول ذات الرقابة المشددة، كما في العديد من الدول الإسلامية، قد يعمل في الحقيقة ضد الهدف النهائي المتمثل في التحرير. وأفضل مثال حالي على هذا هو إيران، حيث أرسلت وزارة الخارجية 85 مليون دولار على شكل دعم جديد لمجموعات المجتمع المدني لدفع الحرية قدماً. وعلى الفور، تقريباً، سجن بعض الناشطين في حقوق الإنسان من ذوي العلاقات الخارجية بسبب نشاطهم. ويقول عبد الفتاح سلطاني، وهو محام إيراني في مجال حقوق الإنسان قضى سبعة أشهر في السجن، إن لمثل هذا النوع من الدعم «أثراً سلبياً، وليس إيجابياً.» وقد قال سلطاني إن الدول القمعية مثل إيران ترى الدعم الخارجي ذريعة لتضييق الخناق أكثر على نشطاء حقوق الإنسان، وذلك بدعوى أن لهم علاقات سرية مع سلطات أجنبية.[35]

ويحث وحيد بوروستاد، وهو محرر *ناشونال ترست*، وهي صحيفة على علاقة بحركة دمقرطة إيران، أميركا على دراسة تاريخ إيران بإمعان أكبر قبل الإقدام على أي تصرف. ويقول إنه كلما دعم الجمهور الأميركي شيئاً ما، فإن الشعب الإيراني يفعل عكسه. «وبصفة عامة، فإنه من المستحيل فرض شيء من الخارج. وأياً كان ما سيحدث، فإنه سيحدث من الداخل.»[36]

وقد آلت الأمم المتحدة ومؤسسات كبرى أخرى للاعتراف بالدور الرئيسي للمجتمع المدني الشعبي في دفع الديمقراطية قدماً. ويقول تقرير للأمم المتحدة صدر في حزيران/ يونيو 2004 بأن «الانخراط الفاعل مع المجتمع المدني وجماهير انتخابية أخرى لم يعد خياراً – إنه ضرورة من أجل أن تحقق الأمم المتحدة أهدافها وتبقى ذات شأن في القرن الحادي والعشرين.»[37]

إن المنظمات غير الحكومية تعمل بشكل متزايد كعيون وآذان للمجتمع الدولي في تحديد انتهاكات حقوق الإنسان. فالمجموعات المخصصة لرصد الانتهاكات توفد

الموظفين الميدانيين في جميع أنحاء العالم وتقدم تقارير مفصلة. وتتم معظم المراقبة بواسطة مجموعات مثل المنظمات الدينية التي هي ببساطة متواجدة على أرض الواقع، تقدم مساعدات إنسانية للاجئين والسكان الآخرين المعرضين للخطر. ففي دارفور، على سبيل المثال، أتت الإجراءات الأكثر فعالية لوقف العنف واستعادة السلام والأمن، «من مؤسسات المجتمع المدني - وبالتحديد، منظمات حقوق الإنسان المستقلة - وليس من أي من موظفي الأمم المتحدة أو وكالاتها أو لجانها،» وفقاً لجو لوكونتي.[38]

وفي تعليق على كيفية انتقال دولة جورجيا إلى الديمقراطية من خلال «الثورة الوردية،» فقد نسب الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي هذا النجاح إلى المجتمع المدني. إن ما جعل التغيير السلمي ممكناً، كما يقول، لم يكن القوة العسكرية، بل شبكة من المؤسسات والشراكات المحلية. «إن هناك الإنترنت والتلفاز والمنظمات غير الحكومية. وقد كان أكثر ما ساعدنا به الأميركيون هو توجيه الدعم لتحرير وسائل الإعلام الجورجية. لقد كان ذلك أكثر قوة من 5,000 من مشاة البحرية.» كما أضاف ساكاشفيلي، «ليس بإمكانك فرض مجتمع مدني من الخارج - إنك ترى ذلك في العراق.» إنها تتضمن معاناة قد تستمر لعقود، لكن ليس هناك طريق بديل.[39]

وتخلص منظمة فريدوم هاوس إلى أنه بمجرد ظهور فرصة للتغيير السياسي ويكون التحول إلى الديمقراطية جارياً، فإنه من المهم أن تستمر الجهات المانحة في «دعم المجموعات المدنية المؤيدة للديمقراطية كوسيلة لضمان أن يكون هناك ضغط مدني على السلطات الجديدة لمتابعة السير في طريق التحرير والإصلاح.» وقد دعت منظمة فريدوم هاوس إلى «نقلة نوعية في أسلوب التفكير» بين وكالات التنمية ومصادر تمويل أخرى، من أجل فهم أفضل لأهمية «المقاومة المدنية المحلية الموجهة إلى معارضة الحكم الاستبدادي.» إن الأولوية يجب أن تكون في «توفير موارد كبيرة ومعرفة للمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني، وتعزيز التحالفات المحلية ذات القاعدة الواسعة.»[40] إن هذه التحالفات تولد بيئة تعمل فيها المجموعات معاً وتتعامل مع الاختلافات، حيث يتم تعلم الديمقراطية وتجنيد وتدريب قادة جدد.

إن هناك العديد من النجاحات السابقة التي يمكن الإفادة منها. على سبيل المثال، إن تاريخ الحركات التحريرية الديمقراطية في أوروبا الشرقية مليء بالأمثلة حول كيفية قيام الوكالات الأميركية بتعزيز نمو المنظمات غير الحكومية في تسعينيات القرن العشرين. ووفقاً لوثائق حكومية، فقد كان دعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية القوي للمنظمات غير الحكومية المحلية «عنصراً حاسماً في تمكين المجتمع المدني في المنطقة.»[41] وهذا يشمل المساعدة في تطوير الأحزاب وإجراء الانتخابات وإيجاد منظمات مجتمع مدني شعبية.

وبشكل مماثل، قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتوفير دعم سخي لمنظمات المجتمع المدني في إفريقيا التي عارضت نظام الفصل العنصري ومن ثم ساعدت في التحول إلى نظام جديد، غالباً في مواجهة مقاومة كبيرة من قبل الحكومة. وبحلول الوقت الذي أتت به الحكومة الجديدة إلى السلطة، «كان هناك أساس مجتمع مدني قوي بما يكفي للبناء عليه.»[42]

تنمية مؤسسات للتمكين الاقتصادي

لعل النقطة الأكثر إقناعاً التي يقدمها المشككون في الدمقرطة هي أنه لكي تكون الديمقراطية مستدامة، فيجب أن يرافقها تطوير لمؤسسات اجتماعية واقتصادية دائمة وتحويلية من الداخل. وقد تكون الديمقراطية الثمرة التطورية أكثر من كونها منشئة لتلك المؤسسات. وفي معالجة للانعكاسات الكاسحة التي يبدو أنها تحدث في أميركا اللاتينية، يكتب جورج كاستانيدا أن «الديمقراطية، وعلى الرغم من ترحيب قطاعات واسعة من مجتمعات أميركا اللاتينية بها ودعمها لها، فقد قامت بالقليل من أجل القضاء على مفاسد العلمانية في المنطقة: الفساد وسيادة القانون الضعيفة أو المعدومة والحاكمية الرديئة وتركُّز السلطة في أيدي قلة قليلة.»[43]

إن الحملة لتعزيز الديمقراطية العالمية غالباً ما تركز على التحرير السياسي. لكن إصلاح ديكتاتور أو التخلص منه ليس كافياً. إن بناء ديمقراطياتٍ يكون صعباً في غياب

طبقة وسطى مزدهرة، وإدراكاً بأن التمكين السياسي سيقود إلى تقدم اقتصادي. ويشير جيمس دوبينز في تعليقه على العوائق للارتقاء باقتصادات من رماد أنظمة فاشلة أو نزاع إلى أنه «لا يمكن لأي برنامج إعادة إعمار بعد النزاع أن يحوِّل الصومال أو هاييتي أو أفغانستان إلى مراكز مزدهرة تنمو بقوة.»[44]

وعلى الرغم من الخلاف على دقة علاقة الديمقراطية بالتقدم الاقتصادي في أوساط الخبراء، إلا أنه من الواضح أن التحرير الاقتصادي وتوسيع الحريات الديمقراطية يسيران جنباً إلى جنب. وسواء كان النمو الاقتصادي ينتج حريات سياسية، أو أن الدمقرطة تقدم ثمار الازدهار، فإن هناك علاقة إيجابية جلية، وكل منهما يعزز الآخر. إن الدمقرطة لا تضمن تقدماً اقتصادياً، كما لا يضمن التحسن الاقتصادي بحد ذاته نمواً سريعاً لثقافة ديمقراطية عميقة وواسعة متأصلة في الليبرالية السياسية. إن الظروف المحلية تؤدي إلى نتائج مختلفة. لكن من الصعب تخيل ازدهار اقتصادي يتعايش مع الاستبداد السياسي لفترة طويلة. وبشكل مماثل، فإن الديمقراطية تثير بلا شك توقعات شعبية بأن معايير العيش ستتحسن.

ويمكن ملاحظة علاقة الديمقراطية بالازدهار في آسيا، حيث تتنامى الاقتصادات بشكل ديناميكي. وقد أصبحت العديد من الدول الآسيوية ديمقراطيات حقيقية، بما فيها كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وتايلاند ومؤخراً إندونيسيا. ويقول فرانسيس فوكوياما بأنه في جميع أنحاء المنطقة «كانت التحولات الديمقراطية مستندة إلى نمو اقتصادي قوي.»

وتعيش الصين نمواً اقتصاديا مذهلاً، كما أن أمل وتوقع العديد من مراقبي الصين هو أن ظهور الرأسمالية سيسمح على الأرجح بمكاسب متزايدة في الحريات الشخصية والدينية. ولكن هناك شكوكاً حقيقية حول ما إذا كانت الحكومة الصينية تميل للسماح بمزيد من التقدم باتجاه الانفتاح والتعددية. ففي مؤتمر عقِد في أيلول/ سبتمبر عام 2005 بعنوان «بناء 'مجتمع متجانس' في الصين: المنظمات غير الحكومية والدينية كوكلاء للتغيير

والاستقرار الاجتماعي،» قام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية باستكشاف العديد من الكيانات والأنشطة التي تزدهر خارج الدولة الرسمية. وكانت المقدمة المنطقية أنه في حين أن الصين تصبح أكثر تأقلماً مع المشاريع الاقتصادية والمشاريع الاجتماعية ومفاهيم جديدة «للاستثمار في احتياطي الصين من رأس المال الاجتماعي،» فإن من شأن هذه الاتجاهات حتماً أن تحقق مكاسب في مجال الليبرالية السياسية.

إن التجربة الآخذة في الانتشار في الصين توضح كيف أن قبول محدود للحرية من قبل سلطات الدولة قد لا يكون مستداماً. إن في الصين الآن 111 مليون مستخدم للإنترنت و30 مليون مدوّن. وقد أعلنت السلطات أن التعليق على السياسة والاقتصاد، والشؤون الخارجية أمر محظور، لكن قياصرة الدعاية لا يملكون الموارد لضبط الميدان الجامح للاتصالات على شبكة الإنترنت. إن إمكانية الوصول إلى الإنترنت تفسح المجال للبارعين في التكنولوجيا من السكان الريفيين الشباب القادرين على التفوق، بشكل متزايد، بالحيلة والذكاء على حكامهم ومراقبيهم غير المنتخبين. إن هناك ببساطة العديد من الطرق السهلة للالتفاف على المراقبة. وكما يشير ماو زيانغهوي، وهو واحد من أبرز مدوني الصين، فإن «التدوين يمثل وسيلة إعلام شعبية. إن بإمكاننا أن نستخدمه لحل مشاكل اجتماعية.»[45] ويقول فانغ إيكزينغدوغ، وهو مؤسس مزوِّد خدمة يقوم بتسجيل خمسين ألف مدون جديد يومياً، «ليس هناك استخدام آخر للإنترنت سيجلب إصلاحاً أكبر للمجتمع الصيني.»[46]

إن الدمقرطة الحقيقية تتطلب في نهاية المطاف تأسيس مؤسسات حكومية قوية تقف بحزم إلى جانب الحرية وسيادة القانون. ولأن الميل في الجدل السياسي الأميركي هو تفضيل الحكومة المحدودة، لا سيما بين المحافظين، فإنه من الصعب بالنسبة للكثيرين أن يتخيلوا أي نتائج جيدة من حكومات أقوى. لكن هذا غالباً ما يلزم على وجه التحديد لتعزيز التحرير الاقتصادي والازدهار في العالم النامي. إن التنمية غير ممكنة على الأرجح بدون مؤسسات حكومية مختصة، قائمة على أساس من سيادة القانون، مع قيود صارمة على الفساد، وقوانين عصرية تشمل الأعمال المصرفية والائتمان والملكية.

إن بحوزة الفقراء كميات ضخمة من الأصول المالية، لكن لا يمكن توجيه ثـروتهم نحو استخدام أكثر ربحية بدون تمليك مناسب للأراضي والممتلكـات أو قـوانين مقبولـة لتسجيل الأعمال التجارية. وهناك انـدفاع كبـير في أنحـاء العـالم النـامي لتقليـل الوقـت والتكلفة والكابوس التنظيمي المرتبط غالباً ببـدء مـشروع جديـد. إذ يمكـن أن يـستغرق الحصول على رخصة وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان أشهر أو سـنوات، مـا يزيـد الحواجز أمام الفرص بشكل كبير.

وهذا صحيح بشكل خاص في مناطق من العـالم حيـث التنميـة الاقتـصادية تكـون مُتجاهَلة منهجياً، على سبيل المثال في الشرق الأوسط العربي. فكثـيراً مـا يقـال إن الـدول الديمقراطيـة في العـالم العـربي لا تتطـور لأن الـسلطات الموجـودة تـرفض أن تطـور المؤسسات، بدءاً بتلك التي توسع الطبقة الوسطى، مثل التعليم والرعاية الصحية. وليس أمام الشرق الأوسط العربي خيار سوى أن يواجه الحالة التي لا يمكن تحملها والتي يزداد فيها السكان العرب بمقدار 4 بالمائة سنوياً في حين تقبع الاقتصادات تحت معدل نمو يبلغ 1 بالمائة، ما أدى إلى مشاكل بطالة متفاقمة.

ومن سوريا إلى المغرب، وفقاً لستيفين غلين من مجلـة *نيوزويـك*، فـإن «المؤسـسات المالية بدائية جداً والأنظمة الحاكمة غير ملائمة أبـداً لتلبيـة حاجـة اقتـصاداتها الأساسـية لرأس المال.» إن البنوك، رغـم امتلائهـا بثـروات الـنفط، غـير مـستعدة لإقـراض المـال، وأسواق الأسهم متجاهَلة بشكل كبير. إن التجارة راكدة والاستثمار الأجنبي المباشر أقـل من نصف المتوسـط العـالمي. وفي تعليقاتـه *لنيوزويـك*، بـيّن الأمـير حـسن في الأردن أن «العرب قد تعرضوا للإذلال من قبل حكوماتهم.»[47]

إن الأمور لم تكن كذلك دائماً. فقد عُرف العرب والمـسلمون يومـاً بإنتـاج مجموعـة واسعة من المنتجات بما فيها المنـسوجات والمجـوهرات والأعـمال الحديديـة والزجاجيـة والمتاجرة فيها بطريقة سلمية. ويقول غلين، «لقد قدم التدفق الحر للسلع والأموال فكـرة عن شخصية الإسلام المبكر، وقد كان جزء من صفات محمد ﷺ سمعته كتاجر صـادق،»

ويضيف غلين. لقد كان الحج إلى مكة المكرمة عملاً تجارياً كبيراً، كما يتجلى في مقولة اليوم «حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وتجارة لن تبور.»[48]

إلا أن الدول الإسلامية والعربية اليوم في أزمة. فقد أوقفت الثروة النفطية المذهلة لبعض الدول العربية فعلياً تنمية اقتصاد متنوع وازدهار عام. وقد تكون الثروة النفطية السبب الوحيد الأكبر للركود الاقتصادي والسياسي. إن جميع دول العالم النفطية تقريباً غير ديمقراطية؛ ومعظمها ديكتاتورية. وكما يقول غلين، فإن كلاً من التحفظ الديني وهواجس الذعر من الشرطة السرية والولاءات القبلية الضيقة في العديد من الدول العربية تسهم جميعها في «ديكتاتورية مختلة وظيفياً، وفاسدة في صميمها.»[49]

ويجب أن يصاحب أي جهد لإصلاح الدول الفاسدة وغير الكفؤة إنشاء مؤسسات لتسخير رأس المال للاستخدام الإنتاجي، وقوانين عصرية تستهدف إحياء المشاريع الخاصة وأسواق رأس المال والتجارة الدولية.

وقد بين كل من أشرف غاني وكلير لوكهارت في حديثهما حول مشروع بناء الدولة في أفغانستان أن «المؤسسات ذات المصداقية والمالية العامة يمكن أن تسهما في تحقيق الأمن أكثر من ما يمكن أن يسهم نشر القوات. وكما يشددان، «فإن ما يهم ليس مجرد توافر المال، بل «أموراً مثل سيادة القانون والشفافية والتوقعية.» إن حرمان الفقراء من حقهم في اتخاذ القرارات في دولهم، وليس استيائهم من الغرب، هو ما يغذي مشاعر الاستياء لديهم – وهذا سيقود الإصلاحات في الدول العربية والإسلامية. ويخلصان إلى أن «الحاجة إلى دول تؤدي وظائفها قد أصبحت واحدة من القضايا الحاسمة في عصرنا.»[50]

والدليل على أن التحرير الاقتصادي والسياسي ممكن في المجتمعات ذات الغالبية المسلمة يكمن في تجربة آسيا المسلمة. ففي المجتمعات الإسلامية المنفتحة والمزدهرة، يبدو أن الاعتدال قد وطّد نفسه، كما في تركيا وماليزيا، على سبيل المثال. إن باكستان، التي اتجهت أحزابها السياسية الإسلامية نحو الاعتدال، تنمو بمقدار 8 بالمائة سنوياً. ويقول فريد زكريا، «مع كل الضجيج، فإن الأصولية هناك تتراجع. وإذا كنت مرتاحاً

في العالم الحديث، فإن رغبتك في نسفه أقل احتمالاً.»[51] إن المراقبين قلقون حول اتجاه باكستان في ضوء أحداث أواخر عام 2007، حين تم إعلان حالة طوارئ وتم تسريح قضاة المحكمة العليا. ويبقى أن نرى ما إذا كانت باكستان تتجه نحو الديمقراطية أو ترتد إلى الاستبداد.

الفصل الحادي عشر

النزاع والمصالحة في سياق بناء الأمة

«تخذلك الكلمات عندما تأتي إلى مكان مثل هذا.»[1] لقد كانت تلك هي الكلمات الوحيدة التي كان بول ولفويتز، رئيس البنك الدولي، قادراً على أن يتفوه بها عند زيارة متحف الإبادة الجماعية في كيغالي، والذي يعرض أكواماً كبيرة من العظام والجماجم البشرية. وكان النصب التذكاري قد بُني لتكريم وتذكُّر المليون رواندي الذين ذُبحوا بكفاءة لا تعرف الرحمة بواسطة مناجل بسيطة خلال فترة تسعين يوما من الظلام في عام 1994.

وفي نيسان/ إبريل من ذلك العام، انحدرت رواندا من دولة قومية إلى دولة هوبسية بلا قانون. لقد تفجَّرت الدولة بأكملها، من العاصمة وحتى القرى البعيدة، في كابوس الإبادة الجماعية. ولم يكن أحد بمنأى عن الرعب. لقد تأثر كل قطاع، وساهم كل قطاع. وكما بيّن الرئيس بول كاغامي، «لقد شهدت رواندا فشلاً ذريعاً في القيادة. لقد فشلت كل مؤسسة: الحكومة والأعمال التجارية وحتى الكنيسة.»[2]

لقد فشلت كل مؤسسة، بما فيها - ويجب ذكره - المجتمع المدني. لا يمكن لمعالجة صادقة للنهوض العالمي بالمجتمع المدني الديمقراطي إغفال الواقع الحقيقي للصراع العرقي والطائفي وقوته المتلفة. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني هو القوة الرئيسية التي

تدفع مثاليات الديمقراطية «من أسفل إلى أعلى» في كافة أنحاء العالم، فإن المجتمع المدني وحده ليس كافياً. إنه ليس بديلاً لمؤسسات ديمقراطية قوية ولسيادة القانون. وفي العديد من الحالات، فإنه وحده قوة أضعف جداً من أن تمنع النزاع من الاندلاع. ويمكنه هو أيضاً أن يصبح فاسداً، كما في تجربة رواندا وعشرات الدول الأخرى.

إن العبرة من عشرات النزاعات المدمّرة التي تنتشر في مناطق متبعثرة من العالم النامي هي بأن بناء الدولة يمكن أن ينجح فقط إذا تم حل الانقسامات الداخلية. وفي حين عمل نزاع ماضٍ على شلِّ دولة ما، فإن المضي قدماً مع عقد اجتماعي جديد يتطلب التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ومصالحة اجتماعية.

نزاع القوة المظلمة

إن كان لأي شيء القدرة على عرقلة الاتجاهات الأكثر تفاؤلاً المشار إليها في هذا الكتاب، وتعزيز الانقسامات الموجودة بين «من يملكون» ومن «لا يملكون» في العالم، فسيكونان النزاع والحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني الديمقراطي يمضي قدماً في أنحاء العالم، فإن الحقيقة المرة هي أنه في عشرات المناطق، يتم إعاقة قوى التقدم وفي بعض الحالات سحقها بواسطة ما قد يكون اليوم أحلك القوى المحركة للشر على الأرض – وهو النزاع العرقي والطائفي. إن ما يزيد عن خمسين دولة اليوم تعاني من ظروف حرب أهلية، أو أنها على مقربة من تلك الظروف، وهي حالة اختلال وظيفي عميق.

ويعتقد بعض الملاحظين بأن النزاع العرقي قد أصبح الاتجاه العالمي السائد. ويتخذ روبرت كابلان، وهو مراسل لمجلة *أتلانتيك مانثلي*، نظرة متشائمة بشأن اتجاه التاريخ. وتكشف نظرة فاحصة في التجارب الديمقراطية بأنها تكون غالباً «عَرَضية»، ومتبوعة بغارات متمردين وانقلابات ودول مختلة وظيفياً. ويتنبأ «بفوضى قادمة» مع اقتصادات متدهورة في جنوب شرق أوروبا، وتعمُّق النزاعات العرقية في مناطق مثل البلقان، واختلال وظيفي كامل في معظم إفريقيا، والتآكل المستمر للدول القومية، وعنف عرقي متزايد تغذيه ندرة الموارد.[3]

ويقول كابلان إننا نخشى النزاع ونعاني وقتاً عصيباً عند التفكير فيه، لكنه بالنسبة إلى كثيرين يعتبر أسلوب حياة. وفي حين أن الغرب منشغل بكيفية إدارة حقوق الطبقة الوسطى، فإن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص على الكوكب «تُعدُّ الراحة والاستقرار لحياة الطبقة الوسطى بالنسبة لهم أمراً مجهولاً تماماً،» وهم «يجدون الحرب والحياة في الثكنات خطوة نحو الأفضل وليست خطوة نحو الأسوأ.» وفقط حين يحصل الناس على مستوى معين من الاقتصاد والتعليم والثقافة فإن العداء الفطري الذي هو جزء من طبيعة الإنسان «يهدأ.»[4]

وبكتابته في مجلة *فورين أفيرز*، يصف جون ريبلي وصول «العصور الوسطى الحديثة» في مقالة بالعنوان ذاته. فيقول: إن ثقافات العصابات تحل محل الدول القومية، حيث تظهر «دول-مصغّرة» عديدة لا تشبه الدول سوى بالرموز، ولكل منها اقتصادات وهياكل اجتماعية وحتى أنظمة سياسية محلية؛ وكل منها تعمل في أقاليم مجزأة بشكل كبير مع العديد من السلطات المتداخلة. هذا هو عالم مدن الأكواخ الفقيرة المحكومة غالباً من قِبل عصاباتها المسلحة الخاصة، التي تقدم الخدمات على أساس المحسوبية.[5]

ويقول ريبلي إن بعض البلدان تتراجع عن الدولة القومية حتى قبل أن تمر بالحداثة. «لقد ضاعت أجزاء كبيرة من كولومبيا بهذه الطريقة،» ويضيف، «وكذلك الأمر مع بعض أراضي المكسيك الحدودية وامتدادات واسعة من جبال الأنديز والغابات المطيرة المجاورة.» وتعد دول أخرى، مثل أفغانستان والصومال، «محكومة تقريباً من قِبل أمراء الحرب.» وقد قسمت ميليشيات خاصة مساحات واسعة من الكونغو وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان. و«تستمر القائمة بالتزايد،». ويقول ريبلي أيضاً، «إن تراجع الدولة ظاهرة عالمية.»[6]

ويتوقع المخططون العسكريون الآن شكلاً «فضفاضاً وغامضاً» لحرب غير تقليدية تحل محل أنواع الحروب التي كانت تشن لقرون بواسطة الدول القومية. ويكتب المؤرخ العسكري مارتن فان كريفيلد: في هذه الصراعات، يكون «مدى الثقة» محدوداً بالقبيلة، أو

العائلة المباشرة، أو رفاق حرب العصابات، ما يعني أن تحقيق التسويات السياسية العاملة على مستوى الدولة القومية يكون أصعب بكثير. إن الحدود تعني القليل، في حين أن «الطبقات الرسوبية للهوية والسيطرة القبلية تعني أكثر.» ويتنبأ فان كريفيلد بأن «التعصب الديني» سيلعب دوراً أكبر في النزاع المسلح من ما لعبه في أي وقت خلال السنين الثلاثمائة الماضية.[7]

لقد تم عمل الكثير «لجعل العالم مسطحاً»، والفضل يعود إلى كل من انتهاء تنافس القوى العظمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وإلى التقدمات في تكنولوجيا الاتصالات.

وتجبَر المجتمعات المنغلقة في كل مكان على أن تصبح منفتحة، ويكون لدى الأفراد فرص غير مسبوقة لجعل أصواتهم مسموعة. إلا أن ما يرافق عملية التسطح هذه، على أي حال، هو تجزئة لها الدرجة ذاتها من الأهمية، تثيرها نعرات طائفية تجيش منذ فترة طويلة وعداوات قديمة تم ضبطها لعقود بواسطة تنافس القوى العظمى والأنظمة القمعية.

ويقوم العديد من الأفراد الفقراء والمحرومين في العالم الثالث باعتناق هوية عرقية أو دينية من أجل اكتساب التضامن والسلطة، في حين أن العديد من السياسيين على استعداد لاستغلال الولاءات للمجموعة. وقد كانت الإبادة الجماعية في رواندا مثالاً على نزاع طائفي ينطوي على مواقف عرقية مؤذية بشكل مظلم تقيّحت على مدى عقود، ومن ثم خرجت عن نطاق السيطرة. في الواقع، لقد تمت رعاية تلك المواقف واستغلالها من قِبل حكومات سابقة.

وعلى الرغم من أن الصراع العرقي والديني هو ما يركز عليه هذا الفصل، فإن النزاع قد ينشأ أيضاً عن العصابات الإجرامية الشبيهة بالمافيا وميليشياتها المسلحة، متغذية على الدول الضعيفة أو الفاسدة. وفي بعض الحالات، فإن النزاع يتضمن نزاعات ترافقها اضطرابات حدودية تجلب بشكل دوري جيوشاً أو ميليشيات من الدول المجاورة. وقد ينبع النزاع من التنافس على الموارد الطبيعية اللازمة للبقاء. وبغض النظر عن أسبابها، فإن هذه النزاعات تزعزع استقرار مناطق بأكملها وتخلف مؤسسات ضعيفة بشدة بعدها.

وهناك نقطة توضيح أخرى: من الواجب ذكر أن الوعي أو الفخر العرقي ليس سيئاً بحد ذاته. وفي الحقيقة، إن الأواصر القوية والحميمة للعرق هي واحدة من مكونات المجتمع ومصدر للقوة الاجتماعية. وغالباً ما يشكل ذوو الدخل المنخفض على وجه الخصوص روابط قرابة قوية للمساعدة في تلبية احتياجاتهم الجماعية. ولا يمكن فهم الشبكات الاجتماعية بدون تقدير للدور الذي تلعبه الأواصر العرقية والدينية. ولعل الأهم هو أن الغالبية العظمى من الجيوب العرقية تعيش في سلام مع جيرانها ومتسامحة تجاه الأعراق الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحقيقة تبقى بأن غالبية النزاعات العنيفة في العالم اليوم هي إما عرقية أو طائفية بطبيعتها.

ومن بين جميع الظروف التي تحبط التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فإن أكثرها أهمية هو نزاع المجتمع المدني. ووفقاً للأمم المتحدة، فإن «22 من 34 دولة الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متأثرة بنزاعات حالية أو حدثت مؤخراً.» وغالباً ما تجد الدول الفقيرة نفسها عالقة في دورة من الفقر المدقع والعنف المكثف، وكل منهما يغذي الآخر بنهم. وكما أوضح تقرير الأمم المتحدة، فإن «الدول المنبثقة عن نزاع عنيف هي كذلك عرضة للانتكاس.»[8]

وفي الأماكن التي يكون فيها الصراع حقيقة من حقائق الحياة، فإن الحكومات ووكالات المعونة تنفق معظم مواردها ووقتها لرعاية النازحين، مقدمة مساعدة إنسانية للأعداد المتزايدة التي تقطعت بها سبل العيش، ومحاولة التوفيق بين الفصائل المتحاربة. ويتم تحويل الأموال التي كان من الممكن استخدامها لبناء دول قابلة للحياة وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى القطاع العسكري. ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإن العالم اليوم يخصص ما يزيد عن ترليون دولار أميركي سنوياً من أجل النفقات العسكرية. وفي أسوأ البيئات، تُجبر حتى المنظمات غير الحكومية على الخروج. وبعيداً عن أعين المراقبة لمجموعات المجتمع المدني الخارجية، قد تتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان.

وتحدث الغالبية العظمى من النزاعات داخل الدول، وليس بينها. ففي خلال الفترة الواقعة ما بين 1990-2002، كان هناك 58 نزاعاً كبيراً في 46 موقعاً حول العالم، ثلاثة منها فقط كانت بين الدول؛ فيما انطوت الأخرى كلها على مجموعات دون وطنية داخل الدول.[9] وفي حين يمكن للنزاعات مع دول مجاورة أن تقوي التماسك داخل الدولة، فإن النزاعات التي تنطوي على جماعات عرقية وطائفية دون وطنية يمكن أن تمزق الثقة وتخلف آثاراً دائمة. وقد تكون النزاعات متعمقة وتعود لعقود أو حتى قرون. ففي خلال الحرب الباردة، كان يفترض بأن العديد من النزاعات الإقليمية تناسب أنماط الولاء التي شكلتها مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. واليوم، فإن لها قواها المحركة الداخلية الخاصة، بدون تشجيع أو كبح من القوى العظمى أو وكلائها الإقليميين.

وغالباً ما ترتبط أسوأ النزاعات «بالدول الفاشلة،» وهو مصطلح يشير إلى نظام حكم مختل وظيفياً بشكل كبير بحيث لا يمكنه حشد القوة السياسية أو الأمنية لكبح جماح الفوضى والعنف. وفي الدول الفاشلة، غالباً ما تكون القوى السياسية والشرطة مقتصرين على دائرة صغيرة حول العاصمة وتستخدمان لحماية نخبة حاكمة محصنة، فيما تترَك أجزاء كبيرة من الدولة بدون حكم. ويمكن أن يكون هذا هو الحال في الدول ذات السيادة المُنشأة حديثاً، مثل أفغانستان، حيث لا تملك السلطة المركزية ببساطة الوسائل لحكم منطقتها بأكملها.

ومن المستحيل بناء دول قابلة للحياة أو ذات شرعية في عيون مواطنيها بدون اكتساب وتوظيف القدرة لحماية حقوق الأفراد. وذلك يعني وجود أنظمة قانونية وقضائية كفوءة وشرطة وجيش مؤهلين، من أجل ممارسة احتكار العنف في البلاد. إن هذه هي القدرة التي غالباً ما يُفتقر إليها في المناطق كثيرة النزاعات، حيث يكون تحقيق تسوية سياسية بين الفصائل أمراً صعباً وتكون عملية بناء مؤسسات ذات شرعية ومؤهلة بطيئة. وفي أعقاب نزاع عرقي أو طائفي، تكون المؤسسات والاقتصادات في حالة من الفوضى. وتترك الحكومات مع موارد مستنفدة بعد سنوات من الاستثمار الكثيف في

وظائف الأمن والشرطة، ويكون النفوذ السياسي للمسؤولين ضعيفاً. وغالباً ما تكون معظم أفضل المواهب التي يمكن أن تتواجد لإدارة الحكومة والأعمال قد فرّت من البلاد.

والنتيجة هي «دول ضعيفة،» والتي قد تملك بعض الشرعية، وربما حتى أفضل النوايا، لكنها عاجزة جداً عن تأدية دورها بشكل جيد. وفي دولة ضعيفة، تفقد الحكومة السيطرة على وظائفها لجهات فاعلة أخرى. ووفقاً للاقتصادي البرازيلي أوليمبيو بارباتي، فإن « الفوضى الإدارية في الأجهزة الحكومية غير الممولة بشكل كافٍ غالباً ما تسبب انتقال المسؤوليات من الدولة المركزية إلى المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية والقطاع الخاص. والنتيجة هي أن مثل هذه المنظمات تتولى مهاماً يمكن أن تتجاوز قدراتها بكثير، ما يسبب مزيداً من النزاع.»[10] بكلمات أخرى، تتم خصخصة العديد من وظائف الحكومة في الدول الضعيفة أو الفاشلة بشكل فعال لتستقر في أيدي أي قوى متواجدة لتوليها- بما فيها القوى التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الانقسام.

إن قوة الصراع الطائفي غالباً ما تكون صعبة الفهم على الغرب. إذ يميل الغربيون الغارقون في قيم التسامح والتعددية إلى إسقاط مثالياتهم على العالم. وقد نفترض بأن الحل للنزاع هو الدمقرطة السريعة. إننا نعتبر أن وجود درجة معينة من الثقة والنوايا الحسنة أمراً مسلّماً به. وخطؤنا الأكبر هو افتراض مستوى من معرفة القراءة والكتابة لا وجود له، أو حتى بعض التعليم في مبادئ الديمقراطية الليبرالية الغربية. وفي العديد من الدول التي يتم تقديم الديمقراطية فيها كحل لمجموعة من المشاكل، تكون هناك أغلبيات كبيرة من الأميين.

إننا قد نفترض بأن الانقسامات الداخلية هي حول قضايا سياسية قابلة للمعالجة في جوهرها – على سبيل المثال، تضارب الأفكار الفلسفية مثل حكومة كبيرة مقابل حكومة صغيرة، أو اهتمامات الأغنياء مقابل حاجات الفقراء. وفي مثل هذه القضايا، يمكن لأشخاص عقلاء أن يجدوا حلولاً بالتفاهم.

لكن النزاع العرقي أو الطائفي نادراً ما يكون حول الحاكمية الرشيدة، أو الشكاوى حول الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم. إن النزاع في العالم النامي غالباً ما يتمركز حول هوية المجموعة والسلطة الجماعية. وفي حالة الأقلية العرقية المحاصرة- مثل التوتسيين الرونديين، أو البوسنيين المسلمين، أو الكوسوفيين الألبان- فقد كانت القضية التي أثارت العنف هي الدفاع عن المجموعة والبقاء على قيد الحياة.

لقد كان للغرب تجربته الخاصة مع النزاعات بين الجماهير العرقية والدينية، لكن هذه النزاعات كانت في الغالب لاعنفية. إن الحقد الطائفي الذي يقود للعنف أو الحرب الأهلية هو أمر غريب بالنسبة لأغلب العقول الليبرالية. وفي حين يكون العنف متعلقاً بالبقاء على قيد الحياة بالنسبة لمجموعة عرقية معينة، فإنه غالباً ما يصور مجموعة منافسة على أنهم شياطين، على أساس خصائص عرقية أو دينية.

إن عمق وشدة هذه النزاعات هو محور النقاش حول الدمقرطة متضمناً «الواقعيين،» ممثلين بأشخاص من أمثال روبرت كابلان، وما يدعوه البعض «بالرومانسيين،» والمتفائلين بخصوص آفاق التقدم المستمر نحو القيم العالمية للديمقراطية.

إن الأنظمة القمعية تنتهك الحساسيات الليبرالية الغربية، ولكن إذا اضطر المرء إلى تحديد فائدة من وجودها فهي أنها غالباً ما تكون قادرة وراغبة في قمع النزاعات العرقية البشعة. إن الأنظمة القمعية تتقبل العديد من الممارسات غير الليبرالية، لكنها بقيامها بذلك فإنها أحياناً تمنع ظروفاً غير ليبرالية مماثلة من الظهور- العنف العام أو الحرب الأهلية أو الإبادة الجماعية. إن هذه مفاضلات يجب أن تؤخذ في الحسبان عندما يتم تصميم استراتيجيات الدمقرطة.

وحين تستبدل الأنظمة السيئة أو تُجبر على القيام بعملية إصلاح بشكل سريع فإن النتائج يمكن أن تكون مبهمة إلى حد بعيد. ومن الواضح أن الدول القمعية بشكل كبير نادراً ما تتبع طريقاً سلساً لتصبح مجتمعات منفتحة ومتسامحة. والدمقرطة المدفوعة للأمام

بسرعة كبيرة أو بتهور يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مقصودة. إذ يصبح جمهور أنصار تعصب عرقي مكبوت حراً فجأة في التصرف بناء على معتقداته ومواقفه الأساسية، ويكون الطريق الآن مفتوحاً لتسوية حسابات قديمة.

إن الانتخابات الحرة يمكن أن تسفر عن نتائج غير ليبرالية. ويقول اقتصادي التنمية بيل إيسترلي، «هناك مشكلة كبيرة مع الديمقراطية والتنمية، خاصة مع ناخبين غير متعلمين، وهي أن السياسيين يمكن أن يستميلوا المشاعر الفطرية للناخبين من كراهية أو خوف أو قومية أو عنصرية للفوز بالانتخابات. «وبدون حماية أساسية، يمكن للمجموعات العرقية الكبرى أن تستغل تلك الصغرى.» وفي العديد من الدول المنقسمة عرقياً، يستغل السياسيون العداوات العرقية لبناء تحالفات تسعى لإعادة توزيع الدخل «منهم» «إلينا.» وكما يقول إيسترلي، فإن هذه المشكلة سائدة بشكل خاص في إفريقيا.[11]

وتضطر الجهود المؤيدة للديمقراطية لأن توجِد طريقة لتمكين الأفراد من التخلي عن الفئات الآمنة والمألوفة لهوية جماعية وحمايتها، والسعي في الطريق الأرقى للأمة الديمقراطية. إن استبدال هوية الجماعة الضيقة بهوية أكثر عالمية للمواطن غالباً ما تثبت أنها صعبة جداً على سلطات الحكومات المحلية أو المنظمات غير الحكومية الخارجية. وفي بعض الحالات، يجب أن يتم إنشاء دول جديدة كلياً لاستيعاب المجموعات العرقية المهيمنة.

إن الطريق المتعرج الذي يمكن أن يقود من الاستبداد إلى التعددية الديمقراطية كان ممثلاً في الجهد المبذول لبناء ديمقراطية متعددة الأعراق في يوغوسلافيا بعد عقود من حكم دولة شيوعية. لقد عانت القوى المتعددة الأعراق وقتاً عصيباً للتغلب على الأحزاب العرقية التي اعتلت السلطة حين حدثت الانتخابات لأول مرة في أواسط تسعينيات القرن العشرين، حاصدة كلاً من الرئاسة ومعظم مقاعد البرلمان.[12] لقد طور كل من المسلمين والكرواتيين والصرب أحزابهم القومية المتطرفة وناضلوا من أجل الهيمنة. وببساطة لم تكن القوى المؤيدة للديمقراطية نِداً للقوى الأعمق من الولاء للمجموعة.

كيف تحقق دولة ما التوطيد الديمقراطي بعد فترة من الصراع العرقي الشديد، مثل البوسنة والهرسك؟ بل هل من الممكن حتى التغلب على العداوة العرقية؟ ما هو واضح هو أن القوى الأقدم للعداءات القومية والعرقية لا تختفي تماماً، ويمكن للمرء فقط أن يتمنى أنها ستتلاشى عندما توضع الترتيبات السياسية في موضعها الصحيح لتشجيع التفاهم والوسطية، وتعمل جماعات المجتمع المدني على تعزيز التعاون والتكامل.

وفي فترة تسعينيات القرن العشرين، حاول المجتمع الدولي ربط المجموعات في شتى أنحاء الدولة اليوغوسلافية السابقة بالمجتمع المدني العالمي، وجذبهم إلى قواعد وممارسات الديمقراطية. وإلى أي مدى كانت هذه الخطوات فعالة في مساعدة الجماهير المناصرة العرقية على تجاوز العزلة وبناء معايير المواطنة يبقى أمراً مُرتقباً.

وحتى تتجذر الديمقراطية، يجب أن تؤمن جميع الفصائل بأن لها مكاناً على الطاولة وحصة في مستقبل الدولة. ويجب أن تُبنى المؤسسات ويتم قبول إجراءات العمل من قِبل قطاع عريض من الجماهير العرقية الوطنية، ما يؤدي إلى نظام سياسي يُنظر إليه من قِبل الغالبية على أنه شرعي، رمزياً على الأقل. ويمكن أن تتم مساعدة التقدم نحو ذلك الهدف من قِبل النخبة الذين يعملون لتعزيز الثقة وترسيخ سيادة القانون. من ناحية أخرى، فإنه في العديد من الحالات تثبت النخب السياسية عدم فعاليتها في الحد من الصراع المستوحى من العِرق، وذلك لأنها تستسلم إلى حد كبير لإغراءات الاعتماد على نداءات ضيقة كطريقة لكسب السلطة والحفاظ عليها.

وحتى تتجذر الديمقراطية فإنه من الأهمية بمكان أن يكون المجتمع المدني حراً ليزدهر ويأخذ على عاتقه دور تشجيع الأعراف والممارسات الديمقراطية. وكما توضح التجربة في الدولة اليوغوسلافية سابقاً، فإن المجتمع المدني قد يكون حاضراً، لكنه محدود في تأثيره على عدد قليل من النخب المستنيرة مع وصول ضئيل إلى أبعد من المنظمات غير الحكومية أو الجامعات التي تدعمهم عادة.

وفي نهاية المطاف، فإن القيم المعيارية للديمقراطية يجب أن تكون مغروسة من قبل الشعب وموضوعة موضع التنفيذ في حياتهم اليومية. وإلا فإن الديمقراطية تصبح ليس

أكثر من مجموعة ضحلة من الإجراءات. وفي كثير من الأحيان، فإن حركات الديمقراطية تتغاضى عن كثير من تفاصيل واقع العداوات القديمة، معتمدة، بتفاؤل كبير، على قشرة رقيقة من التعاون المفتعل. إن التمكين الشعبي يمكن أن يصبح حتى وسيلة للأيديولوجيات المتعصبة والعدائية لمثاليات قيمة الإنسان والمساواة.

العـراق

لقد كانت الانقسامات العرقية والطائفية في العراق هي العقبة الأكبر لبناء نظام سياسي جديد حيث تكون الأغلبيات الكبيرة قادرة على أن تستبدل الولاءات الضيقة برؤية أخلاقية جديدة للمواطنة. ومع استمرار النزاع، أصبح من الواضح أكثر وأكثر أن التمرد لم يكن بالضرورة بسبب الفقر، أو نقص الخدمات، أو القومية في مواجهة الاحتلال الأجنبي، على الرغم من أن تلك الأمور قد لعبت دوراً بالتأكيد. ولم تكن كذلك مدفوعة بالدرجة الأولى من قِبل إسلاموية مستوردة، برغم أن هذا العنصر كان بشكل خاص قاسياً وفاعلاً في تأليب العراقيين ضد بعضهم البعض. لقد كانت القضية المركزية هي أقلية طائفية تفقد فجأة السلطة التي مارستها لعقود. باختصار، لقد كان التمرد بشكل أساسي حول الصراع من أجل سلطة المجموعة.

لقد تعرضت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق لانتقادات بشكل واسع لعدم تقديرها خلال وقت قصير حجم الشروخ العرقية في البلد وعدم معالجة الانقسامات بسرعة كافية. ولو كان هناك عيب ما، فلربما كان هو الفشل في التحرك مباشرة بعد العملية العسكرية لبناء إطار عمل قومي للمصالحة والذي كان بإمكانه أن يوفر فرصة للعراقيين العاديين بعيش تجربة التنفيس.

لقد كانت هناك مجموعة من المتخصصين المدربين المتمرسين في الوساطة في النزاعات والمصالحة، ويرتبطون غالباً مع منظمات غير حكومية أو وكالات عالمية، كان بإمكانها المساعدة في تنظيم قمة مصالحة على الصعيد الوطني. وكما يبيّن خبراء المصالحة، فإن

الأشخاص الذين تم اضطهادهم أو تعذيبهم يجدون في بعض الأحيان أنه من المستحيل أن يتحركوا للأمام ما لم يتوصلوا إلى تفاهم نفسي مع ما تعرضوا له. ولم يتم تقديم هذه الفرصة للعراقيين في منتدى كان من الممكن أن يسمح بتعافٍ ومصالحة قوميين.

لقد كان بإمكان مؤتمر قومي للمصالحة أن يبين حجم فظائع صدام حسين، وأن يواجه علناً الجراح الطائفية التي تم فتحها، ويدعو العراقيين لمسامحة بعضهم البعض والمضي قدماً. وفي خضم الأولويات التي تبدو أكثر إلحاحاً مثل توفير الأمن واستعادة الخدمات وتشكيل حكومة مؤقتة، ضاعت أولوية المصالحة.

ولكن حتى إن وجِدت الوسائل لتنسيق ممارسة مفصلة وصعبه كهذه في العراق، فإنه من الصعب تخيل ميثاق وطني جديد ينبثق منها مع النفوذ لإلغاء قرون من الطائفية والقبلية. والأرجح أنه كان لا بد للتوتر العرقي أن يصل إلى الغليان بطريقة أو بأخرى، وبأنه ما كان من الممكن لا للائتلاف ولا للمجتمع الدولي أن يتدبر أمر العملية بأي مصداقية. ولم يكن هناك ببساطة أي مؤسسات عراقية أو زعماء محليين يتمتعون بالسلطة الأخلاقية اللازمة أو الشرعية السياسية لعقد لقاء كهذا. ولم يكن هناك قادة عراقيون محليون ولا من بين المجتمع المبعد، من يحمل مكانة أخلاقية يمكن مقارنتها من قريب أو من بعيد بنيلسون مانديلا من جنوب إفريقيا، على سبيل المثال. إن ما امتلكه العراق كان تاريخاً من الألم والانقسام، بدون أي مؤسسات اجتماعية أو سياسية لمعالجته.

إن ممارسة الاعتماد على القبيلة بدلاً من المؤسسات الوطنية كان متضمَّناً بعمق في الثقافة وذا تاريخ طويل. وفي دول مثل العراق حيث القبلية سمة مهيمنة، كان يتم حل قضايا الحياة اليومية – بما فيها القانون والأخلاقيات والأسرة والمهن والأرض والثروة – لقرون عن طريق الحكم الطائفي والأعراف الموجودة منذ زمن طويل. إن القبيلة توفر السلوان والوساطة والحماية التي يحتاجها الأفراد للبقاء على قيد الحياة. وقد تم تعزيز تلك الأنماط تحت هذا النوع من الديكتاتورية التي بناها صدام حسين، حيث يجد الناس أنفسهم مجبرين أكثر وأكثر على الاعتماد على الروابط القبلية والعائلية.

وليس من المستغرب، منذ الأيام الأولى التي تلت التحرير، أن الجاذبية كانت في اتجاه الهوية الجماعية والتضامن. لقد كان العديد من العراقيين حذرين بخصوص التطوع للمساعدة في تشكيل دولة جديدة لأنهم يخشون انتقام المسيئين السابقين في حال رجوعهم للسلطة، أو لأنهم افتقدوا إلى الثقة في غير المعروف وغير المجرَّب. فبعد عقود كانت يتم فيها اتخاذ القرارات في كافة الأمور من قبل ديكتاتور واحد، كان لدى قلة من العراقيين أي خبرة في أخذ المبادرة.

إن العائلة والقبيلة والطائفة الدينية أعمق وأقوى الروابط في المجتمع الإنساني، ولا يمكن التخلي عنها بسهولة مقابل وعد تجريدي بنظام بديل للعدالة أو الأمن. لقد تغلبت الهوية الجماعية والولاء على القومية العراقية في تحديد الولاءات للشعب العراقي.

لقد كان لنا نحن الذين عملنا في سلطة الائتلاف المؤقتة تجاربنا في محاولة جعل العراقيين يفكرون كعراقيين وليس كأعضاء مجموعة منشقة ذات هوية منفصلة وحس مستقل بالسيادة. إن جذب الولاءات الطائفية أثبت أنه قوي جداً حتى لأولئك الذين تمت دعوتهم من قِبل السلطة المؤقتة للعمل في الحكومة الجديدة كعمال مدنيين أو شرطة أو جنود. ومع الوقت، استطعنا أن نكتشف رغبة متزايدة بين الفصائل لمتابعة كيف يتم توزيع السلطة بين المجموعات، خاصة على مستوى مجلس الوزراء. وبانتقال مسؤولية الحكومة إلى العراقيين، تحولت المناقشات بين العراقيين مباشرة إلى السؤال عن من سيحصل على مناصب، وعن التوظيف، وعن الأموال. هل سيؤول ذلك المنصب أو المكسب إلى أكراد أم سنّة أم شيعة؟

وكان التطور الذي بدا وكأنه الأكثر تدميراً على الإطلاق هو عندما تشكلت أحزاب سياسية جديدة للمشاركة في انتخابات ديمقراطية، تنظمت فوراً حول التجانس العرقي والديني. وبدلاً من تجاوز أو انتزاع فتيل الطائفية، ظهر جهاز كامل من الدولة الديمقراطية الجديدة- بما فيه المجتمع المدني والأحزاب السياسية- عاكساً الانقسامات القبلية والعرقية للدولة.

وكما توضح هذه التجربة، فإن الديمقراطية التشاركية من المرجح أن تعكس الوقائع الاجتماعية والثقافية الكامنة. إن وجود الدساتير والإجراءات الملائمة ليس كافياً. إذ يجب على الديمقراطية الحقيقية التي تستمر مع الوقت أن تتبنى التعددية والتسامح الديني وحقوق الأقليات وحريات أخرى. ويجب أن تأتي هذه المبادئ من الأساس الثقافي أو الاجتماعي الموجود مسبقاً، أو أن يتم غرسها وتنميتها حيث لا وجود لها. إن الديمقراطية يجب أن تنمو من جذور المجتمع، حتى وإن كان وضع الترتيبات الدستورية الملائمة يتم من أعلى.

لقد طغت مسألة الانقسامات الطائفية على المراحل الأولى من الديمقراطية في العراق. وفي تقييمه للوضع على فترة ثلاث سنوات، يعلق كنعان مكية، وهو منفي عراقي مؤثر ساعد في القيام بعملية التحرير: «إن الفشل يكمن في عدم قدرة القادة العراقيين على الارتقاء فوق مجموعاتهم الخاصة وولاءاتهم الطائفية.» وقد أشار مكية إلى الافتقار إلى قائد ذي رؤية أخلاقية كان قادراً على التفكير والتصرف «أبعد من الاهتمامات الشخصية لمجموعاته.» وبدلاً من القيادة الأخلاقية، فقد رأى «رفع حالة الضحية إلى ميزة،» خاصة بين القيادة الشيعية. إن الشيعة، كما يقول، قد وضعوا «الشيعة فوق العراقيين.»[13]

لقد كان مكية يصف نمطاً مألوفاً متضمناً الجراح العميقة لمجموعة عرقية طالما تم قمعها. لقد أقصي الشيعة، برغم كونهم أغلبية كبيرة من السكان في العراق، عن السلطة تحت حكم صدام حسين، وكثيراً ما تعرضوا للاضطهاد وحتى للذبح. ومن غير المستغرب بأنهم بعد التحرير مباشرة أظهروا أنهم يريدون أن يضمنوا حقوقهم ويأخذوا مكانهم كأغلبية، وفوق ذلك كله، أن يمنعوا السنّة الذين شكلوا قاعدة السلطة لصدام من العودة إلى السلطة.

وبشكل مماثل، يمكن للمرء أن يفهم لماذا سيشعر السنّة، وهم الأقلية المحظوظة التي هيمنت على العراق لفترة طويلة، بالقلق بشدة حول وضعهم تحت الأغلبية الشيعية. لقد كان من الممكن أن يكون للعديد من التدابير مثل أمن أفضل وخدمات محسنة أثر

مسكّن على السنة، لكن القضية الحقيقية كانت إحساسهم الجديد بالضعف في مواجهة الأغلبية التي قد تقرر أن تحكم بدون مشاركتهم.

وقد كان للأكراد تاريخهم الخاص من الاضطهاد كأقلية تحت حكم صدام، وقد نجحوا في الحصول على حكم ذاتي جزئي وحماية من النظام في بغداد في أوائل تسعينيات القرن العشرين. لقد كان هدفهم، على خلاف السنة، هو ضمان ألا تتمكن أغلبية على المستوى الوطني من تهديد الشعب الكردي.

لقد قام الأكراد والسنة بالتألب على بعضهم البعض أثناء تناورهم وتفاوضهم حول طريقهم نحو تأمين الحماية التي شعروا بأنهم بحاجة إليها للبقاء على قيد الحياة كمجموعة. وبالنسبة للأكراد، كانت الغاية تحقيق حقوق وحمايات لأنفسهم ليس كأكراد عراقيين وإنما كأكراد عرقيين مهتمين بتوسيع حكمهم داخل الدولة الجديدة. لقد كانت معارك الماضي التي شكلت مخاوفهم الحاضرة متمحورة جميعها حول العِرق.

وعندما تضطر الديمقراطية لاستيعاب مناوشات مستمرة بين المجموعات المحددة بالعرق أو الدين، فإن العملية تصبح مرئية لمعظم المشاركين كلعبة محصلتها صفر: مكسب مجموعة هو خسارة مجموعة أخرى. إن نظرة كهذه تجعل من الصعب تحقيق تسوية سياسية حيث معظم الأشخاص قادرون على تجاوز العِرق.

لقد حاولت مجموعة متنوعة من الدوائر الانتخابية في العراق بلورة رؤية أكثر تعددية. وقد تركزت بزخم في بغداد وتضمنت بشكل عام أولئك الذين تزوجوا من خارج مجموعتهم العرقية، أو كانوا متعلمين تعليماً جيداً، أو معتدلين في دينهم الإسلامي، أو على اطلاع بالممارسات الديمقراطية في الدول العلمانية. ولكن مرة تلو الأخرى، تعرضت تلك الدوائر وقادتها المستنيرون إلى الخسارة حيث تفوقت مناورات الأحزاب والسياسيين الذين اهتموا بحاجات القاعدة الشعبية للحصول على الدعم.

ومن الصعب جداً أن يفهم الغربيون بشكل كامل هذه المشاركة بالشعور والشخصية للمجموعة المترسخة بعمق. لقد كان اتجاهنا في العراق هو الرجوع إلى ما كان

مألوفاً في تجربتنا الخاصة، والذي غالباً ما كان يعني عرض رؤية لفرصة اقتصادية وخدمات أفضل وديمقراطية. ولكن، كما يبين ستيفين بيدل من مجلس العلاقات الخارجية، فإن المعونات الاقتصادية ومساعدات إعادة الإعمار «لا يمكنها أن تحل المشكلة. هل سيتغلب السنّة على خوفهم من هيمنة الشيعة إن تم فقط إصلاح شبكات الصرف الصحي وواصلت الكهرباء العمل؟» إن النمو الاقتصادي قد يتمكن من تخفيف حدة التوتر على الهوامش، لكن في المدى القريب، فإن «البقاء يطغى على الازدهار، ويعتمد معظم العراقيين على التضامن الطائفي في بقائهم.»[14]

إن اتخاذ خطوات صغيرة في اتجاه الديمقراطية قد يُفاقم الانقسامات العرقية. ويقول بيدل إنه في الانقسام الطائفي «يمكن أن تؤدي الدمقرطة السريعة إلى مزيد من الاستقطاب للجماعات الطائفية المتناحرة أصلاً.» وهذا صحيح على الأخص في دول ليس في تاريخها السابق خبرة في التسوية، حيث تعبئ مجموعة واحدة جمهورها وتصعد إلى السلطة عن طريق «شيطنة» مجموعات أخرى، والتي عليها فيما بعد أن تتعامل معها.[15]

لقد أصبح رمز التحرير العراقي هو الإصبع الملطخ بالحبر، والذي أظهر بلا شك الشجاعة الهائلة للمواطنين العراقيين الذين تحدوا التمرد للإدلاء بأصواتهم في الاقتراع. لكن كما نعلم، فإن المواقف والاعتقادات وعادات الحياة، التي يمكن أن تكون موجهة إما نحو المثل الديمقراطية للتعددية والتسامح أو نحو سلطة المجموعة المتفردة، أهم من الإصبع الملطخ بالحبر.

وفي البوسنة، حين أصبحت البيئة الاجتماعية والسياسية مسمومة بشكل متزايد من قِبل الفكر القومي في أوائل تسعينيات القرن العشرين، تم إسكات عامل تعدد الأعراق في المجتمع المدني في البداية، ومن ثم تحطم تحت الضغط. وتوطدت النخب والأحزاب السياسية حول الهويات العرقية، واستُبدل المجتمع المدني تدريجياً بالمجتمع العرقي.

ويمكن لمجموعات المجتمع المدني بلا شك أن تكون متجانسة عرقياً، ولكن لكي تكون حقاً جزءاً من مجتمع مدني فإنها يجب أن تسعى إلى تحقيق السلام والعدالة لجميع

الأشخاص والمجموعات في المجتمع، ولا يجب أن تقف الاختلافات العرقية أو الدينية في طريق المثل الديمقراطية. ولكي تتطور الديمقراطية، يجب أن يكون هناك حد أدنى من الاتفاق على الإجراءات والمبادئ. إن استبدال الانقسامات العرقية يتطلب بناء مؤسسات جديدة تعزز الثقة وتولّد فرصاً اقتصادية، وتلك هي الأنشطة ذاتها التي غالباً ما يقلصها العنف.

إن تجارب العقود الماضية تطرح أسئلة عديدة لصانعي السياسات. من أين تأتي صفات المجتمع الليبرالي وكيف يمكن للقادة والحركات المؤيدين للديمقراطية أن يبرزوها إلى حيز الوجود؟ كيف يكون للمجتمعات المحددة عرقياً أن تصبح مفرّقة عرقياً؟ وحيث يوجد هناك عبء الصراع على الصعيد الوطني، كيف تغيرون الحمض النووي السياسي والثقافي لدولة بأكملها على أمل إيجاد مستقبل من التعددية الديمقراطية؟

نماذج للتغلب على الصراعات، المثال الرواندي

يقوم الآن دفق مستمر من الغربيين بشق طريقهم إلى رواندا، مدفوعين في كثير من الحالات بالفضول إزاء الأحداث المروعة لعام 1994. وبالنسبة لغربي يزور واحدة من النصب التذكارية للإبادة الجماعية، فإن الصدمة الأولى تحدث حين تجبر روحه على استيعاب الرعب الأخلاقي للقتل البدائي الذي استمر هناك لفترة ثلاثة أشهر. فيما تحدث الصدمة الثانية عندما ينخرط عقل الزائر في الحسابات القاتمة للبراعة التي لا تعرف الرحمة واللازمة لإحداث مجزرة بذلك الحجم.

إن أحد الجوانب العديدة البارزة لذلك العنف كان سرعته المطلقة ووحشيته. لقد تم إطلاق الإبادة الجماعية في 6 نيسان/ إبريل 1994؛ وفي نهاية الشهر، ربما كان نصف سكان الدولة التوتسيين قد أصبحوا في عداد الموتى. واستمر القتل بعد ذلك على نحو

أبطأ، ولكن عندما كانت ثلاثة أشهر من الزمن قد مضت، كان قد تم تصفية 800,000 توتسي و100,000 من الهوتو المعتدلين، والذين كانوا يعتبرون من الأعداء أيضاً. لقد كان القتلة في رواندا يذبحون بجدارة فاقت معسكرات الاعتقال النازية، وفقاً لجاك فيشيل، وهو بروفيسور التاريخ في جامعة ميليرسفيل والذي درس الحالتين بالمقارنة. لقد قُتل الهوتويون «بثلاثة أضعاف المعدل الذي قُتل فيه 6 ملايين أوروبي يهودي من قِبل النازيين في فترتي ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.» ويقول فيشيل، لقد كانت رواندا «موقع عمليات القتل الجماعي الأكثر فعالية منذ هيروشيما وناغازاكي.»[16]

أي قوة في الطبيعة البشرية تكون قوية بما يكفي لتولد حقداً شرساً وتصميماً لا يكلّ على إبادة شعب بأكمله؟ نعم، الشر موجود، لكن كيف استطاع أن يحشد قواه بمثل هذا القدر من الضراوة، ويتقدم مع مقاومة لا تذكر، ويستهلك دولة بأكملها- كل ذلك مع تجاهل كامل ومتعمد من العالم؟

إن بول روسيساباغينا، الذي كان حاضراً أثناء الإبادة الجماعية لكنه أصبح شخصية مثيرة للجدل بسبب تعليقات مشحونة سياسياً أدلى بها، قد حدد، بالرغم من ذلك الظروف، التي يجب أن تتوافر لكي تحدث إبادة جماعية. إن المتطلب رقم واحد هو أن ينظر العالم بعيداً. ويقول إنه مع وجود لامبالاة دولية يجب أن يكون هناك «غطاء على الحرب». وبعبارة أخرى، يتم تشجيع المتفرجين على استنتاج أن هذه حرب تستهدف مقاتلي الجيش وليس المدنيين. وللمتطلبات الأخرى علاقة مع تكييف الشعب. أحدها هو «انتداب» المواطنين العاديين، ما يعني تكييفهم لارتكاب أو لتقبل الفظائع. ولعل المتطلب الأكثر أهمية هو أنه يجب أن يتم « التلاعب بالمظالم العرقية والمبالغة فيها» كوسيلة لتهيئة القاتلين.[17]

لقد توافرت جميع هذه المتطلبات في رواندا، وكانت النتيجة ذبح قرابة مليون شخص بريء بلا رحمة في قتل ماحق.

تحليل الإبادة الجماعية

إن عمليات الإبادة الجماعية ليست تلقائية تماماً وغير متوقعة. إنها لا تحدث فحسب، آخذة الجميع على حين غرة. لقد كان للإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، برغم كونها غير عقلانية بشكل مخيف، أصول في تاريخ حقيقي يمكن تفسيره بشكل عقلاني. كما أنه تاريخ كان من الممكن أن يتغير في أوقات مختلفة، ولو تم ذلك، لكان من شأنه منع حدوث محرقة عرقية.

ووفقاً لبيل تشيرش، الذي يرأس مؤسسة فكرية رائدة في منطقة غريت ليكس (البحيرات العظمى) في إفريقيا، فإن «إبادة رواندا الجماعية عام 1994 لم تكن مجرد مائة يوم سيء في حياتهم أتت من اللامكان ولم يكن من الممكن التنبؤ بها أو منعها.»[18] لقد سبقتها تحذيرات متعددة كان بإمكان العالم أن يلتقطها. لقد كانت هناك مجازر أصغر من قبل، إلى جانب عدم استقرار سياسي واغتيالات. وقد تحدث العديد من الدبلوماسيين والمراقبين العسكريين الذين كانوا على دراية بالدولة عن التقلب العرقي في بداية تسعينيات القرن العشرين. وفي آب/ أغسطس من عام 1993، حذرت لجنة الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في جنيف من «خطر عمليات القتل العرقية في رواندا.» وفي آذار/ مارس من عام 1994، رأى وزير الخارجية البلجيكي كوارث وشيكة- وهو تنبؤ ذهب معظمه أدراج الرياح.[19]

ويقول تشيرتش، لقد كانت الإبادة الجماعية عام 1994 هي «الحل الأخير لحكومة الهوتو والتي كانت متصلة بتاريخ يمتد لـ 40 عاماً من أيديولوجية الإبادة الجماعية وكذلك القتل المستمر والمستهدف للسكان التوتسيين/ الهوتيين بدءاً من عام 1959.»[20] لقد تم تكريس أيديولوجية الكراهية العرقية في الإجراءات التي تتخذها الحكومة، كما تم غرسها في المدارس والقطاع الخاص. وعلى حد قول البروفيسور فيشيل لقد كانت «فلسفة شاذة عنصرية مطلقة من قِبل الحكومة تلاعبت في الشعور بالنقص لدى الأغلبية.»[21]

لقد كان للانقسام العرقي جذور في سوء الحكم الاستعماري. إذ كان الحكام التقليديون للمجتمع الرواندي قبل القرن العشرين ملوك التوتسي. وخلال الحرب العالمية الأولى، احتل البلجيكيون رواندا، وبعد ذلك تلقوا تفويضاً بحكم البلاد بموجب معاهدة فرساي. وفي معظم تاريخ رواندا، بحسب ما يقوله كل من أوما شانكار جها وسيريا ياداف اللذين درسا هذه الإبادة الجماعية، تشاركت مجموعات الشعب في «الثقافة والدين ذاتهما، وتحدثوا اللغة ذاتها، وتزاوجوا، وعاشوا جنباً إلى جنب على سفوح التلال نفسها.»[22] لقد كانت هناك بعض الفروق بين التوتسيين والهوتويين في التجارة والطبقة، لكن المستعمرين البلجيكيين كانوا هم من قدَّم فكرة أنهما كانا من عرقين مختلفين، مستشهدين باختلافات جسدية بسيطة لم تكن ذات أهمية سابقاً. وقد أشار البلجيكيون إلى أن التوتسيين، الذين كانوا في المتوسط أنحف وأطول وذوي بشرة أفتح، لا بد وأن لهم أصولاً أوروبية وهم بالتالي أرفع منزلة. أما الهوتو، ذوو البشرة الأغمق والأقصر في المتوسط، يجب عليهم، بناء على ذلك، أن يخدموا التوتسيين.

ويقول تشيرش، لقد أثار البلجيكيون أيديولوجية الحقد العرقي انطلاقاً من مبدأ فرِّق تسُد. لقد ساعد تأليب الروانديين ضد بعضهم البعض «على تحويل الانتباه خلال سنوات توهج الاستقلال الإفريقي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين.» ومن أجل أغراض الضبط الاجتماعي، أدخل البلجيكيون ممارسة تصنيف كل فرد ببطاقة هوية حكومية إما هوتو أو توتسي- وهي ممارسة سامّة أكثر من أي ممارسة أخرى. وحتى الأحزاب السياسية تنظمت على أسس عرقية. لقد كان هذا التلاعب بالمواقف العرقية هو ما أدى إلى الظهور اللاحق للعنف العرقي.

ويدين الرئيس الرواندي بول كاغامي في خطاباته باستمرار الممارسات الاستعمارية التي «زرعت بذور العداوة بين الهوتو والتوتسي.» وقد أشار إلى أنه خلال الحكم البلجيكي «استفاد الرؤساء الاستعماريون والدعاة الدينيون من سياسة 'فرِّق تسد'،» مطورين فكرة أن «الشعب الرواندي منقسم إلى مجموعتين عرقيتين منفصلتين، ومصرين على أن إحدى المجموعتين أكثر ذكاء بشكل طبيعي من الأخرى وبذلك فهي يجب أن تحكم البقية.»

وقد طرد الهوتو، وهم الأغلبية العرقية فى البلاد، الحكم الاستعماري في نهاية المطاف بثورة عام 1959، لكن الانقسامات العرقية التي زرعها البلجيكيون كانت قد تجذرت ونمت، وكانت النتيجة استغلال الدولة للأقلية التوتسية. لقد أصر الهوتو بأنهم كانوا المحرِّرين للشعب الرواندي وألقوا اللوم على التوتسيين في أغلب مشاكل الدولة.

لقد ظهر صراع خطير خلال حكم الهوتو في وقت مبكر، وذلك منذ عام 1963 وأدى إلى موت عشرين ألف توتسي. وتبعت ذلك عدة موجات من الاضطهاد في أوائل سبعينيات القرن العشرين، دفعت بربع مليون رواندي، معظمهم من التوتسيين، إلى أوغندا المجاورة، والتي أصبحت في ما بعد نقطة انطلاق لتحدي التوتسي لحكم الهوتو.

وعندما تم إدخال دمقرطة محدودة خلال أوائل تسعينيات القرن العشرين، أصبح من الواضح أن الخطوات الصغيرة نحو الديمقراطية لا تضمن تحرراً سياسياً في الأماكن التي لم يتم فيها تنمية بذور التعددية والتسامح. وعلى النقيض من ذلك، فقد استغل الحكم الهوتوي سياسات الديمقراطية لحشد أغلبية ضد عدوهم العنصري المزعوم.[23] لقد كانت الإبادة الجماعية عام 1994 الحلقة الأخيرة لدراما استمرت لفترة طويلة حيث، ووفقاً للبروفيسور فيشيل، «تخيلت الحكومة التي كان يقودها الهوتويون أنهم بإبادة التوتسيين يمكنهم أن يوجدوا عالماً أفضل.»[24]

وفي 6 نيسان/ إبريل، عام 1994، تم إسقاط طائرة الرئيس الهوتوي بواسطة قوات اشتبه بأنها مرتبطة بعناصر هوتوية متشددة، تعمل داخل وخارج الحكومة، والذين قاوموا جهود توسط لإنشاء حكومة عبر وطنية. ولكن، على الفور وبشكل متوقع، ألقى الهوتو المتشددون باللوم على التوتسيين في الاغتيال؛ وقد يرى البعض أن الأمور كان مخططاً لها بدقة لتسير بتلك الطريقة.

وفي غضون ساعات، دعت محطات الإذاعة الحكومية الهوتويين لمهاجمة بيوت جيرانهم التوتسيين، محفزة على «حملة مسعورة من النهب والاغتصاب والقتل والإحراق المتعمد.»[25] وقد لجأ التوتسيون الفارّون إلى أي مكان يمكن الوصول إليه – المستشفيات

والفنادق والكنائس والمدارس والملاعب الرياضية- لكن سرعان ما اكتسحتهم جماهير الهوتو الطائشة وتعرضوا للذبح الجماعي.

من جيران إلى قتلة

تعد الإبادة الجماعية الرواندية بشكل واسع واحدة من أكثر الفصول ظلمة في تاريخ البشرية. فمع حد أدنى من الاستفزاز، تحول مواطنون وعمال عاديون إلى جزارين مارسوا القتل على أساس الكراهية العرقية. وبالتأكيد، لم تكن الإبادة الجماعية بالنطاق الذي حدث في رواندا ممكناً بدون مشاركة المواطنين العاديين. ووفقاً لتقارير شهود عيان، فقد قتل المعلمون طلابهم، وقتل الزبائن مالكي المتاجر، وقتل الجيرانُ الجيرانَ. وورد أن الأزواج قتلوا زوجاتهم لحمايتهم من ميتة أفظع.[26]

ويشير جون هاتزفيلد، وهو مراسل فرنسي صاحب خلفية بحقوق الإنسان، إلى ذلك في ألمانيا النازية، «حين تم اتخاذ القرار بارتكاب الإبادة الجماعية فعلياً، فقد كان الجيش والشرطة والخدمات الحكومية وقطاعات المجتمع المدني المتعددة – المؤسسات التعليمية والسكك الحديدية وغرف التجارة والكنائس- مستعدين لتنفيذها. ويضيف، «لقد بدأت المرحلة الأخيرة في تدمير اليهود بدون أدنى عقبة، وكذلك سارت الأمور بسلاسة مماثلة في رواندا».[27]

لقد تمكن هاتزفيلد من ترتيب مقابلات مطولة مع عشرات القتلة الذين أدينوا وسجنوا من حينها. لقد وجد رجالاً وَصفوا يوماً من القتل كما لو أنه يوم عادي من العمل، لكنه «أقل إرهاقاً من الزراعة.» أولئك الرجال «اجتاحوا الحقول، وكانوا يغنون في طريقهم، ضاربين بالمناجل حتى الموت 50,000 من أصل 59,000 من جيرانهم.» لقد وَصف أحد القتلة النشاط بمصطلحات دنيوية: «إن الرجل كالحيوان: أعطه ضربة على الرأس أو الرقبة، وإذا به ملقى على الأرض.»[28]

ووفقاً لمرتكب مُدان، يدعي بانكراس، فقد بدأ كل شيء بسهولة. لقد قال إن مبعوثاً من المنظمين الرسميين انتقل من منزل إلى منزل مستدعياً الجميع إلى لقاء. وهناك، أعلن قاضي البلدية بشكل مباشر أن «سبب اللقاء هو قتل كل توتسي بدون استثناء. لقد قيل ذلك بكل بساطة، وبكل بساطة تم استيعابه.» وقال بانكراس إنه كانت هناك بضعة أسئلة فقط طرحت بخصوص تفاصيل العملية. وأحدها أتى من «بعض الرفاق الذين سألوا إن كان هناك أي أولويات،» والذي أجاب عليه القاضي: «إن الخطة الوحيدة المجدية هي البدء مباشرة، وحالاً، بدون التخلف عن الآخرين أكثر من ذلك بسبب الأسئلة.»[29]

لقد وَصف بانكراس يوماً نموذجياً: «لقد كنا نستيقظ أبكر من العادة خلال موسم القتل، لنأكل الكثير من اللحم، وكنا نذهب إلى ملعب كرة القدم في حوالي التاسعة أو العاشرة. لقد كان القادة يتذمرون من المتأخرين، ومن ثم كنا نتوجه إلى الهجوم. لقد كانت القاعدة رقم واحد هي أن نقتل. ولم تكن هناك قاعدة رقم اثنان. لقد كانت منظمة بدون تعقيدات.» وقد وَصف ألفونس بشكل مشابه عملية مباشرة: «لقد كنا نستيقظ ونغتسل ونأكل ونقضي حاجتنا وندعو جيراننا وننطلق بمجموعات استكشافية صغيرة» لنقتل. لم يكن هناك تغيير في الروتين اليومي، فقط ضَرب بالمنجل لا يتوقف حتى الموت.[30]

وقد رسم بيو مقارنات بين عمله في الزراعة طيلة حياته و«وظيفة» القتل. «لا يمكننا أن نقول بأننا افتقدنا الحقول، لقد كان القتل نشاطاً يتطلب جهداً لكنه مرضٍ أكثر.»[31]

لقد كان المتطلب الوحيد للعمل هو الظهور بمناجل حادة، ولم تعطَ أي تعليمات جادة «عدا الاحتفاظ بها مرفوعة.» ويشير أدالبرت إلى أن «عدداً من المزارعين لم يكونوا رشيقين بالقتل، ولكنهم أصبحوا متقنين للعمل.» وقد كان يعني بذلك أنه كان لديهم الرغبة في التعلم وذلك «بالقيام بذلك مرة تلو الأخرى.» وأوضح أن «التكرار يؤدي إلى الإتقان،» كما يُفعل مع «أي نوع من الأعمال اليدوية.»[32]

لقد كان يجب التعامل بقسوة مع بعض «المرتبكين» وأن يُجبروا على «الإجهاز على شخص جريح.» ووفقاً لفولغينس، فقد «كان على الجاني أن يستمر في التصدي للمهمة

حتى النهاية،» وأن أسوأ ما في الأمر كـان «الإجبـار عـلى القيـام بـذلك أمـام زملائـك.» فكونك غير كفؤ في هذه المهمة أو الفشل في التحسن كان يُعد أمـراً مخزيـاً. «وإن أظهـرت أنك غير بارع في استخدام المنجل، فستجد نفسك محروماً من المكافآت،» ويقـول جـون-بابتيستي. «إذا تم الضحك عليك في أحد الأيام، فلن يمر وقت طويـل قبـل أن تتحـسن. وإن عدت إلى المنزل خـالي اليـدين، فـيمكن أن تتعـرض للتـوبيخ مـن قبـل زوجتـك أو أولادك.»[33]

وقد وصف جوزيف - ديزاير كيف كان نظام دعـم الأقـران يـساعد «العـمال غـير المتقنين.» «إذا ولدت جباناً، فذلك يصعب تغييره مع وجود مستنقعات مليئة بالـدم. لـذا فإن أولئك الذين شعروا بالاسترخاء ساعدوا أولئك الذين لم يشعروا بالارتياح. ولم يكن هذا الأمر خطيراً طالما ظل مستمراً.»[34]

وكان يتم تشجيع الصبية الصغار على تقليد آبائهم، تماماً كما تعلموا مهـارات البـذر والحصاد في الحقول. وقال إيغناس «كانت تلك هي الطريقة التي بدأ بهـا الـبعض بالمـشي خلسة خلف الكلاب، لاشتمام التوتسيين وكشفهم، وهكذا بدأ بعض الأطفال بالقتـل في الأدغال المحيطة.» وقـد وضـحت كليمينتـين أن الأولاد قـد شـاهدوا أولاً كيفيـة تقليـد ضربات المنجل كما لو كانوا يحصدون الحبوب. ومـن ثـم أتـوا إلى ممارسـة مهـارتهم عـلى الموتى، ومن ثم على أشخاص أحياء أمسكوا بهم خلال النهار، «وغالباً ما جـرب الأولاد ذلك على الأطفال، بسبب التماثل في أحجامهم.»[35]

كما وضح إيلي أن «الرواندين معتادون على المناجل منذ طفولتهم. نمسك مـنجلاً- هذا ما نفعله كل صباح. إننا نقطع الذرة ونقلّـم أشـجار المـوز ونخـترق الكـروم ونقتـل الدجاج.»[36]

وفي مقابلاته مع القتلة، حاول هاتزفيلد الوصـول إلى «مـا تكتمـه أنفـسهم.» لكـن القليل من الرؤى الأخلاقية ظهرت من المحادثات. وبدلاً مـن ذلـك، فقـد كانـت هنـاك أوصاف مجردة من الأحاسيس لآلة القتل وكيف عملت.

وكان الاستثناء الوحيد هو بيو، الذي وصف شعوراً بسيطرة جسدية وذهنية من قبل «غريب في داخلي.» لقد قال بيو: «إننا لم نعد نرى كائناً بشرياً حين كنّا نقلب توتسياً في المستنقعات. أعني شخصاً مثلنا، يشاركنا الأفكار والمشاعر ذاتها. لقد كانت المطاردة وحشية، وكان المطاردون وحشيين - لقد سيطرت الوحشية على العقل.»[37] وقد أقرّ بيو بأنه قام بالقتل، لكنه قال إنه كما لو «أنني تركت فرداً آخر يتخذ مظهري الحي وعادات قلبي بدون أي وخزة في ضميري.»[38]

وقد أبدى ألفونس ملاحظة شبيهة حين عبر عن الذبح: «يمكن للمرء أن يعتاد على القتل إن استمر بالقتل مرة تلو الأخرى. إن بإمكانه حتى أن يصبح وحشاً بدون أن يلاحظ ذلك. وبطريقة ما، نسيت أنني كنت أقتل أشخاصاً أحياء.»[39]

لقد وجد هاتزفيلد دليلاً في مقابلاته يدعم نظرية أن الإبادة الجماعية كانت لزمن طويل تسري في مجرى دم الرواندين الأخلاقي ولم تتم مواجهتها أبداً. لقد بيّن أحد المجرمين، وهو إيلي: «إنني أعتقد بأنه قد تم وضع بذرة فكرة الإبادة الجماعية في عام 1959، حين قتلنا العديد من التوتسيين بدون أن نعاقَب، ولم نكبتها أبداً بعد ذلك.»[40]

وحين وصل قادة الهوتو إلى السلطة بعد إعلان الاستقلال عن البلجيكيين عام 1962، قامت الإدارة الهوتوية، وفقاً لهاتزفيلد، «بتصوير جميع التوتسيين على أنهم مدبرو مكائد وخونة ومضاربون وطفيليات في دولة مكتظة سكانياً.» وغالباً ما مضت الجرائم ضد التوتسيين بغير عقاب. وظهر الحقد للتوتسيين مرة تلو أخرى في العقود اللاحقة، شاقاً طريقه إلى القوانين والخطابات السياسية وحتى الفكاهة. حيث بثت محطات الإذاعة المشهورة سكتشات وأغاني كوميدية تدعو علناً إلى تدمير التوتسيين. ويقال بأن التمثيليات الكوميدية كانت ذكية جداً لدرجة أن التوتسيون وجدوها مضحكة. وقد روى مراقب توتسي: «لقد كانت تطالب بصخب بذبح كل الصراصير، ولكن بطرق مسلية. وبالنسبة لنا، نحن التوتسيون، فقد كانت تلك الكلمات الظريفة مضحكة جداً.»[41]

ولقد أتى التذكير الأكثر واقعية لقدرة الكراهية العرقية على التخلل لأعمق مستويات نسيج الدولة الأخلاقي على شكل تقارير مروعة باستخدام الكنائس والأديرة

للإيقاع بالتوتسيين. وقد قدمت مراقبة الحقوق الإفريقية تقارير مفصلة عن ممارسات اثنتين من الراهبات الكاثوليكيات اللتين كانتا مسؤولتين عن مقتل ما بين خمسة وستة آلاف توتسي. وذكر زعيم ميليشيا أن الراهبتين «كانتا تخرجان التوتسيين من أماكن اختبائهم وتقدماهم لنا.» ووفقاً لهذا التقرير، فقد «تعاونت هاتان الراهبتان معنا في كل شيء فعلناه. لقد شاركتانا حقدنا على التوتسيين. إنني لم أفعل أي شيء بدون أن أناقشه أولاً مع كيزيتو وغيرترودي.» وفي حالة أخرى، قدمت مراقبة الحقوق الإفريقية تقريراً بأن خمسة آلاف توتسي حبسوا في مركز صحي لدير؛ وحين أحيط المركز بجنود ومدنيين هوتويين، انضم العمال الدينيون الذين تم إرسالهم لحماية الدير إلى المهاجمين. وقد تم قطع ورجم وحرق الرجال والنساء والأطفال حتى الموت.[42]

وليس الأمر هو أن التسلسل الهرمي الكاثوليكي غير مبال بهذا السلوك. في الحقيقة، كان البابا جون بول الثاني هو أول من استخدم مصطلح «إبادة جماعية» للإشارة إلى حقول القتل في رواندا، وذلك في 27 نيسان/ إبريل عام 1994. إن ما حصل في مواقع بعيدة على الأرض متضمناً راهبات وحتى قساً، وهو أمر شاذ على أي حال، هو دليل إضافي على أن جراثيم عدم الثقة والكراهية العرقية يمكن أن يتسربا إلى كل قطاع من المجتمع تحت الظروف الملائمة.

دولة في انهيار

إن هذه المعالجة المفصلة لانحدار رواندا نحو الإبادة الجماعية معروضة في جزء لتوضيح القوة التدميرية للنزاع العرقي بالإضافة إلى جسامة الصعوبة المتواجدة في إقامة دولة جديدة حيث يكون هناك تاريخ للصراع العرقي. لكن رواندا تقدم أيضاً قصة دولة تحاول القيام فوق ماضيها من خلال الاعتماد على استراتيجية «من أسفل إلى أعلى» للتحول الاجتماعي.

وقد يستنتج البعض أنه لم يعد للدولة مستقبل، وعلى الأقل كدولة ديمقراطية. إن رواندا تقع في واحدة من أكثر المناطق التي مزقتها الحرب في إفريقيا. لقد خلفت الإبادة الجماعية عام 1994 نظاماً سياسيا، هو في الأصل نظام هش، في حالة دمار.

لقد كانت رواندا في الواقع دولة منهارة ومهجورة. لقد فرّ ثلاثة ملايين ونصف مليون شخص، وكان الناجون الذين بقوا يتجولون بحذر من مكان إلى آخر، مصعوقين ويستحوذ عليهم الخوف وفاقدي الأمل حيال المستقبل. ووفقاً لأحد المراقبين، فقد كان الجميع تقريباً مشردين بطريقة أو بأخرى. وقد تم تسييس وتسميم كل شيء، ما أدى لترك السكان في حالة من جنون الاضطهاد العام.

لقد تفككت مؤسسات رواندا الوطنية، ولم يكن هناك إيرادات لتمويل حكومة جديدة. فلم تعمل أي مدارس؛ وسُرِقت البنوك ونهبت؛ ولم يكن هناك أي خدمات تؤدي وظائفها. ولمدة أشهر، لم يتواجد أي قانون أو نظام وخيمت سحابة من عدم الأمن على البلاد. وقد حاول العديد من الجنود والميليشيات السابقين إعادة التجمع، آملين بأن يواصلوا حملة الإبادة الجماعية بدعم من خارج البلاد. لقد كان العديد من الجناة ما زالوا طلقاء؛ كما فرّ العديد من الدولة وظلوا مهددين على مقربة من الحدود. لقد كان لا بد من تأسيس سلطة جديدة، وحشد العاملين والموارد ليأخذوا على عاتقهم المهمة الطارئة لإرساء الأمن والقبض على مئات الآلاف من مرتكبي الجرائم ومقاضاتهم.

وقد تضافرت العوامل الديموغرافية لوضع عراقيل أمام الفرص تحقيق انتعاش سريع. فقد كان نصف السكان الباقين على قيد الحياة تحت سن الثامنة عشر، و67 بالمائة تحت الخامسة والثلاثين. ومن بين الأطفال الباقين على قيد الحياة، كان هناك 30 بالمائة منهم قد فقدوا أحد والديهم أو كليهما. وكما هو شائع في الدول الضعيفة أو المنهارة، فقد عانت رواندا بشدة من نقص في الكفاءة التقنية. ولم يوفر القتل أي فئة مهنية، ناهيك عن تلك الفئات التي تتمتع بتعليم أو تدريب، مثل المعلمين وموظفي الحكومة. لقد تم تدمير جلّ الخدمة المدنية، وفرّت النخبة المتعلمة، الحاصلة على درجات غربية متقدمة، من البلاد، وصمم الكثيرون على عدم الرجوع أبداً.

وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتكون من خمسة أحزاب سياسية تقودها جبهة الشعب الرواندي. وقد كانت مسؤولية بول كاغامي الأولية تحت الحكومة الجديدة هي

حماية الأرواح والممتلكات لجميع الرواندين، من أجل البدء معاً بنسج دولة جديدة قائمة على أساس سيادة القانون وحقوق الأفراد والتعددية. وبعد أن أصبح رئيساً، بدأ بـدحض المشككين الذين يعتقدون بأن الدول الجديدة لا يمكن أن تولد من رماد تلك القديمة.

إن الرئيس كاغامي مكلَّف بمهمة لمنـع الـشعب الروانـدي مـن العـودة إلى مـاضي الإبادة الجماعية لدولتهم. إنه يعلم أن عليه أن يتخلص تماماً من شيطان الكراهية العرقيـة، لكن هذه المهمة هي أبعد بكثير من قدرات أي حكومة؛ إنها عمل المجتمع، وليس الدولـة فقط. إن كاغامي يؤمن بأن الدولة يجب أن تخضع لتحول عميق وواسـع، وهدفـه هـو أن يبني مؤسسات حاكمة جديدة مع أسس راسـخة، وأن ينمـي رؤيـة أخلاقيـة للمـواطنين الذين يعيشون معاً في مجتمع سلمي وعادل وتعددي. والأهم من ذلك كله، أنه يؤمن بأنـه ليس من الممكن بناء دولة جديدة في أعقاب أعمال عنف عرقية ضخمة بدون أغلبية كبـيرة من المواطنين الرافضين بشدة للماضي والمعتنقين لأخلاقيات جديدة للمواطنة.

وقد يعتقد المرء بأن استراتيجية كاغـامي قـد تكـون ببـساطة هـي أن يجعـل الهوتـو والتوتسيين يجلسون ويعترفون ببعضهم البعض ويدركون حاجتهم للعيش معاً في سـلام. وهذا ما استقرت عليه بوروندي المجـاورة كاسـتراتيجية. وفي العـراق، يجـري تخـصيص المناصب الحكومية الرفيعة للسنة والشيعة والأكراد بما يتناسب مع التقـسيمات العرقيـة في البلاد. لكن كاغامي يرى هذا النموذج غـير قابـل للتطبيـق عـلى المـدى الطويـل. فلـماذا الحفاظ على فئات عرقية بأي حال من الأحوال في الوقت الذي يأخذ المرء في عين الاعتبار أصولها السطحية وطبيعتها غير المـبررة، وكـذلك الطريقـة التـي اسـتُغلت بهـا؟ إن غايـة كاغامي هي أن يوجِد دولة، لا تتكون من الهوتو والتوتسيين، بل من الرواندين.

مصالحة من أسفل إلى أعلى

يؤمن الرئيس كاغامي بالحاجة إلى حكومة جديدة وسياسات دستورية لمنع العرقيـة من رفع رأسها مرة أخرى. وتلغي الحكومة السياسات التي مأسست الطائفيـة والتمييـز،

وبدلاً من ذلك، تشجع ثقافة الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون. لقد ترأس كاغامي إنشاء الدستور الذي يشير إلى عدم قانونية تحديد هوية شخص بمجموعة عرقية أو دينية.

لكن الأمر يتطلب أكثر من أعمال الحكومة لإنهاء عقود من الأيديولوجيات العرقية والصراع من أجل السلطة. إن إدارة كاغامي تدرك أن على المجتمع بأكمله أن يعتنق الإيمان الأساسي في قيمة وكرامة الحياة البشرية. إن محور بناء الدولة في رواندا هو مصالحة عميقة وحقيقية بين الأشخاص أنفسهم. إن كاغامي يؤمن بأن عملية المصالحة لا يمكن أن تتضمن ببساطة مجموعة فرعية من نخبة حكومة الدولة أو المنظمات غير الحكومية؛ بل إنها يجب أن تتضمن الدولة بأكملها وأن يقوم بها الشعب نفسه إلى أبعد حد ممكن.

وهناك مبدأ أساسي تنطلق منه وحدة رواندا الوطنية ولجنة المصالحة ألا وهو أنه كان هناك وحدة فاعلة بين الشعب الرواندي قبل الاستعمار. وقد ذكرت اللجنة أن «الهوتو والتوتسيين والتوا كانوا جميعاً روانديين على قدم المساواة، وأن رواندا كانت دولة مشتركة لهم جميعاً، وأنه لم يكن بإمكان مجموعات أن تسود على غيرها من حيث ادعاءات المواطنة.» وبناء على ذلك، فإن الروانديين قادرون على أن يكونوا شعباً واحداً من جديد.[43]

وقد صرحت اللجنة، «بأن الوحدة الوطنية والمصالحة هي واجب كل فرد؛ إنها تشكل دعامة الحياة الوطنية لجميع الروانديين،».[44] وتقول الأمينة التنفيذية فاطمة ندانغيزا: «إن على كل واحد أن يفعل شيئاً ما». إن على النخب أن تشارك في العملية، لكن النجاح يعتمد في نهاية المطاف على الروانديين العاديين. وقد أعلنت اللجنة تصميمها على تجنب «العمل والتصرف كمؤسسة احترافية من الخبراء.» وبدلاً من ذلك، فإنها تبذل جهداً كبيراً في جميع أنحاء البلاد للسماح للروانديين بأن يُستمع إليهم، وبأن يعالجوا قضايا، وبأن يكون لهم نصيب في عملية إعادة التجديد. ويجب على الأشخاص أنفسهم أن يتصالحوا مع ضميرهم وحزنهم وغضبهم، وأن يصلوا إلى مرحلة الغفران. إن

الروانديين «بحاجة إلى إجراء تقييم ذاتي شامل» وإلى أن «يتناقشوا بشكل حقيقي وواضح حول تعايشهم.»

لقد طُلب إلى الشعب الرواندي أن يعبر عن وجهة نظره الخاصة بشأن ما حدث من أخطاء في دولتهم، وهي عملية مستهلكة للوقت ومؤلمة. ووفقاً لمسؤولين مشاركين، فإن كبت وقائع ما حدث من شأنه أن يدفع شيطان الكراهية العرقية بعيداً عن النظر، لكن ليس عن الوجود.

وفي دولة يبلغ عدد سكانها تسعة ملايين نسمة لن يشارك كل شخص في عملية المصالحة أو يجدها ذات جدوى. إن البعض، ببساطة، لا يريد أن يتذكر ما حدث، ناهيك عن إعادة النظر والتمعن فيه. ويشعر بعض الناجين بالقلق بخصوص ما إذا كانت الحقيقة ستظهر حقاً، وفيما إذا كانت العدالة ستطبق فعلياً. وقد يشعر أولئك الذين ربما كانوا جناة أو متواطئين بطريقة أو بأخرى في الفظائع، بأن العملية لا تفعل شيئاً سوى توليد العار لهم، وربما تشجع أقارب الضحايا على الرد بالعقاب بدلاً من الغفران. ويشك العديد من الناجين بأن الجناة يسعون فقط وراء أفضل نتيجة لأنفسهم بموجب القوانين التي تنهض بأعباء الإصلاح. وبحسب القانون الحالي، فإن الجاني يحصل على استحقاقات معينة إن كتب رسالة اعتذار لأحد أقارب الضحية والتقى به.

لقد تكلمت مع شخص رواندي يعمل لدى الحكومة الأميركية، فقد بقي في البلاد ونجا من الإبادة الجماعية، ولكن أمه قُطّعت حتى الموت. لقد زاره في مطلع عام 2006 الشخص الذي قتل والدته، لكنه لم يقتنع بأن القاتل كان نادماً حقاً. ولم يكن يسعه إلا أن يتساءل لماذا تأخر الاعتذار طويلاً، وشكّ في أنه لم يكن بدافع الندم الخالص بقدر ما هو بدافع المزايا القانونية التي توفرها الزيارة.

كما أسفر النهج المجتمعي من أسفل إلى أعلى للمصالحة عن معلومات مفيدة حول أي نوع من المجتمعات يريده الروانديون، وما الذي يعتقدون بأنه ينبغي أن تكون عليه سياسات ومعايير حكومتهم. على سبيل المثال، لقد شدد المواطنون على أن السياسة في

المستقبل يجب أن لا تكون مفروضة من الأعلى، وبأن على قادتهم أن يقوموا بعمل أفضل لتوضيح سياساتهم ومقترحاتهم للشعب. كما شدد العديدون على الحاجة لبناء قدرات مؤسسات الحكم المحلية بدون المزيد من نماذج قيادة هيمنة «رجل واحد». وتحدث آخرون عن العمل على زيادة جهود شاملة لحماية الشعب من المسؤولين الفاسدين وضمان «الشفافية والكرامة» في جميع العقود وبرامج الحكومة. والأهم من ذلك كله، فقد أراد الشعب مشاركة ومساهمات المواطنين في تحديد السياسات.

إن هذه النتائج يجب أن تثلج صدور أولئك الذين يؤمنون بأنه لا يمكن الوثوق بالأشخاص العاديين لاعتناق مُثُل ديمقراطية. ووفقاً لفاطمة ندانغيزا، «فإن الناس أنفسهم قد قالوا إن 'الحاكمية مهمة.'»[45] لقد طالب الشعب بوضع حد لاستخدام نظام الحصص على أساس العِرق من قِبل المدارس، وبسياسات صارمة تمنع التمييز بحيث يتم تخصيص الوظائف على أساس الجدارة.

عدالة من أسفل إلى أعلى

إن مداواة جراح ضحايا الإبادة الجماعية إضافة إلى منحهم حساً بالعدالة هو عمل صعب ومعقد. إن هناك حاجة إلى المعايير التي تعتبرها أعداد كبيرة من الرواندين عادلة لتوجيه توزيع الأموال للضحايا ولرعاية الأرامل والأيتام. ويجب على الدولة أن تتعامل بعدل وفعالية مع إعادة توطين الأشخاص المشردين. ففي خلال أواخر تسعينيات القرن العشرين، عاد ثلاثة ملايين لاجئ ببطء وكان يجب إعادة توطينهم. إن نقص الأراضي المتوفرة للاجئين العائدين يشكّل قضية كبيرة، لا سيما حين تكون الأرض في معظمها غير موروثة أو مملوكة.

كما أن الحاجة إلى إعادة استيعاب العديد من الجناة من جديد في المجتمع يعقد تحدي المصالحة وإحلال السلام الاجتماعي بشكل كبير. لقد ساهم ما يصل إلى نصف مليون شخص في الذبح بطريقة أو بأخرى. وسيكون من المستحيل سجنهم جميعاً، كما أن السماح

للعديد منهم بالبقاء عبر الحدود في الدول المجاورة لـن يقـدِّم أي خدمـة لمـصالح الدولـة المستقبلية في الأمن. لقد عاد الكثير من المقاتلين ببطء، وقـام بعـضهم بتـسليم أنفـسهم في ظل القوانين الجديدة التي توفر الشروط اللازمة لدخولهم ثانية في المجتمع.

كما عانت رواندا من مشكلة اكتظاظ حادة في الـسجون أدت إلى اتهامـات بمعاملـة غير إنسانية. ولم يكن لدى المسؤولين خيار سوى إطلاق سراح أعداد كبيرة من المجـرمين على مستوى منخفض والذين كان يجـب إعـادة تـوطينهم في مجتمعـات. وفي مطلـع عـام 2006، تم إطلاق سراح ما يصل إلى 55,000 سجين- وهو عدد سكان مدينة أميركيـة صغيرة.

كما أن النقص الحاد في المحامين وموظفي القانون جعل مـن المـستحيل تقريبـاً إدارة العدد الهائل من قضايا الإبادة الجماعية. وتقدر الحكومة أن الأمر قد يستغرق مائة عام لحل القضايا من خلال نظام المحاكم التقليدية. إن هـذا الواقـع، إلى جانـب الرغبـة في تطبيـق العادات المحليـة في حـل قـضايا الإبـادة الجماعيـة، قـد قـاد المـسؤولين إلى الاعـتماد عـلى مؤسسات بديلة متأصلة في تقاليد السكان المحليين للعدالة.

وفي محاكم تقليدية، قامت المحكمة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا (ICTR) والحكومـة بالنظر في القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية التي انخرط فيها منظمون عـلى مـستوى عـال، لكن الحكومة الوطنية أناطت محاكم «الغاكاكا» المحلية بدور أسـاسي، وهـي محـاكم عـلى مـستوى القريـة تعتمـد عـلى القـانون الأسـاسي المتجـذر في العـرف المحـلي. إن هنـاك 169,442 قاضي غاكاكا يعملون في 12,103 محكمة. وهم منتخبون من قِبل المجتمـع بناء على معايير النزاهة الشخصية والجدارة بالثقة.[46]

وتحت نظام الغاكاكا، يكون للمتهمين الحق بتقديم شهود وأدلة بالنيابة عن أنفسهم في محاكمات علنية. كما أن هناك حقاً في الاستئناف أمام المحاكم العليا. لكن فيما عدا ذلك، فإن عملية إقامة العدالة لا تستمر باتباع المعايير ذاتهـا للقـانون الـدولي. وفي الحقيقيـة، إن هدف المحاكم ليس تحديد نوع الجزاء بطريقة عادلة تماماً على مرتكبي الجرائم، بل أن تعزز

المصالحة والتعويضات بطرق تسهم في بناء المجتمع والسلام الاجتماعي. ويتم بذل محاولات للتوصل إلى استيعاب أفضل لما حصل، ومن ثم تطبيق خطة للتعويضات والرجوع إلى المجتمع توافق عليها جميع الأطراف. وغالباً ما تتضمن التسويات شرطاً لخدمة المجتمع. على سبيل المثال، قد يوافق متهم على المساعدة في بناء منزل لأقارب ضحية أو العمل في تعاونية محلية لمنتجات الألبان لمدة محددة من الزمن.

ونظراً لحجم القضايا والطبيعة غير الرسمية للنظام فإنه من غير المستغرب أن تتسم العملية بعيوب ليست بالقليلة. فقد اتُهم بعض قضاة الغاكاكا بالتحيز وحمل الضغائن ضد المتهمين، وفي بعض الحالات، بكونهم هم أنفسهم من مرتكبي الإبادة الجماعية. وكما أشار مراقبون دوليون، فقد واجه المتهمون اتهامات لا أساس لها وتجريماً بالاشتراك. وكان لا بد أن تكون هناك حالات احتجاز خاطئ لمرتكبين مزعومين.[47]

ولأن السبب الأساسي لهذه العملية هو السلام والمصالحة، فقد تم تشجيع القادة الدينيين على دعم نظام الغاكاكا والطلب من أتباعهم احترام سلطته القضائية. وقد شددت شخصية دينية مراقبة للعملية على أهمية أن يمد الجناة السابقون «أيديهم» - ذات الأيدي التي قتلت - للخدمة والإصلاح. وقالت فاطمة ندانغيزا، الأمينة التنفيذية للوحدة والمصالحة الوطنية، «لقد كانت الكنائس مكاناً للتعافي،» وهي مختصة «بالمسائل القلبية.» كما أنها تعتقد بأن رواندا لا يمكن أن تتقدم للأمام بدون تعافٍ، وهي تشير إلى نمو دراماتيكي حديث في كنائس جديدة منظمة حول رحيل واضح عن الماضي.[48]

إن دور المنظمات الدينية في دفع السلام والمصالحة لا يمكن المبالغة فيه. ووفقاً لقائد ديني، فإن «الحقيقة تحرر المرء وتعتق عقله.» لا بد من مساعدة الروانديين على الإيمان بأنهم ليسوا مجرمين بطبيعتهم، وبأن المصالحة الحقيقية يمكن أن تكون نقطة بداية جديدة. لقد اجتمعت المنظمات الدينية والقادة الطائفيون معاً تحت مظلة واحدة لتوجيه العملية إلى المضي قدماً.[49]

وكما أقر الرئيس كاغامي، فقد ساهمت كافة القطاعات في الانهيار العنيف في رواندا، بما فيها الشخصيات الدينية في العديد من الحالات. ولكنه يؤمن بأن الأغلبية

الساحقة من الطائفيين لا يشاركونه شغفه بالتجديد فحسب، ولكنهم أيضاً في مواضع ملائمة لترأس مداواة جراح البلاد. لقد اجتمع القادة الدينيون معاً لأخذ إخفاقات الماضي بعين الاعتبار ومواجهة التحدي المتمثل في تحقيق المصالحة والاندماج الاجتماعي في المستقبل.

إن قادة المجتمع المدني يعرفون أن العوائق أمام تحقيق المصالحة والتنمية الاقتصادية كبيرة. ويعرفون أيضاً كم سيكون دورهم حاسماً في منع الانتكاسات. إن المجتمع المدني، وفقاً للجنة الوطنية، «ينشأ من الحاجة.» والحاجة اليوم هي أن ينتظم المجتمع المدني ضد خطايا الماضي ويمنعها من العودة.

ويجسد هذا الدور المطران جون روكياهانا من الكنيسة الإنجيلية في رواندا، والذي فقد العديد من الأصدقاء والأقارب في الإبادة الجماعية وهو الآن يساعد في تنظيم شبكة على الصعيد الوطني للقساوسة والكنائس لتعزيز المصالحة. وفي إحدى المقابلات، شرح المطران جون كيف تولَد المجتمعات أو تُعاد ولادتها من جديد في خضم الاضطهاد والألم. فعندما يعاني الشعب في ظل أنظمة سيئة، فإنهم يجتمعون حول منظمات جديدة للحماية والتجديد. والأمر الأكثر أهمية هو الشكل الذي تتخذه هذه الجمعيات التطوعية. كما شدد على أن التقدم الاجتماعي المستدام يجب أن يكون «من أسفل إلى أعلى، ويجب على المجتمعات أن تبحث عن مصيرها في بناء الدولة».[50]

دور الحاكمية

إنه ليس من الممكن تخيل نهضة وطنية في أعقاب الإبادة الجماعية بدون التزام شديد بإنشاء مؤسسات جديدة وقوانين جديدة وقيادة جديدة. ويؤمن الرئيس كاغامي بأن الطريقة الوحيدة لتفادي تكرار الإخفاقات السابقة هي مواجهتها مباشرة. فإن كانت المشكلة في الماضي هي القيادة «المعادية للشعب»، فإن الحل الآن هو تدريب جيل جديد على «قيادة قوية من أجل ديمقراطية متنامية»، وإعداد الناس ليكونوا مواطنين.

وتتناول العديد من خطابات كاغامي بإسهاب الحاجة لفهم المعايير العالمية للحاكمية الرشيدة والحاجة لأن يتوقعها المواطنون. إن الحماية الدستورية لحقوق الإنسان الفردية مهمة، ولكن وعياً جديداً بين المواطنين له الدرجة ذاتها من الأهمية. ويقول كاغامي، «أولاً، يتعين على القادة من مختلف المستويات تبني ثقافة جيدة من الشفافية والمسؤولية وأن يكون تفكيرهم متوجهاً نحو مصالح الناس دائماً.»[51] وقد حظي باستحسان واسع لتعامله بفعالية مع مشكلة الفساد في الدولة.

ويذكّر كاغامي الشعب على الدوام كيف استخدمت الأنظمة الفاسدة السابقة التمييز العرقي لتبقي نفسها في السلطة وتمنع الثقافة الديمقراطية والحكومة الدستورية من التطور. كما أنه يؤكد أنه إذا تمت مساعدة الرواندين على فهم كيف تم استغلالهم من قبل غرباء ودفعهم على كره بعضهم البعض في الماضي، فإنهم لن يقعوا مرة أخرى في الفكرة المثيرة للاشمئزاز في الذات والمتمثلة في أن الأفارقة لديهم ميل فطري للتصرف بوحشية تجاه بعضهم البعض. ويشدد كاغامي على الحاجة إلى «مقاومة أي نوع من الأيديولوجيات والحركات من المرجح أن تقسم الشعب الرواندي.»[52] كما أنه يتحدث عن إنشاء «ثقافة تعاون» و«ثقافة انتماء للوطن» صحية تركز على الافتخار بالوطن بدلاً من المجموعات العرقية.

وفي مقابلة خاصة في منزله، تحدث كاغامي عن بناء مؤسسات جديدة وقيادة جديدة، وعن تغيير الثقافة من أسفل إلى أعلى. كما قال إن «الديمقراطية تتمحور حول الخيار.» وقد كرر تلك الكلمات بتشديد: «خيارات مطلعة و*أخلاقية*.» لقد كشفت النزاعات في عشرات الدول عن أن المواطنين قد يكونون مطلعين، لكنهم على خطأ كبير أيضاً.

إن التجربة الرواندية في بناء الدولة لم تكن ممكنة بدون نهضة أخلاقية. لقد كان التركيز الرئيسي للجنة الوحدة الوطنية والمصالحة على التربية المدنية، بما فيها حلقات عمل عن كيفية تعزيز المواطنة والسلوك الخدمي.

ويؤمن كاغامي بأنه رغم الحاجة إلى الصداقة والمساعدة الدوليتين، إلا أن إعادة إعمار دولة ممزقة بشكل مؤلم يجب أن يتم من قِبل الروانديين. ويعرب عن تشككه بشكل خاص تجاه العديد من المنظمات غير الحكومية الخارجية. ففي العديد من الحالات، يعتقد بأنها تفتقر إلى فهم كافٍ لتاريخ وثقافة البلاد، وبالتالي فإنها تجلب توقعات غير واقعية. وهو يقدم تحذيراً شديداً لكل الغرباء: إن العديد من الأنشطة المقامة بروح الإنسانية هي ببساطة ليست مناسبة. إن ما يهم هو «جودة» تلك الأنشطة- بمعنى ما إذا كانت تقدم عمل بناء دولة بشكل مادي مع أخلاقيات جديدة للمواطنة.

الاقتصاد والنضال من أجل النهضة الوطنية

قد تكون آفاق حكومة رواندا مرتبطة بقدرتها على تحقيق تحسينات اقتصادية حقيقية لشعبها. وربما لم يكن الفقر عاملاً سببياً أساسياً في النزاعات السابقة، لكن الفقر المستمر مُعترَف به على أنه عائق لطرح فظائع الماضي جانباً بشكل آمن.

إن الفقر إما أن يشكل انقساماً أو يُحدِّد كعدو مشترك يجتمع حوله أشخاص كانوا منقسمين سابقاً. وعلى الأقل فإن مسؤولاً رواندياً واحداً، وهو وزير الشباب والرياضة، يحاول أن يجتذب عقول الشباب بإخبارهم بأن عليهم «تحويل كراهية الماضي إلى كراهية للفقر.» وحالياً على الأقل، فإن هدف الحد من الفقر يسهم في جمع الناس معاً.

إن المسؤولين الروانديين يدركون أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي أمر بالغ الأهمية، وبأن الزمن يمر. إن البلاد تحتاج إلى نمو اقتصادي من أجل تحقيق عدالة اجتماعية. وتقول فاطمة ندانغيزا، «ليس بإمكاننا أن نتحدث عن المصالحة في غياب النمو والتعليم والحاكمية.»[53] إن العديد من التوترات الكامنة في دولة ما ذات تاريخ من النزاع لها علاقة بمشاكل التخلف المتشابكة: عدم وجود ما يكفي من الغذاء أو المياه النظيفة،

والخدمات الرئيسية، والأهم من ذلك كله، الوظائف. واليوم، فإن 60 بالمائة من الرواندين عاطلون عن العمل كلياً أو جزئياً.

وكونها تقع في المناطق الداخلية من إفريقيا، فإن رواندا محاطة بالأرض، بدون وجود إمكانية وصول سهل إلى الموانئ. وليس هناك أي ممرات مائية، ولا سكك حديدية عاملة، والقليل من الطرق الملائمة. إن البنية التحتية في حالة سيئة من عدم التطور والإهمال. والكهرباء غير منتظمة حتى في العاصمة وتعتمد على مولّدات باهظة التكلفة تعمل بالديزل الذي يتم توفيره بواسطة قوافل شاحنات وقود يومية تقطع مسافات طويلة وتعبر حدوداً خطيرة. ولا يحصل على الكهرباء أصلاً سوى القليل من الريفيين. ومن الصعب جداً بناء اقتصاد تصنيعي أو جلب التكنولوجيا إلى البلاد بدون القدرة على توليد الطاقة.

وتبقى زراعة الكفاف الشكل الوحيد لكسب الرزق لأغلبية كبيرة من الرواندين، وهي تمثل بالنسبة للكثيرين طريقتهم الكلية في الحياة. لقد تم إعداد كل فدان، تقريباً، من الأراضي الصالحة للفلاحة من أجل الزراعة، وفي الكثير من الحالات، تم تقسيمه لاستيعاب عائلات جديدة. إن ندرة الأرض إضافة إلى النمو السكاني السريع يبقى واحداً من أكبر التحديات التي تواجه رواندا. إن عدم وجود سياسة أراض عادلة يمكن أن يؤدي بسرعة إلى توترات وأن يهدد الأمن القومي. ويؤمن معظم الملاحظين بأن النقص في الأراضي الصالحة للزراعة في رواندا كان عاملاً في الكراهية العرقية.

ومنذ عام 2003، شرعت الحكومة في برنامج إصلاح الأراضي الذي يهدف إلى تحديد ملكية خاصة واضحة لقطع الأرض الزراعية وإيقاف تقسيم المزارع. ولغايات التنمية طويلة المدى، فإن الحكومة لا تملك سوى خيار محاولة زيادة إنتاجية الأراضي التي تحت الزراعة، وتشجيع الهجرة إلى البلدات والمدن كذلك، حيث هناك احتمالية أكبر لظهور تنوع في سوق العمل.

إن رواندا بحاجة للكثير من المساعدة من أجل التقدم اقتصادياً. إنها بحاجة ماسّة لزيادة الصادرات والعملات الأجنبية، والقيام بهذا يتطلب بنية تحتية واستثماراً أجنبياً.

وعلى غرار الكثير من الدول النامية، فقد اجتذبت رواندا مجموعة متنوعة من أصحاب المشاريع الاجتماعية الذين يريدون الخروج بأفكار جديدة تتعلق بحدود بناء الدولة. وتحاول شركة أسسها أميركي في العشرينات من عمره أن تطور وحدات توليد صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية من أجل خدمة مؤسسات مثل الشركات والمدارس والمكتبات التي تفتقر حالياً إلى كهرباء كافية. فيما قام شخص آخر برسم خطط لنظام محكم من أسلاك الألياف البصرية، على أمل توفير إنترنت ذات سرعات عالية للشركات التي تعمل في رواندا.

وقد أثبت الرئيس بول كاغامي نفسه فعالية في لفت نظر العالم إلى تجربته. وبالتحديد، فقد نجح في الحصول على دعم من شركات ومجتمعات دينية أميركية. كما فاز كاغامي شخصياً بالثقة، وألهم بإشراك أبرز قائد ديني في أميركا، ريك وارين، والذي يعمل قساً في كنيسة ذات 25,000 عضو كما أنه مؤلف كتاب *الحياة المدفوعة نحو هدف* (*The Purpose-Driven Life*)، والذي بيع منه 25 مليون نسخة في جميع أنحاء العالم. ويقوم وارين ببناء شراكة فريدة مع الطوائف الرواندية على أمل دفع السلام والمصالحة قدماً وتعزيز قدرتها على توفير خدمات هناك حاجة ماسة إليها.

لقد جذب الرئيس كاغامي اهتمامات رفيعة المستوى في مجتمع الأعمال التجارية الأميركي. وهناك العشرات من رواد المشاريع والرؤساء التنفيذيين يناصرون التنمية الاقتصادية الرواندية ويستخدمون تأثيرهم لزيادة فعالية دعم الشركات الأميركية. وقد حصل شريكان في الاستثمار من شيكاغو، وهما جو ريتشي ودان كوبر، على تعهدات من شركات للمساعدة في تصدير القهوة الرواندية إلى متاجر أميركية للبيع بالتجزئة؛ ولتطوير خدمات الهاتف وفتح مركز اتصال في كيغالي؛ ولتحسين الزراعة وتنمية الموارد الطبيعية.

الفصل الثاني عشر

عادات القلب: حالة ثقافة مدنية عالمية

من السهل تأييد الديمقراطية. لكن تحقيقها أصعب بكثير من ما هو مفترَض عادة. لقد صممت الديمقراطية للديمقراطيين، ونجاحها الأكبر يعتمد على أكثر من مجرد إجراء انتخابات دورية. إن الديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون مؤسسات تعمل على تنمية مواطنين قادرين على ممارسة حقوق ومسؤوليات الحرية على حد سواء. وفوق ذلك، فإن تلك المؤسسات التي تستند إليها الديمقراطية يجب أن ترتكز بحد ذاتها على القيم الإنسانية والديمقراطية. إن ما يحتاجه العالم حقاً هو ثقافة مدنية وروح الجماعة الديمقراطية، وليس مجرد المزيد من الانتخابات.

إن الفكرة الرئيسية التي طُرِحت في هذا الكتاب هي أن صادرات أميركا الرئيسية اليوم هي إرثها من المجتمع المدني الديمقراطي. إن الأميركيين، وعن طريق عطائهم الخيري ومشاركتهم في المنظمات غير الحكومية، يساهمون في تنمية العالم الثالث بطرق وعلى مستويات تطغى اليوم على المساعدة الخارجية التقليدية. والأهم من ذلك، أن مبادئ العمل الخيري والمجتمع المدني الأميركية تنتشر سريعاً عبر أنحاء العالم في كل من العالم المتقدم في أوروبا وآسيا والعالم غير المتقدم في إفريقيا وأميركا اللاتينية. كما تقوم مجموعات متزايدة من المنظمات غير الربحية والتطوعية بإيجاد حلول «من أسفل إلى أعلى» لمشاكل العالم الثالث الاجتماعية والاقتصادية الملحّة.

وفي الوقت ذاته، فإن المجتمع المدني المحلي يتجذر حيثما تسمح تكنولوجيا المعلومات وانفتاح الحكومة له بالنمو، وهو يرتبط إلكترونياً مع نظرائه في جميع أنحاء العالم. ولأول مرة في التاريخ يظهر مجتمع مدني، ديناميكي ومرتبط عالمياً، بشكل مستقل عن الحكومة. وهذه هي القوة الوحيدة الأكبر للتقدم العالمي في الدمقرطة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. إن المجتمع المدني ينتمي للمواطنين الذين يعملون معاً بشكل تطوعي نحو أهداف مشتركة وغالباً في تعارض مع الحكومات المقاومة للتغيير. إنه يمهد الطريق للمواطنين في كل مكان للمشاركة في رسم اتجاه مجتمعاتهم.

وبالرغم من جميع العوائق التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب، فإن المجتمع المدني الديمقراطي يتطور تدريجيا كقوة لا يمكن إيقافها. وبفضل التقدم العالمي في تكنولوجيا الاتصالات والوعي العالمي المتزايد للمواطنين في كل مكان، ستتمكن قلة فقط من أنظمة العالم السياسية القمعية من مقاومة الضغط من أجل انفتاح أعظم. وفي الوقت المناسب، من المرجح أن الديكتاتوريين سيجدون أنه من المستحيل أن يحافظوا على الحكم الاستبدادي كما كان معروفاً على مدى القرن الماضي.

ولهذا السبب يعتبَر المجتمع المدني مهماً جداً. فهو الجسر للديمقراطية ومنبع الفضائل المدنية التي تحافظ على تقدمها.

رؤية الغرب للمجتمع المدني كمرقد لبذور الديمقراطية

إن لمصطلح «المجتمع المدني» تاريخاً حافلاً كجزء لا يتجزأ من الحياة السياسية الغربية والفلسفة العامة، برغم بقاء بعض الحيرة حول ماهيته وما يفعل.

ويقر الجميع تقريباً بأن المجتمع المدني، كحد أدنى، يشمل شبكة المنظمات التطوعية بكاملها والتي تنتشر متناثرة في شتى أنحاء مشهدنا الاجتماعي: مجموعات الحي والجمعيات المدنية والمؤسسات الخيرية وأماكن العبادة والعائلات والجماعات الأخوية

والشبكات التطوعية «من آلاف الأنواع،» على حد قول أليكسيس دي توكفيل. ولكن بالأهمية ذاتها يرتبط المجتمع المدني بنظام أخلاقي يمثل شبكة حماية للديمقراطية. إنه مرتبط بشكل لا ينفصل بالقيم السياسية الديمقراطية.

ووفقاً لآدم سيليغمان، فإن «فكرة المجتمع المدني ذاتها تتطرق للمواضيع الرئيسية لتقاليد السياسات الغربية وتعيها.»[1] ومن ضمن المصادر الرئيسية للفكرة هناك الفلسفات الكلاسيكية والتنوير الاسكتلندي والبروتستانتية الأميركية المبكرة والفكر الاجتماعي الكاثوليكي.

لقد كانت هناك فورة في الاهتمام بالمجتمع المدني خلال الفترة الثورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد كانت كتابات جون لوك في الموضوع تنبوئية بشكل خاص، وذلك في ضوء صراعات اليوم العالمية مع الإرهاب والإبادة الجماعية والنزاعات المدنية. وبالنسبة للوك، فإن المجتمع المدني قد مثل ممرات للرجال لترك «حالة انعدام القوانين» الوحشية والانخراط في جماعة من الذين يسعون لتحقيق مصالح مشتركة من المواطنين الأحرار. لقد كان وسيلة لإيجاد توازن بين الحرية والنظام.

ولربما لم يترك أحد إرثاً أكثر تأثيراً أو ديمومة على الفهم الأميركي للمجتمع المدني من أليكسيس دي توكفيل، الرجل الفرنسي الذي سافر إلى أميركا في أربعينيات القرن التاسع عشر ودرس مؤسساتها. لقد فهم توكفيل جذور الديمقراطية الأساسية ومتطلباتها، وكان يرى مؤسسات المجتمع المدني بتلك الأهمية ليس لمجرد أنها تؤدي وظائف لا حصر لها في مواقع لا تعدُّ ولا تحصى يومياً، ولكن لأنها تولد طابعاً فردياً وعادات ديمقراطية. ومن خلال هذه المؤسسات والشبكات، فإن المواطنين يطورون القدرة على أن يكونوا أكثر مساعدة وثقة واحتراماً لبعضهم البعض.

وقد سعت مجموعة من شخصيات القرن العشرين البارزة إلى إعادة تجديد الاهتمام بالمجتمع المدني، بمن فيهم روبرت نيسبت ودانييل بيل وروبرت بيلاه وروبرت بوتنام وويليام غالستون وبيتر بيرغر وريتشارد نيوهاوس. وبدرجات متفاوتة، قام أولئك

الأشخاص بمعالجة مشكلة تراجع مشاركة المواطنين في الشؤون المدنية ومسؤوليات الديمقراطيات الغربية.

وأياً كانت الاختلافات، فإن فكر المجتمع المدني كان دائماً مهتماً بعلاقة المواطنين الأفراد مع مجتمع ودولة ديمقراطيين. ويقول سيليغمان، «إن ما كان مشتركاً بين كل المحاولات لتوضيح مفهوم المجتمع المدني هو إشكالية العلاقة بين الخاص والعام، وبين الفرد والمجتمع، وبين الأخلاق والاهتمامات الفردية، وبين المشاعر الفردية والاهتمامات العامة.»[2]

إن المجتمع المدني هو مجال عام، وإن لم يكن حكومياً. إنه حيز تتشكل فيه جمعيات مدنية منظمة بحرية ومتحكّماً بها ذاتياً وتتخذ اتجاهاً من أعضائها المتطوعين في السعي لتحقيق أغراض ومعان مشتركة. إنها غالباً آلية اجتماعية، وليست سياسية أو اقتصادية. ولا يمكن للمجتمع المدني وحده أن يوفر الحلول لمشاكل اقتصادية أو مشاكل عدم المساواة. إنه بالكاد ترياق مناسب للأمراض وللفقر الذي يهدد للحياة , كما أنه ليس بديلاً لحكومة رشيدة. وفي حين أنه يوفر دفاعاً عن الأفراد ضد التدخلات غير المبررة للدولة، إلا أنه أيضاً يتطلب حماية الدولة ودعماً متواضعاً على الأقل. وبرغم عدم كونه بديلاً للأحزاب السياسية، إلا أن المجتمع المدني يوفر ساحة للدعوة والنقاش حول اهتمامات عامة. وعلى حد قول أحد المراقبين، هو «حيز عام غير تشريعي وخارج نطاق القضاء يتم فيه تطوير ومناقشة الفروق الاجتماعية والمشاكل الاجتماعية والسياسة العامة ونشاط الحكومة ومشاكل المجتمع والهوية الثقافية.»[3]

إن المجتمع المدني، بلا شك، هو أداة لضبط وتشتيت السلطة. وقد تم إثراء مفاهيم المجتمع المدني بواسطة مبدأ أساسي للفكر الاجتماعي الكاثوليكي، وبالتحديد مفهوم «التبعية،» والذي ينص على أن السلطات والمسؤوليات في دولة جيدة التنظيم يجب أن تكون متزنة وموزعة، وبأنه يجب حماية المجتمعات المدنية بشكل خاص. ووفقاً للتعاليم الكاثوليكية، «فإنه من الظلم والشر الخطير، ومن الإخلال بالنظام الحق أن تحوّل منظمة أكبر أو أعلى

نفسها بوظائف يمكن أن تؤدى بفعالية بواسطة هيئات أصغر وأقل شأناً.»[4] وترتكز التبعية إلى رؤية الإنسان على أنه ذكي وحر واجتماعي بطبيعته، ورؤية المجتمع الذي ينتظم فيه أشخاص أحرار لتحقيق أهداف مشتركة ضمن إطار أخلاقي. ويرتبط مفهوم الصالح العام ارتباطاً وثيقاً مع التبعية، ويحظى بدعم كبير في التعاليم الأخلاقية الكاثوليكية.

إن المجتمع المدني هو مولِّد لرأس مال اجتماعي مهم. وفي العالم الحقيقي لحياة الناس اليومية، فإن الجمعيات المدنية عادة ما تتشكل لحل مشكلة مجتمع أو ترويج فكرة أو تلبية حاجة اجتماعية. لكن المجتمع المدني ليس لمجرد حل المشاكل، فمهمة المجتمع المدني هي أن يوجد مواطنين.

ويقول أليكسيس دي توكفيل، لقد كانت الجمعيات التطوعية «مدارس صغيرة للمواطنة،» وأشار إلى التوتر الخلاق الذي وجِد بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. وقد أقر بحقيقة كون المصلحة الخاصة تشكل عاملاً في الديمقراطية، وعامل وفر الكثير من الطاقة والنشاط التجاريين، لكنه قال إن الأميركيين كانوا يميلون إلى تفسير أعمالهم بـ «مبدأ أن المصلحة الخاصة مفهوم بشكل صحيح.» وكان يعني بذلك احتراماً مستنيراً لأنفسهم دفعهم لأن «يساعدوا بعضهم البعض» وأن يكونوا على استعداد «للتضحية بجزء من وقتهم وممتلكاتهم في سبيل رفاه الدولة.»[5]

لقد كان توكفيل يرى العلاقات المتبادلة للمجتمع المدني على أنها الأساس «الضروري الذي يعتمد عليه تقدم البقية» في مجتمع ديمقراطي. وفي حين تتصرف الدول الكبيرة والأبوية والمسيطرة كالوالد، مبقية رعيتها في «مرحلة طفولة دائمة» وسالبة كرامتهم منهم، فإن الحياة الترابطية هي التي ترفع من شأن الناس وترتقي بهم فوق الاهتمامات الفردية الضيقة. ومن خلال المشاركة المدنية، «تتجند المشاعر والآراء، ويتسع القلب، ويتطور العقل البشري فقط من خلال التأثير المتبادل للأشخاص على بعضهم البعض.» ويقر بأن هذه التأثيرات ليست طبيعية، حتى بين الدول الديمقراطية. فهي يجب أن «توجد بشكل مصطنع، وهذا يمكن أن يتحقق فقط عن طريق الجمعيات.»

إن المجتمع المدني يعزز الأشياء ذاتها التي تعتمد عليها الديمقراطية: وهي التضامن الاجتماعي والشعور بالالتزام المتبادل. إنه يأخذ أفراداً منفصلين ويحبكهم في النسيج الاجتماعي الأكبر، رابطاً إياهم بغايات أبعد من مصالح شخصية أو ضيقة. وكان هذا هو السبب الذي لأجله اعتبر توكفيل الجمعيات التطوعية على أنها أساس العظمة الوطنية.

وفي الوقت ذاته، فإن الجمعيات التطوعية تلعب دوراً خطيراً كمؤسسات وسيطة، وكحاجز بين الهياكل الشخصية وغير الشخصية للدولة والسوق الاقتصادي. ولا تشمل ديناميكيتها الأساسية البحث عن الربح أو النفوذ. وبالرغم من أن المجتمع المدني يمكن أن يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً مع مؤسسات تجارية محلية صغيرة النطاق، إلا أنه ليس مجالاً اقتصادياً يتنافس فيه أشخاص ذوو مصالح خاصة على الميزات. وعلى الرغم من أن المجتمع المدني يتضمن العديد من مجموعات المناصرة التي تدعو إلى إجراء تحسينات في الظروف الإنسانية، إلا أنه لا يتم فهمه غالباً على أنه جزء من المجال السياسي، حيث يوحد كل من الأفراد والفصائل جهودهم للوصول إلى السلطة. وبدلاً من ذلك، فإن المجتمع المدني قطاع اجتماعي حيث يدخل الأفراد في علاقات أفقية من الثقة والتعاون.

وعلى حد تعبير جين بيثك إيلشتاين، فإن «مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي القوية ولكن المرنة» هي الأساس الأكيد للديمقراطية والضابطة للنزعات المركزية والشمولية للدولة الحديثة. إن المجتمع المدني حصن ضد أيديولوجية الدولانية والأحلام المبالغ فيها للمجتمع الوطني والتي يسعى إليها في كثير من الأحيان الأيديولوجيون والديماغوجيون في الدول الديمقراطية والدكتاتورية على حد سواء. وكلما كانت طبقة المجتمع المدني أكثر سماكة، كانت القيود أكبر على الحكومة المركزية أو الاستبدادية.

وكلما كانت هذه الطبقة من الجمعيات المدنية أرقّ، كانت العلاقة العمودية بين الفرد والدولة أقوى - وهي علاقة تتسم بالنفوذ والسلطة والتبعية. وحين يضمر المجتمع المدني، يُترك الأفراد أقل قوة وأكثر انعزالاً في مجتمع تؤدي فيه كل الطرق إلى المحامين والمحاكم والوكالات الاجتماعية.

إن الثقة هي واحدة من العناصر الأساسية للثقافة الديمقراطية، وهي منتَج ثانوي للمجتمع المدني. وقد وصف فرانسيس فوكوياما كيف أن لدى المجتمعات التي تتمتع بروابط قوية للثقة الاجتماعية والتعاون، مزايا فعالة مقارنة بتلك التي تتسم بالعزلة الفردية والتفتت الاجتماعي. إن الثقة شكل من أشكال مواد التشحيم الاجتماعية التي تجعل المعاملات الإنسانية سلسة، سواء كانت مدنية أو تجارية، ولاصق يحمي روابط الجمعيات الإنسانية. ويقول فوكوياما إن المجتمعات القوية متجذرة ومصونة بواسطة «الروابط الأخلاقية للثقة الاجتماعية، وهي رابطة غير معلنة وغير مكتوبة بين المواطنين من أبناء البلد الواحد تسهل المعاملات ويعزز الإبداع الفردي وتبرر العمل الجماعي.»[6]

المجتمع المدني محلي وتطوعي

إن المواطن في مجتمع مدني ليس ذاتاً سياسية أو عميلاً لنظام حكومي كبير في المقام الأول. إن المواطن، في المقام الأول، هو مقيم في حي أو بلدة أو مدينة أو دولة، يتمتع بكامل الحقوق والالتزامات المتبادلة المعنية.

وقد تحدث زميل توكفيل والمعاصر له إدموند بيرك عن الحاجة إلى ربط المواطنين في المجتمعات الحرة بجمعيات دون وطنية أو «تقسيمات» وذلك من أجل إيجاد محبة صحية للوطن ومحبة للبشرية بشكل عام. ويقول بيرك، «إن الارتباط بفرع، وحب الجماعة الصغيرة التي ننتمي إليها في المجتمع، هو الرابط الأول في سلسلة نتقدم بها نحو حب لبلادنا وللبشرية.» إن الناتج الرئيسي لهذه الجمعيات المحلية هو التعاطف الاجتماعي، واحترام الآخرين والصالح العام.

إن على المجتمع المدني أن يعزز دور المتطوعين والمنظمين المدنيين في مواجهة الميول نحو البيروقراطية وتجاوزات «أخصائيي الخدمة الاجتماعية» المدربين والمعروفين. وغالباً ما يُخمِد ذلك التجاوز المواطنة ويثني المتطوعين عن الانخراط في تلبية احتياجات الحي. إن الدور الذي لا بديل له «للتقسيمات» المحلية أو «الفصائل الصغيرة» غالباً ما يتم

إغفاله. ويميل محللو السياسة والدعاة السياسيون والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى إدامة التحيز لصالح الكبير على الصغير، والوطني أو العالمي على المحلي، والمحترف على الهاوي. وهذا الانحياز يعمل ضد تنمية المواطنة الديمقراطية.

ويجدر التساؤل بشأن ما إذا كانت المنظمات الإنسانية غير الحكومية ومجموعات المناصرة الكبيرة - والتي غالباً ما تؤمن جزءاً كبيراً من تمويلها عن طريق الحكومة وغالباً لا تخضع للمساءلة - تندرج في الواقع تحت تعريف المجتمع المدني. وفي النموذج الحقيقي له، يتكون المجتمع المدني من جمعيات من الناس أنفسهم وبواسطتهم ولأجلهم. وإن كان لا بد من تضمين الجمعيات غير الربحية الضخمة الممولة بواسطة القطاع العام، فلا بد أن يكون التضمين مشروطاً بالتزام بيّن تجاه نمو المجتمع المدني المحلي الأصلي.

إن بناء مجتمعات ديمقراطية متينة يتطلب تنمية متأنية ومضنية للمواطنين في قاعدة المجتمع. وعلى حد قول جين بيثك إيلشتاين، فبدون مواطنين، «ليس هناك أي ثقافة ديمقراطية.»[7] إن بإمكان الدمقرطة أن تحظى بمساعدة وتشجيع من الأعلى، لكنها في الأساس مشروع «من أسفل إلى أعلى.»

وينطبق المبدأ نفسه على الحد من الفقر. إن ظرف الفقر ذاته يتضمن مسائل قدرة فردية واجتماعية. إن التخلص من الفقر يتطلب أن تتم معالجة مجموعة متنوعة من الظروف المحلية. وكما يبين عادة الناشط الحضري الأميركي روبرت إل. وودسون، فإن الحلول لا يمكن أن «تلقى بالمظلات في حي ما.» وكما يعلق وودسون فإن المشكلة والحل يوجدان في محيط محلي وضمن «رمز بريدي» معين. لذا، فإن ظروف الفقر لا تتأثر بشكل كبير بالعلاجات الشاملة التجريدية المعدَّة من قبل صناع سياسة محترفين يعملون على مسافة بعيدة من المشكلة.

إن العديد من النهج ذات النتائج العكسية التي تمت تجربتها عبر العقود العديدة الماضية قد باءت بالفشل من حيث المبدأ بسبب الفرضية المتغطرسة بأن نشطاء وبيروقراطيي مكافحة الفقر يحملون مفاتيح تمكين الفقراء. وبدلاً من ذلك، يجب أن يتم

تشجيع الفقراء على تحديد المشكلة بأنفسهم وتطبيق حل ما لها. إن هناك الكثير مما يمكن أن تفعله الحكومات والمؤسسات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم من أجل المساعدة، ولكن الحلول للفقر والأمراض والبطالة لا يمكن أن تُفرَض على المجتمعات. إن الحل لمشكلة الفقر هو الازدهار، والازدهار لا يمكن أن يُفرَض من الخارج.

إن تخفيف الفقر والدمقرطة يتطلبان بناءً متأنياً، طبقة تلو طبقة، للقدرات الموجودة في مجتمع ما. وحين يطبق الضغط لتحقيق أكثر مما يمكن أن يكون واقعياً في السياق المحلي، فإن المثالي يصبح عدو الجيد. إن المجتمع المدني يحتاج إلى وقت وحيز للنمو، كما يحتاج ظروفاً محددة، بما فيها السلامة النسبية وسيادة القانون والدعم بدلاً من المقاومة من قبل عناصر قوية ومن المحتمل أن تكون منافِسة، مثل العِرق والطائفية الدينية.

ولكي تتجذر الديمقراطية وتصبح مستدامة، فإن الجدول الزمني للانتخابات يكون ذا أهمية ثانوية. والأكثر أهمية من ذلك هو أن يتم إقناع السلطات أو إجبارها على السماح بالانفتاح والحرية كخطوة وسيطة، لتفسح مجالاً للمجتمع المدني بأن ينمو. إن التنمية طويلة الأمد للمواطنة الديمقراطية تعتمد على ضمان حق الجمعيات التطوعية والمجموعات غير الربحية بأن تتشكل وأن تعمل، سواء كانت تلك مجموعات نسائية أو مجموعات حقوق الإنسان أو وسائل إعلام مستقلة أو جمعيات مواطنين أحرار تتراوح من جمعيات جوقات غنائية إلى نوادي شعراء أو مراقبي طيور. وفي هذه الجمعيات يقوم الأفراد ببناء الثقة وتعلم التعاون بطرق تقوي المجتمع الديمقراطي. وبمجرد اندماج المجتمع المدني في دولة ما، فإن احتمالية تقدم مستمر نحو الديمقراطية التشاركية تتحسن.

الديمقراطية هي ثمرة ثقافة مدنية

إن المؤسسات مهمة، لكن المثل والقيم التي تعززها أكثر أهمية. إن المؤسسات المنشأة من قبل الإنسان، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو مدنية، تعكس الرجال أو النساء

الذين أنشأوها. ويمكن أن تكون جيدة من الناحية الأخلاقية، أو سيئة، أو بين ذلك وذاك. إن مكاتب الانتخابات ولجان حقوق الإنسان هي بالتأكيد أهل لأن تكون مؤسسات. ولكن كذلك كان حزب البعث تحت قيادة صدام حسين، وكذلك كانت وكالة الحكومة التي صممت وأدارت معسكرات الاعتقال تحت قيادة هتلر، والذي صعد إلى السلطة بوسائل ديمقراطية من خلال مؤسسة البرلمان.

وعلى النقيض من ذلك، فإن المجتمع المدني يميل إلى أن يرتكز إلى القيم المعيارية. وتتكون معظم منظمات المجتمع المدني من متطوعين يحاولون حل مشكلة اجتماعية أو تحسين المجتمع. إن المجتمع المدني يمس بشكل لا يمكن تجنبه أمور الفلسفة والأخلاق والدين - تلك العناصر التي تشكل الطبقات الأعمق للثقافة المدنية لدولة ما. ويتضمن المجتمع المدني مؤسسات وجمعيات، ولكن يتضمن ما هو أكثر من ذلك أيضاً. إنه يجسد القيم والمعتقدات المعنوية التي تستند الديمقراطية إليها. والمجتمع المدني الصحي - الذي يعزز القيم الإنسانية للنظام السياسي الحر - يولِّد مجموعة من المواقف والعادات والمهارات التي تشكل رأس مال اجتماعي، وهو اللاصق الذي لا غنى عنه للمجتمع الديمقراطي.

إن فشل المجتمعات والثقافات في الحفاظ على عادات أخلاقية إما أن يوجِد انقسامات عميقة أو يتسبب في لجوء الكثيرين إلى مجال السياسة، وهذا من الممكن أن يكون غير ملائم للفصل بين وجهات نظر أخلاقية متضاربة وذلك لأنه ينطوي على السلطات القسرية للدولة. على سبيل المثال، حين تفشل الجهود التطوعية في تحقيق انسجام عرقي من خلال المجتمع المدني، فإن النتيجة تكون هي تسييس الفروق العرقية في مجال السلطة السياسية. وفي رأي كل من بيتر بيرغر وريتشارد نيوهاوس فإن المؤسسة الوسيطة للمجتمع المدني هي «الأدوات المولدة للقيم والمحافظة عليها في المجتمع، وبدونها فإن القيم تصبح وظيفة أخرى للمنشآت العملاقة، وأبرزها الدولة.»[8]

ويميل الأميركيون لنسيان إرثهم الخاص من الاعتماد على الجمعيات التطوعية لتعزيز العادات المدنية والأخلاقية. ووفقاً لرايان ستريتير، وهو باحث مجتمع مدني، فقد

كانت مؤسساتنا الأساسية، «من العائلات إلى المنظمات الشعبية غير الربحية إلى التجمعات إلى الرابطات المهنية النشطة،» هي التي عملت على تنمية «مناخ يعتبره معظم الأميركيين مرغوباً فيه.» إن القطاع التطوعي، أكثر من أي قطاع آخر، «يمتلك القدرة على تدريب حساسياتنا الأخلاقية ويطور فينا احتراماً عملياً لكرامة الآخرين.»[9]

إن مصطلح «الثقافة المدنية» يُستخدم هنا لأنه يعبر عن فكرة التنمية. وتشير «الثقافة» إلى ما هو معياري مقارنة بالعوامل الإجرائية البحتة للمجتمع. والثقافة هي نمط متكامل من الاعتقادات والمواقف والعادات الإنسانية. والثقافة التي تعزز المواطنة هي ثقافة ترتبط فيها فكرة المسؤولية الاجتماعية بالتقاليد والاعتقادات والأعراف.

وتتعلق «المدنية» بالعديد من الصفات والمتطلبات المعنوية، وحتى الروحية، المرتبطة بكون المرء مواطناً. والثقافة المدنية توجِد بيئة يدفع فيها كل تأثير - بما في ذلك الدين والأخلاق وقواعد الحياة اليومية - الفرد نحو سلوك ديمقراطي. إن الشخص المدرَّب اجتماعياً في ثقافة مدنية يفهم جميع حقوق ومسؤوليات كونه حراً ومستقلاً. إن إحدى نتائج الثقافة المدنية هي شخص «ديمقراطي حقيقي»، ملتزم تجاه أهداف أكبر من الذات، وعلى استعداد للتفكير والتصرف وفقاً للقيم الديمقراطية.

إن مفهوم المجتمع المدني مطروح هنا كترياق مضاد لأوجه القصور التي غالباً ما تصاحب الحملات من أجل الديمقراطية.

ومن الخطأ افتراض أن تطبيق الأنظمة الديمقراطية للحكومة يعادل تقدم مبادئ الحرية مثل التعددية والتسامح والحقوق للجميع، لا سيما للأقليات الدينية والعرقية، فمن السهل الافتراض بكل سرور أن التلهف للديمقراطية هو قوة أكبر من سحب العداوات القديمة أو التعصب الديني دائماً وفي أي مكان.

ثانياً، فإنه من المغري عند التحدث عن الديمقراطية الإشارة بشكل خاص إلى الهياكل الرسمية للدساتير والأحزاب والانتخابات. ولعل الرمز الأفضل للديمقراطية في العراق ليس الإصبع المصبوغ بالحبر من المشاركة في الانتخابات، بل الملايين من مصافحات

الأيدي بين السنة والشيعة التي لم تتم حتى الآن. إن الديمقراطية التشاركية تستند إلى النوايا الحسنة للشعب. ففي أماكن أخرى في الشرق الأوسط، تم استخدام الانتخابات لتقديم الإسلاموية المتطرفة، التي هي في جوهرها غير ديمقراطية وغير حرة.

وثالثاً، إن الحديث عن الديمقراطية غالباً ما يشير دائماً إلى شؤون الدولة أو إلى مجتمع سياسي، في حين أن الحاجة الفعلية هي إلى مجتمع مدني غارق في قيم الديمقراطية، لتنظيم وإرشاد الحياة اليومية للمواطنين. ما هي تلك القيم؟ الكرم، والمساعدة المتبادلة، والتضحية بالنفس والإنصاف، والثقة والنوايا الحسنة، وحقوق الأقليات وحكم الأغلبية - وبدونها ليس هناك ديمقراطية.

وإن كان للمجتمع المدني أن يخدم أغراضاً ديمقراطية، فإنه لا يمكن أن يُرى على أنه محايد أخلاقياً - كوعاء فارغ تصب فيه أية فكرة أو سلوك أو أيديولوجية.

إن هناك شيئاً مثل مجتمع مدني سيء. على سبيل المثال، ذكر أحد من مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا، تمت الإشارة إليه في الفصل السابق، وجود مشكلة مع «عادات القلب.» لقد تم تشجيع القتل بواسطة الثقافة، وأصبح ممارسة معتادة. إن المجتمع المدني السيء يعكس الأيديولوجيات الكامنة للكراهية العرقية والتعصب ويديمها، في حين يسعى المجتمع المدني الصحي نحو التعاون والمصالحة والتعددية الديمقراطية. وما لم يدعُ المجتمع المدني الأفراد للتنازل عن جزء من هويتهم الضيقة المحدودة لصالح رؤية ديمقراطية أكبر، فإنه يصبح مجرد امتداد لبيئة غير ديمقراطية تعمل حوله.

كرامة الإنسان، العقيدة الجوهرية غير القابلة للاختزال للديمقراطية

يمكن زرع الديمقراطية في أي مكان، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، ولكن يمكنها أن تزدهر فقط إن تمت ممارستها من قبل نوع معين من الأشخاص- المواطن

الديمقراطي. إن سبب الديمقراطية الحرة أخلاقي بطبيعته، وقد يجادل البعض حتى بأنه ديني. إن الإيمان بالديمقراطية هو الإيمان بحقائق معينة عن حقوق الإنسان الأساسية والتي لا يجوز التصرف بها.

إن العديد ممن يؤيدون الديمقراطية مترددون في مناقشة الجوانب المعيارية - والتي يمكن القول بأنها أخلاقية ومعنوية - للديمقراطية. لكن الديمقراطية لا يمكن أن تتعايش مع معتقدات شريرة عن البشر. إن تعزيز الديمقراطية هو تنمية حياة أخلاقية، ما يعني تعزيزاً مضنياً للعادات الأخلاقية والإنسانية. فمن الممكن للدول أن تكون ديمقراطية بالاسم فقط، إذا لم تتوغل أفكار وممارسات الديمقراطية إلى أعمق من الانتخابات. وفي نهاية المطاف، فإن الديمقراطية، كنظام قيم وأسلوب حياة، يجب أن تحفَر في عمق الروتين اليومي للمجتمع. وفي النهاية، فإن المبادئ النبيلة للديمقراطية يجب أن تعيش في قلوب الناس.

ولا يمكن فصل الديمقراطية أبداً عن الحاجة إلى تنمية القيم المعيارية التي تشكل قاعدتها الأخلاقية. وفي حين ستختلف الأعراف والأولويات من موقع لآخر، إلا أن هناك مبادئ أساسية معينة غير قابلة للمساومة.

وتتجذر الديمقراطية في حقيقة أساسية: أن جميع الناس خلقوا متساوين. إن هذا المذهب الفلسفي يشكل المحور الذي يجب أن تدور حوله أي حضارة جديرة بهذا الاسم. إنه الفكرة المركزية للدولة الديمقراطية. إن أي ثقافة تصرّح باهتمامها بالديمقراطية لكنها تفترض دونية أي رجل أو امرأة بسبب اللون أو الطبقة أو العقيدة تكون مبنية على أساس ضعيف أخلاقياً ومصيرها النزاع أو حتى الفشل.

وبالإشارة إليها خاصة في سياق الصراع العرقي والطائفي، فإن الحقيقة الأساسية بأن جميع الرجال والنساء خلقوا متساوين هي الأساس اللازم للتقدم الإنساني. ولا يمكننا أن نناقش مطالب أخرى بدون اللجوء إلى الكراهية أو العنف إلا بعد أن نتقبَّل هذا على أنه حقيقة مطلقة - سواء كان بواسطة الدين أو من خلال سبب طبيعي. ويجب على

الباحثين عن الديمقراطية في كل مكان أن يتقبلوها بدون انحراف، لأنها الحقيقة التي تستند إليها مبادئ التسامح وحقوق الفرد.

إن بناء مجتمعات مفتوحة وتخفيف الفقر وتعزيز الفرص وتنمية مؤسسات ديمقراطية ترتبط جميعها بأخلاقيات قيمة الإنسان وكرامته التي يجب أن تتم حمايتها ونقلها بواسطة ثقافة مدنية عالمية. كما أن تنمية الثقة والتعاون عن طريق دعم الحوار بين الأعراق وانخراط الأفراد من خلفيات متباينة في مساع مدنية وإنسانية هو عمل الجمعيات الخاصة غير الحكومية. إن الثقافة السياسية المتنوعة والمتسامحة يمكن أن تنشأ من هذه التربة التحتية للمجتمع المدني الديمقراطي.

الفصل الثالث عشر

خارطة طريق لبناء دولة من أسفل إلى أعلى في القرن الحادي والعشرين

يجادل هذا الكتاب بأن نموذجاً جديداً وأكثر فاعلية للحد من الفقر وبناء المؤسسات الديمقراطية آخذ في الظهور بشكل سريع وبأنه سيحسن، بشكل شبه مؤكد، الآفاق طويلة الأجل للعديد من الدول الفقيرة. إن الاعتماد على بيروقراطية من أعلى إلى أسفل يقودها الحكم يفسح المجال لاستراتيجيات من أسفل إلى أعلى لمعالجة الفقر وإيجاد فرص للأعمال الحرة وتعزيز الديمقراطية.

إن المحرك لهذا الانفتاح العالمي هو نمو غير مسبوق في المجتمع المدني على النمط الأميركي. وكما تنبأ بيتر دراكر وآخرون، فإن التحديات التي تواجه المجتمعات في القرن الحادي والعشرين لن تتم مواجهتها على أفضل وجه بواسطة الأعمال التجارية أو المشاريع، بل بواسطة المنظمات غير الربحية، والعاملة غالباً بالتشارك مع مؤسسات اجتماعية واقتصادية بارزة أخرى. وقد تمت الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية ستكون ذات أهمية في القرن الحادي والعشرين بقدر ما كانت الدولة القومية في القرن العشرين.

وهناك بضعة أماكن على وجه الأرض لا تعمل فيها المنظمات غير الحكومية القومية والعالمية من أجل مكافحة الفقر وتعزيز المشاريع والدمقرطة. وبالمثل، فإن هناك القليل

من الأماكن في العالم لا تعيش تجربة النمو الملحوظ من أسفل إلى أعلى في مجتمع مدني تطوعي أهلي ومحلي. وإحدى نتائج هذه الثورة الترابطية هي فرصة غير مسبوقة لتشكيل شراكات لحل المشاكل في كل مكان في العالم. وهناك نتيجة أخرى هي أن الابتكار الذي تقوده النتائج سيكون أكثر أهمية بكثير من الإنفاق المؤسسي الذي تقوده النوايا الحسنة أو الحاجة السياسية «لمجرد فعل شيء ما.»

وفي رأي ناقدي المساعدات الحكومية فإن هذا الدافع لفعل شيء ما قد أسفر عن نُهج بيروقراطية تقليدية باءت بالفشل لأنها كانت شاملة جداً ومقيدة جداً من قِبل وكالات «تخطيط التنمية» من أعلى إلى أسفل، وغير مبالية أبداً بدور القطاعات الخاصة الذي لا غنى عنه في توليد نمو اقتصادي. وكما يبين باحث التنمية بيل إيسترلي، فإن التفكير المتسم بالمبالغة، والذي يمكن أن يوصف حتى بالمثالي، قد اعترض طريق الحلول البسيطة التي كان من الممكن أن تتم صياغتها وتطبيقها بالشراكة مع الفقراء. إن الاستراتيجيات الفاعلة لمنع انتشار الأمراض، والحد من سوء التغذية، وتنقية المياه، وتحسين الإنتاج الزراعي لم يتم تبنيها بسبب الأساليب الخاطئة المستخدَمة من قبل المخططين البيروقراطيين.

ويقترح بيل إيسترلي أن بإمكاننا، بدلاً من ذلك، أن نعطي «الباحثين» فرصة. إن الباحثين هم أشخاص يجدون أموراً تنجح يمكن تدبر أمرها وتحقيقها، وهم يكافَؤون على نجاحهم وليس على مجرد نوايا حسنة أو اختراعات مكلفة. ولديهم غالباً أهدافاً متواضعة ويعملون بانسجام مع الحكمة والرؤى الطبيعية للقرى في حل المشاكل. إن هناك الآن فرصة غير مسبوقة لربط هؤلاء الباحثين والمبتكرين وجعلهم لاعبين مركزيين في عملية التنمية.

ما الذي يمكن لصناع السياسة والأعمال التجارية والجمعيات الخيرية الخاصة والمواطنين الأفراد والمنظمات غير الحكومية للتشجيع على تجريب الأفكار الجديدة؟ وما الذي يمكن لجميع الجهات الفاعلة في العالم المتقدم، من القطاع العام والخاص، أن تفعل

للتشارك بشكل أكثر فعالية مع المجتمعات المحلية المدنية من أجل البناء على قدرة حل المشاكل الموجودة في كل موقع؟

إن المساعدات الخارجية وبيروقراطيات التنمية لن تختفي. وفي الحقيقة أنه من المرجح أنها ستقوم بإنفاق المزيد من الأموال في السنوات القادمة. لكن هناك نزاهة منعشة تظهر داخل ما دعاه البعض بشكل انتقادي «صناعة التنمية.» إن هناك اعترافاً جلياً بأنه في بيئة عالمية «مسطحة» ولامركزية مشكلة بواسطة الابتكار المحلي، تعترض النهج البيروقراطية المعيارية طريق التقدم.

إذا كان هناك عرض من نوع ربح- ربح لاقتراحه على جميع الجهات الفاعلة في التنمية - سواء كانت منظمات حكومية أو أعمال تجارية أو إنسانية - فهو ملخص في كلمة واحدة يستخدمها بيل إيستيرلي لوصف الفرق بين النهجين من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى لمواجهة الفقر. وتلك الكلمة هي «نسيج بلدي».

إن النسيج البلدي يعني أن الفكرة نشأت في الحي وطوِّرت بالشراكة مع كبار القرية؛ وأنها أخذت بعين الاعتبار الرؤى والطاقات والمعايير الثقافية المحلية. كما يعني أنه، لكي ينجح التطبيق، يجب أن يتم بالتعاون مع أولئك الذين فكروا بالمشكلة بأنفسهم والذين يتعين عليهم أن يعيشوا مع الحل. إن التركيز على استراتيجيات ترتكز إلى المجتمع أو استراتيجيات النسيج البلدي هو نقطة بداية جيدة للمرحلة التالية من المناقشات حول حلول للفقر، أينما كانت تجري - في الجامعات أو وكالات المساعدة أو الأعمال التجارية أو المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الخيرية الخاصة.

وفيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن أن تُطرَح: هل تم اختبار الفكرة محلياً؟ هل تعامل الخطة الفقراء كشركاء في التنمية الخاصة بهم؟ هل تسهم الحركة في بناء مؤسسات دائمة وتقدم مستدام؟ هل التنفيذ موجه بواسطة فكرة أن الفقراء سيحققون في نهاية المطاف كرامتهم التامة بأن يصبحوا مستقلين ومكتفين ذاتياً، بدون الحاجة إلى مساعدة خارجية أو مساعدة خبراء بأي حال من الأحوال؟ إن نهجاً كهذا سيكون تحويلياً بشكل حقيقي.

إن عالماً لا تهيمن فيه المؤسسات الحكومية والبيروقراطية هو عالم يكون فيه لكل شخص ما يسهم به: كل منظمة وكل مواطن. وتصبح التنمية حينئذ امتداداً طبيعياً لمهمة كل منظمة في العالم.

وما يلي هو «خارطة طريق» لبناء المجتمعات والدول في أنحاء العالم من خلال المجتمع المدني المحلي والأسواق وسيادة القانون. إنها دعوة موجهة إلى جميع القطاعات والمنظمات الرئيسية للتفكير بشكل استراتيجي حول كيف يمكنها أن تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم. وهي معنية خصيصاً بتلك الجهات المانحة وقادة المنظمات غير الربحية ورواد الأعمال وحتى مسؤولي الحكومة الذي يريدون بصدق أن يحدثوا فرقاً.

التنمية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية

ركزوا أقل على الأعمال الخيرية وأكثر على تعزيز سبل العيش. كونوا أكثر التزاماً ببناء قدرة اقتصادية بين الفقراء، وخاصة في توليد ازدهار «نسيج بلدي.» تخيلوا حالة تكون فيها الحلول فعالة جداً في موقع بحيث يمكنكم الانتقال إلى آخر. اعملوا على جعل أنفسكم غير ضروريين. إن الطريقة الأضمن لتقليل الحاجة إلى مساعدة عالمية ومساعدة إنسانية هي جعلها مؤقتة.

إن هناك العديد من الاستراتيجيات الاقتصادية التي تستحق من الانتباه أكثر مما تحظى به. وهناك قيمة استثنائية في برامج تجميع رأس مال للفقراء من خلال البنوك القروية والاتحادات الائتمانية والمشاريع الصغيرة والجهود لمساعدة الفقراء على استخدام أفضل لموجوداتهم والعقارات مثل الأرض والملكية من خلال الإصلاح القانوني.

استجيبوا للدعوة من أجل تحقيق قدر أكبر من المساءلة. أيتها المنظمات التطوعية الخاصة (PVOs) والمجموعات الموجهة دينيًا، اجعلوا أنفسكم أكثر عرضة للمساءلة. إن هناك جوقة من الانتقادات تثار حول العديد من القضايا، بما فيها الممارسات التي تشجع التبعية، والفشل في تعزيز تنمية المجتمع المدني المحلي، وازدواجية البرامج، واللامبالاة تجاه الثقافة المحلية.

عندما تناصرون كمنظمة غير حكومية، فباسم من تقومون بالمناصرة؟ ومن أين تحصلون على تمويلكم؟ سواء كنتم ليبراليين أم محافظين، اعملوا من أجل ضمان أن تكون أجندتكم ورسالتكم مشكّلة بمساهمات من الفقراء أنفسهم، وليس فقط من المثقفين والنشطاء الأيديولوجيين وآخرين من النخبة الذين يفترضون أنهم يعرفون ما يحتاجه أو يريده الفقراء.

تشاركوا مع المسلمين المعتدلين والمحدِّثين. إلى منظمات التنمية العاملة في العالم العربي، ادرسوا تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية العربية، فهو خارطة الطريق الأقل قراءة لكنه الأكثر شمولاً والواعد أكثر لعكس الركود العميق في الدول العربية، ويمكنه أن يعمل كقالب للتنمية في كل مكان، بتركيزه على أهمية بناء مؤسسات لخدمة الشعب، مثل الرعاية الصحية والتعليم؛ وعلى الحاجة الماسة لتنمية اقتصادات مشاريع ريادية متنوعة؛ وعلى ضرورة إدماج البلدان العربية في النظام العالمي للتجارة والتبادل التجاري. لا تفوتوا عليكم، كذلك، أي فرصة للتشارك مع العناصر الإسلامية المعتدلة وذات المنحى الإصلاحي، وتمكينها.

عززوا بناء السلام المحلي الفاعل. يجب على المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مناطق مزقها النزاع أن تساعد في تنمية مجتمع مدني محلي ملتزم بالمصالحة والسلام، لا سيما حيثما يكون العِرق أو الدين عاملاً في النزاع. إن دفع المجموعات المتباينة للعمل معاً في البناء والمشاريع الإنسانية قد يكون أضمن طريقة لتحقيق السلام العرقي. إن المنظمات الدينية متوضعة بشكل فريد لتنمية شبكات وجمعيات أديان مشتركة بإمكانها أن تشجع الاحترام المتبادل والشراكة في بناء مجتمع عادل وسلمي.

طالبوا بحاكمية رشيدة كمفتاح لبناء الدولة. إن على المنظمات غير الحكومية في كل مكان أن تدعو بشكل أكثر قوة لتحقيق حاكمية محسَّنة، مع الاعتراف بأن الفساد المستشري وغياب سيادة القانون والأنظمة الحكومية الفاشلة تديم الفقر والمعاناة وتعيق التنمية المستدامة. وما يجب أن يحظى باهتمام استثنائي هو تعزيز قوانين حصيفة للمنظمات غير الحكومية تضمن الحق للمنظمات التطوعية بالتشكل والتعاون والتعبير عن نفسها.

قوموا بتشجيع دبلوماسية شعب إلى شعب. لا توجد منظمات على وجـه الأرض في وضع أفضل من الجمعيات التطوعية المنخرطة أصـلاً في عمـل المواطنـة للقيـام بتـشجيع روابط واسعة ودائمة بين الناس من خلفيات عرقية ودينيـة مختلفـة. إن روابـط الاتـصال أكثر قوة لأنها تنطوي على معالجة المواطنين لهموم مشتركة، بالمقارنة مع مـسؤولي حكومـة مهمتهم تسيير شؤون الدولة. إن هناك فرصاً غير مسبوقة اليوم لتأسيس روابط شعب إلى شعب، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي إضافة إلى السهولة والقدرة على تحمل تكـاليف السفر إلى جميع أنحاء العالم ما عدا أكثرها خطورة.

الاميركيون والشركات متعددة الجنسيات (MDBs)

فكر بنفسك كخبير تنمية. توقف عن افتراض بأن تنميـة العـالم الثالـث حكـر عـلى وكالات التنمية، وتوقف عن المراعاة الشديدة لرغبات أخصائيي التنمية المعروفين. إنـك تعرف الكثير مما لا يعرفونه حول بناء المنظمات وتوليد الابتكار وإيجاد وظائف. إن الهدف من كل النشاط الإنمائي يجب أن يكون تشجيع القطاعات الخاصة الـصحية، والـذي هـو على وجه التحديد خط عملك. إن التنمية هي ما تفعله.

المسؤولية الاجتماعية للشركات. فكر بشكل ناقد حول ما تقوم بفعله من أجل تعزيز ما يدعى «بالمسؤولية الاجتماعية». لقد أصبحت أجندات المـسؤولية الاجتماعيـة مـؤخراً أقـل تركيزاً على تمكين الفقراء ومهيمناً عليها بشكل أكبر من قِبل الأجنـدات الأيديولوجيـة - ومن المفارقات أنه يكون في العديد من الحالات مع تحيز واضح ضد الأعمال التجارية. إن للعولمة جانبها السلبي، بلا شك، لكن الحل لـيس أن نتظـاهر بأنهـا سـتختفي أو أنـه مـن واجب الأعمال التجارية أن تصبح شيئاً خلافاً لما هي عليه. فكر بموضوعية فيما إذا كانـت أجندة مسؤوليتك الاجتماعية تفضي حقاً إلى تحسين الظروف في العالم الثالث.

كن أكثر استراتيجية في عملك الخيري. إن الحد من الفقر العالمي هو واحد مـن بـين عدة قضايا، وهناك أسباب مختلفة لقيام الشركات بتقديم تبرع لقـضية دون أخـرى. لكـن

غالباً، حين تقوم مؤسسة أعمال تجارية بدعم منظمات إنسانية وإنمائية، فإنها تطرح بضعة أسئلة عن النتائج على أرض الواقع. طوِّر فلسفة واضحة للعطاء، ومتى قمت بتقديم تبرع لمنظمة منخرطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قم بالتحقيق في فعاليتها. ساهم بحكمة وقم بمساءلة المنظمات غير الربحية.

فكر بتوسيع استراتيجياتك الخاصة بتنمية السوق. قليلة جداً هي مؤسسات الأعمال التجارية التي تفكر استباقياً حول كيفية توسيع إنتاجها وقاعدة عملائها لتشمل السكان غير الحاصلين على الخدمات في العالم الثالث. فكر كيف يمكن لأعمالك التجارية أن تساعد في توليد المزيد من «الثروة في قاعدة الهرم،» وكيف يمكن أن تحسن حتى المحصِّلة النهائية عن طريق تشكيل التحالفات مع منتجين وموزعين في الأسواق الناشئة.

قم بتبني الخدمة المحلية والدولية كجزء من ثقافة الشركة الخاصة بك. إن الأعمال التجارية التي تشجع مدراءها وعمالها على الانخراط بشكل مباشر في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم تجني دائماً فوائد متنوعة، بما فيها مستويات أعلى من المثالية، وتحسين العلاقات مع المجتمع، وعلاقات جديدة دائمة. ويتعين على قادة الأعمال ورواد المشاريع أن يعرفوا المجتمعات التي يخدمونها بشكل أفضل، سواء كانت في الوطن أو خارجه. إن عليهم أن يسافروا أكثر، وحين يفعلون ذلك، عليهم أن يدرجوا رحلات خارج الإعدادات المألوفة والمريحة حيث تجري معاملات العمل عادة.

خذ زمام المبادرة في مجال الإغاثة الدولية للكوارث. لقد تبرع قطاع العمال الأميركي بمبلغ غير مسبوق وصل إلى 570 مليار دولار لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار في أعقاب كارثة التسونامي في المحيط الهندي عام 2005. وقد تم تحويل معظم النقود لمنظمات غير حكومية كبيرة مثل الصليب الأحمر، والتي حظيت بالاعتراف بفضلها في العمل. وحين يوصل القطاع الخاص الأميركي رحمة على بهذا الحجم إلى بقعة مضطربة باستخدام موارد خاصة كلياً، فإن هذا هو امتداد لطيبة الشعب الأميركي، ويجب أن يعلم مستلمو ذلك

الكرم من أين أتى. ويجب على الأعمال التجارية أن تتوقع المزيد من الاعتراف بالفضل وأن تؤكد قيادة أكبر على هذا النشاط.

لقد عملت الشركات التي انخرطت مباشرة في الإغاثة بعد التسونامي بسرعة وخبرة جارت أداء الحكومات، أو تفوقت عليه. فالأعمال التجارية لم تعد شريكاً صغيراً يقوم بخدمة التمويل لنشاط الإغاثة، والإذعان، بطرق أخرى، للمحترفين في مجال المساعدات الإنسانية. وستكون هناك حاجة ماسة إلى موارد وقيادات الأعمال التجارية للمساعدة في حالات الكوارث العالمية.

كما أن جمعيات الأعمال التجارية مثل غرفة التجارة الأميركية والمائدة المستديرة للأعمال التجارية بحاجة لرعاية المزيد من الحوار بين قطاع الأعمال التجارية والمجموعات الإنسانية غير الربحية على أمل تحسين التواصل والتنسيق. وإذ لم تكن هناك إمكانية للقيام بتحسينات، ولم يكن من المنتظر أن يكون هناك تقدير أكبر للمساهمة الفريدة من جانب قطاع الأعمال التجارية، فإن على جمعية أعمال تجارية رائدة أن تساعد في إيجاد آلية بديلة يتحكم بها رجال الأعمال بالكامل لجمع وإنفاق الأموال.

تعلم أكثر عن واقع السوق الحقيقي في قاعدة الهرم. إن بحوزة فقراء العالم 9 تريليون دولار على شكل موجودات، وهم يمثلون سوقاً محتملاً ضخماً لمؤسسات الأعمال التجارية تلك التي يمكن أن تكتشف كيف تشق طريقها في مناطق غير مألوفة. لكن المعلومات المفصلة المتوافرة حول العديد من مدن وبلدات العالم الثالث قليلة، وما هو معروف ليس منظماً في موقع واحد. وغالباً، فإن الأعمال التجارية التي يمكن أن تكون في وضع يمكّنها من الاستثمار تفتقد ببساطة إلى البيانات التي تخص الظروف والسياسات على أرض الواقع في مجالات مثل القانون التجاري والمعاملات المصرفية والحاكمية. ومن أجل خدمة الفقراء والشركات الفردية بشكل أفضل، يجب على جمعيات الأعمال التجارية أن تنشئ مركز تبادل معلومات يتخصص في جمع ونشر المعلومات حول الدول النامية وظروف السوق الخاصة بها وفرص الأعمال التجارية.

الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الجنسيات والمنتديات العالمية

اعترفوا بالإخفاقات. كونوا أكثر جرأة في الاعتراف بل وحتى في لفت الانتباه إلى إخفاقات أربعين عاماً من المساعدة الإنمائية. تحدثوا عن عدم الاكتراث بالأسواق والأرباح والازدهار التي غالباً ما تواجدت بين وكالات التنمية الضخمة. اعترفوا بأن الجزء الذي ستلعبه الأعمال التجارية لا غنى عنه، كشريك في التنمية التقليدية وفي إيجاد منتجين ومستهلكين جدد بين الفقراء. إن هذه الصراحة ستجعلكم تظفرون بمزيد من الأصدقاء والداعمين.

طالبوا باتصالات مباشرة أكثر مع الأشخاص الفقراء الحقيقيين. لا تفترضوا فقط أن المنظمات غير الحكومية المجتمعة في المنتديات العالمية على اتصال بالأشخاص الفقراء. إن العديد منها تشغل مكاتب جميلة في مدن بعيدة جداً عن الفقر المدقع لقرى العالم الثالث. ادخروا نسبة مئوية من رسوم التسجيل في المؤتمرات للأفراد الفقراء من كل قارة، والذين يمثلون أنفسهم وتجربتهم فقط. قوموا بتضمين رياديات مشاريع صغيرة ناجحات، فالمزارِعة التي تعمل على تحسين الإنتاج، وتلك التي تعمل في تنظيم الجمعية التعاونية المحلية، وصاحبات الامتياز الميكروي اللاتي يحاولن معرفة كيفية تسويق وتوزيع منتجات استهلاكية بأسعار معقولة للفقراء.

برامج التنمية الحكومية

إن اسم اللعبة هو نتائج. إن وكالات المساعدة تكافح من أجل التكيف مع النموذج الجديد للقرن الحادي والعشرين. وفي أغلب الأحوال، تدرك أنها لم تعد تحتكر الموارد أو الخبرة وأن العديد من كيانات القطاع الخاص هي أكثر ابتكاراً وتركيزاً على النتائج.

وتسلط معظم الكتابات والإعلانات التي تصف ما تفعله وكالات المعونة الضوء على أفعال سخية ومشاريع جديرة بالاهتمام. ويتعين على وكالات المساعدة إبراز النتائج

طويلة المدى كجزء من بيان مهمتها، والذي من شأنه أن يقر بوضوح أن المصلحة العامة لا يمكن خدمتها بمجرد النوايا الحسنة أو الإنفاق السخي. كما أن على وكالات المساعدة التركيز على أهداف متواضعة ومعقولة، والاضطلاع بمشاريع المعروفة بفاعليتها و«قابليتها للتوسع.»

قوموا بوضع حدود وشروط. فمن الأفضل تحقيق نتائج على مجموعة محدودة أكثر من المبادرات بدلاً من تقديم برامج شاملة مع نتائج مشكوك بها. مارسوا شكلاً أقوى من أشكال التعاطف، بوضع شروط صارمة لتقديم العون والمساعدة. كونوا على استعداد لسحب الأموال والقوى العاملة كلياً من الأماكن التي تحدِث فيها من الأضرار أكثر مما تنفع.

قوموا بمساءلة الدول. سلطوا الضوء على المارسات غير الفاعلة التي تؤذي الفقراء، وبشكل خاص توقفوا عن تدليل الفاسدين. أنفقوا المزيد من الموارد والوقت في الضغط على الحكومات ومساعدتها على كبح جماح الفساد، وممارسة الشفافية، وإنشاء سيادة قانون أساسية، لا سيما في حقوق الملكية والأعمال المصرفية والتجارة.

كونوا مبتكرين ومرنين. توقفوا عن الدعوة إلى استراتيجيات الحد من الفقر العالمية الجارفة. وبدلاً من ذلك، فكروا بحيث تصبحوا مختبرات ابتكارات، وأن تستثمروا في تطوير علاجات صغيرة لكنها فعالة ويمكن تكرارها في أي مكان.

أولوا المزيد من الاهتمام للثقافات المحلية وضعوا مزيداً من الثقة في حكمة الإنسان بدلاً من وضعها في «علم» التنمية.

الجامعات ومؤسسات الابحاث

إن لكل كلية وجامعة دوراً عالمياً محتملاً. تلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً لا يقدَّر حق التقدير في العولمة وتنمية العالم الثالث. إن الكليات والجامعات والمدارس التقنية تستضيف طلاباً أجانب وترسل طلاباً خارج الوطن، وتعمل بشكل متزايد على مفترق طرق مجتمع معلومات عالمي متصل إلكترونياً. إن هذه شبكات جاهزة لربط العالمين

الثالث والأول، والشمال والجنوب، والأغنياء والفقراء، والمتقدم والمتخلف، ومن يملك ومن لا يملك - وإحداث فرق حيثما يكون ذلك ضرورياً.

إن مؤسسات التعليم مستعدة للعب جزء مركزي في نشوء المجتمع المدني العالمي. إن منتجاتهم المعرفية وعلمهم وقدرتهم التقنية يمكن أن تصبح متاحة حيثما أمكن استلام المادة وتنزيلها إلكترونياً.

ويمكن أن تأخذ الجهات المانحة للجامعات بعين الاعتبار تمويل منح مقاعد أو مراكز أبحاث مخصصة حصرياً لأبحاث المفاهيم والممارسات التي يمكن أن تغيّر العالم الثالث، بما في ذلك ري أفضل ومكافحة الآفات والحفاظ على التربة؛ وعلاجات للأمراض بأسعار معقولة؛ وتحويل النفايات إلى منتجات للبناء؛ وطرق رخيصة التكلفة للتزويد بالكهرباء، والمزيد.

صناع السياسات

قوموا بتنظيم حرب قطاع خاص على الفقر. إن الجدل حول موازنات المساعدات الخارجية وما إذا كانت أميركا تسهم بشكل كاف في وكالات التنمية أم لا هو أمر يشتت الانتباه ويؤدي إلى نتائج عكسية. وما إذا كانت أميركا توفر تخصيصات أعلى أو أقل بقليل للتنمية المدعومة من قبل الحكومة هو أمر لا يعني الكثير حين تتزايد التدفقات الخاصة بشكل هائل على هيئة عمل خيري وتحويلات مالية ومنظمات تطوعية خاصة.

وفي مكان ما بين الآن ومنتصف القرن، سينتقل ما بين 30 إلى 40 تريليون دولار من أيدي جيل إلى آخر في أميركا، وهو أضخم انتقال للثروة في تاريخ العالم. ونظراً للتفاوت الاقتصادي وعدم المساواة اللذين كثيراً ما يتم الإعلان عنهما على النطاقين المحلي والعالمي، وبالأخذ في عين الاعتبار الدور القيادي الذي يلعبه القطاع الخاص بشكل متزايد في الحد من الفقر، ينبغي أن يتم بذل قصارى الجهود من أجل الاستحواذ على جزء من تلك الموارد من خلال تغييرات في قانون الضرائب، وتوجيهها إلى المنظمات غير الربحية التي تخدم الفقراء بشكل مباشر وحصري.

قوموا بتبسيط سياسة المساعدات الخارجية وجعلها أكثر فعالية. فمع انتشار الوكالات المنخرطة في شكل أو آخر من النشاط الإنساني أو الإنمائي العالمي أصبح هناك تكرار ومنافسة وتجزئة أكثر. إن الميل الشديد للبيروقراطيين في الدفاع عن ميدانهم وتأييد خبراتهم الخاصة قد أنتج المزيد من «التفرعات» في التنمية العالمية، حيث تأتي الوكالات بتخصصات ضيقة بدلاً من نهج واسعة ومتكاملة للتنمية.

وفي بعض الدول الأوروبية، تتم قيادة برامج التنمية العالمية من قِبل مسؤول على مستوى وزاري. وفي حين أن ذلك قد يكون، أو لا يكون، هو الحال بالنسبة للنظام الأميركي، فإن على الكونغرس والسلطة التنفيذية إجراء استعراض شامل مشترك لكيفية تبسيط ودمج التخطيط والتنفيذ لكافة أنشطة التنمية الخارجية المدعومة بواسطة الحكومة وجعلها أكثر فعالية، كما يجب منح صلاحيات أكبر لكبير المسؤولين، الذي هو الآن مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والذي يعمل أيضاً كوكيل لوزارة الخارجية.

قوموا بإلغاء تخصيصات التنمية المرصودة لغرض محدد. إن تنسيق وتنفيذ برامج الحكومة الأميركية الإنمائية هو أمر صعب بما فيه الكفاية حتى بدون الزيادة الكبيرة في «التخصيصات» التشريعية التي تعمل بشكل أساسي على توجيه الأموال لمنظمات ومشاريع معينة حظيت بتفضيل المشرعين. إن لهذا نتيجة تتمثل في الحد من مرونة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بشدة، وهي وكالة التنمية الرئيسية. وإن كانت الحكومة الأميركية ستحافظ على وكالة مساعدات، فإن عليها أن تمنح الموارد والمرونة اللازمين للنجاح، وخاصة في وضع الخطط الخاصة بالدولة.

المؤسسات المانحة

قوموا بتمويل منظمات محلية صغيرة وفاعلة. إن مقدمي المنح المختصين من منظمات التمويل البارزة في العالم غالباً ما يشتركون في ذات الانحياز لصالح العملقة والكفاءة المهنية والمحسوبية. إن على المؤسسات المانحة أن تسهم في التجديد والتجارب المحلية، مع

التوسع إلى أبعد من المنظمات الإنسانية والإنمائية الكبيرة من أجل العمل مباشرة مع المنظمات المحلية. وكبديل لذلك، فإن بإمكانهم النظر في عقد شراكة مع منظمات وسيطة، مثل جينيفا غلوبال، والتي تعامل العمل الخيري على أنه استثمارات استراتيجية، وتتخصص في تقديم نتائج محلية.

قوموا بإنشاء لجنة رقابة للجان الرقابة. لقد كان الهم الأكبر لمدة أعوام هو انعدام المساءلة في برامج الحكومة. واليوم، فإن الهم ذاته قائم بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة المجموعات المتزايدة من منظمات المناصرة. إنها الآن عبارة عن جمهور ناخبين عالمي يتولون قيادة التغيير الاجتماعي والسياسي، وتنظيم المقاطعات والاحتجاجات، ومراقبة حقوق الإنسان، وتأييد المرأة، وكشف الفساد، والانخراط في مجموعة من أنشطة الرقابة الأخرى. ولكن من يكونون؟ ومن يمثلون فعلياً؟ ومن يمدهم بالتمويل؟

ولا يُعرَف الكثير عن أقوى المنظمات غير الحكومية التي ظهرت كلاعبين عالميين أساسيين. وينبغي أن تشترك مجموعة من الممولين البارزين لإنشاء منظمة مراقبة للمنظمات غير الحكومية، أو مجلس يكون غرضه الوحيد هو تطوير نهج عالمية مشتركة لمتابعة الأمور المالية والائتمانية للمنظمات غير الربحية، وتحليلها والإبلاغ عنها.

الأفراد المستقلون

قم بتوجيه دولا راتك. للفرد الأميركي: بصفتك دافع ضرائب ومستهلكاً وعاملاً ومانحاً مالياً، فإنك في الحقيقة الحلقة الأهم في تحقيق التغييرات الموصوفة أعلاه وفي زيادة المساءلة. إن أياً من المؤسسات أعلاه غير قادرة على العمل ليوم واحد بدونك. أطلب من المنظمات غير الربحية التي تدعمها تزويدك بمعلومات عن مقدار الأموال المنفقة على الإدارة أو المناصرة، واطلب من صاحب عملك أن يشرح فلسفة الشركة بالنسبة للعمل الخيري والخدمات.

قم باختيار شخص فقير أو دولة أو منظمة لمكافحة الفقر. مع كل الفرص المتزايدة للتواصل مع الحاجات حولك، ليس هناك عذر لعدم اعتزام اتخاذ خطوات باتجاه المشاركة. فقط أقدِم على العمل. شارك. انضم إلى منظمة ما وادعمها. تطوّع محلياً. سافر عالمياً. قم بالعمل في مهمة إنسانية على المدى القصير من خلال كنيستك، أو منظمة خدمات، أو فيالق السلام. استضف زائراً أجنبياً. قم بتطوير صداقات عن بعد عن طريق الإنترنت. قم بتنظيم حملة جمع تبرعات مجتمعية. كن خبيراً في دولة من دول العالم الثالث وتابع ميولها السياسية وسياساتها. طالب كنيستك أو جمعيتك الخيرية أو مؤسسة أعمالك التجارية بدعم مشروع معين.

إذا انخرط معظم المواطنين في أي من تلك الأنشطة بشكل منتظم، فإن الإمكانيات الكاملة للمجتمع المدني العالمي ستتحقق.

شكر وعرفان

إن هذا الكتاب مُقدَّم إلى الأبطال الذين قابلتهم في قرى العالم النامي، والذين منحوني كنوز الحكمة حول كيف يفكر الأشخاص الفقراء ويعيشون بكرامة في مجتمعات متخلفة. إنه مقدَّم كذلك إلى مجتمع الرعاية العالمي سريع النمو، والذي يتضمن أناساً من مختلف مناحي الحياة، أغنياء وفقراء على حد سواء، والذين يمارسون شكلاً بطولياً من العطاء بتكريس حياتهم لإيجاد عالم أفضل.

إنه مقدَّم إلى القديسين المصممين على مواجهة شر العنف بحياتهم الخاصة - أشخاص مثل الأسقف جون روسيهانا، الذي عانت عائلته من وحشية لا توصف أثناء الإبادة الجماعية في رواندا، ولكنه مع ذلك فهو منهمك في بناء دور للأيتام وتعزيز المصالحة العرقية.

إنه مقدَّم إلى جيل جديد من القادة الأفارقة المصممين على إثبات أن بإمكان الأفارقة بناء دول عصرية وعادلة قائمة على سيادة القانون - قادة مثل بول كاغامي، والذي يعزم على استبدال أيديولوجية الانقسام العرقي بأخلاقية الحب للجيران.

إنه مقدَّم إلى ديمقراطيي العالم الشباب، مثل سوكول فيريزي من كوسوفو، والذي يقاوم اليأس الناجم بسبب الفقر، والمدارس الفقيرة، وقلة فرص العمل، وذلك عن طريق تنظيم كادر من قادة الشباب العازمين على تحقيق مستقبل أفضل.

إنه مقدَّم إلى بعض العراقيين الرائعين الذين أصبحوا أصدقائي، الأشخاص الذين واجهوا الموت أو السجن طوعاً لتحقيق تقدم في العدالة والحرية لوطنهم - رجال مثل أحمد السامرائي، والذي عاد إلى العراق بعد التحرير لبناء برنامج أولمبي للشباب العراقيين، والذي اختُطِف أيضاً وما زال مفقوداً لقيامه بذلك؛ ومثل عمار شوكت أيضاً، الذي ترك الأمان الذي توفره وظيفة جيدة لمراوغة الرصاص في العراق، أملاً في رؤية السنة والشيعة يتبعون طريق الوسطية والسلام.

إنه مقدَّم إلى العديد من علماء المسلمين المسالمين والإصلاحيين الشعبيين الذين تناولتُ معهم الشاي في مدن الشرق الأوسط والذين يبذلون قصارى جهدهم ليبينوا أن الإسلام متوافق مع قيم التسامح والديمقراطية.

إنه مقدَّم لزملاء سابقين في الوكالة الأميركية للتنمية وفي وزارة الخارجية، عددهم كبير إلى درجة لا تسمح بذكرهم، والذين يهتمون بشدة بمواجهة الفقر والأمراض والنزاع في العالم.

إنه مقدَّم إلى جيل جديد من المفكرين الذين يعملون على إقناع عالم مرتاب بأن الازدهار والنمو ممكنان لفقراء العالم الثالث - أشخاص أمثال هيرناندو دي سوتو الذي تستحوذ عليه الفكرة البسيطة بأن الفقراء يريدون ما يريده كل شخص آخر: حقوق الملكية، والحاكمية الرشيدة، ومؤسسات اقتصادية عاملة، بحيث يمكنهم هم أيضاً أن يكونوا رواد مشاريع.

إنه مقدَّم إلى جيل جديد من رواد مشاريع الأعمال التجارية المثاليين الأميركيين الذين قابلتهم في مناطق نائية من العالم والمصممين على إيجاد حلول تشكل تطوراً هاماً للأمراض والجوع والفقر المدقع. إنه مقدَّم إلى «المجازفين» العاملين على جبهات تنمية العالم الثالث، يجرون تجارب بتقنيات جديدة لتحسين الصرف الصحي والإسكان، أو بناء أنظمة طاقة بديلة، أو تحسين الإنتاجية الزراعية.

إنه مقدَّم إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل لنشر برامج الإقراض الميكروي - إلى أشخاص مثل سكوت هليستروم الذي يصر على أنه يمكن توفير خدمات رعاية

صحية مستدامة ويمكن التوسع بها في العالم النامي عن طريق نماذج الامتياز الميكروي كبديل لأنظمة تسليم الأوامر والسيطرة التي تتميز بالهدر.

إن كتاب *نهوض المجتمع المدني العالمي* مقدَّم إلى المئات من الذين يتطوعون بوقتهم الثمين للإجابة على أسئلتي الاستطلاعية، والذين لهم الفضل بالخير الذي نرجو جميعاً أن يأتي من نشر الكتاب. وهو مقدَّم إلى عائلتي - شيريل وبريستون وكارولين ومارغريت - الذين أداموا الكياسة والصبر عندما أخذتني حياتي المهنية بعيداً.

أخيراً، أود أن أتوجه بالشكر إلى الأفراد والمنظمات التي كان لها دور مباشر في جعل هذا المشروع ممكناً، بما فيهم مؤسسة برادلي ومؤسسة جون تيمبلتون اللتان قدمتا دعماً سخياً، وكذلك نيل ماكولي والطاقم المتمكن جداً في إنكاونتر بوكس.

ملاحظات هامشية

الفصل 1 - الرحمة: أهم صادرات أميركا

1 Stephen C. Smith, *Ending Global Poverty: A Guide to What Works* (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p. 3 2.

2 المرجع السابق نفسه، صفحة 32

3 Nicholas D. Kristof,«Meet the Fakers,» *New York Times,* September 13 , 2005.

4 Bill Gates, «Saving the World Is Within Our Grasp,» *Newsweek,* October 1, 2007, p.76.

5 Bob Davis, «Zoellick Fights for Relevance of World Bank,» *Wall Street Journal,* October 9,2007,p.A10.

6 Seth Mydans, «Suppression Up Close, Courtesy of the Internet,» *International Herald Tribune,* October 4,2007.

7 Michael Edwards, *Civil Society* (Cambridge, Massachusetts: Polity Press, 2004), p. 21.

8 المرجع السابق نفسه، صفحة 3

9 Sebastian Mallaby, «Aid Goes Online: The Development World Awaits Its Bloomberg,» *Washington Post,* September 3 , 2007, p. ٨1 .

10 John Kay, «Khrushchev, Crosland and the Road to Mediocrity;» *Financial Times,* February 28, 2006, p. 17.

11 Thomas L. Friedman, «'Patient' Capital for an Africa That Can't Wait,» *New York Times,* April 20,2007.

12 C. K. Prahalad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid* (Upper Saddle River, New Jersey: Wharton School Publishing, 2005).

13 المرجع السابق نفسه صفحة xii

14 المرجع السابق نفسه صفحة xii

15 Thomas Friedman, *The World Is Flat: A Brief History of the 21st Century* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2005).

16 المرجع السابق نفسه صفحة 387

17 المرجع السابق نفسه

18 المرجع السابق نفسه، صفحة 389

19 Alexis de Tocqueville, *Democracy in America,* trans. Henry Reeve (New York: Vintage, 1954), Bk. II, ch. 5 .

20 See Michael Edwards, *Civil Society* (Cambridge, Massachusetts: Polity Press, 2004), p. 23 ; Helmut Anheier, Marlies Glasius and Mary Kaldar, «Introducing Global Civil Society,» in *Global Civil Society 2001,*LSE Centre for Civil Society and Centre for the Study of Global Governance (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 3-22; and see «Nongovernmental organization» in *Wikipedia.*

21 *The Index of Global Philanthropy 2006,* The Hudson Institute, p. 2 6.

22 Stuart E. Eizenstat, «Nongovernmental Organizations as the Fifth Estate,» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations,* vol. 5, no. 2 (Summer-Fall 2004), p. 15.

23 Peter F. Drucker,» Civilizing the City,» in *The Community of the Future,* The Drucker Foundation Future Series, ed. Frances Hesselbein et al. (San Francisco: Jossey-Bass, 1997), p. I.

24 المرجع السابق نفسه، صفحة 5

25 المرجع السابق نفسه، صفحة 6

26 المرجع السابق نفسه

27 Everett Carl Ladd, «A Nation of Joiners,» *Philanthropy Roundtable,* November 1999.

28 Stephanie Strom, «Many Charities Founded after Hurricane Are Faltering,» *New York Times,* March 13, 2006, p. Ai 2.

29 See the website of the Social Enterprise Initiative, Harvard Business School, p. 2; also see «Employment in the Nonprofit Sector,» Independent Sector, www.independentsector.org/PDFs/npemployment.pdf.

30 «To Have, Not to Hold: The Rise of the New Philanthropist,» *Economist,* February 25, 2006, p. 6.

31 «Doing Well and Doing Good,» *Economist,* July 31, 2004, p. 57.

32 «To Have, Not to Hold,» p. 7.

33 Everett Carl Ladd, «A Nation of Joiners.»

34 المرجع السابق نفسه

35 «Doing Well and Doing Good,» p. 58.

36 The *Index of Philanthropy 2006,* p. 28.

37 Arthur C. Brooks, *Policy Review Online,* March 19, 2006, p. 3.

38 «Doing Well and Doing Good» p. 58.

39 المرجع السابق نفسه، صفحة 59

40 Rana Foroohar, «Where the Money Goes,» *Newsweek,* October 31, 2005, p.E18.

41 المرجع السابق نفسه، صفحةE20

42 Sharon LaFraniere, «Cellphones Catapult Rural Africa to 21st Century,» *New York Times,* August 26, 2005.

43 المرجع السابق نفسه

44 Gary Johns, «The NGO Challenge: Whose Democracy Is It Anyway?» paper delivered at conference on «Nongovernmental Organizations: The Growing Power of an Unelected Few,» American Enterprise Institute, June 11, 2003, p. 2.

45 Quoted by William A. Schambra, «Restoring Public Confidence in the Nonprofit Sector,» presented to the Association of Fundraising Professionals, September 7, 2005.

46 Rana Foroohar, «Where the Money Goes,» p. E20.

47 المرجع السابق نفسه، صفحة E20

48 See John Barkdull and Lisa A. Dicke, «Globalization, Civil Society and Democracy?: An Organizational Assessment,» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations,* vol. 5, no. 2 (Summer/Fall 2004), pp. 40-41.

49 Stuart E. Eizenstat, «Nongovernmental Organizations as the Fifth Estate,» p. 21.

50 المرجع السابق نفسه، صفحة 25

51 Alfredo Sfeir-Younis, «The Role of Civil Society in Foreign Policy: A New Conceptual Framework,» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations,* vol. 5, no. 2 (Summer/Fall 2o 04), p. 29.

52 المرجع السابق نفسه، صفحة 30

الفصل 2 - العناصر الأساسية لبناء المجتمع والدولة: النقاش الأميركي

1 Alexis de Tocqueville, *Democracy in America,* trans. Henry Reeve (New York: Vintage, 195 4), p. 129.

2 Robert D. Putnam, «Bowling Alone-.America's Declining Social Capital,» *Journal of Democracy,* vol. 6, no. I (January 1995), pp. 65-78.

3 Robert Ruthnow, *Saving America: Faith-Based Services and the Future of Civil Society* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2004).

4 David Ellison, «Church Brings Change Home,» *Houston Chronicle,* April 30, 2006.

5 Tim Montgomerie, «Finally ... a Breakthrough Idea for the Tories» *The Times* (UK), July 15, 2005.

6 Peter L. Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People: The Role of Mediating Structures in Public Policy* (Washington, DC.: American Enterprise Institute, 1977).

7 Don Eberly, *America's Promise: Civil Society and the Renewal of American Culture* (New York: Rowman & Littlefield, 199 8), p. 90.

8 Claire Hughes, «Survey Gives Faith-Based Groups High Marks in Hurricane Aid, «The Roundtable on Religion and Social Welfare Policy, December 2005.

ملاحظات هامشية

الفصل 3 - نقاش المعونات الخارجية الكبير: بخل أم كرم؟

1 Quoted in *The Index of Global Philanthropy 2006*, The Hudson Institute, p. 8.

2 Bill Saporito, «The Jeff Sachs Contradiction: Celebrity Economist,» *Time*, March 14, 2005.

3 From book review by William Easterly, «A Modest Proposal,» *Washington Post*, March 13, 2005.

4 المرجع السابق نفسه

5 William Easterly, «The Utopian Nightmare,» *Foreign Policy*, September/ October 2005.

6 William Easterly, *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (New York: The Penguin Press, 2006).

7 Easterly, «A Modest Proposal,» p. 3.

8 William Easterly, *The White Man's Burden*, p. 23.

9 المرجع السابق نفسه، صفحة 26

10 *Foreign Aid in the National Interest: Promoting Freedom, Security and Opportunity*, U.S. Agency for International Development (Washington, D.C., 2002), p.3.

11 Cited from Ben Heineman Jr. and Fritz Heimann, «The Long War against Corruption,» *Foreign Affairs*, May/June 2006, p. 78.

12 Jeffrey D. Sachs, «The End of Poverty,» *Time*, March 14, 2005, p. 49.

13 From United Nations Development Programme database.

14 Shaohua Chen and Martin Ravaillon, «How Have the World's Poorest Fared since the 1980s?» *World Bank Research Observer*, vol. 19, no. 2 (2004).

15 «Recent Trends in Foreign Aid,» *OECD in Washington*, no. 38, October/ November 2002, p. 1.

16 «Who's Stingy,» Editorial, *Wall Street Journal, July* 6, 2005, p.A14.

17 Carol C. Adelman and Jeremiah Norris, «America's Total Economic Engagement with the Developing World: Rethinking the Uses and Nature of Foreign Aid,» The Hudson Institute, June 28,2005.

18 «U.S. Aid: Generous or Stingy,» transcript from debate hosted by the Center for Global Development and The Hudson Institute, January 13,2005.

19 *The Index of Global Philanthropy 2006,* The Hudson Institute, p.15.

20 «Sending Money Home,» Inter-American Development Bank, 2006.

21 Ginger Thompson, «Mexico's Migrants Profit from Dollars Sent Home,» *New York Times,* February 2 3, 2005, p. A8.

22 المرجع السابق نفسه

23 Robert Frank, «Checks in the Mail: For a Philippine Town, Monthly Allowances Pave a Road to Riches,» *Wall Street Journal,* May 22, 2001.

24 «Remittances Increasingly Part of Globalized Economy,» *New Republic Online,* December 17, 2005.

25 William Easterly, «A Modest Proposal,» *Washington Post,* March 13, 2005.

26 Reuters, «EU Ministers See Study of Voluntary Tax That Would Aid Africa,» *Wall Street Journal, June* 8, 2005, p. D11.

27 «The Blair Debt Project,» Editorial, *Wall Street Journal, June* 7, p. 14.

28 «Africa in the Balance,» Editorial, *New York Times,* July 6,2005. 29 Quoted in «The End of Poverty,» *Time,* March 14, 2005, p. 50.

30 Walter Williams, «Aid to Africa,» *Washington Times ,July* 20, 2005.

31 Thomas Dichter, «Time to Stop Fooling Ourselves about Foreign Aid: A Practitioner's View,» Cato Institute Foreign Policy Briefing no. 86 (September 12, 2005), p. 2.

32 المرجع السابق نفسه، صفحة 4

33 المرجع السابق نفسه، صفحة7

34 المرجع السابق نفسه، صفحة7

35 Paul Collier, «Making Aid Smart: Institutional Incentives Facing Donor Organizations and Their Implications for Aid Effectiveness,» USAID Forum Series, February 25, 2002.

36 Speech by Andrew Natsios, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, October 16, 2002.

37 «Business against Corruption: A Framework for Action,» UN Global Compact, International Business Leaders Forum, and Transparency International, 2005.

38 Sharon LaFraniere, «Africa Tackling Graft, with Billions in Aid in Play,» *New York* Times, July 6,2005.

39 المرجع السابق نفسه

40 Emily Wax, «We're a Thirsty Land of Empty Promises,» *Washington Post,* February 20, 2006, p. A11.

41 المرجع السابق نفسه

42 المرجع السابق نفسه

43 Larry Rohter and Juan Forero, «Unending Graft Is Threatening Latin America,» *New York Times,* July 30, 2005.

44 المرجع السابق نفسه

45 Associated Press, «Thousands of Brazilians Protest Corruption,» *New York Times,* September 6, 2005.

46 Donald Greenlees, «In Jakarta, Cleaning House Is Slow and Painful,» *International Herald Tribune,* May 9, 2005.

47 Tim Worstall, «Bill Easterly Is About to Spoil the Poverty Party,» www.techcentralstation.com.

48 Jeffrey D. Sachs, «The End of Poverty,» *Time,* March 14, 2005, p.47.

49 Ben Heineman Jr. and Fritz Heimann, «The Long War against Corruption,» *Foreign Affairs,* May /June 2006 , p. 7 6.

50 William Easterly, "Can Foreign Aid Buy Growth?» *Journal of Economic Perspectives,* vol. I 7, no. 3 (Summer 2003), p. 2 5 .

51 «Millennium Challenge Account Update,» White House Fact Sheet, June 3, 2002.

52 Quoted from «The United States and International Development: Fostering Hope through Growth,» Bureau of Public Affairs, U.S. Department of State, May 31, 2005.

الفصل 4 – من بيروقراطية المساعدة إلى المجتمع المدني: المشاركة والشراكة

1 Speech by Andrew Natsios to the John F. Kennedy School of Government, Harvard University, October 6, 2002.

2 Cited from presentation by Andrew Natsios at the Three Sector Conference, U.S. Chamber of Commerce, May 30, 2002.

3 William Easterly, «A Modest Proposal,» *Washington Post,* March 13,2005, p.3.

4 Keith Henderson and Juliana Pilon, «Trust Civil Society,» Commentary, *Elections Today,* vol. 10, nos. 3 & 4 (Summer/Fall 2002).

5 Stephen C. Smith, *Ending Global Poverty: A Guide to What Works* (New York: Palgrave Macrmllan, 2005), p. 23.

6 المرجع السابق نفسه، صفحة 43

7 Kirk Magleby, «MicroFranchises as a Solution to Global Poverty,» December 2005, at http://microfranchises.org/file.php?id=35, p.6.

8 C. K. Prahalad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits* (Upper Saddle River, New Jersey: Wharton School Publishing, 2005).

9 Thomas Dichter, «Time to Stop Fooling Ourselves about Foreign Aid: A Practitioner's View,» Cato Institute Foreign Policy Briefing no. 86 (September 12, 2005), p. 4.

10 Global Development Alliance, «Expanding the Impact of Foreign Assistance through Public-Private Alliances,» USAID, at www.usaid.gov/gda.

11 U.S. Chamber of Commerce, 2005 Partnership Conference, «Corporate Citizenship and the Global Economy,» p. 6.

12 المرجع السابق نفسه، صفحة 7

الفصل 5 - الثروة والفقر ونشوء مواطنة الشركات

1 Kirk Magleby, «MicroFranchises as a Solution to Global Poverty,» November 2005, at http://microfranchises.org/file.php?id=35, p. 12.

2 Peter M. Robinson,«Business Can Help Build a Sustamable Future,» USCIB, Policy Advocacy, Op-Eds and Speeches, September 14, 2005, at www.uscib.org/index.asp?docunientID=3361

3 «Can Corporations Save the World?» *Forbes,* November 26, 2006.

4 المرجع السابق نفسه

5 Ellen Byron, «P&G's Global Target: Shelves of Tiny Stores,» *Wall Street Journal,* July 16, 2007, p. 1.

6 Heather Timmons, «GE Chief Lays out Plans for Emerging Market Expansion,» *International Herald Tribune,* May 31, 2007.

7 Kate Lmebaugh, «Citigroup to Tap Low-End Market for Growth in Asia,» *Washington Post,* August 29, 2007, p. D3 .

8 Roben Farzad, «Extreme Investing: Inside Colombia,» *Business Week,* May 28, 2007.

9 «Strengthening Public-Private Partnerships for Social and Economic Development,» Report on Global Citizenship, Business Civic Leadership Center, September 2006, p. 3.

10 المرجع السابق نفسه، صفحة 15

11 John Sullivan, «The Business Case for Corporate Citizenship,» Economic Reform Issue Paper no. 0410, Center for International Private Enterprise, December 27, 2004, p.1.

12 Stuart L. Hart, *Capitalism at the Crossroads: The Unlimited Business Opportunities in Solving the World's Most Difficult Problems* (Upper Saddle River. New-Jersey: Wharton School Publishing, 2005), p.10.

13 «The Business of Giving,» *Economist,* February 26, 2006, p. 5.

14 «Corporate Citizenship and the Global Economy,» U.S. Chamber of Commerce, 2005 Partnership Conference, p. 4.

15 Michael Porter and Mark Kramer, «The Competitive Advantage of Corporate Philanthropy,» *Harvard Business Review,* December 2002.

16 Ariana Eujung Cha, «Dot-Corns Are So '90s; In Silicon Valley, Doing Good Is the New Thing,» *Washington Post,* August 9, 2005, p. A6

17 «Corporate Citizenship and the Global Economy.» p. 10.

18 John Sullivan, «The Business Case for Corporate Citizenship,» p. 3

19 المرجع السابق نفسه

20 Stuart Hart, *Capitalism at the Crossroads,* p. xi.

21 المرجع السابق نفسه، صفحة xii

22 المرجع السابق نفسه، صفحة 21

23 «Corporate Social Responsibility: An IOE Approach,» International Organization of Employers Position Paper, March 2003, p. 2.

24 «The Role of Business within Society,» International Organization of Employers Position Paper, May 2005, p. 8.

25 «Corporate Social Responsibility: An IOE Approach,» p. 2.

26 Stuart Mart, *Capitalism at the Crossroads*, p. 189.

27 Herrundo De Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Books, 2000), p. 4.

28 Kurt Hoffman, «Lack of Investment Is the Tragedy in Africa,» *Financial Times*, June 9, 2005.

29 Amit Varma, «India's Far from Free Markets,» *Wall Street Journal*, June 16, 2005.

30 المرجع السابق نفسه

31 المرجع السابق نفسه

32 Barun Mitra, «India's Race to Reform,» *Wall Street Journal, July* 29, 2005.

33 المرجع السابق نفسه

34 C. K. Prahaiad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits* (Upper Saddle River, New Jersey: Wharton School Publishing, 2005), p. xii.

35 Ben W. Heineman Jr. and Fritz Heimann, «The Long War against Corruption,» *Foreign Affairs*, May/June, 2006, pp. 83-84.

36 Kurt Hoffman, «Lack of Investment Is the Tragedy in Africa».

الفصل 6 – المشروع الميكروي: استغلال الكفاءات المحلية القابلة للتطور في قاعدة الهرم

1 Hernando De Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Book, 2000), p. 5.

2 C. K. Prahaiad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits* (Upper Saddle River, New Jersey: Wharton School Publishing, 2005), p. xiii.

13 المرجع السابق نفسه، الصفحات 10-14

4 Pece Engardio, «How Strategy Guru C. K. Prahaiad Is Changing the Way CEOs Think,» *Business Week*, January 23, 2006.

4 المرجع السابق نفسه

5 المرجع السابق نفسه

7 Hernando De Soto, *The Mystery of Capital*, p. 10.

8 *World Development Report 2006*, The World Bank, www.worldbank.org.

9 «Economics Forever: Building Sustainability into Economic Policy,» PANO Briefing no. 38, March 2007.

10 *Human Development Report 2006*, United Nations Development Programme, www.undp.org.

11 Ignacio Ramonet, «The Politics of Hunger,» *Le Monde Diplomatique*, English ed., November 1998.

12 Stuart Hart, *Capitalism at the Crossroads: The Unlimited Business Opportunities in Solving the World's Most Difficult Problems* (Upper Saddle River, New Jersey: Wharton School Publishing, 2005), p.I.

13 *Human Development Report 2006*.

14 Stuart Hart, *Capitalism at the Crossroads*, p. xli.

15 المرجع السابق نفسه، صفحة 185

16 John Lancaster, «Building Wealth by the Penny,» *Washington Post*, March 14, 2006, p.A13.

17 المرجع السابق نفسه

18 المرجع السابق نفسه

19 Stephen C. Smith, *Ending Global Poverty: A Guide to What Works* (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p. 13.

20 المرجع السابق نفسه، صفحة 15

21 Hernando De Soto, *The Mystery of Capital*, p. 20.

22 المرجع السابق نفسه، صفحة 34

23 المرجع السابق نفسه، صفحة 6

24 Stephen C. Smith, *Ending Global Poverty*, p. 3 7.

25 Hernando De Soto, *The Mystery of Capital*, p. 14.

26 Stephen C. Smith, *Ending Global Poverty*, p. 40.
27 Gautam Ivatury, «Retail Banking: Imagination Widens Reach,» *The Banker*, March 1, 2006.
28 For more background read Stephen C. Smith, *Ending Global Poverty*, PP.75-79.
29 Peter Greer, unpublished paper.
30 C. K. Prahalad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid*, p. 15.
31 Jeffrey Ashe, unpublished paper.
32 المرجع السابق نفسه
33 Gautam Ivatury, unpublished paper.
34 William Easterly, *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (New York: The Penguin Press, 2006), p. 14.
35 Interview of Koenraad Verhagen.

الفصل 7 - تسونامي 2004 الهائل وسخاء أميركا

1 «Record Online Tsunami Relief Changes Ways of Giving,» *Financial Express*, E-Globe, January 17, 2005.
2 Edward Iwata, «Tsunami Donors Creative in Giving,» *USA Today*, January 17, 2005.
3 Brian Handwerk, «Tsunami Blogs Help Redefine News and Relief Efforts,» *National Geographic News*, January 28,2005.
4 «Record Online Tsunami Relief Changes Ways of Giving».
5 المرجع السابق نفسه
6 المرجع السابق نفسه
7 Sheeraz Haji, «Tsunami Relief Efforts Show Trends in Online Giving,» X- TEA *Forecast*, August 30, 2005.
8 Opinion Analysis, Bureau of Intelligence and Research, U.S. Department of State, May 25, 2005.
9 «Tsunami Disaster Stirs Massive Aid Effort,» *News Hour with Jim Lehrer*, PBS, August 25, 2005.
10 Henry Shuster, «Tsunami Disaster Might Ease Terrorism,» CNN, January 4, 2005.

ملاحظات هامشية

الفصل 8 – الصراع أم التعاون؟ الدين والمجتمع المدني الديمقراطي

1 James Q. Wilson, «The Reform of Islam,» *Wall Street Journal*, November 13, 2002.

2 Robert Satloff, «How to Win the Battle of Ideas in the War on Terror,» *Policy watch* no. 919: Special Forum Report, Washington Institute for Near East Policy, November 19, 2004.

3 المرجع السابق نفسه

4 Richard Holbrooke, «Our Enemy's Face,» *Washington Post*, September 9, 2005.

5 Robert Satloff, «How to Win the Battle of Ideas in the War on Terror».

6 Mark Leonard and Conrad Smewing, «Propaganda Will Not Sway the Arab Street,» *Financial Times*, February 27, 2003.

7 Robert Satloff, «How to Win the Battle of Ideas in the War on Terror».

8 المرجع السابق نفسه

9 المرجع السابق نفسه

10 Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

11 Philip Jenkins, «Secularism and the Challenge of Faith,» unpublished paper.

12 Paul Marshall, «Civil Society as a Global Template for Social Progress,» presented at the Aspen Summit on Rethinking the Public Humanities, Aspen Meadows, October 20-22, 2004.

13 Philip Jenkins, «Secularism and the Challenge of Faith».

14 Philip Jenkins and Paul Marshall, «Sibling Rivalry among the Children of Abraham: Global Conflict and Cooperation between Islam and Christianity,» Witherspoon Lecture, Family Research Council, July 18, 2003 , p. 2.

15 المرجع السابق نفسه، صفحة 3

16 المرجع السابق نفسه

17 Mustafa Akyol, «Show Us More of the Other America: A Moderate Muslim's Prayer for American Faith and Family Values,» *American Enterprise*, December 2004, p. 4 2.

18 المرجع السابق نفسه، صفحة 43

19 المرجع السابق نفسه

20 المرجع السابق نفسه

21 Victor Davis Hanson, «Democracy in the Middle East: It's the Hardheaded Solution,» *Weekly Standard*, October 21, 2002.

22 Richard Norton, «The Challenge of Inclusion in the Middle East;' *Current History*, January 1995, p. 1.

23 المرجع السابق نفسه، صفحة 4

24 Jillian Schwedler, *Toward Civil Society in the Middle East? A Primer* (Boulder, Colorado: Eynne Rienner Publishers, 1995), p. 10.

25 Richard Norton, «The Challenge of Inclusion in the Middle East,» p. 2 .

26 المرجع السابق نفسه، صفحة 6

27 المرجع السابق نفسه، صفحة 6

28 المرجع السابق نفسه، صفحة 2

29 «Akbar Ahmed to Lead Exploration of Islam in the Age of Globalization,» Brookings Institution, November 14,2005.

30 «Islam: A Primer—A Conversation with Roy Mottahedeh and Jay Tolson,» Center Conversations no. 15, Ethics and Public Policy Center (September 8, 2002), p. 1.

31 Edward W. Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World*, rev. ed. (New York: Vintage Books. 1997), p. Iv.

32 Timur Kuran, «Islam and Underdevelopment: An Old Puzzle Revisited.» *Journal of Institutional and Theoretical Economics*, vol. 153 (1997).p. 49.

33 وردت في المرجع السابق نفسه، صفحة 58

34 المرجع السابق نفسه، صفحة 59

35 «Islam: A Primer,» pp. 3-4.

36 Imad-ad-Dean Ahmad, Minaret of Freedom Institute, «Building Muslim Civil Society from the Bottom Up,»-presented to the Meeting of American Muslim Social Scientists, Georgetown University. Washington. D.C., October 14, 2000, p. 2.

37 «Civil Society in Islamic Political Thought,» Issue Paper, Institute of Islamic Political Thought, January 30, 2003.

38 Jillian Schwedler, *Toward Civil Society in the Middle East?*, p. 10.

39 Noram Othman, «Islam and Civil Society in Southeast Asia. «The Ismail Centre, 2000.

40 Ernest Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals* (London: Hamish Hamilton, 1994), p. 5.

41 «Civil Society in Islamic Political Thought,» p. 5.

42 المرجع السابق نفسه، صفحة 4

43 Mohammad Khatami, «Pluralism and Civil Society,» presented to the Eighth Session of the Islamic Summit Conference, Tehran, December 9, 1997.

44 المرجع السابق نفسه، صفحة 3

45 المرجع السابق نفسه، صفحة 3

46 س. إسماعيل، *المجتمع المدني والدولة*، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1992)، صفحة 292

47 Imad-ad-Dean Ahmad, «Building Muslim Civil Society from the Bottom Up,» p. 1.

48 Ivan Doherty, «Democracy out of Balance: Civil Society Can't Replace Political Parties,» *Policy Review,* April/May 2001.

49 المرجع السابق نفسه

الفصل 9 - فهم العداء لأميركا

1 Mark Leonard and Conrad Smewing, «Propaganda Will Not Sway the Arab Street,» *Financial Times,* February 27, 2003.

2 «Arab Media: Tools of the Government; Tools for the People?» Virtual Diplomacy Series no. 19, United States Institute of Peace, August 2005.

3 Frank Newport, «Gallup Poll of the Islamic World,» The Gallup Poll, February 26, 2002.

4 Associated Press, «Rumsfeld Gets Anti-Terror Lecture on Indonesia Visit, June 6, 2006.

5 «Arab Media: Tools of the Government; Tools for the People?»

6 المرجع السابق نفسه

7 Richard Holbrooke, «Our Enemy's Face,» *Washington Post*, September 9, 2005, p. A25.

8 Glenn Kessler, «Campaign Methods Put to Test in Tour to Boost U.S. Image,» *Washington Post*, September 30, p. A12.

9 Jim Hoagland, «Katrma's Global Lessons,» *Washington Post*, September 7, 2005, p.A25.

10 «Arab Media: Tools of the Government; Tools for the People?

11 Faiza Saleh Ambah, «Saudi Women Rise in Defense of the Veil,» *Washington Post*, June 1, 2006, p. A12.

12 المرجع السابق نفسه

13 «Among Indonesian Muslims, Desire for Islamic Society Still Tempered by Traditional Values of Tolerance, Pluralism,» Office of-Research, U.S. Department of State, May 25, 2005.

14 Mustafa Akyol, «Show Us More of the Other America: A Moderate Muslim's Prayer for American Faith and Family Values,» *American Enterprise*, December 2004, p. 42.

15 المرجع السابق نفسه

16 المرجع السابق نفسه

17 المرجع السابق نفسه، صفحة 43

18 Charles Freund,«Popular Culture in the Middle East: A Conduit for Liberal Values?» presented at the American Enterprise Institute, December 6, 2005, available at www.aei.org/news21673.

19 المرجع السابق نفسه

20 المرجع السابق نفسه

21 Stephen C. Johnson, «Improving U.S. Public Diplomacy Toward the Middle East,» Heritage Lecture no. 838, The Heritage Foundation, Washington, D.C., February 10, 2004.

22 المرجع السابق نفسه

ملاحظات هامشية

الفصل 10 - المجتمع المدني وبناء الدولة: وتطلعات مستقبلية للدمقرطة

1 Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (New York: Cornell University Press, 2004), p. ix.

2 William Easterly, *The White Man's Burden* (New York: The Penguin Press, 2006), p. 116.

3 Farced Zakaria,«How to Change Ugly Regimes,» *Newsweek,* June 27, 2005, p. 31.

4 Adrian Karatnycky and Peter Ackerman, «How Freedom Is Won: From Civic Resistance to Durable Democracy,» Freedom House, May 24, 2005, p. 5.

5 Thomas L. Friedman, «Addicted to Oil,» Op-Ed, *New York Times,* February 1,2006.

6 Fareed Zakana, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 2004), p. 17.

7 المرجع السابق نفسه، صفحة 17

8 المرجع السابق نفسه، صفحة 31

9 Richard Haas, «Freedom Is Not a Doctrine,» *Washington Post*, January 24, 2005, p.A15.

10 المرجع السابق نفسه

11 Robert Kaplan, *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (New York: Vintage, 2004), pp. 65—66.

12 Daniel Williams, «In Egypt, an Old Beacon of Tolerance Flickers,» *Washington Post,* May 13, 2006, p.A10.

13 Monte Reel, «Race Is a Wild Card in Peru Runoff,» *Washington Post,* June 3 , 2006, p.A8.

14 John Lancaster, «India's Ragtag Band of Maoists Takes Root among Rural Poor,» *Washington Post,* May I 3, 2006, p. A1.

15 Joshua Kurlantzick, «The UN Success Story That Wasn't,» *Washington Post,* June 4, 2006, p. B4.

16 Fareed Zakaria, «Islam and Power,» *Newsweek,* February 13, 2006, p. 36.

17 Thomas L. Friedman «Addicted to Oil.

18 المرجع السابق نفسه

19 Fareed Zakaria, «Islam and Power,» p. 37.

20 Francis Fukuyama, «Nation-Building 101,» *Atlantic,* January 2004.

21 James Dobbins, *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq* (RAND Corporation, 2003), p. xv.

22 المرجع السابق نفسه، صفحة xv

23 المرجع السابق نفسه، صفحةxix

24 المرجع السابق نفسه، صفحة xix

25 Allan Dowd, «The Exertions of Better Men: The Role of the U.S. Military in Planting, Protecting and Nurturing Free Government,» *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations,* Winter/Spring 2005, p. 43.

26 المرجع السابق نفسه

27 Francis Fukuyama, «Nation-Building 101.

28 المرجع السابق نفسه

29 William R. Polk, *Understanding Iraq* (New York: Harper Collms, 2005), p. 3.

30 Marina Ottaway, «Nation Building,» *Foreign Policy,* September 9,2002.

31 Adrian Karatnycky, «Civil Power and Electoral Politics,» Freedom House, 2005.

32 المرجع السابق نفسه

33 Fareed Zakaria, «How to Change Ugly Regimes,» *Newsweek,* June 27, 2005,p. 31.

34 Peter Finn, «Grass-Roots Activism Faces Setback in Russia,» *Washington Post,* November 24,2005, p. A31.

35 Karl Vick and David Finkel, «U.S. Push for Democracy Could Backfire inside Iran,» *Washington Post,* March 14, 2006, p. A1.

36 المرجع السابق نفسه

37 «We the Peoples: Civil Society, the United Nations and Global Governance,» Panel of Eminent Persons on United Nations-Civil Society Relations, United Nations, June 11,2004.

38 Joseph Loconte, «Reforming the Human Plights Agenda of the United Nations,» Backgrounder no. 1877, The Heritage Foundation, September I3, 2005, p.7.

39 David Ignatius, «Reality Check for the Neo-Wilsonians,» *Washington Post,* January 26, 2005.

40 Adrian Karatnycky and Peter Ackerman, «How Freedom Is Won,» pp. 10-11.

41 «Lessons in Implementation: The NGO Story,» USAID, October, 1999, p. v.

42 Lynn Carter, «On the Crest of the Third Wave: Linking USAID Democracy Program Impact to Political Change,» Office of Democracy and Governance, USAID, October 2001, p. 18.

43 Jorge G. Castaneda, «Latin America's Left Turn,» *Foreign Affairs,* May /June 2006, p. 31.

44 James Dobbins, *America's Role in Nation-Building,* p. xix.

45 Sarah Schafer,«Blogger Nation,» *Newsweek,* February 27,2006, pp. 21-22.

46 المرجع السابق نفسه

47 Stephen Glain, «Slow Death,» *Newsweek,* October 7, 2002, p. 22.

48 المرجع السابق نفسه، صفحة 23

49 المرجع السابق نفسه، صفحة 22

50 Ashraf Ghani and Clare Lockhart, «Rethinking Nation-Building,» *Washington Post,* January 1, 2006, p. B7.

51 Fareed Zakaria, «How to Change Ugly Regimes.»

الفصل 11 - النزاع والمصالحة في سياق بناء الأمة

1 «Growing on the Ashes of Conflict, «The World Bank: Conflict Prevention and Reconstruction, June 17, 2006.

2 Interview with President Paul Kagame.

3 Robert D. Kaplan, *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (New York: Vintage Books, 2000).

4 المرجع السابق نفسه، الصفحتان 44-45

5 John Rapley. «The New Middle Ages,» *Foreign Affairs,* May /June 2006, pp. 95-103.

6 المرجع السابق نفسه

7 Cited by Robert D. Kaplan, *The Coming Anarchy,* p. 47.

8 «Conflict Prevention and Peace Building,» United Nations Development Programme, www.undp.org/bcpr/conflict_prevention/'index.htm.

9 المرجع السابق نفسه

10 المرجع السابق نفسه

11 William Easterly, *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So-Little Good* (New York: The Penguin Press, 2006), pp. 127-2 8 .

12 Steven Burg, «Bosnia Herzegovina: A Case of Failed Democratization.» in *Democratic Changes and Authoritarian Reactions in Russia, Ukraine, Belarus, and Moldova,* Authontarianism and Democratization in Postcommunist Societies no. 3, ed. Karen Dawisha and Bruce Parrott (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1997), p. 127.

13 Rajiv Chandrasekaran, «A Conversation with Kanan Makiya» *Washington Post,* March 19, 2006, p. 65.

14 Stephen Biddle, «Seeing Baghdad, Thinking Saigon.» *Foreign Affairs.* March/ April 2006, p. 8.

15 المرجع السابق نفسه، صفحة 8

16 Quoted in Dan Burke. «Holocaust, Rwandan Genocide Compared,» *Lancaster* (Pennsylvania) *New Era*, April 3, 2006, p. B1. 17 Paul Rusesabagina, «Darfur,» *Wall Street Journal,* April 5, 2006.

18 Interview with Bill Church.

19 Uma Shankar jha and Surya Narayan Yadav, *Rwanda: Towards Reconciliation, Good Governance and Development* (New Delhi: Association of Indian Africanists, 2003).

20 Interview with Bill Church.

21 Cited in Dan Burke, «Holocaust, Rwandan Genocide Compared.»

22 Uma Shankar Jha and Surya Narayan Yadav, *Rwanda: Towards Reconciliation, Good Governance and Development,* p. 36.

23 المرجع السابق نفسه، صفحة 6

24 Cited by Dan Burke, «Holocaust Rwandan Genocide Compared.»

25 المرجع السابق نفسه

26 Paul Rusesabagina, «Darfur.»

27 Jean Hatzfeld, *Machete Season: The Killers in Rwanda Speak* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2003), p. 57.

28 المرجع السابق نفسه، من الغلاف الداخلي

29 المرجع السابق نفسه، صفحة 11

30 المرجع السابق نفسه، صفحة 26

31 المرجع السابق نفسه، صفحة 65

32 المرجع السابق نفسه، صفحة 56

33 المرجع السابق نفسه، صفحة 38

34 المرجع السابق نفسه، صفحة39

35 المرجع السابق نفسه، صفحة40

36 المرجع السابق نفسه، صفحة33

37 المرجع السابق نفسه، صفحة34

38 المرجع السابق نفسه، صفحة48

39 المرجع السابق نفسه، صفحة49

40 المرجع السابق نفسه، صفحة 56

41 المرجع السابق نفسه، صفحة 55

42 Wambui Kimani, «Nuns Accused of Genocide,» *West Africa,* March, 2000, p. 20.

43 Report on the Evaluation of National Unity and Reconciliation, National Unity and Reconciliation Commission, Kigali, Rwanda, June 2002, p. 3.

44 Annual Activity Report, 2002, National Unity and Reconciliation Commission, Kigali, Rwanda, April 2004, p. 1.

45 Interview with Fatuma Ndangiza.

46 «Rwanda,» Country Reports on Human Rights Practices, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, U.S. Department of State, March 8. 2006.

47 المرجع السابق نفسه

48 Interview with Fatuma Ndangiza.

49 Summary Report of the National Summit on Unity and Reconciliation. National Unity and Reconciliation Commission, Kigali, Rwanda, May 2004, p. 14

50 Interview with Bishop John Rucyahana.

51 Interview with Paul Kagame.

52 Paul Kagame, June 2002, p. 6.

53 Interview with Fatuma Ndangiza.

الفصل 12 - عادات القلب

1 Adam Seligman, *The Idea of Civil Society* (New York: The Free Press, 1992), p. 3.

2 المرجع السابق نفسه، صفحة5

3 Cited in Linda C. McClain and James E. Fleming, «Some Questions for Civil Society Revivalists,» *Chicago-Kent Law Review,* vol. 75, n. 2 (2000), p. 301.

4 Kenneth L. Grasso, Gerard V. Bradley and Robert P. Hunt, *Catholicism, Liberalism and Comrnunitarianism: The Catholic Intellectual Tradition and the Moral Foundations of Democracy* (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield. 1995), p.24.

5 See Alexis de Tocqueville, *Democracy in America,* ed. Phillips Bradley (New York: Vintage, 1990), p. 68 .

6 Francis Fukuyama, *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (New York: The Free Press), p. 10.

7 Jean Bethke Elshtain, «Not a Cure-All: Civil Society Creates Citizens, It Does Not Solve Problems,» in *Community Works: The Revival of Civil Society in America,* ed. E.J. Dionne (Washington, DC.: Brookings Institution Press, 1998), p.28.

8 Peter L. Berger and Richard John Neuhaus, *To Empower People: The Role of Mediating Structures in Public Policy* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1979), p. 2.

9 Don Eberly and Ryan Streeter, *The Soul of Civil Society: Voluntary Associations and the Public Value of Moral Habits* (Lanham, Maryland: Lexington Books, 2002), p. x.